

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة
كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية



معاجم المصطلحات الفقهية

المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي أنموذجا.

- دراسة لغوية تحليلية -

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم في اللغة والدراسات،
القرآنية
إعداد الطالب
إشراف الأستاذ الدكتور

بلقاسم ليارير

سناني سناني

أمام لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د: عبد الحليم بوزيد
مقررا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د: بلقاسم ليارير
عضوا	جامعة باتنة	أستاذ التعليم العالي	أ.د: لخضر شايب
عضوا	جامعة الأمير قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د: سامي الكيلاني
عضوا	جامعة بسكرة	أستاذ محاضر	د: رايح بومعزة
عضوا	جامعة بسكرة	أستاذ التعليم العالي	د: بلقاسم دفة

السنة الجامعية: 1429 - 1430 هـ / 2008 - 2009 م



أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع
غ ف ق ك ل م ن ه و ي أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر
ز س ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي أ



أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ع
غ ف ق ك ل م ن ه و ي أ ب ت ث ج ح خ د ذ ر
ز س ش ص ض ط ظ ع غ ف ق ك ل م ن ه و ي أ

مقدمة

مُتَلِّمَاتُ

تعرف صناعة المعجمات تطورا باهرا بلغ غايته في استحداث "معاجم الجيب الإلكترونية" المتعددة اللغات التي يمكن للمرء أن يحملها معه أينما حلّ وارتحل، وتمكّنه هذه القواميس من معرفة معاني الكلمات المختلفة وطريقة نطقها في أي لغة من اللغات المشهورة في أنحاء المعمورة.

ولم تكن هذه الصناعة لتصل إلى ما وصلت إليه لولا الجهود التي بذلت في السابق واستمرت حتى الآن، حيث أسهمت الأمة العربية والإسلامية جمعاء مساهمة جادة وفعالة في تنمية المعجم وتطويره .

وقد اهتم الباحثون العرب بالعمل المعجمي مع بدايات القرن الأول الهجري، وكانت دوافعه الأولى إزالة الإبهام والغموض عما ورد في القرآن الكريم من غريب الكلمات، وذلك استجابة لرغبة الناس وحاجتهم لفهم القرآن ومعرفة معانيه. وظهر ذلك على يد "عبد الله بن عباس" (ت 68هـ) في منتصف القرن الأول الهجري، ثم أخذت هذه الدراسة تتطور مع رقي الحياة العلمية حتى بلغت أوجها على يد "الراغب الأصفهاني" (ت 502هـ) في معجمه: "المفردات في غريب القرآن" ومثل ذلك نجده في غريب الحديث.

وقد واجه علماء العربية ظاهرة حضارية لم يعدوا لها العدة من قبل؛ تمثلت في دخول شعوب كثيرة ذات لغات متعددة للإسلام، وبرزت رغبتهم الجامعة في تعلم

لغة القرآن. مما أثر على هذه اللغة ببداية ظهور اللحن فيها. ولقد أخذ هؤلاء العلماء ذلك الأمر على عاتقهم فراحوا يؤسسون لعلوم اللغة المختلفة، وبدأ عملهم بجمع الألفاظ في رسائل لغوية بغرض التأسيس للمعجمية العربية انطلاقاً من كلام العرب بمشاهدة الأعراب في البوادي والسماع منهم، وذلك حتى نهاية القرن الثاني وأوائل القرن الثالث للهجرة. وقد أنتجت هذه المرحلة مجموعة من الرسائل اللغوية والكتب التي دونت فيها الألفاظ المتصلة بالنوادر، وخلق الإنسان، والحيوان، والنبات، وغير ذلك. ولم يكن هذا الجمع منحصراً في الألفاظ فحسب، بل تعداه إلى الحكم، والنوادر، والأشعار.

ولقد كانت هذه المادة اللغوية المجموعة هي النواة الأولى للمعاجم العربية الشاملة التي ظهرت في أوقات شتى، وبطرائق مختلفة، ومناهج متعددة. ومن أشهرها: كتاب "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)، و"لسان العرب" لابن منظور (ت 711 هـ).

غير أن سرعة التطور الفكري الذي عاشته الأمة العربية والإسلامية بدءاً من القرن الأول الهجري جعل كثيراً من المعارف والعلوم المتخصصة تظهر على الساحة في شتى المجالات، كالعلوم الشرعية (من فقه وأصول وعقيدة وتصوف وما إلى ذلك)، والعلوم الأخرى (كالفلك والطب والجغرافيا، والسياسة والإدارة والنظم، والمنطق والفلسفة وعلم الكلام).

لقد احتوت هذه العلوم كما هائلاً من الألفاظ، وأصبح لكل علم مصطلحاته المتميزة، وقد تأخذ اللفظة الواحدة دلالات متعددة في كل بيئة علمية. واستجابة لهذا التطور السريع الذي عرفته اللغة العربية بادر عدد من العلماء بإصدار معاجم علمية متخصصة تجمع بين طياتها المصطلحات والألفاظ المستعملة في كل فن،

وشرح دلالاتها الخاصة. ذلك لأن المعاجم العامة والشاملة لم تعد تتسع لمثل هذا السيل المتدفق من المصطلحات الشرعية والأدبية والفنية والعلمية.

إن هذا التعدد في التأليف المعجمي المتخصص جعل كل علم يستقل بمعاجم تشتمل على الألفاظ اللغوية المتداولة بين علمائه. ومن العلوم التي اتسع التأليف المعجمي حول ألفاظها ومصطلحاتها علم الفقه الذي يعد من العلوم الشرعية المهمة. ويشتمل على جميع المسائل التفصيلية للأحكام الشرعية المنظمة لحياة المسلمين، سواء أكان ذلك في علاقتهم مع ربهم، أم في علاقتهم فيما بينهم أو مع غيرهم. ولذلك تعمق فيه العلماء بحثًا وتفصيلاً، وتعددت فيه المذاهب والمدارس، ونتج عن ذلك كله فيض من الألفاظ والمصطلحات اللغوية ذات الدلالة الفقهية المتميزة التي قد تختلف معانيها بين مذهب وآخر. فدلالة هذه الألفاظ تطورت من المعنى اللغوي العام إلى المعنى الفقهي الخاص الذي هو امتداد له من حيث التوليد، والتعميم، والتخصيص، والاستعارة، والكناية، والمجاز.

وتأتي الرسالة الموسومة: " معاجم المصطلحات الفقهية : المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي أنموذجاً دراسة لغوية تحليلية " لتلقي الضوء على هذا الجزء المهم من تراثنا المعجمي المتخصص. وتكمن أهمية موضوعها في محاولة إمطة اللثام ونفض الغبار عن عدد من معاجمنا المتخصصة، والوقوف على جهود السابقين وبيان فضلهم في تنمية المعجم العربي وتطويره، والكشف عن مناهج الصناعة المعجمية المعتمدة في هذا النوع من المعاجم، وكذا التعرف على عدد كبير من مصطلحات الفقه وموضوعاته، والبحث في أسباب تعدد دلالة المصطلح الفقهي التي كانت من أسباب اختلاف الفقهاء.

وقد دفعني إلى اختيار هذا الموضوع عدة أسباب من أهمها:

- الرغبة في كشف جهود علماء الأمة ومساهماتهم في إثراء العلوم المختلفة وتطويرها ومنها صناعة المعاجم.
- تركيز أغلب الباحثين على دراسة المعاجم اللغوية العامة ، وإغفالهم للمعاجم المتخصصة عموما والفقهية خصوصا.
- حث بعض الباحثين على ضرورة توجيه جهود الدارسين إلى هذا النوع من المعاجم.
- المكانة المتميزة للمصطلحات الفقهية في حياة الأمة ، حيث تمسّ مجالات متعددة كالقانون ، والقضاء، والاقتصاد، والسياسة، والتربية وغير ذلك.
- الرغبة في استكشاف أثر اللغة في اختلاف الفقهاء ، مما يسهّل عملية الحوار والتسامح وقبول الرأي الآخر بين مذاهب المسلمين، إذ إن أغلب هذه الاختلافات تقتضيها طبيعة اللغة نفسها.
- ممارسة مهمة تدريس مقياس المعجمية لطلاب قسم اللغة في الجامعة لعدة سنوات.
- الاطلاع على معجم " المصباح المنير" الذي جعلني أكتشف أنه أقرب في منهجه من الضوابط التي تشترطها المعجمية الحديثة في المعاجم المتخصصة . مما دعاني إلى تخصيصه بالدراسة والبحث بصفته أنموذجا للمعاجم الفقهية.

وفي حدود علمي واطلاعي فإن هذا الموضوع لم يُطرق من قبل من قبل الباحثين. فكل ما كُتب عن "المصباح المنير" بوصفه أنموذجا لمعاجم الفقه وعنه منهجه كان إشارات متناثرة في عدة كتب ومقالات، لم ترق إلى مستوى الدراسة المستقلة العميقة التي يستحقها هذا المعجم .

ويجيب هذا البحث عن جملة من التساؤلات لعلّ من أهمها:

- ما هي أهم المصطلحات المتداولة في المعجمية ؟

- وما هي أهم فرع علم المعجم؟
- وما موقع المعجم التراثي المتخصص من علم المصطلح؟
- وما مكانة المعاجم المتخصصة في التراث المعجمي العربي؟
- وما هي مراحل تطور المعاجم المتخصصة؟
- وما هي أهم المصنفات في التراث المعجمي المتخصص؟
- وما هي الدواعي والظروف التي أدت إلى نشوء المصطلح الفقهي؟
- وما هي أسباب اختلاف المذاهب الفقهية حول بعض المصطلحات؟
- وما هي أهم وأشهر معاجم المصطلحات الفقهية؟
- وما هي المناهج المعتمدة في صناعة هذه المعاجم؟
- وما هي الظروف السياسية والعلمية التي نشأ فيها صاحب " المصباح المنير "؟ وهل كان لها أثر في صناعة معجمه؟
- وما مكانة معجم المصباح عند الباحثين والمستعملين؟
- وما هي مصادر الفيومي في جمع مادته المعجمية؟ وهل اكتفى بالمكتوب أم تعداه إلى المسموع؟ وهل اقتصر على مصطلحات المذهب الشافعي؟ أم توسّع إلى غيره من المذاهب؟ وهل تقيّد بالمصطلح الفقهي؟ أم تجاوزه إلى حقول دلالية أخرى؟
- وهل التزم بنظرية الاحتجاج في جمع الألفاظ؟ أم أدخل في معجمه الألفاظ المولدة والدخيلة؟
- وما هي طريقة ترتيب مداخله المعجمية؟ فهل اعتمد الترتيب الموضوعي أم الهجائي؟ وهل التزم منهجية معينة في ترتيب المشتقات داخل كل وحدة معجمية؟
- وهل اكتفى بالمعاني الحقيقية؟ أم تعدّاها إلى المجازية؟ وهل رتب بينهما؟
- وما حجم المعلومات الصوتية، والصرفية، والنحوية في المصباح؟

- وما هي أنواع التعريف ووسائله المعتمدة في المصباح؟ وهل اكتفى بالتعريف اللغوي؟ أم تعدّاه إلى التعريف الاصطلاحي والتعريف المنطقي؟
- وهل اكتفى بنوع واحد من الشواهد (القرآن، والحديث، والشعر، والنثر) ؟ أم استعملها جميعا؟
- ولنتساءل في الختام عن التصنيف الحقيقي الذي يمكن أن يدرج فيه معجم المصباح ؟ فهل هو معجم لغوي؟ أم اصطلاحي؟ أم موسوعي؟ وماذا عن التطور الذي وصل إليه المعجم الفقهي المتخصص من خلال أنموذج المصباح ؟ وهل يحق لنا أن نقرر من خلال ذلك السبق الذي سجلته الصناعة المعجمية العربية في مجال المعجم المتخصص ؟ وللإجابة عن هذه التساؤلات والهواجس وغيرها، قد وضعت خطة من خمسة فصول يتخللها ثلاثة عشر مبحثا وترد على النحو التالي:
- **الفصل الأول** يتضمّن مبحثين؛ يتناول في المبحث الأول: مفهوم الكلمة عند القدماء والمحدثين، ودلالاتها المعجمية العامة. و المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمصطلح، وتطوره الدلالي، والاشتراك والترادف المصطلحي، وخصائص المصطلح والحدود الفاصلة بينه وبين الكلمة. ومفهوم المعجم لغة وعلاقته بحروف المعجم، وأول من استعمل مصطلح (المعجم)، ومفهومه الاصطلاحي وتراوجه بين الخصوص والعموم. ويتناول في المبحث الثاني: موقع علم المعجم من علم اللغة الحديث و علاقته بعلم المصطلح، و اختلاف الباحثين العرب في مصطلحاته ، وفروع علم المعجم المتمثلة في: المعجمية العامة النظرية: Lexicology، والمعجمية العامة التطبيقية: lexicography ، والمعجمية المختصة النظرية: Terminology، والمعجمية المختصة التطبيقية: Terminography، و ازدهار علم المصطلح والمؤسسات المصطلحية.

• أما **الفصل الثاني** فيشتمل على ثلاثة مباحث؛ الأول منها يتضمن ظروف نشأة المعجم العربي ودواعيه ، وبواكير النشاط المعجمي عند العرب، ومراحل التأليف المعجمي عندهم ابتداء من مرحلة الجمع العام، إلى مرحلة الرسائل أو المعاجم المتخصصة، إلى مرحلة المعاجم العامة المتكاملة. وتتناول المبحث الثاني: أنواع المعاجم العربية ، وطرائق الترتيب فيها؛ فمن المعاجم العامة إلى المعاجم الخاصة، ومن الترتيب الموضوعي إلى الترتيب الهجائي بشقيه الصوتي والألفبائي. ويتناول المبحث الثالث: كتب الرسائل باعتبارها أولى المعاجم المتخصصة في التراث العربي، ومصطلحات العصر الإسلامي ودواعي ظهورها وتعدد مجالاتها وطرائق توليدها، والموالد وموقف علماء اللغة منه، و ثراء المعاجم المتخصصة في التراث العربي وتنوع اختصاصاتها وأهم مصنفاتها.

• أما **الفصل الثالث** فيحتوى على ثلاثة مباحث ؛ حيث يتناول المبحث الأول: مفهوم (علم الفقه) و مكانته في المجتمع الإسلامي ، ونشأة المدارس الفقهية وتطورها، ودور اللغة في اختلاف الفقهاء. ويعالج المبحث الثاني: مفهوم المصطلح الفقهي وظروف نشأته، والتطور الدلالي للمصطلح الفقهي وموقف الفقهاء منه، ومسائل تتعلق باختلاف الفقهاء حول المصطلح كالترادف الاصطلاحي والاشتراك الاصطلاحي والقياس اللغوي. ويخصّص المبحث الثالث للمعاجم الفقهية ومناهجها فيتناول نشأة المعاجم الفقهية وعلاقتها بعلم المصطلح ، ومناهج المعاجم الفقهية في التأليف إذ نراها توزعت بين مدرسة الترتيب الموضوعي ومدرسة الترتيب الألفبائي، ويحتوى أيضا على بيلغرافيا لأهم المعاجم الفقهية.

• و **الفصل الرابع** سيخصص للفيومي ومعجمه "المصباح"؛ حيث يتناول في مبحثه الأول: اسم الفيومي ومولده ونسبه، وشيخه أبي حيان النحوي، ورحلاته،

ومؤلفاته، ويعرّج عل التعريف بابنه العالم محمود، ثم يفصّل في عصر الفيومي السياسي أثناء حكم المماليك وتحديدًا في عهد الناصر قلاوون وولاية أبي الفدا صاحب حماة، كما سيركز على البيئة العلمية لتلك المرحلة ومكانة القاهرة ودمشق بعد سقوط بغداد على يد التتار، وازدهار الإنتاج العلمي في عصر المماليك. ويخصص المبحث الثاني للحديث عن أهمية " المصباح " ومراحل تأليفه ، ومخطوطاته وتحقيقاته وتصحيحاته وطبعاته.

• أما **الفصل الخامس** والأخير فسيفرد لمنهج الفيومي في معجمه المصباح؛ حيث يخصص المبحث الأول لمصادر الجمع عند الفيومي التي توزعت بين المصادر التي استقى منها مصطلحات المعجم، والمصادر الأخرى وقد ذكر بعضها في خاتمة الكتاب وبعضها الآخر في متنه. ويتناول المبحث الثاني الترتيب الخارجي للمداخل، والترتيب الداخلي للمشتقات والمعاني وترتيب الأعلام والمولد والدخيل. أما المبحث الثالث فسيتناول مستويات (الصوت والصرف والنحو) التي استخدمها الفيومي أثناء شرحه للمادة المعجمية، وأنواع التعريف ووسائله في المصباح وسيشمل التعريف اللغوي و التعريف الاصطلاحي و التعريف المنطقي، وشواهد المصباح من قرآن وحديث وشعر ونثر.

• ثم تأتي **الخاتمة** لتلخّص أهم النتائج المتحصّل عليها من فصول البحث المختلفة. وتتبعها مجموعة من الملاحق والفهارس التي تزود الباحث بمعلومات إضافية و تساعده على التصفح.

ولقد عوّلت في إنجاز هذا البحث على مجموعة من المصادر والمراجع والرسائل والدوريات التي تخللت هذا العمل المتواضع. ولقد أثرت التطبيق على المعجم المتخصص على الرغم من قلة الدراسات حوله.

أما المنهج المعتمد في هذه الدراسة فيخضع لما تقتضيه طبيعة كل فصل ومبحث؛ إذ وظف المنهج الوصفي في الفصل الأول والفصل الثالث والمبحث الثاني من الفصل الرابع، واعتمد المنهج التاريخي في الفصل الثاني والمبحث الأول من الفصل الرابع،

واستخدم المنهج الإحصائي والتحليل الكمي في الفصل الخامس. وفي نهاية هذه المقدمة لا يسعني إلا أن أسدي جميل الشكر والعرفان إلى كل من أسهم معي من قريب أو بعيد في إعداد هذه الرسالة، ولكل من قدّم لي يد العون والمساعدة ، وأخص بالذكر أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور: بلقاسم ليارير الذي رعى هذه النبتة منذ أن كانت بذرة إلى أن أصبحت ثمرة، ولم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته وملاحظاته طوال السنوات المنصرمة. والشكر موصول أيضاً للأستاذ المساعد على الإشراف بالخارج الدكتور: أحمد حاجي صفر أستاذ اللسانيات بقسم اللغة العربية بجامعة دمشق، الذي تكفل بمتابعة الإشراف على هذه الرسالة طوال فترة البحث بجامعة دمشق بسورية. ولا أنسى توجيه الشكر إلى إدارة كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية ومجلسها العلمي، لتكفلهما بالمتابعة الإدارية والعلمية لموضوع الرسالة . والشكر كلّ الشكر لأعضاء لجنة المناقشة، وسأفيد من ملاحظاتهم وتوجيهاتهم لتقويم عملي المتواضع.

والله أسأل أن يجعل عمل الجميع في ميزان الحسنات.
وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

الفصل الأول التمهيدى

مفاهيم اصطلاحية فى علمى: المنجم

والمصطلح

الفصل التمهيدي : مفاهيم اصطلاحية في علمي: المعجم والمصطلح

المبحث الأول : الكلمة والمصطلح والمعجم

المطلب الأول: الكلمة

- أولاً: الكلمة عند القدماء.
- ثانياً: الكلمة عند المحدثين.
- ثالثاً: الكلمة (الوحدة المعجمية العامة) ودلالاتها.

المطلب الثاني: المصطلح

- أولاً: مفهومه اللغوي والاصطلاحي.
 - ثانياً: التطور الدلالي للمصطلح.
 - ثالثاً: الاشتراك والترادف المصطلحي
 - رابعاً: خصائص المصطلح والحدود الفاصلة بينه وبين الكلمة
- المطلب الثالث : المعجم.

- أولاً: المعجم لغة ، وعلاقته بحروف المعجم
- ثانياً: أول من استعمل مصطلح المعجم، ومفهومه الاصطلاحي
- ثالثاً: المعجم: بين الخصوص والعموم

المبحث الثاني : بين علم المعجم وعلم المصطلح

المطلب الأول: علم المعجم

- أولاً: مكانة علم المعجم في اللسانيات الحديثة.
- ثانياً: علاقة علم المعجم بعلم المصطلح.
- ثالثاً: اختلاف الباحثين في مصطلحات علم المعجم.

المطلب الثاني: فروع علم المعجم.

- أولاً: المعجمية العامة:-النظرية- التطبيقية.
- ثانياً: المعجمية المختصة: -النظرية- التطبيقية.
- ثالثاً: ازدهار علم المصطلح و المؤسسات المصطلحية

الفصل التمهيدي : مفاهيم اصطلاحية في علمي المعجم والمصطلح:

من الضروري - قبل البداية في تفاصيل هذا البحث- أن نتعرّف على بعض المفاهيم الاصطلاحية المتداولة في علمي: المعجم والمصطلح؛ إذ لكل علم مصطلحاته الخاصة به، وهي بمثابة المفاتيح الضرورية لفتح مغاليقه.

وقد أشار الإمام القشيري^(*) (376-465هـ) إلى هذا المعنى بقوله: "من المعلوم أن كل طائفة من العلماء لهم ألفاظ يستعملونها انفراداً بها عن سواهم ، تواطأوا عليها لأغراض لهم فيها ؛ من تقريب الفهم على المخاطبين بها ، أو تسهيل على أهل تلك الصنعة في الوقوف على معانيهم بإطلاقها ... " (1)

ولما كان موضوع البحث متعلقاً بالدراسات المعجمية والمصطلحية ، فمن المهم أن نتعرف على مجالات بحث هذه الدراسات وعلى أهم المصطلحات المتداولة فيها؛ لأنها ستكرر في ثنايا البحث وتحتاج إلى تحديد مسبق لمفاهيمها يرجع إليها كلما دعت الحاجة.

ولذلك فقد قسمت هذا الفصل إلى مبحثين ؛ الأول : يتناول مفهوم مصطلحات الكلمة والمصطلح والمعجم ، والثاني: يتناول مفهوم علم المعجم وعلم المصطلح.

المبحث الأول : الكلمة والمصطلح والمعجم:

إن المصطلحات المتداولة في الدراسات المعجمية والمصطلحية كثيرة جداً ولا يمكن إحصاؤها أو تقصيها في هذا المبحث^(**). ولذلك سنقتصر على ثلاثة منها هي الأكثر تداولاً ، وتمثل حجر الأساس في هذه الدراسات ، وهي ذات صلة وطيدة بموضوع هذا البحث.

وهذه المصطلحات هي: 1- الكلمة 2- المصطلح 3- المعجم

(*) هو: عبد الكريم بن هوران بن عبد الملك بن طلحة بن محمد الاستوائي. الإمام أبو القاسم القشيري النيسابوري الشافعي المحدث الصوفي (ينظر: البغدادي إسماعيل باشا ، هدية العارفين- أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون- ، دار الفكر، بيروت ، 1990م، ج:1، ص: 321)

(1) القشيري عبد الكريم بن هوازن ، الرسالة القشيرية ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1 ، 1998 م، ص: 89
(**) ينظر مثلاً: محمد رشاد الحمزاوي، المصطلحات اللغوية الحديثة ، إميل يعقوب، وآخرون، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، خليل أحمد خليل، معجم المصطلحات اللغوية، رمزي بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، عبد السلام المسدي، قاموس اللسانيات.

المطلب الأول: الكلمة:

تعد الكلمة من أكثر الألفاظ تداولاً في القديم والحديث وفي كل لغات العالم. وقد وردت في ثلاثة وعشرين موضعاً من القرآن الكريم⁽¹⁾، من ذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24) تُوْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (26) ﴾ إبراهيم(24-26). قال الزمخشري في "الكشاف": " والكلمة الطيبة كلمة التوحيد، وقيل كل كلمة حسنة كالتسبيحة والتحميدة والاستغفار والتوبة والدعوة، والكلمة الخبيثة: كلمة الشرك، وقيل كل كلمة قبيحة." ⁽²⁾ وقد اختلف القدماء والمحدثون في تعريفها على النحو التالي:

أولاً: الكلمة عند القدماء: ميّز علماء العربية بين الكلمة والكلم والكلام، فقال الجوهري:

" الكلام اسم جنس يقع على القليل والكثير والكلم لا يكون أقل من ثلاث كلمات لأنه جمع كلمة، ولهذا قال سيبويه: هذا باب علم ما الكلم من العربية ولم يقل ما الكلام [...] فجاء بما لا يكون إلا جمعا وترك ما يمكن أن يقع على الواحد والجماعة." ⁽³⁾

فالكلام إذن هو اسم جنس يمكن أن يطلق على الكلمة المفردة أو الجمع، ومدلوله اللغوي ما ذكره صاحب المصباح المنير " وليس المراد من إطلاق لفظ الكلام إلا المعنى القائم بالانفس وهو ما يجده الإنسان من نفسه إذا أمر غيره أو نهاه أو أخبره أو استخبر منه، وهذه المعاني هي التي يدلّ عليها بالعبارات وينبّه عليها بالإشارات، كقوله: **إن الكلام نفي الفؤاد وإنما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً.**" ⁽⁴⁾

(1) آل عمران(64) / الأنعام:115 / الأعراف:137 / التوبة:40/التوبة:74/ يونس:96،33،19 / هود: 110 – 119 / إبراهيم: 24-26 / الكهف:5/طه:129/المؤمنون:100 / الزمر:19-71 / غافر: 6/فصلت:45 / الشورى:14-21 / الزخرف: 28 / الفتح:26.

(2) - الزمخشري جار الله محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعبون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط: 1، 1998، ج:3، ص:377-378.

(3) - الجوهري اسماعيل بن حماد، الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، ج:2، ص: 123.

(4) - الفيومي أحمد بن محمد، المصباح المنير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1414هـ، 1994 م، ص: 539/2. والنص الغامق هو بيت شعر ينسب للأخطل (ينظر: أحمد نكري، دستور العلماء، 96/3)، ولم أعر عليه في ديوان الأخطل.

فالكلمة هي ذلك اللفظ أو تلك الأصوات التي تخرج من جهاز النطق (الفم) لتعبّر عما يختلج في صدر صاحبها. وهي بالتالي أداة للدلالة عن المعنى.

وفي التراث العربي تكاد تكون الكلمة مرادفة للفظ في الاستعمال الشائع، فلا فرق بين أن يقال أحصينا ألفاظ اللغة أو كلمات اللغة. مع أن النحاة يحاولون التفريق بينهما، فيستشعرون مع اللفظ عملية النطق من الفم، وكيفية صدور الأصوات، وما يستتبع هذا من حركات اللسان والشفيتين، فإذا ربط بين هذه الأصوات المترابطة (اللفظ) وبين ما يمكن أن تدل عليه من معنى تولدت لدينا (الكلمة). وبمعنى آخر فإن اللفظ قد يصدر من الفم ولا تكون له دلالة معينة، بينما الكلمة هي اللفظ الدال عن معنى.⁽¹⁾

ثانيا: الكلمة عند المحدثين: أما علماء اللغة المحدثون فقد وجدوا صعوبة كبيرة في تحديد مدلول (الكلمة)⁽²⁾، واختلفوا في ذلك إلى مذاهب كثيرة ولم يتوصلوا إلى معنى موحد للكلمة في كل اللغات، بل تطرّف بعضهم وعدّ الكلمة: خرافة علم اللغة⁽³⁾، لكنهم مع ذلك أجمعوا على أن الأساس الصوتي وحده لا يصلح لتحديد معالم الكلمات ولا بد أن يشترك معه معنى الكلمة أو وظيفتها اللغوية حتى يمكن تحديدها. وهو ما ذهب إليه علماء العربية القدامى.

ومن المحدثين من يفرق بين الكلمة الخطية والكلمة النحوية والكلمة القاموسية، فالكلمة الخطية هي ما يكتب بين فراغين (كتبوا مثلا). وليس من الضروري أن تتفق مع الكلمة النحوية (فواو الجماعة في كتبوا كلمة قائمة بذاتها تقع فاعلا في الإعراب).⁽⁴⁾

أما الباحث تمام حسان فيورد تعريفا خاصا بالكلمة العربية؛ إذ هي: "صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تفرد أو تحذف أو تحشى، أو يغيّر موضوعها، أو يستبدل بها غيرها في السياق، وترجع في مادتها غالبا إلى أصول ثلاثة وقد تلحق بها زوائد"⁽⁵⁾.

(1) - ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991م، ص: 38.

(2) - voir: MortÉza mahmoudian, la linguistique, éditions seghers, paris, 1982,p:218

(3) - ينظر: حلمي خليل، دراسات في اللغة والمعجم، دار النهضة العربية، بيروت، ص: 467.

(4) - ينظر: محمد أحمد أبو الفرج، المعجم اللغوية، دار النهضة العربية، بيروت، 1966م، ص: 9.

(5) - تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، القاهرة، ط: 1955م، ص: 226

فالكلمة هي الوحدة الأساسية في المعجم، ولعلّ أكثر أفرع الدراسات اللغوية حاجة إلى الاعتراف بالكلمة هو فرع المعاجم، إذ تكون الكلمة في المعاجم المادة الأصلية⁽¹⁾، وقد يطلق عليها اسم المفردة أو الوحدة المعجمية.

ثالثاً: الكلمة أو (الوحدة المعجمية العامة) ودلالاتها:

الوحدة المعجمية في كل اللغات الطبيعية قابلة للتصنيف بحسب خاصتي التعميم والتخصيص، فهي إما أن تكون عامة أو خاصة. فالتّي تحمل معنى عامًا تحتفظ بمصطلح (الكلمة) أما التي تحمل معنى خاصًا فتستعمل مصطلحًا جديدًا هو (المصطلح). فالوحدة العامة هي اللفظ اللغوي العام القابل لتأدية الوظيفة الأدبية لأنه يتسم بالتعدد في المعنى أي بظلال مختلفة للمعاني ولا بد أن يتوفر له قدر كبير من المرونة حتى يلبي حاجيات السياق، ومن أهم خصائصه الاشتراك أو التعدد الدلالي، والدلالة الإيحائية، والارتباط بالسياقات المختلفة⁽²⁾.

أما من حيث دلالة الوحدة المعجمية العامة أو الكلمة فيذهب إبراهيم بن مراد إلى أنها قد تحمل مضمونين دلاليين: الأول نتاج معجمي، وهو ثابت يستفاد من المعنى الحقيقي، وخاصيته الاستقلالية عن السياق، والثاني نتاج تألّفي يستفاد من المعنى المجازي وخاصيته الارتباط بالسياق.⁽³⁾

ويذهب باحثون آخرون إلى تقسيم معنى الكلمة إلى ثلاثة أنواع:

المعنى اللغوي، المعنى السياقي، المعنى الاجتماعي.

1- فالمعنى اللغوي يتحدد بالأصوات المكونة للكلمة، كما يتغير بتغير النغم فيها،

واختلاف الصيغ، وترتيب النظم تقديمًا أو تأخيرًا في الجملة.

2- أما المعنى السياقي: فهو ما يوضّحه سياق الحال، والموقف الذي تستعمل فيه اللغة؛

والمحدد صفات المشتركين في الكلام، والمؤثرات الخارجية التي قد تغيّر معنى

الكلمة من حال إلى حال.

(1) - محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية، ص: 9.

(2) - ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997م، ص: 32، 78.

(3) - إبراهيم بن مراد، المرجع السابق، ص: 38.

3- وأما المعنى الاجتماعي فهو الذي يفهمه الفرد في المجتمع من ألفاظ لغته.⁽¹⁾

هذا وإن تضمن الكلمة معنيين؛ حين تكون مفردة وحين تكون في السياق، قد تنبه إليه علماء اللغة القدامى، منهم عبد القاهر الجرجاني حينما تناول نظرية النظم فأكد بأن: للألفاظ دلالة أولى، ولها عند النظم دلالة ثانية. وقد نحى الأصوليون المنحى نفسه حينما تناولوا الدلالة السياقية للألفاظ وحاولوا توجيهها بما يتفق مع قصد الشارع.⁽²⁾

المطلب الثاني : المصطلح:

أولاً: مفهومه اللغوي والاصطلاحي: المصطلح في اللغة مصدر ميمي من الخماسي المزيد (اصطاح)، وأصله من الفعل الثلاثي (صاح) بمعنى التوافق.

" والصلح: السلم، وقد اصطلحوا وتصالحو واصالحو، قلبوا التاء صاداً [تاء افتعل من اصطح] وأدغموها في الصاد. وقوم صلح متصالحو كأنهم وصفوا بالمصدر، وأصلحو ما بينهم، وصالحوهم مصالحةً وصالحاً"⁽³⁾. ويزيد الفيومي اللفظ وضوحاً بقوله:

" والصلح اسم منه [أي من الفعل صلح] وهو التوفيق. ومنه صلح الحديبية وأصلحت بين القوم وفقت، وتصالحو القوم واصطلحوا"⁽⁴⁾

وأقدم من استخدم هذا الفعل في المجال العلمي بشر بن المعتمر (ت 210هـ) - في سياق حديثه عن بلاغة المتكلمين واختصاصهم ببعض الألفاظ التي لا يعرفها غيرهم - وذلك في صحيفته الشهيرة التي رواها الجاحظ، حيث يقول: " ولأن كبار المتكلمين ورؤساء النظارين كانوا فوق أكثر الخطباء وأبلغ من كثير من البلغاء، وهم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني وهم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، وهم اصطلحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم [...] ولذلك قالوا: العرض والجوهر..."⁽⁵⁾

(1) - ينظر: محمد أحمد أبو الفرج، المعاجم اللغوية، ص: 12، 15، 18.

(2) - ينظر: أحمد عبد الغفار، التصور اللغوي عند الأصوليين، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1991م، ص: 131

(3) - ابن سيده علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: مصطفى السقا، حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي

الحلبي، القاهرة، ط: 1، 1958م-1377هـ، ج: 3، ص: 110.

(4) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 345/1.

(5) - الجاحظ أبو عثمان عمر بن بحر، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،

المكان والتاريخ - غير مذكورين -، ج: 1، ص: 138-139

أما الاصطلاح: فهو المصدر من الفعل (اصطلاح)، و تردد كثيرا في كتب المتقدمين، وقد عرفه الجرجاني في تعريفاته بقوله: " الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر لمناسبة بينهما . وقيل الاصطلاح اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى، وقيل الاصطلاح: استعمال لفظ معين بين قوم معينين"⁽¹⁾

وإلى المعنى نفسه ذهب أحد المحدثين في تعريف الاصطلاح؛ إذ هو " إخراج اللفظ عن معناه الأصلي اللغوي إلى معنى آخر اصطلاح عليه الناس أو جمهرة منهم لبيان المراد، وقد يكون بين المعنيين تقارب في المعنى وقد لا يكون، وقيل الاصطلاح لفظ معين تواضع عليه قوم معينون اختصارا لما يتحدثون ويتعاملون . ولكل موضوع وحرفة اصطلاح."⁽²⁾

أما علماء (علم المصطلح) فيتجهون إلى تحديد أدق لمعنى المصطلح، فهو عندهم مفهوم مفرد أو عبارة مركبة استقر معناها وحدد استخدامها بوضوح تام، وهو تعبير خاص ضيق في دلالاته المتخصصة - يتفق عليه علماء علم من العلوم أو فن من الفنون - وواضح إلى أكبر درجة ممكنة ويرد دائما في سباق النظام الخاص بمصطلحات علم محدد.⁽³⁾

ثانيا: التطور الدلالي للمصطلح:

وظهور المصطلحات في اللغات الحية ظاهرة طبيعية، ذلك أن اللغات كافة تخضع لسنة التطور، وأن الكلمة مادة حية تعيش وتتفاعل ويعمل الزمان فيها ويؤثر، فيتغير معناها نتيجة لتلك الملابسات، فنكسب خصوصيات معنوية جديدة تبعتها كثيرا أو قليلا عن معناها الأول.⁽⁴⁾ والذي نعنيه بالتطور هنا هو: التطور الدلالي للكلمة، لأن الكلمة تعنورها أنواع أخرى من التطور - كالتطور في الصوت والبنية- ولا يحدث التطور بصورة عشوائية، بل تحكمه ضوابط وقوانين ومظاهر.

(1) - الجرجاني علي بن محمد، التعريفات، تحقيق إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي بيروت، ط:4 ، 1998م، ص:44-45

(2) - محمد التنوخي، المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص: 101.

(3) - ينظر، خالد فهمي، تراث المعاجم الفقهية في العربية، ص: 18، محمد التنوحي، المعجم المفصل في علوم اللغة، ج2، ص: 589 ، محمد علي الخولي، معجم علم اللغة التطبيقي، ص: 262.

(4) - ينظر، إبراهيم السامرائي، العربية: تاريخ وتطور ، مكتبة المعارف، بيروت ، ط1، 1993م، ص: 375، محمود

فهمي حجازي، علم اللغة العربية ، دار غريب، القاهرة، ص: 313.

وأهم مظاهر التطور الدلالي ثلاثة: تخصيص الدلالة، وتعميم الدلالة، وتغيير مجال استعمال الكلمة، أي أن معنى الكلمة يحدث فيه تضيق أو اتساع أو انتقال. فهناك تضيق عند الخروج من معنى عام إلى معنى خاص، وهناك اتساع في الحالة العكسية أي عند الخروج من معنى خاص إلى معنى عام. وهناك الانتقال الدلالي من معنى إلى معنى آخر - بينهما قرينة - وهو ما يطلق عليه النحاة التجوز أو الانتقال المجازي.⁽¹⁾

فالمصطلح هو نتاج ذلك التطور الذي يحدث للكلمة بانتقالها من معناها اللغوي الأصلي إلى المعنى الاصطلاحي الجديد. ويجب التنبيه إلى أن المصطلح لا يفقد معناه اللغوي الأصلي الذي انتقل عنه، بل يصبح ذا دلالتين؛ الأولى أصلية لغوية والثانية اصطلاحية. والمستقرئ للمصطلحات في شتى العلوم يدرك دون تأمل الاشتراك الواضح بين المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ.⁽²⁾

ويميز بعض الباحثين بين نوعين من المصطلح، الأول: مصطلح علمي، وهو ما يستعمل في العلوم الدقيقة والبيولوجية. أما الثاني: فهو مصطلح فني، ويستعمل في العلوم الإنسانية. وهذا الأخير وسط بين اللفظ العام والمصطلح العلمي.⁽³⁾

وهناك نقاش بين العلماء حول من يمتلك الحق في وضع المصطلح أهم علماء اللغة العارفون بأصول الكلمة وقواعد تطورها، أم علماء الاختصاص المحدد - الذي انتقل اللفظ إلى دائرته ليؤدي مفهوما خاصا لا يعرفه إلا أصحاب هذا الاختصاص-؟ وقد ناقش القشيري (376-465 هـ) هذه المسألة وأعطى الحق المطلق لأصحاب الاختصاص، إذ يقول: "من المعلوم أن كل طائفة من العلماء لهم ألفاظ يستعملونها. انفردوا بها عن سواهم وقصدوا بها الكشف عن معانيهم لأنفسهم والإجماع والستر على من باينهم في طريقتهم، لتكون معاني ألفاظهم مستبهمة على الأجانب، غيرة منهم على أسرارهم أن تشيع في غير أهلها"⁽⁴⁾.

(1) - رمضان عبد التواب، التطور اللغوي، مظاهره وعلله وقوانينه، ص: 114-115.

(2) - ينظر: محمد رواس قلجعي، حامد صادق قنبيي، معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط1985، ص: 23-24.

(3) - إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 32.

(4) - القشيري، الرسالة القشيرية، ص: 89.

وقد جاء كلامه هذا في سياق الحديث عن علماء التصوف وأحقيتهم في وضع مصطلحاتهم، وذلك في رسالته المشهورة (الرسالة القشيرية في التصوف). ومع إقرار حق وضع المصطلح لعلماء التخصص عموماً، إلا أن علماء اللغة ينكرون عليهم هذا الحق المطلق، ويقيدونه ببعض القيود، وربما اقترحوا لهم ألفاظاً أخرى غير تلك التي ارتضوها. (1)

ثالثاً: الاشتراك والترادف المصطلحي:

ومن المسائل المتداولة أيضاً في موضوع المصطلح ما يعرف (بالاشتراك المصطلحي)، وهو استعمال مصطلح معين بمعانٍ مختلفة تختلف باختلاف البيئة العلمية. فلفظ الشمس مثلاً: له دلالاته عند علماء الفلك، وهي أنه نجم نهاري مضيء، تتغير هذه الدلالة إذا انتقلنا إلى مجال معرفي آخر، وليكن التصوف فنجده يعبر عن معرفة وجدانية لها خصائصها وسماتها (2).

وكذلك الشأن بالنسبة لمصطلح (الصرف)، فإنه يؤدي معاني مختلفة عند علماء النحو، وعلماء الاقتصاد، وعلماء البيئة (الصرف الصحي). وبالرغم من وجود (الاشتراك المصطلحي) بوصفه ظاهرة في مصطلحات العلوم المختلفة، إلا أن علماء المصطلح المحدثين لا يحبذونه، ويلحون على ضرورة تفاديها والتوجه نحو الأحادية المصطلحية. وهذا ما أكده الباحث العراقي علي القاسمي بقوله: "يسعى علم المصطلح الحديث إلى تخصيص مصطلح واحد للمفهوم الواحد في الحقل العلمي الواحد؛ بحيث لا يعبر المصطلح الواحد على أكثر من مفهوم واحد، ولا يعبر عن المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد، وهذا يتطلب التخلص من الاشتراك اللفظي والترادف". (3)

وقد أثار الباحث قضية أخرى لا يزال المصطلح العربي الحديث يئن تحت أثارها، وهي (الترادف المصطلحي)؛ فما من مفهوم علمي حديث أو جهاز إلا وله عدة مصطلحات عربية

(1) - ينظر: إبراهيم مذكور، لغة العلم في الإسلام، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع: 29، ص: 14-15.
(2) - ينظر: خالد فهمي، تراث المعاجم الفقهية في العربية، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، ط1، 2003، ص: 17.
(3) - علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، ص: 23.

تعبر عنه^(*)، في الوقت الذي كان يجب أن توحد هذه المصطلحات بين المشرق والمغرب وفي البلد الواحد أيضا، لتواجه اللغة العربية تحديات العولمة الجديدة المنسمة بثورة الإعلام والاتصال. ولعل السبب الرئيس في الترادف المصطلحي يعود إلى ما ذكره أبو الطيب اللغوي الحلبي (ت: 351هـ) ، أثناء تعليقه على ترادف المصطلح النحوي عند علماء بغداد في زمانه: "وإنما همّ أحدهم إذا سبق إلى العلم أن يسيّر اسما [مصطلحا] يخترعه لينسب إليه فيسمى الجر: خفضا [...] ويسمون حروف الجر: حروف الصفات، والعطف: النسق [...] ونحو هذا من التخليط. ⁽¹⁾ والغريب أن هذه التخليط لا يزال مستمرا إلى عصرنا هذا بالرغم من وجود المجامع اللغوية في مختلف البلدان العربية، ووجود مكتب تنسيق التعريب التابع للجامعة العربية في الرباط بالمغرب، فأين الخلل!؟

رابعا: خصائص المصطلح والحدود الفاصلة بينه وبين الكلمة:

- 1- خصائص المصطلح: عدّد علماء المصطلح جملة من الشروط والمواصفات الواجب توافرها في المصطلح حتى يؤدي دوره على أكمل وجه، ومنها:
 - أن يكون لفظا لا عبارة حتى يسهل تداوله.
 - محدد المعنى تحديدا تاما، ومبتعدا عن الألفاظ التي لها معانٍ مشابهة في اللغة العامة.
 - استحسان المصطلح الغريب الذي لا يقع في التشابه. ⁽²⁾
 - الاكتفاء بأدنى علاقة تربطه مع المعنى اللغوي للكلمة.
 - الابتعاد عن الاشتراك المصطلحي.
 - الابتعاد عن الترادف المصطلحي.
 - الاهتمام بالمعنى قبل اللفظ.
 - تجنب الألفاظ التي ينفر الطبع منها إما لثقلها أو لفحشها. ⁽³⁾
 - الانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط.

(*)- مثلا: تطلق المصطلحات التالية على نفس الجهاز: -النقل-الجوال-المحمول-الخلوي-الخليوي-اللاسلكي - الموبايل- البورتابل... الخ

(1)- أبو الطيب النحوي ، مراتب النحويين ، تعليق : محمد زينهم ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، 2003م ، ص: 139.
 (2)- ينظر، محمد كامل حسين، اللغة والعلوم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ص: 22.
 (3)- ينظر، قلعجي رواس، وصادق قنبيبي، معجم لغة الفقهاء، ص: 22-23.

- قبول التعريف المنطقي. (1)

وفي سياق تعداد هذه المواصفات ذهب أحد الباحثين (محمد كامل حسن) إلى موقف غريب! مفاده أن اللغة العربية لغة حية، واللغات الحية لا تصلح لاشتقاق المصطلح والأولى الرجوع إلى اللغات الميتة كاليونانية. حيث يقول: "يجب أن نعدل- ما استطعنا العدول- عن العودة إلى اللغة العربية العامة حين نضع المصطلحات العلمية العربية لأنها لغة حية، واللغات الميتة أصلح لهذا العمل" (2) ويمثل على ذلك بقوله: "إن الأكسجين يفهم وتعرف خواصه كلها من غير أن نفهم أصول الكلمة، أما المناعة فيستحيل فهمها بدون معرفة معناها العام" (3) ولا أريد الإطالة في التعليق على هذا الرأي؛ إنما أكتفي بالتذكير والإشارة إلى: التراث المصطلحي الضخم للغة العربية الذي استوعب كل العلوم والفنون من جهة. ومن جهة ثانية: التنبيه إلى أن اللغات الميتة التي استند إليها الغربيون في اشتقاق مصطلحاتهم إنما هي لغاتهم الأم الحاملة لمقوماتهم اللغوية والتاريخية والحضارية.

2- الحدود الفاصلة بين الكلمة والمصطلح:

الكلمة عماد اللغة العامة، يستخدمها الناس فيشيرون بها إلى أشياء ويعبرون بها عن أحداث أو انفعالات، وهي بذلك قابلة لتأدية الوظيفة الأدبية المعبرة عن أي تجربة إنسانية، ولذلك كان من أهم خصائصها الاشتراك أو التعدد الدلالي، والدلالة الإيحائية والارتباط بالسياقات المختلفة. (4)

أما المصطلح فهو عماد اللغة الخاصة، التي يستخدمها العلماء لتدل عندهم على أقسام أو أصناف أو حقول.

والمصطلح مع كونه خرج من رحم الكلمة وبقي بينه وبينها حبل سري (المعنى اللغوي) إلا أنه اتخذ شخصية مستقلة عنها وأصبحت له "خصائص تميزه عن اللفظ اللغوي العام، وتجعل

(1)- ينظر، إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 32.

(2)- محمد كامل حسين، اللغة والعلوم، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع: 14، 1962، ص: 32.

(3)- المرجع السابق، ص: 29.

(4)- ينظر، محمد حسن عبد العزيز، المصطلح العلمي عند العرب، دار الهاني للطباعة، الكويت، 2000م، ص: 197.

العلاقات بينهما علاقات اختلافية، فإن التعميم في اللفظ تقابله الخصوصية في المصطلح، والإيحائية تقابلها ذاتية الدلالة، والاشتراك أو التعدد الدلالي تقابله الأحادية الدلالية⁽¹⁾ أما من حيث الوظيفة فيفرق اللغويون بين الكلمة في اللغة العامة التي عمادها السياق الاجتماعي أو اللغوي الذي يحدد معناها، والمصطلح في اللغة الخاصة الذي عماده النظام التصوري أو المفهومي الذي هو عضو فيه.

ولم يكن هذا المعنى خافيا على علماء العربية فقد ذكر الفارابي (260 - 339 هـ) أنه :

" قد يتفق في كثير من الألفاظ أن تكون معانيها المستعملة عند الجمهور [عامة الناس] هي بأعيانها المستعملة عند أصحاب العلوم [...] وربما وجد من الألفاظ ما يستعمله أهل صناعة على معنى ويستعمله أهل صناعة أخرى على معنى آخر".⁽²⁾

(1) - إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 32.

(2) - الفارابي أبو نصر، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق، بيروت، 1986م، ص: 43.

جدول رقم (1) يبين : الفروق بين: الكلمة والمصطلح (1)

المصطلح	الكلمة
1- يتصل باللغة الخاصة.	1- تتصل باللغة العامة
2- له دلالة خاصة.	2- لها دلالة معجمية عامة
3- له حق علمي محدد	3- ليس لها حقل معرفي خاص
4- هو رمز لغوي له الشكل الخارجي والتصور وليس بينهما وحدة اتصال.	4- هي رمز لغوي له صيغة ومضمون، بينهما اتصال وثيق.
5- لا تستعمل الكلمات مصطلحات في الحقول العلمية دون الاتفاق والاصطلاح.	5- لا يشترط الاتفاق والاصطلاح في قبولها في اللغة العامة.
6- لا يتعرض إلى مثل هذه التغيرات إلا نادرا وعن قصد.	6- تتعرض إلى تغير في المعنى وعن غير قصد.
7- تحدد معاني المصطلحات من خلال نصائح الخبراء وإرشاداتهم التي تستند إلى معطيات خاصة.	7- تعرف على أساس من الشواهد التي توضح الاستعمال الفعلي، فتكون دلالتها مرتبطة بحصيلة القرائن والأدلة القياسية.
8- ليس له دور في تحديد معنى المصطلح.	8- للسياق دور كبير في تحديد معنى الكلمة.
9- المصطلح محور المعجمية الخاصة.	9- الكلمة محور المعجمية العامة.
10- يستعمل المصطلح العلمي رمزا أحيانا فيحدد بحرف أو أكثر.	10- الكلمة هي أصغر وحدة لغوية في اللغة العامة.
11- ليس للمصطلح أية دلالة تأثيرية، لأن غايته علمية محددة.	11- للكلمة إمكانية واضحة في حمل الدلالة التأثيرية.
12- ليس للمصطلح إلا دلالة واحدة، ويفضل استخدامه في الحقل العلمي الواحد.	12- قد تحمل الكلمة معاني مختلفة في اللغة العامة.

(1)- ينظر: مالك محمد صالح ياسين، كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة الحديثة في ضوء الدرس اللغوي المعاصر، إشراف أحمد محمد قدور، أطروحة دكتوراه جامعة حلب، 1998م، ص: 49. (بتصرف).

المطلب الثالث: المعجم: DICTIONARY

أولاً : المعجم لغة وعلاقته بحروف المعجم:

1. المعجم لغة:

المعجم اسم مفعول من الرباعي المزيد (أعجم) والأصل في مدلوله اللغوي يأتي بمعنى الإبهام والإخفاء، قال الزمخشري: "وباب الأمير معجم أي مبهم مقفل".⁽¹⁾ غير أنه يأتي أيضا بالمعنى المعاكس أي: أوضح وأبان، قال ابن جنّي في (الخصائص)- وهو يعرض المعاني المختلفة للفعل (عجم)، التي تدل في مجملها على الغموض والإبهام:- "...وهذا على ما تراه من الاستبهام وضد البيان، ثم قالوا: أعجمت الكتاب إذا بينته وأوضحته فهو إذا لسلب معنى الاستبهام لا إثباته [...] ثم قالوا أشكيت الرجل إذا زلت له عما يشكوه فهو إذا لسلب معنى الشكوى لا لإثباته"⁽²⁾ والمتعارف عليه أن الناس يستعملون المعجم لإظهار وإيانة معاني الكلمات الغامضة. فتقول: " أعجمت الكتاب أي أزلت عنه استعجامة [...] ونظيره أيضا أشكلت الكتاب أي أزلت إشكاله".⁽³⁾

2. علاقة المعجم بحروف المعجم:

وقد سمي العرب عملية نقط الحروف لإزالة لبسها وإبهامها إعجاما. وسميت حروف الخط العربي بعد ذلك حروف المعجم أي حروف الخط الذي أعجم ونقط فزال منه اللبس والغموض، فقولنا حروف المعجم يجب أن يفهم على تقدير المضاف، والأصل (حروف الخط المعجم) ولاشك أن ذلك الاستعمال مستحدث في العربية، جاء لاحقا في الزمن لدخول النقط على حروف هجائها من قبل نصر بن عاصم الليثي (ت: 89هـ). ثم سمي ترتيب أي مادة لغوية ترتيبا يراعي حروف الهجاء معجما نظرا لخضوعه لترتيب حروف المعجم.⁽⁴⁾

(1)- الزمخشري جار الله ، أساس البلاغة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ، 2001م، ج1، ص: 302.

(2)- ابن جنّي عثمان أبو الفتح ، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، 1952م، ج3، ص: 76- 77 (باب في السلب).

(3)- حسين نصار ، المعجم العربي: نشأته وتطوره ، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، 1988، ص: 10.

(4)- ينظر، محمد سالم الجرح، النشاط المعجمي العربي، مجلة مجمع القاهرة، العدد: 28، السنة: 1971م ص: 167-168.

ثانيا: أول من استعمل مصطلح (المعجم)، ومفهومه الاصطلاحي:
1- أول من استعمل مصطلح (المعجم):

أما أول من استعمل مصطلح (المعجم). فيذكر حسين نصار في كتابه الشهير حول المعجم العربي : أنه أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي المعروف بابن بنت منيع (ولد: 214هـ ، لم يكر تاريخ وفاته) مؤلف المعجمين الكبير والصغير.(1)

غير أن الباحث: أحمد عبد الغفور عطار - محقق معجم الصحاح- يذهب إلى: أن ظهور المصطلح كان على يد شيخ المحدثين الإمام البخاري (ت: 256هـ) في أحد أبواب صحيحه الشهير وهو: "باب: تسمية من سمّي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم"(2)

وأول كتاب أطلق عليه اسم المعجم هو: معجم الصحابة، لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن عيسى ابن هلال التميمي الموصلى (ت: 307هـ). وارتدّفه أبو القاسم البغوي المعروف بابن بنت منيع السابق ذكره.(3)

وابتداء من القرن الرابع توسّع استعمال هذا المصطلح، فأطلق على كثير من الكتب وأشهرها:

- المعجم الكبير، والصغير، والأوسط، في قراءات القرآن وأسمائه لأبي بكر محمد بن حسن النقاش الموصلى (ت: 351هـ).

- معجم الشيوخ لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق البغدادي (ت: 351هـ).

- المعجم الكبير، والأوسط، والصغير، لأبي قاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت: 360هـ).

- معجم الشيوخ لأبي بكر أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت: 371هـ)

- معجم الشيوخ لعمر بن عثمان البغدادي المعروف بابن شاهين (ت: 385هـ).

- معجم الصحابة لأحمد بن علي الهمذاني (ت: 398هـ). (4)

(1)- ينظر، حسين نصار، المعجم العربي، ص: 10.

(2)- البخاري أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط: 1، 1422هـ، ج: 3، ص: 1370.

(3)- ينظر: أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م، ص: 38.

(4)- ينظر، حسين نصار، المعجم العربي، ص: 11.

والملاحظ أن البادئين باستعمال هذا المصطلح هم علماء الحديث، ثم بعد ذلك أخذهم علماء اللغة وأطلقوه على الكتب التي يجمعون فيها ألفاظ اللغة مرتبة وفق حروف المعجم. ويؤكد حسين نصار أنه لم يصلنا بالضبط متى بدأ علماء اللغة استعمال هذا المصطلح؟⁽¹⁾

2- المعجم اصطلاحاً وعلاقته بالقاموس:

أما ما تواضع عليه المحدثون فالمعجم كتاب أو مرجع يشتمل على كلمات أو مفردات لغة معينة، مرتبة ترتيباً خاصاً، ويكون في الغالب على حروف الهجاء، مع تعريف كل منها وذكر معلومات عنها من صيغ ونطق واشتقاق ومعان واستعمالات مختلفة، فيتتبعها في أحوالها اللفظية والمعنوية.

وقد يكون المعجم أحادي اللغة أو ثنائي اللغة أو متعدد اللغات، وقد يكون عاماً أو متخصصاً، وقد يكون وصفيًا أو تاريخياً أو معيارياً، وقد يكون معجم مفردات أو مصطلحات، كما قد يكون معجم مترادفات أو ترجمات أو تعاريف وقد لا يرتب المعجم ترتيباً هجائياً، بل يأتي على أساس المعاني الموضوعات أو ما يسمى بالحقول الدلالية.⁽²⁾ ويتداول مصطلح (القاموس) مرادفاً للمعجم. فما أصل هذا الترادف إن وجد؟

إن الترادف حاصل بينهما لا شك ولا غموض فيه. وقد حمل المعجم اسم القاموس من تسمية: (القاموس المحيط) للفيروز أبادي (1329م - 1415م) فلما طبع القاموس في نهاية القرن التاسع عشر وكثر تداوله بين الناس، وقصروا جهودهم عليه اشتهر اسمه بينهم وتوسعت دلالة اللفظ (القاموس) فأطلقت على كل معجم مثيل له. سواء أكان متقدماً أم متأخراً.⁽³⁾

(1) - ينظر، حسين نصار، المعجم العربي، ص: 11.

(2) - ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، المعجم العلمي، مجلة اللسانيات، ع 11، 2006، ص: 25، رياض زكي قاسم، المعجم العربي، ص: 19، مجدي وهبة، معجم المصطلحات العربية، ص: 158، محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري، ص: 74.

(3) - ينظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص: 11، إميل بديع يعقوب، المعاجم اللغوية العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1985م، ص: 14

ودلالة لفظ القاموس: البحر أو البحر العظيم أو وسطه أو معظمه أو أبعد موضع فيه غورا، وقد كان أصحاب المعاجم العرب الأوائل يسمون معاجمهم باسم من أسماء البحر أو صفة من صفاته مثل: المحيط: للصاحب بن عباد (938-950م)، والمحكم والمحيط الأعظم: لابن سيدة (1007-1066م)، والعباب أو مجمع البحرين: للصاغاني (1181-1252م)، والقاموس المحيط: للفيروز أبادي (1329-1415م).⁽¹⁾

ثالثا : المعجم: بين الخصوص والعموم:

يتفق الباحثون في علم المعاجم على أن المعجم يمكن تقسيمه في العموم إلى نوعين: معجم عام، ومعجم متخصص.⁽²⁾

1- المعجم العام: GENERAL DITIONARY

ويسمى أيضا بالمعجم اللغوي أو معجم المفردات، مادته الأساسية (الكلمة) بمعناها اللغوي العام. فهو كتاب أو مرجع يشتمل على كلمات أو مفردات لغة ما - كلها أو جلها - مرتبة في الغالب ترتيبا هجائيا، ويقوم بشرح معناها شرحا لغويا عاما. ولا يتعدى الدلالة المركزية للكلمة أو الحدود المشتركة لدلالة اللفظ. وقد تكون تلك الدلالة المركزية واضحة في أذهان الناس جميعا، كما قد تكون مبهمة في أذهان بعضهم، لكنه لا يتجاوز تلك الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة التي يأخذها اللفظ حين الاستعمال في مجال متخصص.

والمعجم الكامل هو الذي يضم كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبين مواضع استعمالها، ومن أمثال المعجم العام في اللغة العربية: العين، لسان العرب، القاموس، تاج العروس، الوسيط... إلخ.⁽³⁾

2- المعجم الخاص: SPECIAL DICTIONARY

ويسمى أيضا بالمعجم المتخصص أو معجم المصطلحات أو المعجم القطاعي، أو القاموس المختص، أو القاموس الفني ويمثل (المصطلح) مادته أو وحدته الأساسية. فهو

(1) - ينظر، اميل يعقوب، المعاجم العربية، ص: 13-14.

(2) - ينظر: وجدي رزق غالي، معجم المعجمات العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1993م، ص: ز

(من المقدمة)، حازم الحلي، أطوار المعجم العربي، بيروت، ط1، 2005م، ص: 25.

(3) - ينظر، أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح، ص: 38، مجدي وهبة، معجم المصطلحات العربية، ص: 204،

رياض زكي قاسم المعجم العربي، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1987م، ص: 19-20.

يحاول إحصاء المنظومة الاصطلاحية التي يقوم عليها علم من العلوم، من خلال ترتيب المداخل المتعلقة بفرع من فروع المعرفة، مع الاهتمام بجوانبها الصوتية والصرفية والنحوية، ثم ذكر معانيها وتطبيقاتها المختلفة حسب استعمال أهل ذلك العلم والمتخصصين به. ومن الضرورة الإشارة إلى الرابط بين مفهوم المصطلح ودلالاته اللغوية الأصلية. وإلى أنه غالباً ما تكون المعاجم الخاصة مرتبة ترتيباً ألفبائياً⁽¹⁾

"ويتجه المعجم المصطلحي الغربي اليوم نحو الترتيب على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها. وهو ما يعرف بالترتيب على أساس الحقول الدلالية. والطريف في الأمر أن ما يعدّه الغربيون أسلوباً جديداً في صناعة المعجم نجد أنه من أقدم الأساليب في تاريخ صناعة المعجم العربي، إذ إن أقدم المعاجم العربية كانت متخصصة واتبعت الترتيب الموضوعي".⁽²⁾ وبذلك نكون قد حددنا مدلول ثلاثة مصطلحات متداولة في هذا البحث وهي: (الكلمة) و(المصطلح) و(المعجم). وأرجأنا الحديث عن مصطلح (الفقه) إلى الفصل الثالث المتعلق بالمعجم الفقهية. وبيئاً بأن (الكلمة) تمثل المفهوم العام للفظ في أصله اللغوي وفي استعماله الاجتماعي. أما (المصطلح) فيمثل المفهوم الخاص للفظ الذي أخذ عن طريق -التجوز أو التخصيص أو التعميم- للمفهوم اللغوي الأصلي، وسيستعمله أهل الاختصاص في مجال اختصاصهم. فبين الكلمة والمصطلح خصوص وعموم، وكذلك الشأن بالنسبة للمعجم فبعضه عام يتناول الكلمة بوصفها وحدة أساسية، وبعضه خاص مقتصر على مصطلحات علم بعينه. وهذا المبحث ممدد لمبحث تال يتعلق بالعلوم اللغوية التي تهتم بدراسة الكلمة ومعجمها العام (علم المعجم: Lexicology). والمصطلح ومعجمه الخاص (علم المصطلح: Terminology)

المبحث الثاني: بين علم المعجم وعلم المصطلح:

تبيّن لنا في المبحث السابق أن المعجم كتاب يتضمن قائمة من الألفاظ مرتبة بطريقة ما، والهدف منه إزالة الغموض والإبهام عن هذه الألفاظ. وألفاظ المعجم إما أن تكون كلمات عامة يقوم بشرحها ضمن المفهوم اللغوي العام ويكون بذلك معجماً لغوياً عاماً. وإما أن تكون مصطلحات خاصة يقوم بشرحها ضمن المفهوم الخاص بعلم ما. ويصبح المعجم بذلك

(1) - ينظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص: 10.

(2) - علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، مجلة اللسان، ع: 29 / 1987، ص: 128.

متخصصا في ذلك العلم. وقد تطورت الدراسات اللغوية الحديثة وأفردت علوما متخصصة تهتم بالدراسات المعجمية والمصطلحية، وبالرغم من صعوبة الفصل بين مجالات هذه الدراسات للتداخل الحاصل بينها، إلا أنه يمكننا الحديث عن علم المعجم وعلم المصطلح والعلاقة بينهما في المطالب التالية:

المطلب الأول: (علم المعجم: Lexicology):

أولا: موقع علم المعجم من علم اللغة الحديث (اللسانيات): يهتم علم اللغة الحديث (Linguistics) بدراسة اللغة من جميع جوانبها الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية والدلالية والنفسية والاجتماعية. وينقسم من حيث الموضوع إلى قسمين؛ علم اللغة النظري: ويتكفل بدراسة الجوانب النظرية للظاهرة اللغوية. ومن فروعها: علم الأصوات وعلم القواعد وعلم المفردات وعلم الدلالة. وعلم اللغة التطبيقي يهتم بالجوانب التطبيقية والعملية للغة، ويضم في طياته: علم صناعة المعاجم، وتعليم اللغات، والتقابل اللغوي، والترجمة، وعلم اللغة النفسي، وعلم اللغة الاجتماعي.⁽¹⁾ وقد أطلق اللغويون عليه أسماء عديدة، مثل: فقه اللغة، علم اللسان، اللسانيات، الألسنيات، والألسنية.⁽²⁾ ويرى بعض الباحثين العرب: أن علم اللغة يقوم على مكونين أساسيين هما: (1- علم المعجم، 2- علم النحو).

فالأول: يقوم بدراسة المفردات باعتبارها وحدات معجمية لها كيانات معقدة مجردة، لأن لكل من هذه الوحدات وجها دلاليا يكونه تأليفه الصوتي وبنيته الصرفية، ومكونا مدلوليا تكونه دلالاته المعجمية أو المفهومية. أما الثاني - أي علم النحو - فيختص بدراسة المفردات باعتبارها ذرات تركيبية، لها محلاتها ووظائفها وحالاتها الإعرابية.⁽³⁾ وبذلك يستقل علم المعجم بذاته بعدما ظل الكثيرون ينظرون إليه على أنه ملحق بالنحو، خاصة بعد ظهور الحقول الدلالية التي ردت العمل المعجمي إلى حظيرة اللغة، وأعطت مفردات اللغة قيمة تستمد من مركزها داخل النظام العام.⁽⁴⁾

(1)- ينظر، محمد علي الخولي، معجم علم اللغة النظري (انجليزي عربي)، مكتبة لبنان، بيروت طبعة 1991م، ص: 157.

(2)- محمد التتوخي، راجي الأسمر، المعجم المفصل في علوم اللغة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م، ج1، ص: 427.

(3)- ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 5 (بتصرف).

(4)- ينظر: أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1998م، 1418هـ، ص: 30-31.

ثانيا : علاقة علم المعجم بعلم المصطلح^(*): وقد اختلف الباحثون في نسبة (المعجمية المختصة) أو (علم المصطلح)، أو (المصطلحية) إلى (علم المعجم) وصلته به، فاعتبره بعضهم علما مستقلا بذاته لما يراه من مظاهر اختلاف بينه وبين علم المعجم. ومنهم من يرى الفصل بين الاثنيين فصلا مصطنعا باعتبار أن موضوعه (الوحدة المصطلحية) وهي فرع للنظام اللغوي المعجمي ككل.⁽¹⁾

ويذهب الباحث عبد السلام المسدي إلى أن علم المصطلح فرع جيني من علم الدلالة، وتوأم لاحق للمصطلحية، بحيث يقوم منها مقام المنظر. وهو بذلك يذهب مذهب بعض اللسانيين الذين يعتبرون أن علم المصطلح موكول إليه أن يساعد علم الدلالة على فحص إشكاليات المعنى.⁽²⁾

والرأي الذي يمكن أن يستأنس إليه هو القائل بانتماء (علم المصطلح) إلى علم المعجم وذلك لاعتبارين اثنين:

الأول: متعلق بكون (علم المصطلح) مرتبطا بدراسة (المصطلح) وهذا الأخير إنما هو امتداد طبيعي للفظه اللغوية العامة التي هي عماد المعجم العام. ومن الناحية المنطقية- إذا كان المصطلح امتدادا للكلمة أو اللفظة العامة، والمعجم المتخصص هو امتداد للمعجم العام- فمن الطبيعي أن يكون علم المصطلح امتدادا لعلم المعجم.

أما الاعتبار الثاني فمتعلق - بعلاقة (علم المصطلح) (بعلم الدلالة) وانتماء الأول للثاني- فإن كان انتماءه ناتجا عن اعتماد علم الدلالة على علم المصطلح ليساعده في فحص المعنى، فمن باب أولى أن ينتمي إليه المعجم أيضا، لأن أساسه البحث في معنى الكلمات العام.

ولذلك نتصور أن علم الدلالة علم مشترك بين علوم اللغة يورف بظلاله عليها جميعا، وما غاية اللغة في النهاية إلا المعنى.

^(*) voir: Nahwat.a.el-arousy, new trends in lexicography: a state -of the art , annals of the arts and social sciences, academic publication council – university of Kuwait, monograph 276, volume 28, 1429 a.h , 2008 (march).p:47

(1)- ينظر، عبد السلام المسدي، وآخرون، تأسيس القضية الاصطلاحية، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقق والدراسات، تونس، 1989م، ص: 72 ، ابراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 31

(2)- ينظر: عبد السلام المسدي، مقدمة في علم المصطلح، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقق والدراسات، تونس، 1989م ، ص: 21-22، عبد السلام المسدي، وآخرون ، تأسيس القضية الاصطلاحية، ص: 72.

ثالثاً: اختلاف الباحثين العرب في مصطلحات علم المعجم:

تجدر الإشارة إلى أن الباحثين العرب اتفقوا إلى حد كبير على مضامين العلم المتعلق بالمعاجم العامة، والعلم المتعلق بالمعاجم المتخصصة بشقيهما النظري والتطبيقي، لكنهم اختلفوا إلى بوجه عام في المصطلحات الدالة على هذه المضامين بالرغم من كونها موحدة في الإصلاح الأجنبي. ووقعوا بذلك في شراك (الترادف المصطلحي الذي يخلّ بخصيصة من خصائص المصطلح - مثلما سبق الحديث عنه-*)

وقد جاء هذا الترادف المصطلحي على نحو ما في الجدول التالي:

جدول رقم: (2) يبين تعدد المصطلحات عند الباحثين العرب في علمي المعجم والمصطلح

المصطلح الأجنبي	إبراهيم بن مراد ⁽¹⁾	عبد المجيد نصير ⁽²⁾	عبد السلام المسدي ⁽³⁾	علي القاسمي ⁽⁴⁾	حلمي خليل ⁽⁵⁾
Lexicology	معجمية عامة نظرية	علم المعجم	المعجمية	علم المفردات	علم المعاجم النظري
Lexicography	معجمية عامة تطبيقية	صناعة المعجم	القاموسية	صناعة المعجم	فن صناعة المعجم
Terminology	معجمية مختصة نظرية	علم المصطلح	علم المصطلح	جانب نظري لعلم المصطلح	
Terminography	معجمية مختصة تطبيقية	صناعة المصطلح	مصطلحية	جانب عملي لعلم المصطلح	

وبقراءة بسيطة لهذا الجدول يتبين الاختلاف الواسع بين الباحثين في الاصطلاح. ويحقّ للمتبعين أن يتساءلوا: إذا كان هذا هو حال مصطلح (علم المصطلح). فكيف يكون حال باقي المصطلحات؟! " إنها الفوضى : فوضى المصطلح الذي اتفق عليها معظم الدارسين [...] وما هي إلا نتيجة حتمية لغياب التعريف الدقيق والموحد للمصطلحات " (6)

(*) - يراجع، ص:9، 10 من هذا الفصل

(1)- ينظر، إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 31.

(2)- ينظر، عبد المجيد نصير، الفجوة الرقمية، مجلة مجمع اللغة الأردني، إيار، 2007، ص: 67.

(3)- ينظر، عبد السلام المسدي، مقدمة في علم المصطلح، ص: 21-22.

(4)- ينظر، علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 201، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، اللسان، ع:29، س: 1987، ص:127.

(5)- ينظر، حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م، ص: 189.

(6)- علي الغزيوي، مدخل إلى مشكلة التعريف المصطلحي في النقد العربي الحديث في: (كلية الآداب بجامعة وجدة، قضية التعريف في

الدراسات المصطلحية، (أعمال يوم دراسي)، جامعة وجدة، ط:1، 1998م، ص: 73، (بتصرف)

المطلب الثاني: فروع علم المعجم:

إن (علم المعجم) يتكفل بدراسة كل ما يتعلق بالمفردات أو بالوحدات المعجمية داخل المعجم، وقد رأينا في المبحث السابق أن المفردات تنقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بالكلمة في معناها العام، وقسم يتعلق بالمصطلح في معناه الخاص.

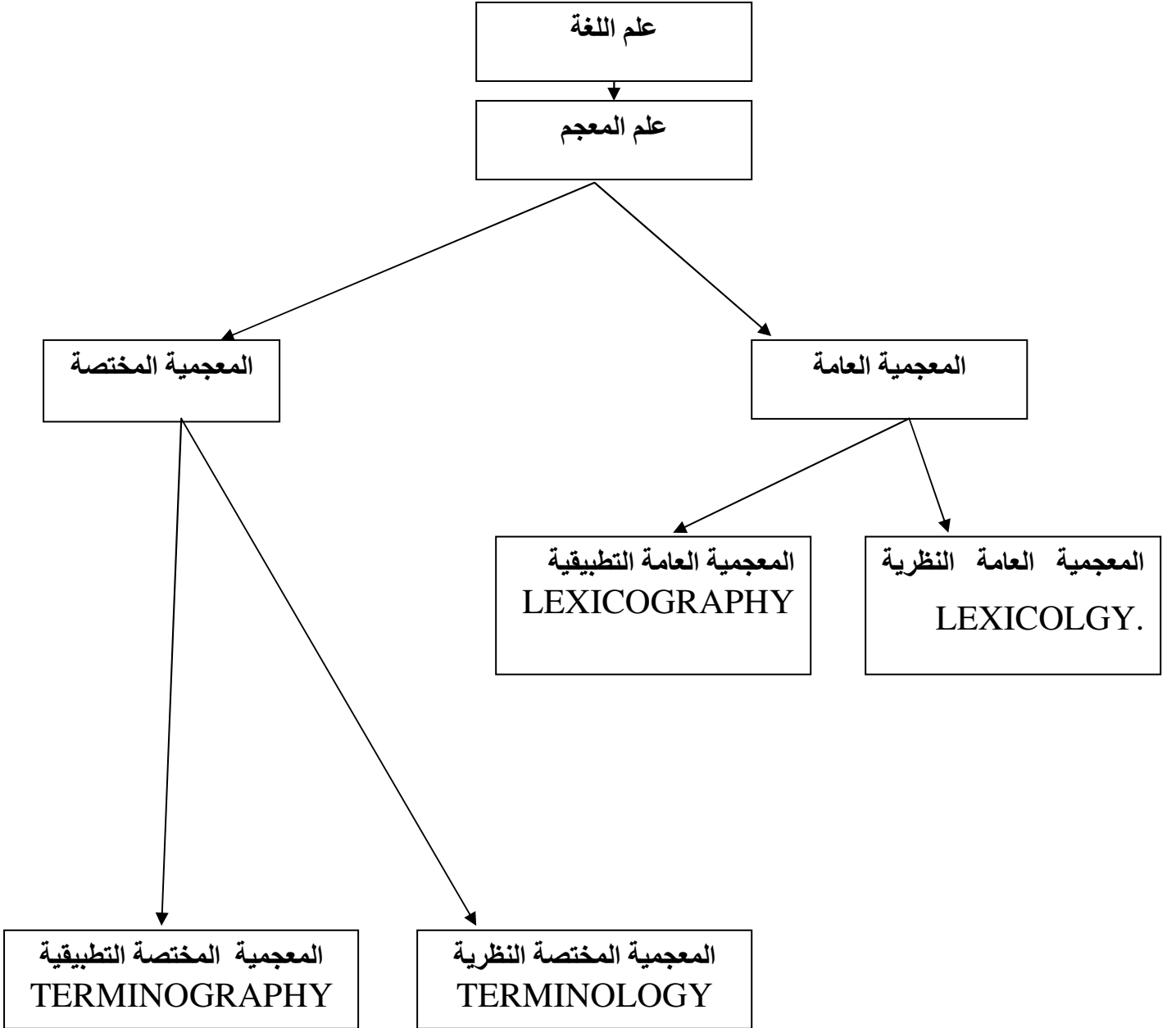
وكذلك الشأن بالنسبة للمعاجم؛ فقسم منها يشتمل على الكلمات العامة والقسم الآخر يتضمن المصطلحات الخاصة. وبذلك "يتضح لنا أن علينا أن نميّز من ناحية بين العمل المعجمي اللفظي (*Lexicography*) أو المعجمية العامة ومحورها الكلمة أو اللكسيم، والعمل المعجمي المصطلحي أو ما يعرف بالتدوين المصطلحي (*Terminography*) أو المعجمية الخاصة ومحورها المصطلح".⁽¹⁾

"وهذا كله يعني أن علم المعجم يتفرع من مكونين رئيسيين هما المعجمية العامة والمعجمية المختصة وأن كلا من المكونين يتفرع إلى مبحث نظري ومبحث تطبيقي".⁽²⁾ وذلك وفقا للشكل التوضيحي التالي:

(1) - ينظر، محمد حلمي هليل، المعجم المختص: ملاحظات مصطلحية ولسانية، مجلة جمعية المعجمية العربية بتونس، أبريل 1993، ص: 143.

(2) - ابراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 2.

الشكل رقم: (1) يوضح علم المعجم وفروعه عند الباحث إبراهيم بن مراد



• المصدر: إعداد الباحث ، ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 31. (ابن مراد أورد التقسيم دون الشكل)

وفي انتظار أن يتوحد المصطلح العربي المقابل للمصطلح الأجنبي، سنعمد التقسيم الذي أورده الباحث إبراهيم بن مراد⁽¹⁾ باعتبار أن ما أورده من مسميات مقابلة للمصطلح الأجنبي أقرب ما تكون من وصف مضمون المصطلح.

وعلى ذلك فعلم المعجم يتكون من فرعين كبيرين:

أولاً: المعجمية العامة: وهي التي تقوم على ألفاظ اللغة العامة، أي الوحدات المعجمية العامة المستخدمة في عموم اللغة، وتتفرع إلى فرعين؛ فرع نظري، وفرع تطبيقي.

1- معجمية عامة نظرية: Lexicology :

تبحث في الوحدات المعجمية العامة، من حيث هي كيانات مجردة معقدة، فتقوم بدراستها من حيث اشتقاقها وأبينها ودلالاتها، وتقوم كذلك بدراسة المترادفات والمشاركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية⁽²⁾ ومن ثم استخراج النواة المعجمية (lexical core) أي الحد الأدنى من المفردات الأساسية العامة التي تعرف بوساطتها المفردات الأكثر تخصصاً. وباعتبارها تتناول دلالة الألفاظ، فهي على علاقة وثيقة مع علم الدلالة غير أن هذا الأخير أوسع مجالاً، لأنه يهتم بوضع النظريات الدلالية على خلاف المعجمية العامة النظرية أو علم المعجم.⁽³⁾

2- معجمية عامة تطبيقية: lexicography :

هذا العلم يصطلح عليه أغلب الباحثين العرب: (صناعة المعجم) وهو يهتم بالجانب التطبيقي لوضع الكلمات العامة في المعجم، فيبحث في الوحدات المعجمية العامة من حيث هي مكونات للمعجم المدون مجمعه من مصادر معينة، ومنتمية إلى مستويات لغوية محددة. وهذا العلم يقوم على مبدئين أساسيين:

- المبدأ الأول: جمع المادة اللغوية من مصادرها المختلفة، التي قد تكون سماعية كما في

(1) - ينظر: إلى تقسيم الباحث المحدد في الشكل (1)، ص: 23 ، وكذا في الجدول (2)، ص: 21

(2) - ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 79، علي القاسمي، المعجمية العربية: بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2003، ص: 20.

(3) - ينظر: عبد المجيد نصير، الفجوة الرقمية في اللغة العربية، ص: 68، حلمي خليل، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص: 189

المعاجم التراثية مثل (معجم العين). أو مكتوبة مبثوثة في مصادر مختلفة كما في معجم (لسان العرب)، وقد تعتمد عليهما معا.

- أما المبدأ الثاني فهو: الوضع؛ ويمثل أهم خطوة وأصعبها في الصناعة المعجمية، حيث يدرس العلم مناهج تأليف المعجم: من خلال طرائق ترتيب المفردات واختيار المداخل، وإعداد التعاريف، والشروح للكلمات داخل المعجم والصور والنماذج المصاحبة للشروح وغير ذلك من عمليات فنية، وتكون مرتبطة بنوع المعجم المراد صنعه وحجمه والهدف منه(1).

وتجدر الإشارة هاهنا إلى أن الصناعة المعجمية تعدّ من أعرس المسالك اللغوية، ذلك أن صاحبها محتاج إلى جملة مواد لغوية وأدبية وتاريخية ومعارف أخرى تتصل بهذا الفن من قريب أو بعيد، إضافة إلى التآني والصبر والجلد التي يجب أن يتحلّى بها صانع المعجم(2). ولكن مع ذلك فإن أسلافنا القدامى برعوا في هذا الفن وتركوا تراثا معجميا ضخما تفتنوا في صناعته وتعددت مناهجهم وطرائقهم، وسنتحدث عن هذا التراث في مباحث لاحقة ونخصّ بالذكر معجم المصباح المنير للفيومي ونتعرّف عن المنهج المتبع في صناعته.

ثانيا: المعجمية المختصة:

وهي ذلك العلم الذي يختص بدراسة كل ما يتعلق بدراسة (المصطلح) نظريا وتطبيقيا. وعلى ذلك فهو ينقسم إلى قسمين:

1- معجمية مختصة نظرية: Terminology:

وهي مبحث نظري موضوعه البحث في المصطلح من حيث مكوناته ومفاهيمه ومناهج توليده. وهذا المبحث "يعالج نشوء المصطلح ضمن نسيج اللغة، فهو تنظيري بالأساس تطبيقي في الاستثمار. ولا يمكن الذهاب فيه إلا بحسب تصور مبدئي لجملة من القضايا الدلالية والتكوينية (génétique) في الظاهرة اللغوية"(3).

(1)- ينظر، حلمي خليل، دراسات في اللغة والمعاجم، 377، مقدمة لدراسة فقه اللغة، ص: 189، محمد علي الخولي،

معجم علم اللغة التطبيقي (انجليزي عربي)، مكتبة لبنان، بيروت، 1986م، ص: 68.

(2)- إبراهيم السامرائي، في الصناعة المعجمية، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1998م، ص: 6

(3)- عبد السلام المسدي، مقدمة في علم المصطلح، ص: 21.

"ومن أهم موضوعات البحث في النظرية العامة لعلم المصطلح موضوعات طبيعة المفاهيم، وتكوينها وخصائصها والعلاقات القائمة فيما بينها، وطبيعة العلاقة بين المفهوم والشيء المخصوص، وتعريفات المفهوم وكيفية تخصيص المصطلح للمفهوم والعكس أي؛ تخصيص المفهوم للمصطلح، وطبيعة المصطلحات ووضعها وتقييمها".(1)

2- معجمية مختصة تطبيقية: Terminography

وتمثل المبحث المتعلق بدراسة المصطلح من الناحية التطبيقية، إذ يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي، فهو لذلك علم تطبيقي تقريرى يعتمد الوصف والإحصاء مع السعي إلى التحليل التاريخي.(2)

كما أنه يبحث في مناهج تقييم وتكنيز المصطلحات -جمعا ووضعاً- في المعجم المتخصص كما هو الشأن في المعجم العام.

"والتكنيز المصطلحي: هو وضع المكانز (Thesaurus) المصطلحية سواء بتأليف المعاجم العلمية والفنية المختصة أو بالتخزين في الحواسيب".(3)

ثالثاً: ازدهار علم المصطلح والمؤسسات المصطلحية:

وعلى العموم فقد ازدهرت صناعة المعجم المتخصص وتطورت تقنياتها في العالم نهاية القرن الماضي (ق 20م). نتيجة لنمو علم المصطلح وأخذ مكانته بين العلوم العصرية. وهو مبحث لساني حديث قد أدى إليه النظر المعمق في المصطلحات وخاصة المولدة للتعبير عن المستجدات من المفاهيم والأشياء في مختلف العلوم والتقنيات. - فهو إذن مبحث تال في الظهور للمادة التي يبحث فيها- أي المصطلحات العلمية والفنية؛ فكأنما نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح، مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس، والإنسان منذ القديم تناول علم اللغة قبل أن يضع للغة علماً.(4)

(1)- علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، اللسان العربي، العدد: 29، 1987، ص: 129.

(2)- ينظر: عبد السلام المسدي، مقدمة في علم المصطلح، ص: 2.

(3)- ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 79 (بتصرف).

(4) - ينظر: علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، مطابع جامعة الملك سعود، الرياض، ط: 2، 1991م، ص: 1 (من المقدمة)

وقد سبق الحديث عن مجاله النظري والتطبيقي. أما الفروع التي يبحث فيها فهي: مباحث: التوليد (Neology)، والمفاهيم (conceptology)، والتقريب (Normalisation)، والتكثير المصطلحي (Thesaurus).

وعلم المصطلح مع كونه ينتمي طبيعياً إلى علم اللغة، لكنه مشترك مع عدة علوم منها: علم المنطق، والمعلوماتية وعلم الوجود وعلم المعرفة، وحقول التخصص العلمي المختلفة وينتعه الباحثون السوفيات بأنه (علم العلوم).⁽¹⁾

ونظراً لهذه الأهمية التي يحتلها علم المصطلح باعتباره مكلفاً بضبط وتطوير المفاهيم في مختلف العلوم، فقد تأسست عدة هيئات دولية وإقليمية مكلفة بتسمية وتنسيق وتوحيد هذه المصطلحات، "وفي طليعتها: (المنظمة العالمية للتقريب)، الكائن مقرها بجنيف، ولها فروع في مختلف أقطار العالم. و(مركز المعلومات الدولي للمصطلحات) الذي تأسس في العاصمة النمساوية سنة 1971م بمساعدة من اليونسكو ويسعى إلى تنشيط البحث في علم المصطلح".⁽²⁾

أما في الوطن العربي فقد ظهرت مجامع متعددة للغة العربية. كمجمع دمشق (تأسس: 1919م)، ومجمع القاهرة (تأسس: 1932م)، والمجمع العراقي (تأسس: 1948م)، ومجمع الأردن (تأسس: 1976م)، والأكاديمية المغربية (تأسست: 1977م)، ومجمع الجزائر (تأسس: 1986م)، والمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون (تأسس: 1992م)، والمجمع السوداني (تأسس: 1993م)، والمجمع الفلسطيني (تأسس: 1994م)، والمجمع الليبي (تأسس: 1994م). وجميع هذه المعاجم منضوية تحت "اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية" الذي تحدت أهدافه في: تنظيم الاتصال بين المجامع وتنسيق جهودها، والعمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية والحضارية العربية ونشرها⁽³⁾. وقد وضعت الجامعة العربية هيئة منسقة بين هذه المجامع وغيرها من المؤسسات المكلفة بالتعريب، وهي: مكتب تنسيق

(1) - علي القاسمي، النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح، اللسان العربي، ع: 29، 1987، ص: 127.

(2) - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص: ل (بتصرف).

(3) - موقع: مجمع اللغة العربية الأردني: <http://www.majma.union.jo.org> بتاريخ: 2008/10/19.

التعريب بالرباط (تأسس:1932م)⁽¹⁾. وتصدر عن هذه المؤسسات مجالات علمية متخصصة تعنى بقضايا المصطلح العربي والدراسات المعجمية عموماً. ومن أهمها وأعرقها: مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ومجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، ومجلة اللسان التي تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

ونستخلص من هذا المبحث أن (علم المعجم) يعدّ أحد علوم الدراسات اللسانية الحديثة. وبالرغم من تعدد مصطلحاته العربية، فهو يهتمّ بدراسة المفردات باعتبارها وحدات معجمية لها كيانات معقدة ومجردة تحمل وجهاً دلالياً يكونه تكوينها الصوتي وبنيتها الصرفية ، وينقسم بذلك إلى قسمين: أحدهما يهتم بدراسة المعاجم العامة وكل ما يتعلق بوحداتها المعجمية، ومن فروعها: المعجمية العامة النظرية (LEXICOLGY) ، المعجمية العامة التطبيقية (LEXICOGRAPHY) . وأما القسم الآخر فهو الذي يهتم بدراسة المعاجم المتخصصة وكل ما يتعلق بالمصطلح وهذا القسم هو الذي يعرف (بعلم المصطلح) ومن فروعها: المعجمية المختصة النظرية (TERMINOLOGY) والمعجمية المختصة التطبيقية (TERMINOGRAPHY).

(1) - ينظر، المرجع السابق، محمد علي الزركان ، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق ، 1998م،ص:115 ، 119 ، 134 ، 173 ، 193 ، 399.

الفصل الثالث

معالجة المصطلحات الفقهية ومناهجها

الفصل الثالث : معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

المبحث الأول : الفقه ومدارسه وعلاقتها باللغة

المطلب الأول: مفهوم علم الفقه و مكانته

أولاً: مفهوم الفقه

1. الفقه لغة

2. الفقه في الاصطلاح

ثانياً : مكانة الفقه في المجتمع الإسلامي

المطلب الثاني: نشأة المدارس الفقهية وتطورها

المطلب الثالث : فهم اللغة من أهم أسباب اختلاف الفقهاء

المبحث الثاني : المصطلح الفقهي بين:المفهوم والنشأة والتطور

المطلب الأول: مفهوم المصطلح الفقهي وظروف نشأته

أولاً : مفهوم المصطلح الفقهي

ثانياً : نشأة المصطلح الفقهي

المطلب الثاني:التطور الدلالي للمصطلح الفقهي وموقف الفقهاء منه

أولاً : التطور الدلالي للمصطلح الفقهي

ثانياً: موقف الفقهاء والأصوليين من تطور دلالة المصطلح

الفقهي

1. القائلون بالحقيقة اللغوية

2. القائلون بالحقيقة الشرعية

3. نماذج خلافية بين الفريقين

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

4. القائلون بالاشتراك بين المعنى اللغوي والفقهي

المطلب الثالث: مسائل أخرى تتعلق باختلاف الفقهاء حول المصطلح

أولاً: الترادف الاصطلاحي

ثانياً: الاشتراك الاصطلاحي

ثالثاً: القياس اللغوي

المبحث الثالث : المعاجم الفقهية ومناهجها

المطلب الأول: نشأة المعاجم الفقهية وعلاقتها بعلم المصطلح

أولاً : نشأة المعجم الفقهي

ثانياً : دواعي ظهور المعجم الفقهي

ثالثاً : علاقة المعاجم الفقهية بعلم المصطلح

المطلب الثاني : مناهج المعاجم الفقهية

أولاً : المصطلح الفقهي ضمن معاجم المصطلحات العامة

ثانياً : معاجم المصطلحات الفقهية الخاصة

1. مدرسة الترتيب الموضوعي (الفقهي)

2. مدرسة الترتيب الألفبائي

المطلب الثالث : ببلوغرافيا المعاجم الفقهية

أولاً : معاجم الفقه الشافعي والحنفي

ثانياً : معاجم الفقه المالكي والحنبلي

ثالثاً : معاجم فقهية حديثة وإلكترونية

الفصل الثالث : معاجم المصطلحات الفقهية:

رأينا في الفصل السابق ثراء وتنوع المعاجم المتخصصة في التراث العربي ، وحديثنا في هذا الفصل سيكون عن مكانة معاجم الفقه ضمن المعاجم المتخصصة.

حيث يقول الباحث : حسين نصار عن مصطلحات الفقه ومعاجمه: " عني الفقهاء وأهل اللغة بشرحها، وبلغ من ضخامة هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية بل دخل في عدادها " (1)

ولأن هذا النوع من المعاجم ارتبط بعلم (الفقه) كان من الضروري أن نتعرف على هذا العلم وأهميته ، وعلى مدارسه و علاقة اللغة بتعدد هذه المدارس – وهذا هو موضوع المبحث الأول - ، ولما كانت المادة الأساسية للمعجم المتخصص هي: (المصطلح)؛ فبالضرورة أن تشتمل المعاجم الفقهية على المصطلحات الفقهية. فما حقيقة المصطلح الفقهي إذن ؟ وكيف نشأ ؟ وكيف تطورت دلالاته من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي؟ وما موقف الفقهاء من هذا التطور الدلالي؟ وكيف كانت مواقفهم سببا في تعدد دلالة المصطلح ؟ هذه المباحث المتعلقة بالمصطلح الفقهي هي موضوع المبحث الثاني، ونتوقف في المبحث الثالث عند معاجم الفقه التي احتوت مصطلحاته . فكيف نشأت هذه المعاجم ؟ وما علاقتها بعلم المصطلح؟ وما هي المناهج المعتمدة في تأليفها؟ ثم ما هي أهم المعاجم الفقهية في المكتبة العربية؟

المبحث الأول : الفقه ومدارسه وعلاقتها باللغتين:

نتناول في هذا المبحث : مفهوم علم الفقه ومكانته في المجتمعات العربية الإسلامية، ونشأة المذاهب الفقهية وتطورها، وعلاقة فهم اللغة باختلاف المذاهب الفقهية.

(1) - حسين نصار، المعجم العربي، ص: 55.

المطلب الأول: مفهوم علم الفقه و مكانته:

أولاً: مفهوم الفقه :

1. الفقه لغة: الفقه في اللغة عند أغلب العلماء يأتي بمعنى الفهم و العلم وإن كان المعنى الأصلي للكلمة: (الفهم)، و يأتي المعنى الثاني: (العلم) تبعاً له. ف " الفقه فهم الشيء [...] وكل علم لشيء فهو فقه ... " (1)

" و الفقه في الأصل الفهم. يقال أوتي فلان فقها في الدين، أي فهما فيه. قال الله (عَلَّمَ): ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة/122] أي ليكونوا علماء به [...] و فقه الشيء علمه و فقهه و أفقهه علمه [...] و رجل فقيه عالم و كل عالم بشيء فهو فقيه [...] و فقيه العرب عالم العرب " (2) و قد يضاف إلى المعنيين السابقين معنى: الإدراك و الفطنة، و هذه المعاني كلها متقاربة و متجاورة. و كلمة (فقه) كانت تطلق في الجاهلية على الفحل الفقيه أي الفطن الذي يميّز بين النوق الحوامل و الحوائل (3)

2. الفقه في الاصطلاح: عرفت كلمة (الفقه) تطورا في دلالتها بمجرد ظهور الإسلام؛ إذ أصبحت تحمل دلالات جديدة لها علاقة بالدلالة الأصلية " فالفقه على لسان حملة الشرع علم خاص " (4). " و غلب [الفقه] على علم الدين لسيادته و شرفه و فضله على سائر أنواع العلم كما غلب النجم على الثريا [...] و قد جعله العرف خاصا بعلم الشريعة - شرفها الله تعالى - و تخصيصا بعلم الفروع منها " (5)

وهذا النوع من تطور الدلالة؛ إنما كان من تخصيص دلالة الفقه من معنى الفهم العام، إلى معنى فهم أمور الدين وتفصيل الشريعة، و تسخير العلم في سبيل الله تعالى في الأعمال كافة بما يرشد الناس إلى الحق والصواب. و قد أثر عن الإمام علي كرم الله وجهه قوله: " إن الفقيه حق الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله، و لم يرخص لهم في معاصي الله، و لم يؤمنهم من عذاب الله، و لم يدع القرآن رغبة عنه إلى غيره، إنه لا خير في عبادة لا علم فيها، ولا علم لا فهم فيه، ولا قراءة لا تدبر فيها " (6)

(1) - الفيومي، مصدر سابق، ص: 479 / 2.

(2) - ابن منظور، لسان العرب، ج: 10، ص: 306.

(3) - ينظر: عبد الله بن الشيخ، أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات، المكتبة المكية، دار بن حزم، بيروت، ط1، 1419هـ، 1999م، ص: 290

(4) - الفيومي، مصدر سابق، ص: 479 / 2.

(5) - ابن منظور، المصدر السابق، ج: 13، ص: 528.

(6) - هذا النص أورده الغزالي في الإحياء (ج: 1، ص: 58) ونسبه إلى الرسول (ﷺ)، وقال عنه محقق الإحياء: هو

وقد مرّ مصطلح (الفقه) بعدة أطوار منذ أول ظهور له بدلالته الجديدة في القرآن الكريم، الذي قرنه بالدين وخصّصه بفهم معانيه ﴿لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾ [التوبة/122]. حيث: " كان اسم الفقه في العصر الأول [الإسلامي] مطلقاً على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق النفوس و مفسدات الأعمال [...] و شدة التطلع إلى نعيم الآخرة و استيلاء الخوف على القلب [...] و كان لفظ الفقيه لا يطلق قديماً إلا على من كانت لديه ملكة تساعد عليها فطرته و ممارسته فيستطيع بها أن يستنبط الأحكام الشرعية في الأمور العملية من أدلة الشرع و أمارات الأحكام، فكان لفظ الفقيه يساوي لفظ المجتهد، ثم تساهلوا فأطلقوا لفظ فقيه على كل من اشتغل في الفقه " (1)

ويمكن إجمال هذه الأطوار في ثلاث مراحل:

1. عصر النبوة: وكانت غايته عام (11هـ).
2. وعصر الصحابة وكبار التابعين وقد استمر هذا الطور إلى الثلث الأول من القرن الثاني الهجري.
3. ومرحلة تابع التابعين وتابعيهم من الثلث الأول من القرن الثاني الهجري إلى منتصف القرن الرابع الهجري الذي ظهر فيه كبار المجتهدين من أصحاب المدارس الفقهية والمذاهب الكبرى. (2)

واستقرّ مفهوم الفقه عند أئمة المذاهب الفقهية؛ فهو عند الزركشي: معرفة أحكام الحوادث نصاً واستنباطاً على مذهب من المذاهب ، وهو عند أبي حنيفة: معرفة النفس ما لها وما عليها. أما عند الشافعي فهو: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها التفصيلية. (3)

وقد جعل أصحاب الشافعي للفقه أربعة أركان فقالوا : " الأحكام الشرعية إما أن تتعلق بأمر الآخرة وهي العبادات، أو بأمر الدنيا: وهي إما أن تتعلق ببقاء شخص وهي المعاملات ، أو ببقاء النوع باعتبار المنزل وهي المناكحات، أو باعتبار المدينة وهي العقوبات " (4)

حديث رواه أبو بكر بن لال في مكارم الأخلاق، وأبو بكر بن السني وابن عبد البر من حديث علي. وقال ابن عبد البر: أكثرهم يوقفونه عن علي [بمعنى أنه ينسب إلى علي، ولا ينسب إلى الرسول (ﷺ)].

(1) - الغزالي أبو حامد، إحياء علوم الدين، تحقيق سيد بن إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، 1992م، ج:1، ص:57 (بتصرف)

(2) - ينظر: جاد الحق علي جاد الحق، الفقه الإسلامي مرونته وتطوره، مجمع البحوث الإسلامية، القاهرة، 1416هـ، 1995 م ص:17

(3) - ينظر: وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلتها، دار الفكر، الجزائر، ط1، 1991م، ج:1، ص:15، 16، 17.

(4) - التهانوي محمد بن علي الفاروقي، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، القاهرة، 1963م، ص:43

وغلب هذا التقسيم على كتب الفقه عموماً؛ إذ تقسم إلى أبواب: العبادات، والمعاملات، والزواج، والعقوبات. وامتدّ أيضاً إلى بعض المعاجم الفقهية المرتبة ترتيباً موضوعياً كما سنرى ذلك في المبحث الثالث من هذا الفصل .

ثانياً: مكانة الفقه في المجتمع الإسلامي:

ارتبط مصطلح: (الفقه) بعلم يهتم بالشؤون التفصيلية المنظمة لحياة المسلمين في مجتمعهم، ويحدد أحكام عباداتهم. ومكانة هذا العلم تستمد من قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ [التوبة/122]. فهذه الآية ترخص لفئة من أبناء الأمة بعدم الالتحاق بالنفير العام أثناء الحرب، وتوجههم إلى نفير آخر لا يقل أهمية عن الأول؛ وهو التفقه في الدين وطلب العلم. وفي هذا يقول الفخر الرازي: " فالطائفة النافرة إلى الغزو يكونون نائبين عن المقيمين في الغزو، والطائفة المقيمة يكونون نائبين عن النافرين، في التفقه، وبهذا الطريق يتم أمر الدين بهاتين الطائفتين ."⁽¹⁾

وهذا ما يدلّ على أن طلب العلم والتفقه في الدين فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين ، وإذا لم يقم به أحد أتمت الأمة بمجملها. فالأمة الإسلامية لا حياة لها بدون الفقه ولا جامعة تجمعها سوى رابطة الفقه وعقيدة الإسلام... فهي دائمة بدوام الفقه ومضمحلة باضمحلاله... فالفقه الإسلامي من مفاخر الأمة الإسلامية كيف لا وهو مؤسس على روح العدل والمساواة واحترام الملك لذويه، واحترام النواميس الطبيعية ، وقد اعتبر درء المفساد مقدماً على جلب المصالح، وسد الذرائع، والمصالح المرسلّة، ولا ضرر ولا ضرار، وتقديم الأهم على المهم، وبنيت أحكامه على مصالح العباد، وعلى التسهيل والتيسير "⁽²⁾

لقد احتل الفقه بذلك منزلة خاصة بين العلوم الدينية، حيث كان أسبق العلوم ظهوراً، وأكثرها سيادة على المجتمع العربي الإسلامي في أكثر عصوره.

المطلب الثاني: نشأة المدارس الفقهية وتطورها:

كان المسلمون في حياة الرسول (ﷺ) يسألون عن أمور دينهم فيجيبهم، و يختلفون في أمور دنياهم فيحكم بينهم. فكان يمثل المرجع الأساس لأنه من نزل عليه الوحي و هو صاحب الرسالة. و صار كل ما صدر عنه من قول أو فعل أو تقرير سنة نبوية اعتمدها المسلمون من بعد مصدراً ثانياً للتشريع بعد القرآن الكريم.

وبعد وفاته عليه الصلاة و السلام لم يجد الناس مفتياً لهم غير أصحابه و المقربين منه كأزواجه، و بتعدد مصادر الفتوى تعددت الآراء في المسألة الواحدة و ذلك راجع لقدرة كل صحابي على إدراك المسألة، و قدرته على استنباط الحكم من القرآن الكريم و السنة المطهرة.

(1) الرازي فخر الدين، تفسير الرازي (مفاتيح الغيب)، نسخة إلكترونية ، المكتبة الشاملة الإصدار: 2.11، ص:

(2) عبد الله بن الشيخ ، مرجع سابق، ص: 289

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

" و حينها بدأت نواة المذاهب في النشأة، فكان مثلاً مذهب عائشة، و مذهب عبد الله ابن عمر و مذهب عبد الله بن مسعود، و غيرهم".⁽¹⁾

إلا أن الصحابة عليهم الرضوان – وهم حملة سنة رسول الله – تفرقوا في الأمصار المفتوحة بين: العراق و ما والاها من أرض الفرس، و الشام، و مصر و ما والاها من أرض أفريقيا. و بقي بعضهم بالحجاز.

و أصبح كل واحد منهم يحمل معه من السنة ما و عى ليفتي و يقضي حسب ما سمع و بقدر ما فهم. فاختلقت بعض الآراء في المسائل الفقهية. و هو ما كان باعثاً على الأمر بجمع السنة المطهرة في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز نهاية القرن الأول و بداية القرن الثاني للهجرة – بعدما جمع القرآن الكريم نهائياً في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه – فتوالت بعد ذلك كتب الحديث و جوامعه من سنن و مسانيد و مستخرجات و مستدركات مثل: مسند أبي حنيفة (ت: 150هـ)، و موطأ مالك (ت: 179هـ)، و مسند أبي داود (ت: 204هـ)، و مسند الشافعي (ت: 204هـ).⁽²⁾

و جاء عصر التابعين فاشتهر فقهاء المدينة السبعة و هم: سعيد بن المسيب، و عروة ابن الزبير، و القاسم بن محمد، و خارجة بن زيد، و أبو بكر بن عبد الرحمن، و سليمان بن يسار، و عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، و نافع مولى عبد الله بن عمر.

و من أهل الكوفة: علقمة بن مسعود، و إبراهيم النخعي شيخ أبي حنيفة. و من أهل البصرة: الحسن البصري. و عدد كبير من الفقهاء.⁽³⁾

و تعدّ الفترة الممتدة بين بداية القرن الثاني إلى منتصف القرن الرابع للهجرة من أخصب مراحل الاجتهاد الفقهي إن لم تكن أخصبها على الإطلاق؛ ففيها اهتم العلماء باستخراج المسائل الفقهية و تجريدها بعد تحديد الناسخ و المنسوخ و العام و الخاص و المطلق و المقيد، و كثرت الآراء و اتسعت القضايا و تباينت الفتوى، و ظهرت مسائل استنباطية تنسب إلى أصحابها، الذين لم يعودوا مجرد مفتيين، إنما مؤسسون مدارس فقهية متميزة عن بعضها، فمدرسة الحجاز تختلف عن مدرسة العراق و كذلك مصر و الشام.

فألفت المدونات كمدونة ابن القاسم التي نقلها عنه مالك، و كتاب الأم للشافعي، و غيرها من الكتب التي تعتنى بالمسائل الفقهية التفصيلية. و كذلك تلك التي تهتم بوضع القواعد و المناهج المعتمدة في التعامل مع النصوص و استنباط الأحكام.

فسميت المسائل التفصيلية فقها، و سميت القواعد الكلية بأصول الفقه.

(1) - وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج1، ص: 28 (بتصرف).

(2) - ينظر: عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 271.

(3) - ينظر: وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج1، ص: 29.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

و من أبرز المجتهدين و أصحاب المدارس في هذه المرحلة: ثلاثة عشر مجتهدا دونت مذاهبهم و قلدت آراؤهم وهم: سفيان بن عيينة بمكة، ومالك بن أنس بالمدينة، والحسن البصري بالبصرة، وأبو حنيفة و سفيان الثوري بالكوفة، والأوزاعي بالشام، و الشافعي والليث بن سعيد بمصر، و إسحاق بن راهوية بنيسابور، و أبو ثور و أحمد و داود الظاهري، و ابن جرير الطبري ببغداد. (1)

إلا أن أغلب هذه المدارس لم تكتب لها الحياة و الاستمرار. فماتت بموت مؤسسها الأول أو بعض أتباعه من بعده، و لم تبق آراؤها إلا في بطون الكتب. و قد تتعدد أسباب موت هذه المذاهب؛ فإما أن تكون بسبب عدم اقتناع الناس بأرائها، أو بسبب عجز أتباعها على نشرها في الأمصار الإسلامية، أو بسبب ميل السلطة السياسية لمذهب على حساب آخر. و كتبت الحياة و الانتشار و كثرة الأتباع لمذاهب أخرى هي: المذاهب الأربعة المشهورة التي راجت في الأمة و سادت و اقتصر الاجتهاد عليها.

و في ذلك يقول ابن خلدون: "و لم يبق إلا مذهب أهل الرأي من العراق و أهل الحديث من الحجاز. فأما أهل العراق فإمامهم الذي استقرت عنده مذاهبهم أبو حنيفة النعمان. و أما أهل الحجاز فكان إمامهم مالك بن أنس الأصبحي إمام دار الهجرة [...] ثم كان من بعد مالك بن أنس محمد بن إدريس المطلبى الشافعي [...] و مزج طريقة أهل الحجاز بطريقة أهل العراق و اختص بمذهب، و خالف مالكا رحمه الله في كثير من مذهبه [...] وجاء أحمد بن حنبل رحمه الله، و كان من علية المحدثين، و قرأ أصحابه على أصحاب الإمام أبي حنيفة مع وفور بضاعتهم من الحديث فاقتصوا بمذهب آخر. ووقف التقليد في الأمصار عند هؤلاء الأربعة [...] و سدّ الناس باب الخلاف و طرقه لما تشعب الاصطلاحات في العلوم، و لما عاق عن الوصول إلى رتبة الاجتهاد، و لما خشي من إسناد ذلك إلى غير أهله [...] و عمل كل مقلد بمذهب من قلده منهم... " (2)

(1) - ينظر: عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 272، وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج1، ص: 29.

(2) - عبد الرحمن بن خلدون، مصدر سابق، ص: 186، 189 (بتصرف) (باب: علم الفقه و ما يتبعه من الفرائض).

المطلب الثالث: فهم اللغة من أهم أسباب اختلاف الفقهاء:

اهتم العلماء منذ القديم بموضوع اختلاف الفقهاء، و بحثوا في أسبابه و ألقوا عددا كبيرا من الكتب في هذا الشأن. قال عنها محقق كتاب اختلاف الفقهاء للمروزي: أنه عدّ منها قرابة الستمائة كتاب (1) و منها:

اختلاف الفقهاء للمروزي (202هـ – 294هـ)، واختلاف الفقهاء للطبري (ت: 310هـ) ، و اختلاف الفقهاء للطحاوي (ت: 321هـ)، و الخلافات للبيهقي (384هـ – 458هـ)، و الوسائل في فروق المسائل لابن جماعة الشافعي (ت: 480هـ) و رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية (ت: 728هـ) (2)

و هذا العدد الضخم من المؤلفات في موضوع اختلاف الفقهاء يبيّن أهميته من جهة، و يبين أن هذا الاختلاف كانت له أسبابه الموضوعية و العلمية التي تستدعي البسط في البحث و التأليف. فالفقيه مطالب بوضع و استنباط الأحكام الشرعية من مصادر التشريع. و طرائق الاستنباط " قسمان:

• طرائق معنوية: و هي الاستدلال من غير النصوص كالقياس و الاستحسان و المصالح المرسلة و الذرائع و غيرها.

• و طرائق لفظية: و أساسها تعرّف معاني النصوص بمعرفة دلالة الألفاظ و العبارات على معانيها... " (3)

و الذي يعنينا هنا هو الطرائق اللفظية؛ التي تعني تعامل الفقهاء و الأصوليين مع النصوص الشرعية – ممثلة في القرآن و السنة – و استنباطهم للأحكام منها. و قد قسم الأصوليون هذه النصوص إلى: قطعية و ظنية من حيث الثبوت و الدلالة، فما كان منها قطعياً من حيث الثبوت و الدلالة فلا اجتهاد فيه و لا خلاف حوله.

و اقتصر اجتهادهم على النصوص (القطعية الثبوت و الظنية الدلالة) و كذلك (الظنية الثبوت و الدلالة)، حتى يستنبط الحكم منها بوجه من وجوه الدلالة اللغوية في ضوء قواعد الشريعة العامة و نصوصها القطعية. (4)

(1) - ينظر: محمد بن نصر المروزي، اختلاف الفقهاء، تحقيق: محمد طاهر حكيم، الرياض، مكتبة أضواء السلف، ط1،

2000 م، (من مقدمة المحقق)، ص: 68.

(2) - ينظر: المصدر نفسه، مناع القطان ، التشريع و الفقه في الإسلام: (تاريخاً و منهجاً)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط7، 1986م ، 1047هـ ، ص: 156، الطبري محمد بن جرير ، اختلاف الفقهاء، تصحيح : فريدريك كرن الألماني، مطبعتا: الموسوعات و الترقّي، القاهرة ، ط: 1 ، 1902م-1320هـ ، (مقدمة المصحح)، ص: 8، 7.

(3) - أحمد محمود الشافعي، أصول الفقه الإسلامي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2002م، ص: 203، 204.

(4) - ينظر: مناع القطان، مرجع سابق، ص: 154 (بتصرف).

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

و تعددت اجتهادات الفقهاء في النصوص الظنية من حيث الدلالة، ووقع الاختلاف بينهم لأسباب لغوية محضة، لأن دلالة النص بأكمله أو دلالة ألفاظه مختلف فيها في لغة العرب.

و هو ما يؤكد عبد الله التركي في كتابه "أسباب اختلاف الفقهاء" بقوله: "و قد اختلف الفقهاء، في مسائل تتصل باللغة و معانيها و استعمالها[...]. و قد يكون الاختلاف في معنى اللفظة لغة و ما تدل عليه[...]. و كان لهذا الاختلاف أثر في الاختلاف في التفريعات." (1)

فتحديد دلالة اللفظ الذي هو المصطلح الفقهي كان سببا رئيسا لاختلاف الفقهاء " إذ من المعروف أن في اللغة العربية ألفاظا صريحة في دلالتها. و هناك ألفاظ أخرى تحتمل معاني و دلالات عدة لا يمكن معرفتها بالقرائن[...]. و فيها ألفاظ مشتركة و أخرى مجملة... " (2)

و يبين الإمام الشافعي (150 – 104هـ) الحكمة من ذلك بقوله " إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها، على ما تعرف من معانيها، و كان مما تعرف من معانيها، اتساع لسانها[...]. و تسمى الشيء الواحد بالأسماء الكثيرة، و تسمى بالاسم الواحد المعاني الكثيرة. " (3)

و قد بحث الأصوليون في علاقة اللفظ بالمعنى، و وجدوا أن هناك عدة اعتبارات لا بد من التعمق فيها؛ فاللفظ يوضع أولا في معناه، ثم يستعمل في هذا المعنى الذي وضع له أو في غيره، ثم تكون للفظ دلالة على المعنى تختلف وضوحا و خفاء، ثم يستفاد منه المعنى المستعمل. و قد حددوا علاقة اللفظ بالمعنى في أربعة مستويات: باعتبار المعنى الذي وضع له، و باعتبار المعنى الذي استعمل فيه، و باعتبار ظهور المعنى و خفائه، و باعتبار كيفية دلالة اللفظ على المعنى. (4)

و المعروف أن هذه المباحث هي من صميم علم الدلالة الحديث. و كان للأصوليين باع كبير فيها. و قد أشار إلى ذلك الباحث أحمد عبد الغفار في كتابه: "التصور اللغوي عند الأصوليين". و يحتاج الموضوع إلى جهود أكبر لإخراج هذه الكنوز اللغوية من تراثنا الزاخر.

(1) - عبد الله بن محسن التركي، أسباب اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1998م، ص: 247 (بتصرف).

(2) - أحمد بن محمد عمر الأنصاري، آثار اختلاف الفقهاء، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1969م، ص: 31.

(3) - الشافعي محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 2، 1979 م،

(4) - ينظر: أحمد محمود الشافعي، مرجع سابق، ص: 204.

فاللغة كما هو ظاهر أساس من أسس اختلاف الفقهاء، و في بعض الأحيان تكون الأساس الوحيد المنفرد باستنباط الحكم، و أحيانا أخرى تكون من بين الأسس التي يبنى عليها الخلاف لوجود أسباب أخرى، كالتعارض بين النصوص أو تجاذب الأدلة. و تبقى اللغة مرجحة من المرجحات التي لا يستغنى عنها الفقيه. (1)

و يحتل اللفظ فيها حجر الأساس. ولنا أن نتساءل كيف تعامل الفقهاء مع الألفاظ المختلف في دلالتها؟ وما هي أوجه هذا الاختلاف؟ ذلك ما سنتناوله في المبحث الموالي و المتعلق بالمصطلح الفقهي.

المبحث الثاني: المصطلح الفقهي بين: المفهوم و النشأة و التطور.

المطلب الأول: مفهوم المصطلح الفقهي و ظروف نشأته.

أولاً: مفهوم المصطلح الفقهي:

سبق الحديث عن مفهوم المصطلح بصفة عامة و كيف استمد دلالاته من مفهوم لغوي عام، و أخذ دلالة خاصة في بيئة علمية محددة. فهل ينطبق ذلك على المصطلح الفقهي؟

إذا كان الاصطلاح هو إطلاق لفظ على معنى معين متفق عليه بين فئة من العلماء في فرع من فروع المعرفة، فإن " للفقهاء كغيرهم في مختلف العلوم اصطلاحات معينة شائعة، تتردد في كثير من المناسبات الفقهية، كما أن هناك اصطلاحات في كتب المذاهب... " (2)

و من هذه الألفاظ ما يتعلق باصطلاحات الحكم التكليفي كالفرض و الواجب و المنسوب و المباح و المكروه و الحرام. و منها ما يتعلق باصطلاحات الحكم الوضعي كالصحة و الفساد و البطلان و الإجزاء و الأداء، و العزيمة و الرخصة، و يشترك الأصوليون مع الفقهاء في استعمال هذه الألفاظ (3)

هذا وتميّزت المصطلحات الفقهية عن سائر مصطلحات العلوم لما للفقهاء خصوصاً و للشرع عموماً من معنى الشمول، فالألفاظ الفقهية تتمتع و تتسم بالانتشار الواسع بين أفراد المجتمع على خلاف مصطلحات باقي العلوم. فالذين يعرفون الصلاة و الزكاة و الحج بمعانيها الاصطلاحية أكثر بكثير من الذين يعرفونها بالمعنى اللغوي. أما اصطلاحات باقي العلوم فالذين يعرفونها بمعانيها الاصطلاحية عددهم قليل محصور

(1) - ينظر: عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 294.

(2) - ينظر: وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج1، ص: 51.

(3) - ينظر: مريم محمد الصالح الظفيري، مصطلحات المذاهب الفقهية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م، ص: 21.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

في أصحاب هذا الاختصاص. فمصطلحات النحو لا يعرفها إلا النحوي أو الدارس له و كذلك مصطلحات الفيزياء فلا يعرفها إلا من درس هذا العلم، أما مصطلحات الفقه فإنها مشاعة بين جل أفراد المجتمع الإسلامي، لأنها متعلقة بحياتهم التعبديّة و الاجتماعيّة.

إن المصطلحات الفقهية خصوصا و الشرعية عموما لا تخرج عن كونها مصطلحات محددة لمفاهيم علم من العلوم، كغيرها من مصطلحات العلوم الأخرى. لكنها تتميز عنهم بالشيوع و الانتشار، فمستعملو المصطلح الفقهي أكثر بكثير من مستعملي المصطلحات الأخرى.

ثانيا: نشأة المصطلح الفقهي:

لقد جاء القرآن الكريم و السنة النبوية بمفاهيم جديدة لم يعهدها العرب من قبل، لكن القرآن و السنة عبرا عن هذه المفاهيم بألفاظ عربية كان العرب يستخدمونها لغير المعاني التي جاء بها الإسلام. حيث أثرى القرآن الكريم اللغة العربية بما طرحه من المعاني الجديدة، و بما نقله من الألفاظ من معانيها الأصلية و جعلها معبرة عن المعاني الجديدة، و ما كانت هذه المعاني لتتضح لولا الدور الذي قامت به السنة النبوية؛ إذ بيّنت المراد من ألفاظ القرآن بيانا لغويا، كما أنها وضّحت المفاهيم الأخلاقية و الاجتماعيّة و الإنسانيّة، و السلوك المترتب عن هذه المفاهيم التي جاء بها القرآن. و ما كان الناس ليعرفوا التطور الذي حصل لمفاهيم الألفاظ الواردة في القرآن لولا السنة النبوية الشارحة لهذه المفاهيم، و من هنا يمكن القول إن كلا من القرآن الكريم و السنة النبوية قد فتحا باب الاصطلاح على مصراعيه، و هما أول من أسس للمصطلح الإسلامي عامة و الفقهي خاصة. (1)

لقد " غرست الحضارة الإسلامية في أعماق الإنسان مفاهيم جديدة في العقيدة، و العبادات، و المعاملات، و الأخلاق مما لم يألفه العرب في جاهليتهم. و بذلك بدأت مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة انعكس أثرها على اللغة العربية إذ هي وعاء الفكر و دليله " (2)

إن مجموع هذه الألفاظ التي عبرت عن المفاهيم الجديدة هي التي سماها العلماء بعد ذلك: (المصطلحات الإسلامية، أو الألفاظ الإسلامية، أو الكلمات الإسلامية) (*)

(1) - ينظر: رواس قلعجي، غيره، مرجع سابق، ص: 25-26-27.

(2) - عادل عبد الجبار زهير، معجم ألفاظ العلم و المعرفة في اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1،

1997م.، ص: 217، و ينظر: رواس قلعجي، غيره، مرجع سابق، ص: 27،

(*) - ألف الرازي أبو حاتم (ت: 322هـ) معجما سماه: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، سنتعرف عليه لاحقا) (في هذا الفصل)

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

ثم استمرت دائرة الاصطلاح في التوسع على أيدي العلماء و الفقهاء من الصحابة و التابعين و تابعيهم حتى اكتمل علم الفقه بمدارسه المختلفة. و صارت له مصطلحاته الخاصة التي يعرف بها و لأهله لغتهم التي يتميزون بها.

و تولدت طائفة المصطلحات الفقهية تلبية للحاجات المستجدة السريعة في حياة المجتمع الإسلامي؛ فقد جاءت الفتوح و اتسع سلطان القوم فازدحمت اللغة بالمصطلحات الكثيرة التي اقتضتها الأوضاع السياسية و الإدارية، و التطورات الاقتصادية و الاجتماعية. و أخذ علم الفقه حظه الوافر من هذه المصطلحات على غرار باقي العلوم؛ إذ كانت له منزلته الخاصة التي عرفها له أهله و اللغويون. (1)

"فتاريخ ظهور المصطلحات الفقهية، هو تاريخ ظهور الفقه الإسلامي وتاريخ نزول التشريع الإلهي الذي نما في ضوء خلفية سياسية و إدارية متنوعة الصور" (2)

إذ من الطبيعي أن يتبع الازدهار الذي عرفه (علم الفقه) — على غرار العلوم الأخرى — فيض من الاصطلاحات الخاصة التي يستعملها الفقهاء، و تختلف معانيها عن المعاني اللغوية العامة ، مع الاحتفاظ بخيط دقيق يربط بينهما. فيقتربان في المعنى أحيانا و يبتعدان أحيانا أخرى. (3)

وبات لعلماء الفقه لغتهم التي يتميزون بها عن غيرهم؛ فقد روى ابن خلدون في مقدمته فقال: " أخبرني صاحبنا الفاضل أبو القاسم بن رضوان كاتب العلامة بالدولة المرينية، قال ذاكرت يوما صاحبنا أبا العباس بن شعيب كاتب السلطان أبي الحسن، و كان المقدم في البصر باللسان لعده فأنشده مطلع قصيدة ابن النحوي و لم أنسبها له و هو هذا:

لم أدر حين وقفت بالأطلال *** ما الفرق بين جديدها و البالي.

فقال لي على البديهة: هذا شعر فقيه.. فقلت له: و من أين لك ذلك؟ قال: من قوله: (ما الفرق) إذ هي من عبارات الفقهاء و ليست من أساليب كلام العرب. فقلت له الله أبوك إنه ابن النحوي. " (4)

(1) - ينظر: طه الراوي، الألفاظ الإسلامية، مجلة مجمع دمشق، ص: 265، حسين نصار، المعجم العربي، ص: 66.

(2) - خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 15.

(3) - ينظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص: 54.

(4) - ابن خلدون، مصدر سابق، (الفصل الثامن و الخمسون). ص: 407

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

و بالرغم من أن ابن خلدون أورد هذه القصة في سياق التدليل على قصور الفقهاء و أهل العلوم في البلاغة. لكنها تدل دلالة قاطعة على أن بيئة الفقهاء العلمية أصبح لها قاموسها و مصطلحاتها الخاصة التي تتميز بها عن باقي البيئات العلمية.

و الدارس لعلم الفقه يتجلى له أن علماء الفقه أغنوه بالمصطلحات و لم يعرض لهم معنى إلا اصطاحوا عليه بلفظ عربي ينقلونه من معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي لأي مناسبة.

فكل لفظ اصطاحوا على وضعه للدلالة على معنى عرفي بينوا أصل وضعه في اللغة و بينوا معناه الذي نقل إليه. و لهذا يوردون في كل باب: المعنى اللغوي، و المعنى الاصطلاحي، و مثال ذلك:

الكفالة: لغة: الضم، و في الاصطلاح: ضم ذمة إلى ذمة في المطالبة.

و الوقف: في اللغة: الحبس، و في الاصطلاح حبس العين عن أن تكون ملكا لأحد من الناس و التصدق بمنفعتها. (1)

إن الإطلاع على كتب الفقه يبين الثراء الكبير الذي احتوته أبوابه من المصطلحات، فلو نظرنا إلى باب الميراث مثلا لوجدنا: الميراث و الفرائض، الشروط و الموانع، الرق و القتل، المرتد و الزنديق، اختلاف الدين و اختلاف الدارين، القضاء و التنفيذ، النصف و الربع، الثمن و الثلثين، الثلث و السدس، الأكدرية و الحجرية، أولاد الأعيان و أولاد العلات، العسبة و النسبة، المنبرية و العمريتان، الخرقاء و الغراء و كذلك: الحجب و العول و الرد، و المفقود و الغرقى و الهدمى و الحرقى (2) و عدد كبير من المصطلحات اختص بها باب الميراث في الفقه و كلها ألفاظ نقلت من معناها اللغوي العام و اختصت بدلالة متعلقة بميراث الميت و تقسيمه.

(1) - ينظر: عبد الوهاب خلاف، الاصطلاحات الفقهية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: 7، السنة: 1953، ص: 239 (بتصرف)

(2) - ينظر: وهبة الزحيلي، مرجع سابق، ج8، ص: 243-329.

المطلب الثاني: التطور الدلالي للمصطلح الفقهي و موقف الفقهاء منه:

أولاً: التطور الدلالي للمصطلح الفقهي:

إن المصطلح الفقهي هو لفظ لغوي في المقام الأول يحمل دلالة في اللغة الحقيقية (لغة العرب قبل الإسلام) ثم جاء الإسلام فنقل دلالات هذه الألفاظ وطور معانيها لتدل على معان جديدة في علوم الشريعة عموماً وعلم الفقه خصوصاً وأصبحت معروفة في الفقه، فاختصت به دون غيره و تحولت من معناها اللغوي العام إلى المفهوم الاصطلاحي الفقهي الخاص. (1)

و قد أشار ابن فارس إلى هذا التطور بقوله:

" كانت العرب في جاهليتها على إرث آبائهم في لغاتهم و آدابهم و نسائهم و قرابينهم. فلما جاء الله جل ثناؤه بالإسلام حالت أحوال، و نسخت ديانات، و أبطلت أمور، و نقلت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زيدت، و شرائع شرعت، و شرائط شرطت فعفى الآخر الأول[...]

فكان مما جاء في الإسلام: ذكر المؤمن و المسلم و الكافر و المنافق، و أن العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان و الإيمان و هو التصديق، ثم زادت الشريعة الإسلامية شرائط و أوصافاً بها سمي المؤمن بالإطلاق مؤمناً. و كذلك الإسلام و المسلم: إنما عرفت منه إسلام الشيء ثم جاء في الشرع من أوصافه ما جاء. و كذلك كانت لا تعرف من الكفر إلا الغطاء و الستر. فأما المنافق فاسم جاء به الإسلام لقوم أبطنوا غير ما أظهروه، و كان الأصل في نفاقه اليربوع، و لم يعرفوا في الفسق إلا قولهم: " فسقت الرطبة" إذا خرجت عن قشرها، و جاء الشرع بأن الفسق الإفحاش في الخروج عن طاعة الله عز وجل و مما جاء في الشرع الصلاة و أصله في لغتهم الدعاء.

و قد كانوا عرفوا الركوع و السجود، و لم يكن على هذه الهيئة[...]. و كذلك الصيام أصله عندهم الإمساك[...]. ثم زادت الشريعة النية، و حظرت الأكل و المباشرة و غير ذلك من شرائع الصوم، و كذلك الحج لم يكن عندهم فيه غير القصد[...]. ثم زادت الشريعة ما زادته من شرائط الحج و شعائره؛ و كذلك الزكاة، لم تكن العرب تعرفها إلا من ناحية النماء، و زاد الشرع ما زاده فيها[...]. و على هذا سائر ما تركنا ذكره من العمرة و الجهاد و سائر أبواب الفقه. فالوجه في هذا إذا سئل الإنسان عنه أن يقول: في

(1) - ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 16، عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 73، 74، عادل عبد الجبار زايد، مرجع سابق، ص: 253.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

الصلاة اسمان لغوي و شرعي، و يذكر ما كانت العرب تعرفه ثم ما جاء الإسلام به، و هو قياس ما تركنا ذكره من سائر العلوم، كالنحو و العروض و الشعر؛ كل ذلك له اسمان لغوي و صناعي. " (1)

و قد نقلنا نص ابن فارس بكامله نظرا لأهميته و استيعابه لظاهرة التطور الذي حصل للمصطلح الفقهي خصوصا.

ولقد لجأ الفقهاء إلى استخدام بعض المصطلحات التي لم يكن لها وجود من قبل في لغة العرب، و ذلك حينما لا تتسع لغة العرب الجاهليين لاستيعاب المفاهيم الجديدة التي تولدت مع توسع مباحث علم الفقه " فقد أخذوا في نقل قسم من الألفاظ الأعجمية بعد تعريبها و التصرف بها، كما لجأوا إلى الاشتقاق والتوسع في الكناية و المجاز. " (2)

ثانيا: موقف الفقهاء و الأصوليين من تطور دلالة المصطلح الفقهي: اختلف الفقهاء و علماء الأصول حول التطور الدلالي الذي حصل للمصطلح الفقهي. فهل تطور فعلا من دلالاته اللغوية الأصلية إلى دلالاته الاصطلاحية الفقهية؟ أم أنه بقي محتفظا بدلالاته اللغوية و لم يحدث له تطور دلالي؟ و هل أصبح المصطلح الفقهي ذا دلالة اصطلاحية فقهية لا علاقة لها بالدلالة اللغوية؟ أم أنه جمع بين دلالاته اللغوية و الاصطلاحية معا؟

" اختلف الأصوليون في وجود الحقائق الشرعية؛ فمنهم من أثبتته و منهم من نفاها، ثم اختلف القائلون بوجودها عندما يرد لفظ له معنيان أحدهما لغوي و الآخر شرعي. " (3) و قد أشار صاحب المصباح إلى هذه القضية عند حديثه عن انتقال معنى الصلاة من الدعاء إلى الصلاة المفروضة بقوله: " و هل سبيله النقل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الأفعال، مجازا لغويا في الدعاء[...] أو يقال استعمال اللفظ في المنقول إليه مجاز راجع و في المنقول عنه حقيقة مرجوحة فيه خلاف بين أهل الأصول " (4)

و الظاهر أن منطلق هذا الخلاف يبدأ بطبيعة المصطلح الفقهي، و طبيعة الجهة الواضحة له و مصدره الأساس. فهل هذه المصطلحات من وضع الشارع؟ أم من وضع الفقهاء؟ فإن كانت من وضع الشارع (الله سبحانه و تعالى) فهي توقيفية إذن و تدل على معانيها الاصطلاحية بلا قرائن، و تكون بذلك حقائق شرعية.

(1) - ابن فارس أحمد أبو الحسن، الصاحب في فقه اللغة و سنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشومي ، مؤسسة بدران ، بيروت، 1963، ص: 78-81 (باب الأسباب الإسلامية).

(2) - حامد صادق قنبي، التطور الدلالي في لغة الفقهاء، العدد: 24 السنة: 1984 م، ص: 22 و ينظر: جرجي زيدان، اللغة العربية كائن حي، دار الهلال، القاهرة، ص: 64، 65.

(3) - عبد الله بن محسن التركي ، مرجع سابق، ص: 254، ابن عربي القاضي أبو بكر المالكي، المحصول في

أصول الفقه، دار البيارق ، عمان ، ط: 1، 1999م، ص: 31.

(4) - الفيومي، مصدر سابق، ص: 346/1.

أما إن كانت من وضع الفقهاء. فهي تحتاج إلى قرائن للدلالة على معانيها الاصطلاحية، و لا تكون بذلك حقائق شرعية بل حقائق لغوية. (1)

1. القائلون بالحقيقة اللغوية: لقد ذهب فريق من العلماء إلى أن هذه المصطلحات هي مما تعارف عليه الفقهاء و غيرهم من علماء الشريعة، و ليست من وضع الشارع نفسه. قال القاضي أبو بكر الباقلاني و بعض المتأخرين و رجحه الرازي: أنها [أي المصطلحات الفقهية] مجازات لغوية غلبت في المعاني الشرعية لكثرة دورانها على ألسنة أهل الشرع. (2) ف " الشارع استعملها في معناها اللغوي دون أن ينقلها، بل تصرف بالشروط التي أضافها إليها و أحاطها بها" (3) "فالإيمان هو التصديق لغة و شرعا، و الصلاة هي الدعاء لغة و شرعا، و الصوم هو الإمساك لغة و شرعا، و الفسق هو الخروج عن شيء لغة و شرعا". (4)

و يترتب على ذلك نفي التطور الدلالي للمصطلح من المعنى اللغوي إلى المعنى الفقهي إلا إذا دلت على ذلك قرينة داخل سياق النص.

و من أكثر المدارس الفقهية تشبثا بالحقيقة اللغوية: المالكية و الحنبلية إذ إن أصحابهما هم أكثر تمسكا بالعرف اللغوي من الحقيقة الوضعية، فلو حلف [شخص] ألا يأكل شواء، اختصت يمينه باللحم المشوي دون البيض و غيره مما لا يشوى. و كذلك الشافعية فقد ظلوا محافظين على اللغة بقوة، و من أبرز أعلامهم الماوردي(*) الذي ذهب إلى أن الحقيقة اللغوية مقدمة عن الحقيقة الشرعية في حالة التعارض. أما الإمام الرافعي صاحب الشرح الكبير فيرى في الطلاق أنه: إن تطابق العرف و الوضع فذلك. و إن اختلفا فكلام الأصحاب يميل إلى الوضع [الحقيقة اللغوية]. و الإمام الغزالي يرى اعتبار العرف. (5)

(1) - ينظر: محمد يوسف موسى ، في المصطلحات الإسلامية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد: 11 ،

السنة: 1959م ، ص: 211- 214.

(2) - الشوكاني محمد علي ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل ، دار السلام ، القاهرة ، ط: 1 ، 1998-1418هـ ، ج: 1 ، ص: 96.

(3) - عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 73.

(4) - ابن العربي، مصدر سابق، ص: 31.

(*) - هو علي بن محمد بن حبيب أبو الحسن الماوردي (364هـ - 450هـ) كان ثقة. من وجوه الفقهاء الشافعية و له تصانيف عدة في أصول الفقه و فروع و في غير ذلك و هو أفضى قضاة عصره. (طبقات الشافعية 1/36، الأعلام: 327/4).

(5) - ينظر: عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 69.

2. القائلون بالحقيقة الشرعية: هناك فريق آخر من الفقهاء و العلماء ذهب إلى أن المصطلح الفقهي تطورت دلالاته من الأصل اللغوي و أصبح يحمل دلالة شرعية، هي دلالاته الجديدة. فهذه المصطلحات قد " نقلت عن وضعها اللغوي و انقطعت منه و أصبح لها وضع جديد هو وضع الشارع " (1)

و أصبحت تحمل دلالات فقهية و شرعية لدى السامع. (فالصلاة) مثلا: أصبحت تشير إلى مجموع الأفعال الشرعية التي يعينها الاسم في لغة الفقه، و لا يخطر ببال السامع معناها اللغوي الذي هو: الدعاء.

و كذلك الصوم فإنه يدل على المعنى المعروف عند الفقهاء، و لا يدل على المعنى اللغوي الذي هو الإمساك المطلق عن كل شيء.

و بذلك فإن هذا الفريق يرى بأن المعنى الاصطلاحي لهذه الألفاظ أصبح هو الأصل [الحقيقة الشرعية]، و المعنى اللغوي بات في عداد المجاز لهذه الألفاظ. و " تكون بذلك الحقائق الشرعية مجازات لغوية غلبت في المعاني الشرعية لكثرة دورانها على السنة أهل الشرع " (2) فالحقيقة الشرعية هي استعمال اللفظ الفقهي في ما وضع له أولا في الشرع كالحج و الزكاة، فاكتمت تلك الألفاظ وضعا مستقرا، و أوضحت حقيقة في ما وضعت له. أما المجاز الشرعي فهو نقل دلالة اللفظ من المعنى الاصطلاحي الفقهي إلى المعنى اللغوي. كاستعمال لفظ الصلاة الذي استقر في الشرع بدلالة خاصة تحوي أقوالا و أفعالا تؤدي بصورة معينة، ثم يستعمل هذا اللفظ للدعاء و هو المعنى اللغوي. (3)

و يرجع هذا الفريق سبب انتقال دلالة هذه الألفاظ إلى الحقيقة الشرعية لكونها من وضع الشارع الذي حدد لها دلالات جديدة تعرف بها دون الحاجة إلى قرائن. (4) و يناصر الشيخ: عبد الوهاب خلاف - من المحدثين - هذا الرأي، عند حديثه عن معنى كلمة (الصيام) في قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة/183]. بقوله: " و الذي يظهر لي: أن هذا نقل [من معنى إلى معنى] لا تخصيص. لأن الشارع جعل للفظ الصيام حقيقة خاصة يدل عليها عند الإطلاق، و لا يدل على غيرها إلا بقرينة، و هذا آية النقل و الوضع الجديد[...]. و الذي لا ريب فيه أن الرسول (ﷺ) استعمل بعض ألفاظ النصوص في غير ما وضعت له لغة، و أراد منها حقائق شرعية اصطلاح المسلمون على فهمها منها، بحيث هجر المعنى اللغوي للفظ وصار لا يفهم منه إلا بقرينة. كأن

(1) - عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 73، ابن عربي، مصدر سابق، ص: 32.

(2) - محمد غانيم، التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال، الدار البيضاء، 1987م، ص: 22.

(3) - ينظر: السيد أحمد عبد الغفار، مرجع سابق، ص: 124-125.

(4) - ينظر: محمد يوسف موسى، مرجع سابق، ص: 211 - 214 .

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

اللفظ صار حقيقة في معناها العرفي الشرعي ومجازا في معناها الوضعي اللغوي. " (1)، و يذهب الباحث: محمد يوسف موسى في الاتجاه نفسه حيث يقول: " لنا أن نقرر بحق أن هناك مصطلحات إسلامية بلا ريب و أن كلا منها يدل على المعنى الجديد المراد به بلا قرينة تدل عليه كما لنا أن نقرر بحق أيضا أن هذه المصطلحات من وضع الشارع نفسه؛ فإن المسلمين الذين حددوا هذه المعاني الشرعية الجديدة تحديدا دقيقا لم يكن لهم أن يأتوا بذلك من عند أنفسهم، بل إنهم رجعوا في ذلك بلا ريب إلى ما جاء عنها في القرآن و السنة المصدرين الأساسيين للإسلام. " (2)

والجدير بالملاحظة أن رأي هذا الفريق يتفق مع مفهوم المصطلح في علم اللغة الحديث؛ حيث يدل المصطلح على معنى محدد في بيئة علمية محددة، فلا ينصرف معناه إلى المفهوم اللغوي أو إلى أي مفهوم اصطلاحى آخر. " و هذا ما تقرّر في علم أصول الفقه و في علم أصول القانون أنه إذا ورد في النص لفظ يحمل على معناه العرفي الشرعي أو القانوني لا على معناه اللغوي إلا إذا دلت قرينة على إرادة معناه اللغوي، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾، يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه ﴿ [الأحزاب 56] فالقرينة دالة على أن المراد من الصلاة معناها اللغوي و هو الدعاء. " (3)

و يخلص الشوكاني صاحب "إرشاد الفحول" بعد عرض مفصل للمسألة، و إيراد أدلة الطرفين - إلى القول: " فإذا عرفت هذا تقرر لك ثبوت الحقائق الشرعية و علمت أن نافيها لم يأت بشيء يصلح للاستدلال. " (4)

وهذا هو رأي عامة العلماء و جمهورهم. فالذي عليه عامة العلماء أنه يجب تقديم الحقيقة الشرعية. (5) و هو ما ذهب إليه أيضا ابن العربي في كتابه "المحصول" (6).

(1) - عبد الله خلاف، مرجع سابق، ص: 236.

(2) - محمد يوسف موسى، مرجع سابق، ص: 218.

(3) - عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق، ص: 237.

(4) - الشوكاني، إرشاد الفحول، ج1، ص: 98.

(5) - ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 95.

(6) - ينظر: ابن عربي، مصدر سابق، ص: 31، 33.

3. نماذج خلافية بين الفريقين: إن الخلاف بين الفقهاء و الأصوليين في دلالة الألفاظ - بين: الحقيقة اللغوية، و الحقيقة الفقهية الشرعية - له انعكاساته في تحديد مفهوم النص، ومن ثم استنباط الحكم الشرعي المتعلق بمسألة ما. و تنطبق ظاهرة الخلاف هذه على عدد كبير من الألفاظ، و يتبعها خلاف بين الفقهاء في كثير من المسائل الفقهية الفرعية. و من الأمثلة على ذلك:

- دلالة لفظ (النكاح) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء/22]. فالإمام الشافعي و من وافقه من الفريق الأول، يرون أن معناه الوطء حملا على المعنى اللغوي، و يترتب على ذلك استنباط حكم شرعي مفاده: أن الزنا يوجب حرمة المصاهرة. بمعنى أن الذي زنى بامرأة ما يحرم على أبنائه التزوج منها. أما غيرهم من الفريق الثاني: فحملوا دلالة اللفظ على المعنى الاصطلاحي الفقهي الذي هو: الزواج بعقد شرعي. و يترتب عليه اقتصار المنع على المرأة المتزوج بها، أما الزنا فلا يوجب حرمة المصاهرة. (1)

أما الفيومي صاحب "المصباح" فيذهب خلاف ذلك؛ حيث يقول في مادة (نكح): " نكح:.... يقال مأخوذ من نكحه الدواء إذا خامره و غلبه، أو من تناكحت الأشجار إذا انضم بعضها إلى بعض، أو من نكح المطر الأرض إذا اختلط بثرائها. و على هذا فيكون النكاح: مجازا في العقد و الوطء جميعا لأنه مأخوذ من غيره. فلا يستقيم القول بأنه حقيقة لا فيهما و لا في أحدهما، و يؤيده أنه لا يفهم العقد إلا بقريئة نحو نكح من بني فلان، و لا يفهم الوطء إلا بقريئة نحو نكح زوجته. و ذلك من علامات المجاز. و إن قيل غير مأخوذ من شيء، فيرجح الاشتراك لأنه لا يفهم واحد من قسميه إلا بقريئة. " (2)

- دلالة لفظ (فرض) في حديث ابن عمر رضي الله عنهما. قال: فرض رسول الله (ﷺ) زكاة الفطر: صاعا من شعير...متفق عليه(*)، فمن العلماء من حملة على المعنى اللغوي وهو: التقدير، و ترتب عليه أن زكاة الفطر سنة وليست واجبة. و منهم من حملة على المعنى الاصطلاحي وهو: الوجوب و الإلزام، و قال بوجوب زكاة الفطر. (3)

(1) - ينظر: عبد الله بن محسن التركي، أسباب اختلاف الفقهاء، ص: 254، 255.

(2) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 624/2.

(*) - البخاري، صحيح البخاري، 547/2، مسلم، صحيح مسلم، 677/2.

(3) - عبد الله بن محسن التركي، المرجع نفسه، ص: 255.

- دلالة لفظ (الإحصار) في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ [البقرة/196]
اختلف الفقهاء في تحديدها هل هي للمنع العام أم للمنع بمرض أم للمنع بعدو. (1)
- دلالة لفظ (الصعيد) في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء/43، المائدة/6]. هل هي الصعود بالمعنى اللغوي أي كلما صعد على وجه الأرض، و بذلك يجوز التيمم على كل صاعد فوق الأرض كاللحجارة و غيرها كما قال المالكية؟ أم الصعيد مرادف للتراب كما ذهب إلى ذلك الشافعية و غيرهم؟
- دلالة لفظ (الحمل) في قوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحاف/15]
هل يدل على مطلق الحمل لغة، فيشمل: حمل البطن، و حمل الذراعين و الظهر فترة الرضاع، كما ذهب إليه أبو حنيفة. أم هو خاص بحمل الجنين في بطن أمه كما ذهب إليه الجمهور. (2) و الأمثلة أكثر من أن تحصى في هذا المجال، و هي مبنوثة في كتب الفقه و الأصول و المعاجم الفقهية.

4. القائلون بالاشتراك بين المعنى اللغوي و الفقهي: و قد يرد اللفظ في سياق مجمل عام لا تحدد دلالاته بوضوح. فهل المراد منه المعنى اللغوي؟ أم المعنى الفقهي الاصطلاحي؟ أم كلاهما معا؟ و في الحالة الأخيرة يحتمل اللفظ معنيين في آن واحد و هو ما يعرف بالمشترك اللفظي.

و الفقهاء الأحناف لا يجيزون الاشتراك اللفظي - بين الحقيقة و المجاز- ؛ فإذا أريد أحدهما انتفى الآخر، و حجتهم في ذلك أن الحقيقة على الضد من المجاز و يستحيل إرادة الشيء و ضده.

أما الشافعية فيجيزون الاشتراك و لا يرون فيه استحالة، و حجتهم في ذلك: أن الاشتراك حاصل في لغة العرب؛ فتجتمع في اللفظة الواحدة عدة معان حالة الأفراد. إذ " لا يخفاك أن المشترك موجود في هذه اللغة العربية لا ينكر ذلك إلا مكابر كالقرء فإنه مشترك بين الحيض و الطهر مستعمل فيهما من غير ترجيح[...]. و مثله العين فإنها مشتركة في معانيها المعروفة، و كذا الجون مشترك بين الأبيض و الأسود، و كذا عسعس مشترك بين أقبل و أدبر. و كما هو واقع في لغة العرب بالاستقراء فهو أيضا واقع في الكتاب و السنة " (3)

(1) - ينظر: عبد الله بن محسن التركي ، مرجع سابق، ص: 251-252.

(2) - ينظر: عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 261-262.

(3) - الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، ج1، ص: 91.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

و من فروع هذه المسألة الخلافية: اختلافهم في تحديد دلالة لفظ (اللمس) الوارد في الآية الكريمة ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾ [النساء/ 43، المائدة/ 6] .

فأبو حنيفة يأخذ بالمعنى المجازي لللمس الذي هو كناية عن الوطء و الجماع، و لذلك فهو لا يوجب الوضوء على مجرد اللمس بالمعنى اللغوي. أما الشافعي فإنه يحمل اللفظة المعنى اللغوي و المجازي معا. و يترتب على ذلك و جوب الوضوء من مباشرة المرأة، و وجوب الغسل من جماعها.(1)

ويقف القائلون بهذا الرأي موقف الوسط بين الرأيين السابقين القائلين ب الحقيقة اللغوية أو الحقيقة الشرعية، ويعبّر عنه أحد أئمة الشافعية الكبار أبو حامد الغزالي بقوله : " والمختار عندنا أنه لا سبيل إلى إنكار تصرف الشرع في هذه الأسماء، و لا سبيل إلى دعوى كونها منقولة عن اللغة بالكلية كما ظنه قوم . ولكن عرف اللغة تصرف في الأسماء من وجهين: أحدهما التخصيص ببعض المسميات كما في الدابة، فتصرف الشرع في الحج والصوم والإيمان من هذا الجنس إذ للشرع عرف في الاستعمال كما للعرب. والثاني في إطلاقهم الاسم على ما يتعلق به الشيء ويتصل به كتسميتهم الخمر محرمة والمحرّم شربها والأم محرمة والمحرّم وطؤها (2) .

ويتضح من خلال النقاش الدائر بين المدارس الثلاث أن المصطلح الفقهي بات محل استقطاب بين المعنى اللغوي الأصلي والمعنى الشرعي الاصطلاحي. فمنهم من يجعله حقيقة في الأول مجازا من الثاني. ومنهم من يجعله حقيقة في الثاني مجازا في الأول، ومنهم من يستنطق السياق ليعرف أي المعنيين أريد به . وكان كل ذلك سببا في تعدد معنى المصطلح الفقهي وسببا في اختلاف الفقهاء.

وفي كل الحالات فإن المصطلحات الفقهية أصبحت تحمل دلالات جديدة لم تكن معروفة بهذا المعنى في الجاهلية، ومثل ذلك الانتقال يُعدُّ تطورا في اللغة العربية وتوسعا في سبل القول(3)

(1) - ينظر: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مرجع سابق، ص: 256، 257.

(2) - الغزالي أبو حامد محمد بن محمد ، المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط:1 ، 1413هـ، ج1، ص: 183.

(3) - ينظر: أحمد مطلوب، الحقيقة الشرعية وتنمية اللغة العربية ، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج: 33، ج1، جانفي 1982، ص: 329.

المطلب الثالث: مسائل أخرى تتعلق باختلاف الفقهاء حول المصطلح:

سبق أن تبين بأن اللغة كانت سببا أساسيا لاختلاف الفقهاء. وتحديد دلالة الألفاظ (المصطلحات) مثل حجر الزاوية في هذا الاختلاف. فلم يتوقف عند الإقرار بتطور دلالة المصطلح الفقهي من عدمه عند الأخذ بالمعنى اللغوي أو بالمعنى المجازي الاصطلاحي، بل تعداه إلى مسائل أخرى: بعضها من صميم اللغة كالترادف والاشتراك، وبعضها الآخر من إبداع الأصوليين والفقهاء كالقياس اللغوي. **أولا: الترادف الاصطلاحي:** الترادف في اللغة مشتق من مرادفة البهيمة، وهي حملها اثنين أو أكثر على ظهرها وردفها، وفي الاصطلاح: هو الألفاظ المفردة الدالة على شيء واحد⁽¹⁾. وقد اختلف علماء اللغة والأصول في وجود الترادف بين ألفاظ اللغة ف"أنكر كثير من الناس الترادف في اللغة [...] وأنه ما من اسمين لمسمى واحد إلا وبينها فرق في صفة أو نسبة أو إضافة سواء علمت لنا أو لم تعلم"⁽²⁾ وذهب الجمهور من العلماء إلى إثبات الترادف في اللغة العربية وهو الحق. فالترادف حاصل في مثل: الأسد والليث، والحنطة والقمح، والجلوس والقعود... الخ. وهذا كثير جدا وإنكاره مباهة⁽³⁾.

وسار الفقهاء على منوال اللغويين فمنهم من أخذ بالترادف، ومنهم من أنكره، واختلفوا في دلالة بعض المصطلحات الفقهية هل تؤدي معنى واحدا، أم لكل واحد معنى مستقلّ عن الآخر. ومن أمثلة ذلك: الفرض والواجب. ففقهاء الحجاز لا يفرقون بينهما، إذ كل ما طلبه الشارع طلبا حتميا فهو واجب وفرض، وبالتالي فهما لفظان مترادفان. أما فقهاء العراق فيفرقون بينهما بحسب الدليل؛ فما دلّ على طلبه حتما دليل قطعي الورود (كالقرآن) فهو الذي يطلق عليه الفرض.

- (1) - ينظر: الزركشي بدر الدين محمد بن مهادر، البحر المحيط في أصول الفقه، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط: 2، 1992م-1413هـ، (باب مباحث الترادف)، ج: 2، ص: 105.
- (2) - ابن النجار محمد بن أحمد بن عبد العزيز، شرح الكوكب المنير - المسمى: مختصر التحرير - تحقيق: محمد الزحيلي، نزيه حماد، دار الفكر، دمشق، 1980م. ج: 1، ص: 162 (بتصرف)
- (3) - ينظر: الشوكاني، إرشاد الفحول، (الفصل الرابع في تقسيم اللفظ) ج: 1، ص: 88.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

وما دل على طلبه حتما دليل ظني الورود (كحديث الأحاد) فهو الذي يطلق عليه الواجب. و كذلك الشأن بين الفاضل والفاقد، والفقير والمسكين⁽¹⁾.

و كان من أبرز أسباب وجود ظاهرة الترادف: الاتساع في مجال المجاز والكناية خاصة في باب النكاح الذي تميل فيه الفطرة الإنسانية إلى عدم التصريح بألفاظ دالة دلالة صريحة بما يחדش الحياء. ولذلك لجأ الفقهاء إلى المجاز والكناية للدلالة عن تلك المعاني. وكلما استقر لفظ وأصبح متداولاً استبدلوه بلفظ آخر أقل حدة منه ومعبراً عن المعنى. فنشأت بذلك ظاهرة الترادف في مثل: المباشرة، والغشيان، والمس، واللمس، والعورة، والإفضاء، والبضع، والبناء، والباه، والدخول. وكلها ألفاظ مترادفة دالة على الجماع⁽²⁾.

وعلى ذلك فإن المصطلح الفقهي وقع في ظاهرة الترادف وكان سبباً من أسباب اختلاف الفقهاء. وهذا يتنافى مع مواصفات المصطلح العلمي في علم المصطلح الحديث، الذي لا يقبل بظاهرة الترادف المصطلحي. مثلما بينا ذلك في موضعه^(*). وقد لاحظته الباحث حامد صادق قنبي بقوله: " يستحسن أن لا يصطلح بألفاظ مختلفة للمعنى العلمي الواحد، وهو ما لم يتقيد به الفقهاء المسلمون كثيراً، بل هم أكثر تحللاً منه عندما تخرج عن دائرة المذهب الفقهي الواحد إلى دائرة المذاهب الأخرى".⁽³⁾ وحيث إن المعاجم الفقهية مدونات لتلك الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، فإنها لم تخل من المصطلحات الفقهية المترادفة.

وبذلك يكون أصحابها قد انحازوا إلى القائلين بالترادف في اللغة من اللغويين القدامى وكذلك الأصوليين.

(1) - ينظر: عبد الوهاب خلاف، مرجع سابق، ص: 240.

(2) - ينظر خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 281.

(*) - يراجع مطلب المصطلح من الفصل الأول، ص: 9، 10.

(3) - حسن صادق قنبي، مرجع سابق، ص: 25.

ثانياً: الاشتراك الاصطلاحي: الاشتراك أن يتحد اللفظ ويتعدد المعنى، وأن تأتي اللفظة الواحدة بدلالات متعددة " وقد اختلف أهل العلم في المشترك فقال قوم: إنه واجب الوقوع في لغة العرب وقال آخرون أنه ممتنع الوقوع وقالت طائفة أنه جائز الوقوع⁽¹⁾. واشترك في هذا الاختلاف علماء اللغة وعلماء الفقه وأصوله، فاحتج الفريق القائل بوجوبه في اللغة: بأن الألفاظ متناهية والمعاني غير متناهية، و المتناهي إذا وزّع على غير المتناهي لزم الاشتراك لأن عدد المعاني أكثر من عدد الألفاظ. أما القائلون بامتناع المشترك فاحتجوا بأن المخاطبة باللفظ المشترك لا يفيد فهم المقصود على التمام وما كان كذلك يكون منشأً للمفاسد⁽²⁾، وهو ما ذهب إليه علماء المصطلح المحدثون من ضرورة الدقة في دلالة المصطلح ومنعوا بذلك الاشتراك الاصطلاحي. فالاشتراك إذن مختلف في وجوده في اللغة والقرآن، وإذا اشتمل النص الشرعي على كلمة مشتركة فإنه لا بد من الاختلاف بين الفقهاء في تحديد مدلولها .

والاشتراك على نوعين:

1. - اشتراك بين معان متضادة: وهو الذي يسمى **بالتضاد**. ومن أمثاله في المصطلح الفقهي: **القرء**: للظهر والحيض. **الجون**: للأبيض والأسود. **الصريم**: الخالص في السواد أو البياض. وهو نادر في اللغة العادية وفي لغة الفقه⁽³⁾
2. - واشتراك يأتي في معان مختلفة غير متضادة، كمصطلح: **المتعة** فإنه يأتي عند الفقهاء على ثلاثة أوجه: أحدهما: أن يتزوج الرجل امرأة بمهر يسير إلى أجل معلوم على أن يفسخ النكاح عند انقضائه بغير طلاق، ذلك وذلك جائز عند الشيعة، والوجه الثاني: كسوة المطلقة إذا طلقت ولم يدخل عليها، والوجه الثالث: متعة الحج، وهي أن يتمتع إذا قضى طوافه ويحلّ له ما كان حرم عليه. وكذلك مصطلح: **العزل**: يأتي بمعنى العزل عن المرأة، وكذلك عزل الوكيل. ومصطلح **الإصلاح**: يشمل إصلاح العين المؤجرة و الإصلاح بين الزوجين **وخلع الحاكم**⁽⁴⁾

(1) - الشوكاني ، إرشاد الفحول، (الفصل الرابع في تقسيم اللفظ)، ج1، ص: 89.

(2) - ينظر: المصدر السابق، ج1، ص: 90.

(3) - ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 288.

(4) - ينظر: عبد الله بن محسن التركي: مرجع سابق ، ص: 196، 197، الخوارزمي محمد بن أحمد، مفاتيح العلوم،

تحقيق ودراسة : فهمي النجار، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993م، ص: 18، وهبة الزحيلي،

مرجع سابق، ج8، ص: 466.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

والمشترك لا يكون في الاسم فقط فقد يكون في الفعل والحرف. فالفعل ك: (عسعس) الوارد في قوله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا عَسْعَسَ ﴾ [التكوير/17]. وهو بمعنى أقبل أو أدبر.

والحرف: كالواو في قوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ ﴾ [آل عمران/7]. هل هي للعطف أم للاستئناف، و باختلاف معنى الحرف يتغير معنى الآية كليا (1)

إن ظاهرة الاشتراك اللغوي انتقلت من لغة العرب العامة إلى لغة الفقهاء الخاصة فتسببت في اختلافهم حول مفهوم المصطلح، و ترتب على ذلك اختلافهم في استنباط الأحكام من النصوص الشرعية. و علم المصطلح الحديث لا يحدّد الاشتراك الاصطلاحي في بيئة علمية معينة " إذ يستحسن ألا يصطلح بلفظ واحد لتأدية معان علمية مختلفة، و لكن يلاحظ أن الفقهاء المسلمين لم يتقيدوا بهذا الشرط كثيرا إذ نراهم قد يطلقون لفظا واحدا على معان اصطلاحية متعددة " (2) و الأصل في المصطلحات ألا يكون المصطلح أو اللفظ مشتركا أو له معان متعددة. و لعل تحكيم السياق أو تقييد كل مصطلح من هذه الألفاظ المشتركة، أو المتعددة المعاني يفيد في انعدام ضرورة الخلط أو الوقوع في سوء الفهم و هذا ما أشار إليه الأزهري في ضرورة تحديد مدلول كلمة (جار) المشتركة من خلال السياق. " الجار في كلام العرب على وجوه كثيرة. فالجار الذي يجاورك بيت بيت، و الجار النفيع و هو الغريب، و الجار الشريك في العقار المقاسم، و الجار الشريك في النسب بعيدا كان أو قريبا، و الجار الخفير، و الجار الحليف، و الجار الناصر، و الجار الشريك في التجارة[...] و الجار امرأة الرجل، و الجار فرج المرأة[...] و الجار ما قرب من المنازل من الساحل[...] فاحتمال اسم الجار لهذه المعاني يوجب الاستدلال بدلالة تدل على المعنى الذي يذهب إليه الخصم. " (3)

(1) ينظر: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مرجع سابق، ص: 199، عبد الله بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 31.

(2) حامد صادق قنبي، مرجع سابق، ص: 25.

(3) الأزهري أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: محمد جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - 1399، الطبعة: الأولى، ج1، ص: 243، 244.

ثالثاً: القياس اللغوي: من المسائل التي اختلف فيها الفقهاء حول دلالة المصطلح الفقهي: القياس في اللغة، أو ثبوت اللغة بالقياس. " والقياس في اللغة مأخوذ من المماثلة، يقال: هذا قياس هذا، أي مثله، لأن القياس الجمع بين المتماثلين في الحكم"⁽¹⁾ ومحل النزاع هو إمكانية قياس مصطلحات وردت فيها أحكام شرعية مع مصطلحات أخرى لم ترد فيها أحكام. لاشتراكهما في علة وسبب الحكم. كقياس النبيذ للخمر. ويصبح بذلك المصطلح الأول المقيس مرادفاً للمصطلح الثاني المقيس عليه. فمن الفقهاء من أثبت القياس - وخاصة الشافعية - كخمر لنبيذ: لتخمير العقل، وكسارق لنباش: لأخذه خفية، وزان لللائط: للوطء المحرم، وشريك لجار: قياساً على تسمية امرأة الرجل جاره.⁽²⁾

ومنهم من قال: " لا تثبت اللغة بالقياس: يعني: إذا وضع لفظ لمسمى مخصوص باعتبار معنى يوجد في غيره لا يصح لنا أن نطلق ذلك اللفظ على ذلك الغير حقيقة، سواء كان الوضع لغوياً أو شرعياً أو عرفياً وذلك كإطلاق الخمر على العقار من المسكرات"⁽³⁾

وقد تسبب هذا الاختلاف في عدم تحديد دلالة المصطلحات بدقة، ففي الوقت الذي يذهب بعضهم إلى إسقاط دلالة بعضها على بعض - قياساً - كتسمية النبيذ خمرًا ويترتب عليه تحريم الأول لحرمة الثاني بالنص القرآني ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴾ [المائدة/90]. يذهب بعضهم الآخر إلى إبطال هذا القياس في الدلالة اللغوية والحكم الشرعي.

وناقش ابن العربي المالكي القائلين بالقياس اللغوي، وبيّن لهم أنه يجب التمييز بين القياس في اللغة والقياس في الحكم الشرعي في مسألة الخمر والنبيذ: " فالقياس في هذه المسألة إنما هو في حكم الشرعي وهو حمل النبيذ في التحريم على الخمر. فالجواب: إن هذه غفلة؛ فإن حمل النبيذ على الخمر في التحريم إنما ينبني على حمل النبيذ على الخمر في الاسم. والأول وإن كان قياساً شرعياً فالثاني قياس لغوي وفيه اختلفنا"⁽⁴⁾

من كل ما سبق يتبين أن المصطلح الفقهي عرف توسعاً في التوليد وانتشاراً في الاستعمال لا نظير له، وفاق بذلك كل مصطلحات العلوم الأخرى؛ لكونه متعلقاً بتفاصيل الأحكام الشرعية التي تنظم مجال العبادات ومجال المعاملات في حياة الفرد والمجتمع المسلم.

(1) - الزركشي، مصدر سابق، (الباب الأول: في حقيقة القياس) ج5، ص: 06.

(2) - ينظر: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مرجع سابق، ص: 254/253.

(3) - التفتازاني سعد، شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 1416هـ، (فصل في شروط القياس)، ج3، ص: 98.

(4) - ابن عربي، مصدر سابق، ص: 34.

لكنه مع هذا الازدهار لقي عدة صعوبات في تحديد دلالاته ومعانيه وتوحيدها، وكانت هذه الصعوبات ناتجة عن اللغة العربية ذاتها، فتراوح المصطلح الفقهي بين المعنى اللغوي والمعنى المجازي، فأحيانا يجمع بينهما، وأخرى يقع في ظاهرتي الترادف والاشتراك وفي القياس اللغوي أيضا، وربما في ظواهر لغوية أخرى لم نذكرها. كل ذلك كان من أهم أسباب اختلاف الفقهاء حول مفهوم المصطلح الفقهي، وما ترتب عليه من تعدد في الاجتهادات الفقهية التي أفضت إلى تكوين مدارس ومذاهب فقهية، أصبح لكل واحد منها معجمه الاصطلاحي الخاص، وهو موضوع المبحث الموالي.

المبحث الثالث: المعاجم الفقهية ومناهجها: قد رأينا في الفصل السابق الظروف التي نشأت فيها المعاجم العربية، وبيئنا أنها قسمت إلى معاجم لغوية عامة؛ تتناول ألفاظ اللغة وكلماتها وتشرحها بالمعنى اللغوي العام، ومعاجم متخصصة؛ انفردت بألفاظ ومصطلحات علم من العلوم أو مجال من المجالات، وحددت مدلول هذه المصطلحات عند المتخصصين في ذلك العلم. وعرفنا بأن تراثنا المعجمي زاخر بهذا النوع من المعاجم في مختلف التخصصات العلمية ذات الطابع الشرعي أو الطابع المعرفي من علوم إنسانية أو دقيقة.⁽¹⁾ ومجال حديثنا الآن يقتصر على نوع محدد من هذه المعاجم، وهي تلك المتخصصة بمصطلحات (علم الفقه). فكيف ومتى نشأت هذه المعاجم؟ وماهي المناهج التي اعتمدها في التأليف؟ وما هي أهم المعاجم الفقهية؟

المطلب الأول: نشأة المعاجم الفقهية وعلاقتها بعلم المصطلح:

كيف ومتى نشأت المعاجم الفقهية؟ وهل هي سابقة للمصطلح الفقهي أم تالية له؟ وماهي دواعي نشأتها؟ وما علاقتها بعلم المصطلح ضمن الدراسات اللغوية الحديثة؟
أولاً: نشأة المعجم الفقهي: المعجم كتاب: يتضمن قائمة من الألفاظ مرتبة بطريقة معينة مع توضيح كل منها بالشرح وبيان المعنى⁽²⁾ وهذا هو المفهوم العام لأي معجم. أما المعجم الفقهي فتقتصر ألفاظه على مصطلحات الفقه، وترتب بطريقة معينة مع تقديم شرح لها يربط بين مفهومها في اللغة العامة، ومفهومها عند الفقهاء. فمادة المعجم الفقهي إذن هي المصطلح الفقهي، ولا يمكننا أن نتصور بأن المعجم الفقهي سابق في النشأة عن مادته! وقد رأينا في مبحث سابق من هذا الفصل نشأة وتطور المصطلح الفقهي؛ حيث كان أول ظهور له مع الوحي المنزل في القرآن والسنة، ثم نما وتطور وتوسع على أيدي الفقهاء ومدارسهم الفقهية المختلفة. إذ إن " تاريخ ظهور المصطلحات الفقهية، التي هي عماد معاجم الفقه هو تاريخ ظهور الفقه الإسلامي، وتاريخ نزول التشريع الإلهي الذي نما في ضوء خلفية سياسية وإدارية متنوعة الصور"⁽³⁾.

(1) - يراجع: الفصل الثاني.ص: 30- 68

(2) - يراجع: مفهوم المعجم، الفصل الأول التمهيدي، ص: 14 .

(3) - خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 15.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

ولذلك فإن تاريخ نشأة المعجم الفقهي وظهوره سيكون تاليا لتاريخ المصطلح الفقهي، وكذلك تاليا لظهور علم الفقه؛ إذ إن المصطلحات الفقهية لم يكتمل نضجها إلا بعد اكتمال علم الفقه، فهي لغته التي يعرف بها.

ومما سبق يمكن الفصل في مسألة نشأة المعجم الفقهي - الذي هو معجم خاص بلغة علم الفقه - . بأنها كانت في مرحلة نضج المدارس الفقهية واستوائها وهي مرحلة النضج والكمال للفقه الإسلامي، وفيها كان التدوين للسنة والفقه، وتعرف هذه المرحلة بعصر تابع التابعين وتابعيهم، وهي المحددة بين سنوات (132هـ - 350هـ)⁽¹⁾. فتاريخ بداية ظهور المعاجم الفقهية كان في هذه المرحلة؛ حيث ازدهر فيها الفقه الإسلامي وتعددت مدارسها⁽²⁾، وأدى ذلك إلى التوسع في المصطلحات الفقهية التي هي ألفاظ لغوية في الأصل، لكن الفقهاء حملوها مدلولات خاصة تتعلق بمباحث علم الفقه المختلفة. بحيث تقترب من المعنى اللغوي وتبتعد عنه أحيانا. مما دعا بعض الفقهاء واللغويين إلى جمع هذه الكلمات في مؤلفات خاصة وشرحها. سماها مؤرخ المعجم العربي الكبير: حسين نصار **بمعاجم الفقه** ^(*).

ثانيا: دواعي ظهور المعجم الفقهي: أما عن الدواعي التي ألحّت على هؤلاء العلماء بأن يفرّدوا معاجم خاصة بالمصطلح الفقهي فهي كثيرة ومن أهمها:
1. غرابة الكثير من المصطلحات المستعملة عند الفقهاء؛ التي تستغلّق على الفهم عند غير المتعمّقين في مسائل الفقه من عامة الناس ومن الطلبة ومن غير أتباع المذهب. ولذلك سمى الفيومي معجمه بـ" المصباح المنير في غريب الشرح الكبير " فصوّر مصطلحات "الشرح الكبير للرافعي" بالكلمات الغريبة المظلمة التي تحتاج إلى مصباح لإنارتها وإضاءتها، وهو مجاز عن وظيفة المعجم المتمثلة في إزالة الغموض عن الكلمات المبهمة.

2. التسهيل على الطلاب والباحثين في فهم الكثير من المسائل الفقهية المتناثرة في طيات بطون الكتب الضخمة، والتي يصعب على غير المتخصص التفرغ لقراءتها والبحث في تفاصيلها. فجاءت المعاجم الفقهية وكأنها تستخرج دررا من أحشاء بحر أو بحور مترامية الشطآن يصعب على غير الغوّاص الماهر أن يحصل عليها. و" من المقرر أنه لا يستغني دارس الفقه الإسلامي عن المصطلحات الفقهية وإلا لم يعلم مراد المصنّفين في مصنفاتهم، ولهذا ينبغي أن يعلم المصطلحات التي يستخدمها المصنّف في مصنفه"⁽³⁾.

(1) - - خالد فهمي، مرجع سابق ، ص: 15.

(2) - يراجع مبحث: نشأة المذاهب الفقهية وتطورها من هذا الفصل ، ص: 76-79.

(*) - ينظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص: 55.

(3) - أحمد سبالك، كيف تكتب بحثا فقهيا، محاضرة أقيمت بالحرم النبوي الشريف، رمضان 1424هـ ، موقع

المنشأوي للدراسة والبحوث (minchawi.com) 2008/3/31.

3. محاولة التقريب بين المدارس الفقهية: إذ تبين أن الكثير من الاختلافات مردها اللغة ، و بالتحديد مفهوم الكلمات (1). و سرعان ما يتضح - من خلال المقارنة بين مصطلحات المذاهب - أن المعنى المقصود واحد، وإنما الاختلاف في المصطلح فقط وهو ما يعرف بالترادف الاصطلاحي، وقد يتبين أيضا بعد المقارنة أن المصطلح نفسه يؤدي معاني مختلفة في كل مذهب وهو ما يعرف بالاشتراك الاصطلاحي (2)

4. ضرورة تحصيل مصطلحات المذهب على من يتصدى للفتوى؛ حيث إن: " الذي يجوز له الفتوى في مذهب من مذاهب الأئمة يجب أن يكون مجتهدا في المذهب الذي يفتي فيه كالمجتهد في الشريعة[...] فإذا فرضنا الكلام في من يفتي في مذهب مالك فيجب عليه أن يعرف ألفاظ مالك، نصوصها وظواهرها وعامها وخاصها ومفهومها ومقتضاها ومطلقها ومقيدها(3).

وتلاحظ أن أغلب هذه الدواعي تصب في الهدف العام المرتجى من المعجم المتخصص - والذي حدده علم المصطلح الحديث - : " إن هدف المعجم التخصص هو مساعدة القارئ على معرفة معاني لغة حقل معين من حقول المعرفة و مصطلحاته "(4).

هذه الدواعي وغيرها كانت سببا في ظهور المعاجم الفقهية، حيث توسع التأليف فيها وتنوع وكانت مادتها الأساسية (المصطلحات الفقهية)، إذ " عني الفقهاء وأهل اللغة بشرحها، وبلغ من ضخامة هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية بل دخل في عدادها "(5)

ثالثا: علاقة المعاجم الفقهية بعلم المصطلح:

تعرفنا في الفصل الأول التمهيدي على علم المصطلح بكونه: علما ذا شق نظري (TERMINOLOGY) موضوعه البحث في المصطلح من حيث مكوناته ومفاهيمه ومناهج توليده، وشق تطبيقي (TERMINOGRAPHY) يعني بحصر كشف الاصطلاحات، بحسب كل فرع معرفي، ويعتمد الوصف و الإحصاء والسعي إلى التحليل التاريخي(6).

فما علاقة هذا العلم الحديث بالمعاجم الفقهية السابق توصيفها؟

(1) - يراجع: مطلب فهم اللغة من أهم أسباب اختلاف الفقهاء من هذا الفصل، ص: 79.

(2) - يراجع: مسائل أخرى تتعلق باختلاف الفقهاء من هذا الفصل، ص: 93 - 95.

(3) - السيوطي، الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1403هـ، 1983م، ص: 93.

(4) - علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم، ص: 46.

(5) - حسين نصار، المعجم العربي، ص: 55.

(6) - يراجع: مبحث علم المصطلح من الفصل الأول، ص: 26 - 25.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

بالإمكان القول إن علم المصطلح يمكنه البحث في المصطلح الفقهي من حيث مكوناته ومفاهيمه ومناهج توليده، ويمكنه البحث أيضا في كشف المصطلحات الفقهية [المعاجم الفقهية] من خلال تطبيق تقنيات الوصف والإحصاء والتحليل التاريخي.

وبذلك " تصبح العلاقة بين (علم المصطلح) و (المعجم الفقهي) علاقة واضحة جلية؛ حيث إن (المصطلح الفقهي) الذي كوّن (المعجم الفقهي). وكان مادته هو المقدمة الطبيعية واللازمة معا لأي دراسة مصطلحية "(1).

والحقيقة أن البحث في العلاقة بين علم المصطلح و المعجم الفقهي لا تقتصر على هذا النوع من المعاجم المتخصصة في تراثنا العربي الإسلامي؛ إنما تتسع لتشمل كل المعاجم المتخصصة في شتى المجالات. ويمكننا القول إن نشأة المعجم الفقهي وغيره من المعاجم الخاصة الاصطلاحية تعدّ في الوقت نفسه نشأة لعلم المصطلح في تراثنا، وإن أغلب الضوابط والشروط التي تنادى بها المصطلحية الحديثة متوفرة في مصطلحاتنا ومعاجمنا، ومنها تلك المتعلقة بعلم الفقه موضوع بحثنا.

(1) - خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 21.

المطلب الثاني: مناهج المعاجم الفقهية:

لا خلاف بين الدارسين في أن ظهور علوم اللغة العربية بمختلف مجالاتها كان في ظلال القرآن الكريم والسنة النبوية ، والمباحث المختلفة المنبثقة عنهما، وكان من أولها وأبرزها (علم المعاجم) ؛ إذ كانت الحاجة ماسة في البدايات الأولى لشرح الألفاظ الغريبة في القرآن والحديث، وقد ألفت معجمات عديدة في هذين المجالين ، واتسعت إلى مجالات أخرى: تتعلق بالفقه وأصوله وغير ذلك من علوم الشريعة " فقد كانت صلة الدراسات الفقهية بالأبحاث اللغوية شديدة ، كصلة الغاية بالوسيلة ، ولهذا نجد أن غالبية المعجميين كانوا من المبرزين في الدراسات الفقهية ولهم مصنفات تتعلق بالقرآن الكريم والحديث الشريف والشريعة الإسلامية بوجه عام"⁽¹⁾

فلا غرابة أن نجد عددا من رواد الصناعة المعجمية من علماء الشريعة. وأن من أبدع مصطلح (المعجم) واستخدمه هم علماء الحديث، ثم انتقل إلى علماء اللغة.⁽²⁾ وقد كانت مصطلحات الفقه من أكثر الألفاظ التي عولجت معالجة معجمية، وعمد الفقهاء وعلماء اللغة إلى شرحها وإزالة الغموض عنها، وقد مرت هذه العملية بعدة مراحل أو لنقل: تمت معالجة المصطلح الفقهي من خلال عدة أبواب ومداخل:

1. فقد تم شرحه أولا في كتب الفقه ومصنفاته وشروحه وحواشيه؛ فكانت مصطلحات الفقه المحور الأساسي الذي تدور حوله هذه المصنفات، كيف لا وهي تمثل لغة هذا العلم ومفاتيحه K غير أن الشرح في هذه المرحلة وعبر هذه البوابة كان موسوعيا يغرق في تفصيل المسائل الفرعية . وفي بعض الأحيان لا يشير للأصل اللغوي للمصطلح ولتطوره الدلالي الجديد.

2. وأما المرحلة الثانية فقد كانت أكثر تطورا من الأولى ؛ إذ جمعت ألفاظ الفقه مع غيرها من مصطلحات العلوم ووضعت في معاجم متخصصة - وسنتعرف على بعض منها لاحقا -

3. وأما المرحلة الثالثة والأخيرة فهي مرحلة النضج والكمال، إذ أفردت لمصطلحات الفقه معاجم خاصة هي ما يعرف بمعاجم الفقه ، وقد تعدد التأليف في هذا الصنف واختلفت المناهج على نحو ما سنبينه في هذا المبحث؛ الذي نتناول فيه معاجم المرحلة الثانية والثالثة.

(1) علي القاسمي المعجمية العربية، ص: 72

(2) يراجع مفهوم المعجم من الفصل الأول التمهيدي، ص: 14-17 .

أولاً: المصطلح الفقهي ضمن معاجم المصطلحات العامة:

المعاجم المتخصصة نوعان: نوع اقتصر على مصطلحات علم بعينة، و نوع شمل مصطلحات عدة علوم. وقد وجد النوعان في تراثنا المعجمي. (1)

و ما يهمنا هاهنا هو تتبع تلك التي عالجت المصطلح الفقهي ضمن مصطلحات العلوم الأخرى. وقد وصلنا منها عدد لا بأس به و هو مطبوع و محقق. و قبل التعرف على بعضها تجب الإشارة إلى أن بعضها مرتب ترتيباً موضوعياً، و بعضها الآخر مرتب حسب حروف الهجاء، وفق ما رأينا في طرائق ترتيب المعاجم العربية. (2)

1. كتاب الزينة:

للرازي أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الورداسمي اللبيثي (ت: 322هـ) (3) ألف الرازي في بداية القرن الرابع الهجري كتاباً جامعاً للألفاظ العربية (*) التي نطق بها القرآن، و الأسماء التي اصطلح عليها المسلمون و قد تغيرت دلالاتها و معانيها عما كانت عليه في العصر الجاهلي. ويعدّ كتابه الزينة أول مؤلف يهتم بموضوع المصطلح الإسلامي وتطوره الدلالي. (4) حيث يقول الرازي في مقدمة الكتاب: " هذا كتاب فيه معاني أسماء و اشتقاقات ألفاظ و عبارات من كلمات عربية، يحتاج الفقهاء إلى معرفتها، و لا يستغني الأدباء عنها، و في تعلمها نفع كبير و زينة عظيمة لكل ذي دين و مروءة ، ألفناه من ألفاظ العلماء و ما جاء عن أهل المعرفة باللغة، و أصحاب الحديث و المعاني... جمعناه في كتابنا رجاء للثواب على تأليفه، لما في جمعه من النفع لأهل الرغبة و الأدب و لأهل الدين و الحسب، لسقوط مؤونة البحث عنه و المشتقة في تتبع حرف بعد حرف منه في الكتب و الشعر. و سميناه: (كتاب الزينة) إذ كان من يعرف ذلك يترنن به في المحافل و يكون منقبة له عند أهل المعرفة..." (5)

لقد بين الرازي طبيعة مادة هذا المعجم و الفئات الموجّه لها، ثم مصادر جمعه، ثم أهدافه و غاياته من وراء ذلك؛ و منها تسهيل البحث على الباحث. حيث يعدّ هذا الهدف من أسمى أهداف الصناعة المعجمية. و قد جمع الرازي في "الزينة" مجموعة المصطلحات الإسلامية التي جاء بها الشرع الحنيف دون تمييز بعضها عن بعض؛

(1) يراجع: مبحث أنواع المعاجم العربية و طرق ترتيبها من الفصل الثاني، ص: 63 – 68

(2) يراجع: مبحث أنواع المعاجم العربية و طرق ترتيبها من الفصل الثاني، ص: 44 – 52

(3) ينظر: الرازي، كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، المعهد

الهمداني للدراسات الإسلامية، القاهرة، ط: 2، 1957م. (ج1، ج2)

(*) قال عنه الزركلي: الزينة: في فقه اللغة و المصطلحات يقع في خمسة مجلدات طبع منها جزءان (الأعلام،

119/1). و قد اطلعت عليهما بمكتبة الأسد بدمشق.

(4) ينظر: المصدر السابق، ص: 14/1 (من مقدمة المحقق).

(5) المصدر السابق، ص: 57/1 – 58

حيث كانت مصطلحات الفقه تدخل ضمن المصطلحات الشرعية عموماً، و لم تأخذ شكلها النهائي الذي أشرنا إليه في السابق^(*).

لكنها مع ذلك احتلت مكاناً واسعاً في المعجم مقارنة مع باقي الألفاظ؛ فقد ذكر الرازي: ألفاظ العقيدة، و أسماء إبليس و النار و صفاتها، و أسماء اليوم الآخر و ما فيه، و أسماء الموجودات المحيطة بالإنسان، و أسماء المدن و الأمصار العربية المشهورة، و أسماء الصفات المعنوية للإنسان، و أسماء الديانات و الفرق، و أسماء و صفات الأنبياء و الرسل و من سار معهم، و أسماء متعلقة بتقسيم القبائل، و أسماء القرآن و صفاته.⁽¹⁾

ثم بعد ذلك مصطلحات الفقه فذكر " معنى الفريضة و السنة و البدعة و الجماعة و التطوع و النافلة، و معنى الميراث و العصبية و الكلاله و ذوي الأرحام و الإزواء، و معنى الطهارة و الاغتسال و الجنابة و الوضوء و الاستنجاء، و المضمضة و الاستنشاق و التيمم، و الأذان و الإقامة و معنى أوقات الصلاة مثل: الفجر و الأولى و الظهرية و العصر و العشاء و الآخرة و العتمة. و اشتقاق الصلاة و ما فيها من الحدود مثل: الركوع و السجود و التحيات و التشهد و القنوت و الوتر و التكبير و التسبيح، و التهليل و التهجد و الخشوع و التضرع و الخشية و الخضوع و الابتهاال ، و اشتقاق الصوم و أيام البيض و السرار، و معنى الاعتكاف و الفطر و الأضحى و العيد، و اشتقاق الزكاة و الصدقة و معنى أموال الجوالي، و الحج و العمرة و مكة و الكعبة و وجوه الحج و معنى الإحرام و التلبية و الإلهال بالحج و معنى المناسك و المشاهد، و معنى الموسم و القربان و الهدى و البدنة و الأشعار و المشعر و الإفاضة و الجمار و الاستلام و السعي و الرمل و الصفا و المروة و منى و عرفة و التروية و النحر و أيام التشريق و معنى زمزم، و معنى النكاح و الإحصان و الطلاق و الرجعة و الإيلاء و الظهار و الخلع، و المبارأة و الناشزة و الملاعنة و العتاق، و الحد و الرجم، و الجلد و الخسف و العفو و الصرف و العدل و الوسط " ⁽²⁾

ومما يلاحظ على ترتيب الرازي أنه قسم مصطلحات الفقه إلى مجموعات و أبواب دون ذكر عناوينها، فبدأ بمصطلحات أصول الفقه ثم الموارد ثم الطهارة ثم الصلاة ثم الصوم ثم الزكاة ثم الحج ثم الزواج ثم الحدود. وهو ما يبيّن بأن الرازي كان السبّاق إلى وضع نواة المعجم الفقهي، في الوقت الذي لم يأخذ الفقه و مصطلحاته الشكل النهائي، ولم تعرف بعد أبواب الفقه و مواضيعه المختلفة التي استقرت على أيدي الفقهاء في زمن لاحق.

(*) - يراجع : نشأة المصطلح الفقهي من الفصل الثالث ، ص: 82

(1) - ينظر: الرازي، كتاب الزينة، ص: 57/1.

(2) - المصدر نفسه، ص: 58/1

2. مفاتيح العلوم:

للخوارزمي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف (ت: 387هـ)⁽¹⁾ يعتبر هذا المعجم من أشهر المعاجم المتخصصة في التراث العلمي، وقد ألفه صاحبه في زمن متقدم، وهو القرن الرابع للهجرة " حيث نجد فيه صورة لما بلغته هذه اللغة من القدرة على خلق المصطلح العلمي في كافة فروع العلم المعروفة آنذاك، في فترة من فترات حياتها لا تبعد عن حياتها البدوية سوى قرنين أو أقل من ذلك، كما يبين لنا هذا المعجم كيف كانت للعربية الريادة و السبق في وضع المعاجم المتخصصة في مصطلحات العلوم والفنون"⁽²⁾

وقد بين الخوارزمي الهدف من معجمه بقوله: " دعنتي نفسي بتصنيف كتاب.. يكون جامعا لمفاتيح العلوم، وأوائل الصناعات مضمنا بين كل طبقة من العلماء من المواضيع والاصطلاحات التي خلت منها أو من أجلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة، حتى أن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمل كتابا من الكتب التي صنفت في أبواب العلم والحكمة، ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالأمي الأغتم عند نظره فيه."⁽³⁾

وقد قسم كتابه إلى قسمين، أو مقاليتين بتعبيره:
أ/ المقالة الأولى: في العلوم الشرعية ومما يقترن بها من العلوم العربية، وتتألف من ستة أبواب وخمسين فصلا وهي على النحو التالي:

- 1/ الباب الأول: في الفقه: ويتضمن أحد عشر (11) فصلا.
- 2/ الباب الثاني: في علم الكلام: ويتضمن سبعة (7) فصول.
- 3/ الباب الثالث: في النحو: يتضمن اثني عشر (12) فصلا.
- 4/ الباب الرابع: في الكتابة: ويتضمن ثمانية (8) فصول.
- 5/ الباب الخامس: في الشعر والعروض: ويتضمن خمسة (5) فصول.
- 6/ الباب السادس: في الأخبار: ويتضمن: تسعة (9) فصول.

(1) - ينظر: الخوارزمي ، مفاتيح العلوم ، تحقيق ودراسة: فهمي النجار ، دار الفكر اللبناني ، بيروت، ط:1، 1993.

(2) - حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، دار النهضة ، بيروت، ط1، 1997م ، ص: 480.

(3) - الخوارزمي ، المصدر نفسه، ص: 62.

ب/ المقالة الثانية: في علوم العجم من اليونانيين وغيرهم وتتألف من تسعة أبواب وثلاثة وأربعين فصلاً.

- 1/ الباب الأول: في الفلسفة: ويتضمن ثلاثة (3) فصول.
 - 2/ الباب الثاني: في المنطق: ويتضمن تسعة (9) فصول.
 - 3/ الباب الثالث: في الطب: ويتضمن ثمانية (8) فصول.
 - 4/ الباب الرابع: في الأرتماتيكي (علم العدد: الحساب والرياضيات): ويتضمن خمسة (5) فصول.
 - 5/ الباب الخامس: في الهندسة: ويتضمن: أربعة (4) فصول.
 - 6/ الباب السادس: في علم النجوم: ويتضمن أربعة (4) فصول.
 - 7/ الباب السابع: في الموسيقى: ويتضمن ثلاثة (3) فصول.
 - 8/ الباب الثامن: في الحيل (الميكانيكا): ويتضمن فصلين (2).
 - 9/ الباب التاسع: في الكيمياء، ويتضمن ثلاثة (3) فصول.
- وبذلك بلغ عدد فصول الكتاب ثلاثة وتسعين (93) فصلاً. والذي يعنينا من هذا الكتاب هو الباب الأول من المقالة الأولى المتعلق بالفقه، فقد احتوى على أحد عشر فصلاً مقسمة على حسب المشهور من ترتيب أبواب الفقه⁽¹⁾

• الباب الأول في الفقه.

- 1/ الفصل الأول: في أصول الفقه.
 - 2/ الفصل الثاني: في الطهارة.
 - 3/ الفصل الثالث: في الصلاة والآذان.
 - 4/ الفصل الرابع: في الصوم.
 - 5/ الفصل الخامس: في الزكاة.
 - 6/ الفصل السادس: في الحج.
 - 7/ الفصل السابع: في البيع والشركة.
 - 8/ الفصل الثامن: في النكاح والطلاق.
 - 9/ الفصل التاسع: في الديات.
 - 10/ الفصل العاشر: في الفريضة.
 - 11/ الفصل الحادي عشر: في النواذر.
- ونلاحظ أنه خصّص الفصل الأول لأصول الفقه، ورتبه تحت باب الفقه بالرغم من أن العلماء يفصلون بين العلمين⁽²⁾.

(1) - ينظر الخوارزمي، مصدر سابق، ص: 69-79.

(2) - ينظر: أحمد محمود الشافعي، مرجع سابق، ص: 8.

وقد فعل ذلك لأنه في الحقيقة لا يمكن الفصل بينهما فصلا دقيقا، فالكل مرتبط بالفقه. غير أن الأول مختص بالقواعد الكلية، والثاني يفصل فيها ويفرّع. وكذلك قد أفرد في الفصل الأخير عنوانا غير معتاد في كتب الفقه وأبوابه وهو المتعلق بالنواند: وضمّنه المصطلحات التالية: اليمين الغموس، النكول، الجرح، التزكية، الحجر، التدبير، المكاتب، التعجيز، النجوم، الجلالة، العمرى، الرقبى⁽¹⁾، وهي متعلقة بجملة مسائل فقهية لم يجد المصنف لها مكانا في الفصول السابقة، فأفرد لها فصلا خاصا.

ثم بعد ذلك بدأ المؤلف في شرح المصطلحات الواردة في كل فصل مع مقدمة خاصة بفصل (أصول الفقه) فيقول: " أصول الفقه المتفق عليها ثلاثة؛ كتاب الله عز وجل، وسنة رسول الله (ﷺ)، وإجماع الأمة. والمختلف فيها ثلاثة: القياس والاستحسان، والاستصحاب [...]] ثم يفصل في كل منها ويقول [: فهذه أصول الفقه التي مرجعه إليها ومداره عليها وبالله التوفيق " (2)

وفي فصل الزكاة نأخذ بعض المصطلحات منها:

" الورق: هو الدراهم المضروبة. فأما الورق: بفتح الراء فهو المال من دراهم وإبل أو غير ذلك " (3)

" الرّكاز: دفين الجاهلية وكانما ركز في الأرض ركزا " (4)

" النصاب: ما وجبت فيه الزكاة من المال كمائتي درهم أو عشرين دينارا " (5)

وفي فصل النكاح والطلاق نجد مثلا:

" المتعة: عند الفقهاء على ثلاثة أوجه: أحدها أن يتزوج الرجل امرأة بمهر يسير إلى أجل معلوم، على أن يفسخ النكاح عند انقضائه بغير طلاق، وذلك عند الشيعة جائز.

(1) - الخوارزمي، مصدر سابق ، ص: 79.

(2) - المصدر السابق ، ص: 69 - 70.

(3) (4) (5) - المصدر السابق ، ص: 72.

والوجه الثاني في كسوة المطلقة إذا طلقت ولم يدخل عليها. والوجه الثالث: متعة الحج: وهي أن يتمتع إذا قضى طوافه، ويحل له ما حرم عليه⁽¹⁾ وهو يشير هنا إلى ظاهرة الاشتراك الاصطلاحي بين الفقهاء في لفظة " المتعة ". أما في فصل الديات فيعرّف بالقسامة:

" القسامة: أن يوجد قتيل بين ظهرائي قوم، فيحلف منهم خمسون رجلا خمسين يمينا للمدّعين أنهم لم يقتلوه ولا يعلموا قاتله، وتسقط الدية عنهم، أو يحلفها المدعون فيستحقون الدية"⁽²⁾.

والملاحظ في شرح الخوارزمي للمصطلحات الاختصار والسرعة، والاكتفاء في غالب الأحيان بمفهوم المصطلح عند الفقهاء، ولكنه في مرات أخرى يهتم بالجانب اللغوي للمصطلح كقوله في فصل الصوم: " القلس: قال الخليل: هو ما خرج من الحلق ملء الفم أو دونه وليس بقيء، فإن عاد فهو القيء."⁽³⁾ وقوله أيضا في فصل البيع والشركة: " التفليس فعل متعد، من أفلس الرجل إفلاسا، واشتقاقه من الفلس كأنها صارت دراهمه فلوسا، وفلسه غيره تفليسا"⁽⁴⁾

فقد اهتم في المثال الأول بالمعنى اللغوي لكلمة (قلس) كما أورده الخليل بن أحمد، واهتم في الثاني بالجوانب الصرفية والاشتقاقية والنحوية لمصطلح (التفليس).

3. معجم مقاليد العلوم: للسيوطي جلال الدين (804- 855هـ)⁽⁵⁾: و على

منوال الخوارزمي نفسه سار السيوطي بالرغم من الاختلاف الزمني بينهما: فقد قسم معجمه إلى مقدمة و أبواب و فصول، و معجمه أيضا معجم متخصص في مصطلحات العلوم المختلفة، و قد رتبها ترتيبا موضوعيا وفق المنهج التالي:

مقدمة: تناول فيها الفرق بين: المقدمة و المبادئ فقال: " و اختلفوا في الفرق بين المقدمة و المبادئ فليل لا فرق بينهما مباينة كلية. لأن المقدمة: ما يتوقف عليها الشروع في ذلك العلم، و المبادئ: ما يتوقف عليها البحث من ذلك العلم..."⁽⁶⁾

(1) - الخوارزمي، مصدر سابق ، 76.

(2) - نفسه، ص: 78.

(3) - نفسه، ص: 72.

(4) - نفسه، ص: 76.

(5) ينظر: السيوطي أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين ، معجم مقاليد العلوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب - القاهرة - 1424هـ - 2004 م، ط1.

(6) - السيوطي، المرجع نفسه، ص: 33/1.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

فالمبادئ عنده ترادف المنهج اليوم. و أَرَدَها بفصلين جزيئين:
الأول خصَّصه للتعريف بالماهية (ماهية الشيء)، و الثاني أفرده للتعريف: بمجموع
الأجزاء أو التعريف بالجزء أو الكل. و في مقدمته نستشف أن الرجل متأثر بمنهج
المناطق في الشرح و التعريف، و هو أحد المناهج المعروفة في التعريف⁽¹⁾.

أما أبواب المعجم فهي:

- 1/ الباب الأول: في التفسير، و تضمن شرح عشرين (20) مصطلحا.
- 2/ الباب الثاني: في الحديث، و تضمن شرح تسعة و أربعين (49) مصطلحا.
- 3/ الباب الثالث: في الفقه، و فيه أربعة فصول و تضمنت مائة و ثلاثة و سبعين (173) مصطلحا.
- 4/ الباب الرابع: في أصول الفقه، و فيه فصلان، تضمنتا: مائة و سبعة و أربعين (147) مصطلحا.
- 5/ الباب الخامس: في أصول الكلام: و فيه فصلان، تضمنتا: مائة و واحد و سبعين (171) مصطلحا.
- 6/ الباب السادس: في الجدل، و فيه فصلان تضمنتا سبعة و أربعين (47) مصطلحا.
- 7/ الباب السابع: في النحو، و فيه ستة فصول تضمنت تسعة و تسعين (99) مصطلحا.
- 8/ الباب الثامن: في الصرف، و فيه فصلان تضمنتا ستة و أربعين (46) مصطلحا.
- 9/ الباب التاسع: في المعاني والبيان، و فيه ثمانية فصول تضمنت مائة و خمسة و ستين (165) مصطلحا.
- 10/ الباب العاشر: في العروض، و فيه ثلاثة فصول تضمنت سبعة و ثمانين (87) مصطلحا.
- 11/ الباب الحادي عشر: في علم المنطق، و فيه أربعة فصول، تضمنت مائة و ثلاثين (130) مصطلحا.
- 12/ الباب الثاني عشر: في الحكمة: و فيه ثلاثة فصول، تضمنت خمسة و ثمانين (85) مصطلحا.
- 13/ الباب الثالث عشر: في الهيئة: و فيه فصل واحد تضمن أربعة و أربعين (44) مصطلحا.
- 14/ الباب الرابع عشر: في الهندسة: و فيه فصلان تضمنتا ثلاثة و ثمانين (83) مصطلحا.
- 15/ الباب الخامس عشر: في الحساب: و فيه فصل واحد، تضمن اثنين و أربعين (42) مصطلحا.
- 16/ الباب السادس عشر: في الاستيفاء⁽²⁾: و فيه فصل واحد، تضمن ثمانية و ثمانين (88) مصطلحا.
- 17/ الباب السابع عشر: في الموسيقى: و فيه فصلان، تضمنتا واحدا و خمسين (51) مصطلحا.
- 18/ الباب الثامن عشر: في النجوم: و فيه فصل واحد، تضمن اثنين و خمسين (52) مصطلحا.
- 19/ الباب التاسع عشر: في الطب: و فيه ستة فصول، تضمنت مائتين و خمسة (205) مصطلحا.
- 20/ الباب العشرون: في الأخلاق: و فيه أربعة فصول، تضمنت أربعة (4) مصطلحات.
- 21/ الباب الواحد و العشرون: في التصوف: و فيه فصل واحد، تضمن مصطلحا واحدا (1).

(1) - ينظر: حلام الجبلاي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م، ص: 129.

(2) - الاستيفاء: علم بقوانين يعرف بها ضبط مداخل أموال الديوان و إخراجاتها لكيفيات المحاسبات و كمياتها (مقاليد العلوم، 157/1)، و هو ما يعرف اليوم بالميزانية أو الموازنة العامة و تحدد بقانون المالية السنوي. و هي جزء من علم الاقتصاد.

و بذلك فاقت أبوابه العشرين و قاربت مصطلحاته ألف وستمئة (1600) مصطلح في مختلف المجالات و التخصصات.

و قد رتب باب الفقه في الرتبة الثالثة بعد التفسير و الحديث و قسمه إلى أربعة فصول على خلاف الخوارزمي (أحد عشر فصلا) قسم للعبادات: تضمن الطهارة و الصلاة و الزكاة و الصوم و الحج، و قسم للمعاملات تضمن البيوع و الشركات و الفرائض. و قسم أفردده لمصطلحات الزواج و الطلاق، و القسم الأخير متعلق بالديات. مع مخالفته للخوارزمي في أفراد باب مستقل لأصول الفقه.

و في كل فصل يعرض لجملة من المصطلحات على النحو التالي:

" **الحج**: طواف الكعبة في وقت معين بأفعال مخصوصة، و قيل ما يتوقف فرضه على استطاعة مالية و أمن في السلوك إلى الكعب و عرفات في أيام معلومة. " (1)

هذا من نماذج الفصل الأول ، أما من نماذج الفصل الثاني:

" **الوكالة**: نيابة فيما يتعين منه المباشرة بإيجاب مكلف. " (2)

" **العيب**: ما ينقص القيمة أو العين نقصانا يفوت به غرض صحيح يكون الغالب في أمثال ذلك المبيع عدمه. " (3)

و من نماذج الفصل الثالث المتعلق بالزواج:

" **الخلع**: فرقة بين الزوجين بعوض يأخذه الزوج. " (4)

" **النكاح**: تملك بضع و تملك بإيجاب و قبول و شاهدي عدل. " (5)

أما نماذج الفصل الرابع و الأخير - الديات - :

" **قاطع الطريق**: مكلف مسلم يعتمد على القوة في المغالبة بالبعد عن الغوث. " (6)

" **الردة**: كفر المسلم المكلف بقول أو فعل عنادا أو اعتقادا أو استهزاء صريحا. " (7)

و بقراءة هذه النماذج تتأكد الملاحظة التي ذكرناها عند التعليق على مقدمة المؤلف، و المتعلقة بانتهاجه نمط التعريف المنطقي للمصطلحات، و هو بذلك ينهج نهج المناطقة و الأصوليين في التعريف بالحد، و هو " تعريف خال عن اللغة يعتمد المنطق، فهو يصنف الكلمات بحسب المحسوس و المجرد، و الحقيقة و المجاز، و كثيرا ما يفسر المدخل بجمل أو بنص يصف مضمونها، من دون أن يعرفها لغويا. " (8)

(1)- السيوطي، مقاليد العلوم، 52/1.

(2)- المصدر نفسه، 54/1.

(3)- المصدر نفسه، 53/1.

(4)- المصدر نفسه، 57/1.

(5)- المصدر نفسه، 57/1.

(6)- المصدر نفسه، 59/1.

(7)- المصدر نفسه، 59/1.

(8)- محمد رشاد الحمزاوي، من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م، ص:

هذان نموذجان للمعاجم المتخصصة (مفاتيح العلوم و مقاليد العلوم) التي تناولت المصطلح الفقهي ضمن مصطلحات العلوم الأخرى، و قد رتبا ترتيباً موضوعياً كما رأيت، غير أن نمطا آخر من المعاجم المتخصصة تناولت المصطلح الفقهي ضمن مصطلحاتها الكثيرة، لكنّ طريقة ترتيبها كانت على أساس الحروف الهجائية. و من هذه المعاجم:

4- التعريفات: للجرجاني علي بن محمد بن علي الحنفي (ت 816هـ)⁽¹⁾، و هو معجم اصطلاحي لم يختص في مجال بعينه رتبه صاحبه على النهج الألفبائي - المنسوب إلى نصر بن عاصم - و قد جمع مادته من عدة مصادر و مراجع عن طريق ما يعرف بالوجادة إذ يقول في مقدمة كتابه: " فهذه تعريفات جمعتها و اصطلاحات أخذتها من كتب القوم، و رتبته على حروف الهجاء من الألف و الباء إلى الياء تسهيلاً لتناولها للطلابين... " (2)

و بلغ حجم المصطلحات الفقهية في هذا المعجم بالنسبة إلى لباقي "العُشر" 10%، و مجموع مصطلحاته ألفا و ستمائة و سبعة و أربعين (1647) مصطلحا⁽³⁾ و من أمثلة المصطلحات الفقهية في هذا المعجم:

" **الحج:** القصد إلى الشيء المعظم، و في الشرع قصد بيت الله تعالى بصفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة " (4)

" **الحجر:** في اللغة مطلق المنع، و في الاصطلاح منع نفاذ تصرف قولي لا فعلي لصغر ورق و جنون. " (5)

" **الحظر:** و هو ما يثاب بتركه و يعاقب على فعله. " (6)

" **الحلال:** كل شيء لا يعاقب عليه باستعماله و ما أطلق الشرع فعله مأخوذ من الحل و هو الفتح. " (7)

فهذه نماذج أربعة من باب الحاء، يلاحظ فيها الاختصار في التعريف مع دقته، بالإضافة إلى أن الجرجاني جمع بين المعنى اللغوي للكلمة و بين تطورها الدلالي عند الفقهاء فيورد معناها اللغوي ثم مفهومها الاصطلاحي الفقهي .

(1)- ينظر: الجرجاني، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1998.

(2)- الجرجاني، المصدر السابق، ص: 19/1.

(3)- ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 48.

(4)- الجرجاني، المصدر السابق، ص: 111/1.

(5)- نفسه، ص: 111/1.

(6)- نفسه، ص: 20/1.

(7)- نفسه، ص: 124/1.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

و الظاهر أن الجرجاني يورد مفهوم المصطلح الفقهي على مذهب الأحناف دون غيره، و هو ما يتضح أثناء شرحه لعدة مصطلحات حيث يبيّن الاختلاف الموجود مع مدرسة الشافعية، و نلمس ذلك في المواضع التالية:

- " الإجماع المركب: مثاله انعقاد الإجماع على انتفاض الطهارة عند وجود القيء و المس معاً. لكن مأخذ الانتفاض عندنا القيء، و عند الشافعي المس. " (1)
- فالشافعية يوجبون إعادة الوضوء عند لمس المرأة، و لا يوجبها الأحناف لاختلافهم في معنى اللمس، و العكس في مسألة القيء.
- " السرقة: فإذا كانت قيمة المسروق أقل من عشرة مضروبة لا يكون سرقة في حد القطع و جعل سرقة شرعاً [...] و عند الشافعي تقطع يمين السارق بربع دينار. " (2)
- " الفاسد: هو الصحيح بأصله لا بوصفه [...] و عند الشافعي لا فرق بين الفاسد و الباطل. " (3)

5- التوقيف على مهمات التعاريف: للمناوي محمد عبد الرؤوف: (ت1031هـ) (4)

و هو معجم اصطلاحي يجمع اصطلاحات عدة علوم، كالفقه و النحو و الصرف و الأصول و الكلام و التصوف و الحساب [...] و قد رتبها صاحبه على حسب الترتيب الأبجدي بحسب شكل المصطلح و رسمه و لم يعتمد على جذره اللغوي، مما جعل مشتقات نفس المادة تتوزع على عدة أبواب. و قد قاربت مصطلحاته عدد: ألفين و سبعمائة (2700) مصطلح. و تمثل نسبة المصطلحات الفقهية ما يقارب 8% من مجموعها. (5)

و يتضمن الكتاب مقدمة، و أبواباً مرتبة أبجدياً بحسب حروف المعجم، و في كل باب فصول مرتبة أيضاً أبجدياً. و في مقدمته بيّن بأنه جمع كتابه من ثلاثة مصادر هي:

- " الذريعة إلى معرفة ما أصلت عليه الشريعة" (مجهول المؤلف).

- "تعريفات و اصطلاحات"، لشمس الدين بن الكمال.

- "تحقيق مفردات ألفاظ القرآن"، للإمام الراغب.

حيث يقول عنها: " فجمعت زبدة هذه الكتب الثلاثة و وشحتها بفوائد استخرجتها من

(1)- الجرجاني، المصدر السابق ، ص: 25/1.

(2)- نفسه، ص: 156/1.

(3)- نفسه، ص: 211/1.

(4)- ينظر: المناوي، التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، بيروت ت دمشق، ط1، 1410هـ، 1990م.

(5)- ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 51.

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

بطون الدفاتر المعتمدة و طرزتها بفوائد اقتنتتها من قاموس كتب غير مشتهرة.. (1) و من نماذج مصطلحاته الفقهية: في باب العين فصل التاء " العتق: لغة القوة، و شرعا قوة حكمية يصير بها القن (*) [العبد] أهلا للتصرف الشرعي. " (2) و يتبين مما سبق أن المناوي متأثر بالجرجاني في الترتيب الأبائي، و كذا في طريقة شرحه للمصطلح الفقهي حيث يورد معناه في اللغة، ثم يعرفه تعريفا منطقيا يحدد معناه فقها. وهو أميل إلى مفاهيم الشافعية للمصطلح الفقهي؛ حيث نجده ينقل كثيرا عن الفيومي صاحب المصباح المنير- و هو معجم في اصطلاحات الشافعية موضوع هذا البحث - و ذلك في ستة و ستين (66) موضعا بقوله: (و في المصباح) أو (قال في المصباح) ومن أمثلة ذلك: " الأذن: [...] و في المصباح أذنت له في كذا أطلقت له فعله " (3)

و " الاضطرار: الإلجاء [...] و في المصباح: الإلجاء إلى ما ليس منه بد " (4) و " الدك: الأرض اللينة السهلة و منه الدكان [...] و في المصباح: المكان المرتفع يجلس عليه. " (5)

6- الكليات، للكفوي أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت: 1094هـ) بالقدس. (6)

وهو موسوعة مختصرة جمع مصطلحات: علوم العربية من نحو و صرف و بلاغة، و علوم الشريعة من فقه و حديث و كلام، و علوم الفلك و الطب و الرياضيات و غيرها من العلوم التي عرفها العرب حتى عصر المؤلف في القرن الحادي عشر للهجرة. (7) و في ذلك يقول صاحبه في المقدمة : " فاستفضت من فياض نوارف المعارف و استعنت بالنون و القلم في تبيين المعارف [...] فجرى منه كتاب بديع المثال منيع المنال محيط تنصب إليه الجداول [...] و تسارعت لضبط ما فيها من الفوائد [...] بأقصر عبارة

(1) - المناوي، مصدر سابق، ص: 25.

(*) القنّ : العبد (ينظر: الرازي، مختار الصحاح، 1/231)

(2) - المناوي، مصدر سابق ، ص: 502.

(3) - نفسه، ص: 47.

(4) - نفسه، ص: 71.

(5) - نفسه، ص: 339.

(6) - ينظر: الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ، الكليات: معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق:

عدنان درويش - محمد المصري ، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1419هـ - 1998م.

(7) - ينظر: محمد حسن عبد الغفور، مرجع سابق، ص: 115.

و أتمها و أوجز إشارة و أعمها و ترجمت هذا المجموع المنقول في المسموع و المعقول و رتبها على ترتيب كتب اللغات و سميتها بالكلديات " (8)

و بالفعل فقد رتب الكفوي كلياته على أشهر ترتيب لكتب اللغة في عصره، و هو الترتيب الأبجدي، لكنه لم يلتزم تقسيم: الباب للحرف الأول، و الفصل للحرف الثاني، بل جعل الحروف الأولى كلها فصولا، و لم يرتب الحرف الثاني للكلمات إلا في فصل الألف و سما الحروف الثانية المرتبة فصولا أيضا، و كان ينبغي أن يسمى (باب الألف) و يدرج تحته فصول الحرف الثاني على ما هو معتاد. أما الحروف التي تأتي بعد الألف فلم يرتب فيها الكلمات على حسب حرفها الثاني، بل جمع كل الكلمات التي تبدأ بذلك الحرف في فصل واحد غير مرتبة، و هو ما يسبب مشقة على الباحث و الطالب، فنجد في فصل الكاف مثلا: الكلمات مرتبة كما يلي: " كم، الكفة، الكوثر، الكنز، الكفر، الكافر، الكذب، كسرى، الكبيرة، الكلمة، الكناية، الكلام... إلخ " (1)

فأنت ترى خطأ في ترتيب هذه الكلمات داخل فصل الكاف. و لا ندري ما الذي حال بين الكفوي و بين ترتيب مصطلحات معجمه على النحو الذي بدأه في حرف (الألف)؟ ولعلنا نلتمس إجابة لذلك من الحالة النفسية المهترئة التي أظهرها الكفوي في مقدمة كتابه. و قد يكون سببها كبر السن و المرض و ضيق العيش، و غالبا ما تكون هذه الأسباب حائلا بين المرء و بين تحقيق أهدافه و غاياته. إذ يقول: " ... لكئي كنت في عصر عضت فيه أبناء العلم نوائب الزمن ونشبت فيهم مخالب المحن و خصنتني من بينهم بأصعب أمر... فاستعنت بالنون و القلم في تبيين المعارف مع ما بي من مقاسات الأحزان و معاداة الزمان بحيث أتجرع كؤوس علق بها العلقم بل أشد سما من الأرقم، و أتطلب رضا الأيام و هي عليّ أضرّ حقا من الكبر... و وهن العظم مني و اشتعل الرأس شيبا، فقام القلم في محراب أطراف البنان و ركع و سجد على مصلى القرطاس و اضطرب و ارتعد[...]. فجرى منه كتاب بديع المثل... " (2)

و لا نملك و نحن أمام عالم عضه الدهر بهذه الحال إلا أن نرف لروحه أعظم تحية، و نسأل الله أن ينزل عليها رحمات عطرة زكية. و لا ينقص جهده ذاك الخلل البسيط في الترتيب.

أما طريقة الكفوي في الشرح: هي أن يذكر معنى المصطلح، و قد يبين أصله الاشتقاقي و يوضح معناه اللغوي. و هو ما نجده مثلا عند تعريفه لمصطلح من مصطلحات الفقه و هو الزكاة " الزكاء: بالهمز بمعنى النماء، الزكاة كل شيء يزداد فهو يزكو زكاة،

(8) - الكفوي، المصدر السابق، ص: 17-18.

(1) - ينظر: الكفوي، مصدر سابق، ص: 742 - 744.

(2) - نفسه، ص: 17-18.

و يسمى ما يخرج من المال للمساكين بإيجاب الشرع زكاة، لأنها تزيد في المال الذي تخرج منه و توفره و تقيه من الآفات" (1)

و نلاحظ كيف ربط بين المعنى اللغوي و المعنى الاصطلاحي للفظه، و كيف بيّن وجه التطور الدلالي لها. فكانت الزيادة في اللغة حقيقة، و كانت الزيادة في الشرع مجازا.

7- كشاف اصطلاحات الفنون، للتهانوي محمد بن علي (ت بعد: 1158هـ) (2)

جمع التهانوي في كشافه جملة من اصطلاحات العلوم المختلفة من: نحو و صرف و بلاغة، وفقه و كلام و تصوف، و منطق و حكمة و هندسة و طب و غيرها من العلوم.

ونظرا لضخامته فهو يقارب العمل الموسوعي و يعتبر من أكبر المعاجم المتخصصة حجما حيث يضم ثلاثة آلاف وخمسة وأربعين (3045) مصطلحا (3) و يقول في مقدمته: " وقد كان يختلج في صدري [...] أن أولف كتابا و افيا لاصطلاحات جميع العلوم، ... فلما فرغت من تحصيل العلوم العربية و الشرعية [...] شمريت عن ساعد الجد إلى اقتناء ذخائر العلوم الحكيمة الفلسفية، من الحكمة الطبيعية و الإلهية، و الرياضية، كعلم الحساب و الهيئة، و الاسطرلاب و نحوها [...] فاقتبست منها المصطلحات [...] و سطررتها على حدة في كل باب يليق بها، على ترتيب حروف التهجّي. " (4)

لقد بيّن منهجه في ترتيب المصطلحات باعتماده الطريقة الهجائية الألفبائية في الترتيب؛ حيث وزع المصطلحات في أبواب و فصول، فراعى في الأبواب أول الكلمة. و في الفصول آخرها، و بهذا الترتيب يكون التهانوي متأثرا بمدرسة القافية (5) و هو ترتيب صعب مسلكه تخلى عنه أغلب المتأخرين من صناع المعاجم العربية.

أما المصطلح الفقهي في كشاف التهانوي فمكانته محفوظة " فكثيرا ما يعرض للمصطلح الفقهي دون الإشارة إلى نسبه إلى أي من المذاهب الفقهية، و إن كنت أرجح أن يعرض لآراء الأحناف دون غيرهم، بحكم مذهبه و مصادره التي ينقل عنها " (5)

(1) - الكفوي، مصدر سابق، ص: 486.

(2) - ينظر: التهانوي محمد بن علي الفاروقي ، كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة

و الإرشاد القومي، القاهرة، 1963م

(3) - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 116.

(4) - التهانوي، المصدر السابق، ص: 4 / 220.

(*) - يراجع: مناهج الترتيب في المعاجم العربية من الفصل الثاني، ص: 48 - 52

(5) - خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 56.

8. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، ل: نكري عبد النبي عبد الرسول الهندي (أنهى تأليفه سنة: 1173هـ).⁽¹⁾

هو معجم اصطلاحي متخصص جمع صاحبه جملة من اصطلاحات العلوم والفنون المختلفة وهو " وسط بين كشف التهانوي وكليات أبي البقاء، إذ يضم إلى جانب التعريفات العامة بعض القواعد والمسائل الهامة في مختلف العلوم"⁽²⁾

يعرفه صاحبه في المقدمة بقوله: " ... إن هذا دستور العلماء جامع العلوم العقلية، حاوي الفروع والأصول النقلية، فيه فوائد غريبة وجرائد عجيبة في تحقيق اصطلاحات العلوم المتناولة وتدقيقات لغات الكتب المتداولة... مشكلة على المعلمين و تلوينات مسائل مبهمة متعسرة على المتعلمين بعبارات واضحة لتيسير الوصول بها إلى المرام ... وجعلت الحرف الأول مع الثاني بابا ليسهل الوصول إلى مقصورات المقاصد من الأبواب ولا يبقى الاحتياج في نيل المآرب إلى عدة كتب "⁽³⁾

ويكشف لنا صاحب الدستور المنهج الذي اعتمده في ترتيب مادته المعجمية؛ حيث اعتمد الترتيب الأببائي، وقسم معجمه إلى حروف بعدد حروف المعجم (وهي التي سماها غيره أبوابا)، ثم قسم كل حرف إلى أبواب حسب ترتيب الحرف الثاني من مصطلحاته، وهو بذلك يريد التميز عن سابقه، فوضع: (الحرف والباب) بدل (الباب والفصل)، لكنه التزم ترتيب الأول والثاني ولم يخلّ به كما فعل التهانوي لتسهيل الوصول إلى مقصورات المقاصد من الأبواب كما ذكر.

أما عن معالجته للمصطلحات الفقهية فنضرب لذلك مثلا من: (حرف القاف باب الضاد) ونلاحظ كيف عالج مصطلح (القضاء). " القضاء: في اللغة الحكم، وفي الاصطلاح [علم الكلام]: هو الحكم الكلي الإلهي في أعيان الموجودات على ما هي عليه من الأحوال الجارية في الأزل إلى الأبد[...]. وأيضا القضاء: الأداء، والمفاجأة، والموت، وأداء الصلاة الفائتة[...]. وعليك أن تعلم أن القضاء في اصطلاح الفقهاء عبارة عن حكم القاضي عند المرافعة يعني إذا اختصم رجلان[...]. وفي مجمل اللغة: القضاء: المنية، وهذا المعنى يلائم ما يشاهد في هذا الزمان"⁽⁴⁾

يبدأ صاحب الدستور بالمعنى اللغوي للكلمة، ثم يتوسع إلى المعاني الاصطلاحية لها وفي كل بيئة علمية على حدة؛ فمفهوم علماء الكلام للفظة يختلف عن مفهوم الفقهاء. بل إن الفقهاء أنفسهم يستعملون هذه اللفظة بمعان مختلفة. فتؤدي معنى: أداء الصلاة الفائتة، ومعنى التقاضي بين المتخاصمين.

(1) - ينظر: نكري عبد النبي عبد الرسول الهندي، دستور العلماء، تحقيق وتعريب: حسن هاني محض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421هـ/2000م، أربعة أجزاء.

(2) - محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 117.

(3) - نكري، دستور العلماء، 7/1.

(4) - المصدر السابق، ص: 54، 53/3.

وهو بذلك ينبّه إلى قضية مهمة يهتم بها دارسو المعاجم والمصطلح، وهي المتعلقة بظاهرة: الاشتراك الاصطلاحي بين البيئات العلمية المختلفة ضمن التخصص الواحد. بالإضافة إلى إشارته للتطور الدلالي الذي عرفته اللفظة من أصلها اللغوي إلى استعمالها المتعددة، وخاصة آخر استعمال اجتماعي في زمن المؤلف، والذي تدل فيه لفظة "القضاء" على المنية والموت، وهي حكم الله المقضي على كل حي.

وقد استغرق تأليف الدستور من صاحبه خمس سنوات وأنهاه يوم الجمعة الرابع عشر

من محرم من سنة ألف ومائة وثلاث وسبعين سنة (1173هـ) من الهجرة النبوية.⁽¹⁾

ثانياً: معاجم المصطلحات الفقهية الخالصة: تعرّفنا فيما سبق على معاجم المصطلحات العامة التي تناولت المصطلح الفقهي ضمن مصطلحات العلوم المختلفة. أما الآن فحديثنا يكون عن المعاجم التي تخصّصت في المصطلح الفقهي دون غيره. فما هي أهم هذه المعاجم؟ وما هي المناهج التي اتبعتها في ترتيب المصطلح الفقهي؟ وما هي مصادرها في جمع هذا المصطلح؟ وكيف تناولت مفهوم المصطلح؟

يعتبر الباحث: حسين نصار من أوائل المؤرخين للمعجم العربي الذين أشاروا إلى هذا النوع من المعاجم المتخصصة في التراث العربي التي عالجت ألفاظ الفقهاء ومصطلحاتهم^(*) إذ يقول: "... فعني الفقهاء وأهل اللغة بشرحها وبلغ من ضخامة بعض هذه الكتب أن ضارع بعض المعاجم اللغوية بل دخل في عدادها."⁽²⁾ وأكد بأن انتشارها وتوسعها فاق المعاجم المتخصصة العامة بقوله: " وألفت كتب أخرى في مصطلحات العلوم المختلفة، ولكن شيئاً منها لم يصل إلى مبلغ شيوع معجمات الفقه في اللغة نفسها " ⁽³⁾

ويشير الباحث إلى أهم هذه المعاجم وأشهرها، ويبين أنها تشترك جميعها في: أنها اتخذت كتباً فقهية أساساً لها، وقامت بشرحها وهي:

- " الزاهر في غرائب ألفاظ الشافعي" للأزهري.

- " المغرب في ترتيب المعرب" للمطرزي.

- " تهذيب الأسماء واللغات" للنووي.

- " لغات مختصر ابن الحاجب" للأموي المكي.

(1) - ينظر: نكري، مصدر سابق: ص: 136/4.

(*) - حسين نصار أول من أرخ للمعجم العربي في العصر الحديث في كتابه: المعجم العربي نشأته وتطوره وهو رسالة دكتوراه تحت إشراف: مصطفى السقا.

(2) - حسين نصار، المعجم العربي، ص: 55.

(3) - المرجع نفسه، ص: 57.

- " المصباح المنير " للفيومي.(1)

ويمكن تقسيم معاجم الفقه إلى قسمين كبيرين بناء على مناهج تأليفها.
فالأول: يمثل المعاجم الفقهية المرتبة موضوعيا على حسب ترتيب أبواب الفقه.
والثاني: يمثل المعاجم الفقهية المرتبة ألفبائيا.(2)
وهي المدارس ذاتها التي عرفها المعجم العربي بصفة عامة.(*)

1. مدرسة الترتيب الموضوعي (الفقهي):

الترتيب الموضوعي مفيد جدا إذا كان الغرض من المعجم حصر مصطلحات علم معين بذاته(3)، وتعدّ معاجم هذه المدرسة أسبق في الظهور من معاجم مدرسة الترتيب الألفبائي، وقد اعتمدت في جمع موادها و مصطلحاتها إما على كتاب بعينه أو على مصطلحات المذهب بصفة عامة. أما أبوابها: فهي تخضع لترتيب الكتب المشروحة (**).
لترتيب أبواب الفقه المعتمد في المذهب الذي ينتمي إليه صاحب المعجم.
ومن نماذج هذه المدرسة ما يلي:

أ/ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت: 370هـ)
وهو اللغوي المشهور صاحب (تهذيب اللغة) (4).

ابتدأ الأزهري مؤلفه بمقدمة بيّن فيها سبب تأليفه لهذا المعجم وطبيعة مواد ومصدره الأساس، ومنهجه المتبع، وكذا تحديد الفئات الموجه إليها.
فيؤكد بأنه بعد تعمقه في مصادر العلم من قرآن و سنة و آثار الصحابة وتابعيهم، عطف على دراسة مذاهب الفقهاء؛ حيث لفت نظره الإمام الشافعي فوجده " أنقبحهم بصيرة وأبرعهم بيانا وأغرزهم علما وأفصحهم لسانا وأجزلهم ألفاظا... فسمعت مبسوط كتبه وأمهات أصوله[...] واستعنت بما استكثرت من علم اللغة على تفهمها، إذ كانت ألفاظه رحمه الله عربية محضة ومن عجمة المولدين مصونة، فقدرت تفسير ما استغرب منها[...] في الجامع الذي اختصره أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، وزادني رغبة فيما أردته حرص طائفة من المتفهمة على استفادتها، غير أنني لم أقصد

(1) - ينظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص: 55.

(2) - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 118.

(*) - يراجع: أنواع المعاجم العربية وطرق ترتيبها من الفصل الثاني، ص: 48 - 52

(3) ينظر: علي القاسمي، مرجع سابق، ص: 64.

(**) - يسمى الباحث علي القاسمي: هذا النوع من الترتيب: بالترتيب المبوب، وهو الذي يقتصر على ترتيب الألفاظ حسب ورودها في الكتاب أو النص المراد شرح مفرداته (ينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 49).

(4) - ينظر: الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: محمد بن جبر الألفي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط1، 1399هـ.

بالذي تحرّيته المبتدئ الرّیض دون المرتاض الذي خرجت جوارحه[...] بل جعلت لكل منهم فيما كشفته وبينته حظا وافيا..." (1)

وعلى ما سبق فإن "كتاب الزاهر" هو معجم في اصطلاحات الشافعية استخرجها الأزهری من مختصر (*) المزني (175-264هـ) ورتبها وفقا لترتيب أبواب الفقه عند المزني، و استعان على شرحها بملكته اللغوية تلبية لحاجة الطلاب و المتفقيين. هذا و قد قسم معجمه على النحو التالي:

1/ ما جاء في أبواب الطهارة: و يشمل: باب الآنية - باب السلوك - ما جاء في باب النية - باب سنة الوضوء - باب الاستطابة - باب ما ينقض الوضوء - ما جاء فيها في باب ما يوجب الغسل - باب غسل الجنابة - ما جاء في باب التيمم - ما جاء في باب ما يفسد الماء - باب الماء الذي ينجس و الذي لا ينجس - باب المسح على الخفين - باب الغسل للجمعة و الأعياد - باب الحيض.

2/ أبواب الصلاة: - ما جاء منها في الآذان - باب القبلة - باب صفة الصلاة و ما فيها من الذكر - باب سجود السهو و سجود الشكر - باب طهارة الثوب و البدن - باب الساعات التي تكره فيها الصلاة - باب صلاة النفل - باب فضل الجماعة و العذر بتركها - باب صفة الأئمة - باب إمامة المرأة - باب صلاة المسافرين و الجمع في السفر - باب وجوب الجمعة و غيره من أمرها - صلاة الخوف - باب في العيدين - باب في الخسوف - باب في الاستسقاء - باب في الجنائز.

3/ أبواب الزكاة: باب فرض الإبل السائمة - باب صدقة البقر السائمة - باب صدقة الغنم السائمة - باب صدقة الخلاء - باب الوقت الذي تجب فيه الصدقة - باب تعجيل الصدقة - باب ما يسقط الصدقة من الماشية - ما جاء في زكاة الحبوب و الثمار - باب صدقة الزرع و الحبوب - باب صدقة الورق - باب زكاة الحلي - باب صدقة الذهب - باب ما لا يكون فيه زكاة - باب زكاة التجارة - باب في المعادن - باب زكاة الفطر.

4/ باب ما جاء منها في الصوم: باب صوم التطوع.

5/ باب ما جاء منها في أبواب المناسك: باب الإحرام و التلبية - باب ما يلزم عند الإحرام - باب الإجارة على الحج و الوصية به - باب كيفية الجزاء - باب الإحصار - باب الهدى.

6/ ما جاء منها في كتاب البيوع: باب خيار المتبايعين ما لم يتفرقا - باب الربا - باب بيع الثمر - باب المعاقلة و المزابنة - باب العرايا - باب بيع المصراة - ذكر الخراج بالضمان - باب بيع الأمة - باب البيع الفاسد - باب السلم - باب الرهن - باب التفليس -

(1) - الأزهری، الزاهر، ص: 33، 34.

(*) - المزني له كتب أخرى هي: الجامع الصغير المختصر، الترغيب في العلم، و المزني هو صاحب الإمام الشافعي و ناصر مذهبه، و قال عنه الشافعي: لو ناظر الشيطان لغلبه لقوة حجته.

باب الحجر - باب الصلح - باب في الحوالة والحماية - باب الكفالة - باب في الشركة - باب الوكالة - باب في الإقرار - باب العارية - باب في العصب - باب في الشفعة - باب القراض - باب المساقاة - باب الإجازات - باب المزارعة - باب الموات - باب الحبس - باب في اللقطة.

17 باب المواريث: باب الوصية - باب الوديعة - باب الغنيمة والفيء - باب قسم الصدقات.

18 أبواب النكاح والطلاق وما فيها: المرأة لا تلي عقد النكاح - ما يحل من الحرائر - ما جاء في الزنا - نكاح حرائر أهل الكتاب وإمائهم وإماء المسلمين - باب التعريض بالخطبة - باب النهي أن يخطب الرجل على خطبة أخيه - الشغار - نكاح المتعة والمحلل - العيب في المنكوحة - الإحصان الذي يرجم من زنى - صداق ما يزيد ببذنه - باب التفويض - تفسير مهر مثلها - باب الحكم في الدخول - الوليمة والنثر - باب نشوز المرأة على الرجل - كتاب الخلع - باب ما يقع به الطلاق من الكلام - مختصر من الرجعة - باب المطلقة ثلاثا - الإيلاء - الظهر - باب اللعان - باب العدد - باب الإحداد - باب الرضاة - باب النفقات.

19 كتاب القتل: باب في الديات - باب الشجاج وما فيها - باب أسنان الإبل - باب أسنان الخطأ وتقويمها - باب في القسامة - باب قتال أهل البغي - باب في الردة والكفر وألفاظها - ما جاء في الحدود - ما جاء في الجهاد.

10 ما جاء في الصيد والذباح: ما جاء في الضحايا - باب العقيدة - باب ما يحرم من جهة ما لا تأكل - ما جاء في السبق والرمي.

11 ما جاء في الأيمان والنذور: - ما جاء في الأقضية والشهادات

12 كتاب العتق: مختصر المكاتب. (1)

وبهذا الترتيب صنف الأزهرى مصطلحاته التي اختارها من مختصر المزني ويعتبر بذلك " أول من صنّف في غريب الفقه وعلى كتابه " الزاهر " اعتمد المصنفون من بعده ومنه اغترفوا وعلى نهجه نهجوا ... " (2) فأخذ عنه: الفيومي صاحب "المصباح المنير"، كما نقل عنه النووي في معجميه: "تحرير التنبيه"، و"تهذيب الأسماء واللغات" كما نقل عنه ابن الأثير في كتابه "النهاية في غريب الحديث والأثر" (3)

أما طريقة شرحه لهذه الألفاظ فتبين معرفته الواسعة باللغة العربية: بغريبها واشتقاقاتها وشواهدا، وكيف لا يكون كذلك وهو صاحب "التهذيب" المعجم الضخم في اللغة (4)

(1) - ينظر: الأزهرى، الزاهر، ص: 33 - 431.

(2) - محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 119.

(3) - ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 67.

(4) - ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 2001، ط 1.

وطريقة شرحه للمصطلحات تعتمد على إيراد المعنى اللغوي للفظ؛ ويتناول فيه: بعض المظاهر اللغوية - الصرفية والاشتقاقية والنحوية - ثم يتجه إلى بيان المعنى الاصطلاحي عند فقهاء الشافعية " وقد يستهويه الكلام فيعرض لتطور الكلمة من المجال اللغوي أو الأصل إلى المجال الشرعي أو الاصطلاحي " (1)

ومن أمثلة المصطلحات التي شرحها:

قوله في كتاب العتق " رجل عتيق وامرأة عتيقة إذا عتقا من الرق. وقد عتق يعتق عتقا وعتاقا وعتاقة؛ وأصله مأخوذ عندي من قولهم: عتق الفرس إذا سبق ونجا وعتق فرخ الطائر إذا طار فاستقل. كأن العبد لما فكت رقبتة من الرق تخلص فذهب حيث شاء. " (2)

وقوله في باب الوليمة: " الوليمة التي تعرف: طعام العرس [...] وكل دعوة على أملاك أو نفاس أو ختان أو حادث سرور ودعي الناس فاسم الوليمة يقع عليها. قال أبو عبيد عن أبي زيد: يسمى الطعام الذي يصنع عند العرس الوليمة، و حكي ثعلب عن أبي الأعرابي قال: أولم الرجل إذا اجتمع عقله وخلقه. قال واصل: الولمة: تمام الشيء واجتماعه [...] فسمي طعام العرس وليمة لاجتماع الرجل وامرأته " (3)

ويتبين من المثالين السابقين: كيف يهتم الأزهرى بشرح المعنى الفقهي للفظ، ثم يؤصله من الناحية اللغوية، لينتهي بعد ذلك ببيان وجه التطور في دلالة اللفظ، والعلاقة الدلالية بين المعنيين اللغوي والمجازي (الاصطلاحي).

ب/ طلبه الطلبة: للنسفي نجم الدين أبو حفص عمر بن محمد (ت: 537 هـ) (4)

والنسفي عالم من علماء الأحناف وكبارهم، ومعجمه هذا أول كتاب لغوي فقهي جمع فيه مؤلفه معاني الألفاظ والكلمات التي استعملها الفقهاء الأحناف (5)

وقد بدأ النسفي كتابه بمقدمة لم يذكر فيها سوى سبب تأليفه للكتاب إذ يقول: " سألني جماعة من أهل العلم شرح ما يشكل على الأحداث الذين قلّ اختلافهم في اقتباس العلم والأدب، ولم يمهرُوا في معرفة كلام العرب من الألفاظ العربية المذكورة في كتب أصحابنا، وما أورده مشايخنا في نكتها من الأخبار. إعانة لهم على الإحاطة بكلها وإغناء عن الرجوع إلى أهل الفضل لحلها فأجبتهم لذلك... " (6)

ومن خلال معرفتنا لسبب التأليف (*) تتضح أيضا طبيعة الألفاظ المشروحة في معجمه بأنها ذكرت في كتب مشايخ النسفي من الأحناف وأصحابه.

(1) - محمد حسن بن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 119.

(2) - الأزهرى، الزاهر، ص: 427.

(3) - نفسه، ص: 322.

(4) - ينظر: النسفي نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد، طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية، تحقيق: خالد عبد

الرحمن العك، دار النفائس - عمان - 1416 هـ - 1995 م

(5) - ينظر: النسفي، المصدر السابق، ص: 61 (من مقدمة المحقق).

(6) - النسفي، المصدر السابق، ص: 68.

(*) - ما ورد في المقدمة يتوافق مع عنوان المعجم: فطلبه الطلبة، أي: رغبة الطلبة (الأحداث).

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

- أما ترتيبه للمعجم فكان على أساس أبواب الفقه المألوفة في كتب الأحناف وجاءت كما يلي: (1)
- 1- كتاب الطهارة.
 - 2- كتاب الصلاة.
 - 3- كتاب الزكاة.
 - 4- كتاب الصوم.
 - 5- كتاب المناسك.
 - 6- كتاب النكاح.
 - 7- كتاب الرضاع.
 - 8- كتاب الطلاق.
 - 9- كتاب العتاق.
 - 10- كتاب المكاتب.
 - 11- كتاب الولاء.
 - 12- كتاب الأيمان.
 - 13- كتاب الحدود.
 - 14- كتاب السرقة.
 - 15- كتاب السير.
 - 16- كتاب الاستحسان.
 - 17- كتاب التحري.
 - 18- كتاب اللقيط.
 - 19- كتاب اللقطة.
 - 20- كتاب الإباق.
 - 21- كتاب المفقود.
 - 22- كتاب الغضب.
 - 23- كتاب الوديعة.
 - 24- كتاب العارية.
 - 25- كتاب الشركة.
 - 26- كتاب الصيد.
 - 27- كتاب الذبائح.
 - 28- كتاب الأضاحي.
 - 29- كتاب الوقف.
 - 30- كتاب الهبة.
 - 31- كتاب البيع.
 - 32- كتاب الصرف.
 - 33- كتاب الشفعة.
 - 34- كتاب القسمة.
 - 35- كتاب الإجازات.
 - 36- كتاب الشهادات.
 - 37- كتاب الرجوع عن الشهادات.
 - 38- كتاب الدعوى.
 - 39- كتاب الإقرار.
 - 40- كتاب الوكالة.
 - 41- كتاب الكفالة و الحوالة.
 - 42- كتاب الصلح.
 - 43- كتاب الرهن.
 - 44- كتاب المضاربة.
 - 45- كتاب المزارعة.
 - 46- كتاب الشرب.
 - 47- كتاب الأشربة.
 - 48- كتاب الإكراه.
 - 49- كتاب الحجر.
 - 50- كتاب المأذون.
 - 51- كتاب الديات.
 - 52- كتاب الوصايا.
 - 53- كتاب الفرائض.
 - 54- كتاب الخنثى.
 - 55- كتاب الحيّل.
 - 56- كتاب الاستحلاف والتزكية.

(1) ينظر: النسفي، مصدر سابق ، ص: 69 - 342

ومن الملاحظات التي تسجل على ترتيب النسفي: اختلاف ترتيبه (لأبواب الفقه)، عن ترتيب الأزهري في "كتابه الزاهر". و السبب في ذلك: أن لكل مدرسة فقهية ترتيبها الخاص^(*). والمدارس على العموم لا تختلف عن بعضها في الترتيب كثيرا، لأن مباحث الفقه هي نفسها. وإنما الاختلاف في التقديم والتأخير والإفراد والتضمين. ثم إن النسفي رتب معجمه في كتب غير مفرّعة إلى فصول، وإنما جعل عنوانا رئيسا للباب؛ وتحتة يشرح كل المصطلحات التي تدخل في مجاله الدلالي. وكغيره من أصحاب المعاجم الفقهية المتخصصة، فإنه يهتم أثناء شرحه للمصطلحات بالمعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للفظ ويستشهد على ذلك بمختلف الشواهد المعروفة. وهو منظم في شرحه للألفاظ الفقهية؛ فيبين المعنى اللغوي أولا، ثم المعنى الاصطلاحي الفقهي، ثم ما يتعلق بهذه الألفاظ من مسائل اشتقاقية ونحوية وغيرها⁽¹⁾ ومن أمثلة موادته المشروحة ما ذكره في كتاب الصلح:

" الصلح: الاسم من المصالحة أي المسالمة ، وهي خلاف المخاصمة وقد صالح فلان فلانا واصطالحا وتصالحا و اصّالحا وأصلحا بقطع الألف، قال تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا﴾ [النساء/128] بضم الياء على القراءة المشهورة. و﴿يُصَالِحَا﴾ بتشديد الصاد وإثبات الألف بعدها قراءة أيضا. وكل ذلك من الصلاح و الصلوح وهما مصدران لصلح، و صلح من حدّ دخل وشرف جميعا والفتح أفصح: وهو ضد الفساد " ⁽²⁾ والقارئ لهذا المثال يظن نفسه أمام معجم لغوي صرف، ولا علاقة له بالمصطلح الفقهي، والسبب في ذلك -على ما يبدو- هو التطابق الدلالي بين المعنى اللغوي والمعنى الفقهي للمصطلح. ولذلك نجد النسفي يتوسع في إيراد المشتقات المختلفة للثلاثي (صلح) ويضبط شكلها للفظ ويورد معناها بالشرح: بالمرادف وبالمضاد أيضا، ويستشهد على معانيها بالنص القرآني، بل و بالقراءات المختلفة للنص ذاته .

أما المثال الثاني فنأخذه من كتاب المأذون: " الإذن: الإطلاق من حد: علم، و فارسيته: (أجزرنى دادن). وحقيقته: الإعلام وإسماع الأذن الكلام، قال تعالى: ﴿فَأَذِّنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة/280]. وهو أمر بالإعلام، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [الأعراف/167] أي أعلم. وشرطنا [نحن الأحناف] إسماع الأذن لأنه منها أخذ. ولذلك قال أبو حنيفة ومحمد رحمهم الله: في من حلف على امرأته أن لا تخرج من الدار إلا بإذنه لها من حيث لم تسمع. فخرجت أنه حانت... " ⁽³⁾

(*) - ينظر: تقسيم أبواب الفقه عند الفقهاء القدامى والمتأخرين: أحمد سبالك، كيف تكتب بحثا فقهيا، موقع المنشاوي.

(1) - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 120، خالد فهمي، مرجع سابق ، ص: 75.

(2) - النسفي، مصدر سابق ، ص: 294.

(3) - النسفي، مصدر سابق ، ص: 325.

وتتضح لنا في هذا المثال ملامح أخرى من معجم النسفي؛ حيث يبدأ شرح اللفظة بمرادفها لغويًا، ثم يضع مثالًا لوزنها الصرفي الصحيح، وبعدها يظهر لنا ملمحًا جديدًا في المعاجم العربية وهو الشرح بلفظ أجنبي (فارسي) الذي يعرف في المعاجم الحديثة (ثنائية اللغة).⁽¹⁾ ثم بعد ذلك يستشهد بالنص القرآني لتأكيد المعنى اللغوي الذي ذهب إليه، ثم يتحول إلى المعنى الاصطلاحي الفقهي للفظ عند الأحناف، وقد أضاف شرطًا للمعنى اللغوي (الإعلام) وهو الإعلام بإسماع الأذن، و توضحّت بذلك علاقة المعنى الفقهي بالمعنى اللغوي، فالأول مخصّص لدلالة الثاني وهو وجه من أوجه التطور اللغوي (تخصيص العام). ولا يكتفي النسفي بإيراد المعنى الفقهي، بل يدعّمه بمثال من المسائل الفرعية التفصيلية عند الأحناف.

ويعدّ معجم النسفي خطوة هامة في بناء المعجم الفقهي، وقد اعتمد عليه من جاء بعده وانبرى للتأليف في هذا المجال.

ج/ شرح حدود ابن عرفة: للرصاص أبو عبد الله محمد (ت: 894هـ)⁽²⁾

والرصاص هو: أبو عبد الله محمد بن القاسم الأنصاري التلمساني التونسي، وهو من علماء وفقهاء المالكية المشهورين في العهد الحفصي بتونس. وقد قام بشرح حدود واصطلاحات ابن عرفة (716-803هـ) في كتابه "المختصر الكبير في الفقه"^(*).

ف"كتاب الرصاص" إذن هو معجم في الاصطلاحات الفقهية المالكية المستخرجة من مختصر ابن عربي في الفقه. وقد بدأ الرصاص كتابه بمقدمة أثنى فيها على شيخه ابن عرفة ثم بين سبب تأليفه بقوله: "ولما كنت كثير المحبة والتعظيم لهذا السيد الكريم [ابن عرفة] أكثرت من النظر في تعريفه للحقائق الفقهية، وولعت في طلب تفهيم فوائده اللغوية. فأذكر ذلك لكثير من المحبين من الطلبة المجتهدين وأحضهم على النظر في دقائقه والتفقه في حقائقه لأنها معينة على تحصيل الفرعيات، محصلة لحقائق الفقهيات... فحفظ الطالب لتلك القواعد إعانة على تحصيل الفروع وكثرة الفوائد... ولما سمع مني مرارا بعض نبلاء الطلبة ونجل فضلاء الأحبة شرح كثير من حقائقه (رضي الله عنه) [إشارة لابن عربي] وبسط مواضع من دقائقه عفا الله عنه، طلب مني شرحا لحدوده، مبينا لفرائده، وفتح أبواب عقوده، فرأيت أن هذه من مئة الله علي..."⁽³⁾

(1) - ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 77.

(2) - ينظر: الرصاص، شرح حدود ابن عرفة، تحقيق محمد أبو الأجنان، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

(*) - ابن عرفة: هو محمد بن محمد الوريغيمي إمام تونس وعالمها وخطيبها في عصره، له عدة مؤلفات منها: (المختصر الكبير في الفقه- ط)، (المختصر الشامل في التوحيد-خ)، (مختصر الفرائض-خ)، (المبسوط في الفقه- مج: 7)، (ينظر: الزركلي، الأعلام، ص: 43/7)

(3) الرصاص، المصدر السابق، ص: 8

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

وبعد أن بيّن سعة اطلاعه وشغفه بمؤلفات شيخه، وحضّه للطلبة على النظر فيها، وما ترتب عليه من طلبهم إياه شرح حدوده ومصطلحاته، ينتقل للحديث عن الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية وهو مبحث فصلنا فيه القول في هذا الفصل(*) إذ يقول:

" الحقائق: جمع حقيقة وهي الماهية في اصطلاح الأصول [...] هي اللفظ المستعمل في ما وضع له في اصطلاح التخاطب وهو يشمل الحقائق اللغوية والعرفية والشرعية [...] والبحث المراد هنا: الشرعية، ولما كانت الشرعية ربّما شملت الدينية (على مذهب المعتزلة) [...] قيّد الفقهية لتخرج الدينية [...] كونها صارت حقائق شرعية فرعية لأنها عرض لها نقل من أصل اللغة"⁽¹⁾

وترى كيف حدد طبيعة العلاقة بين المصطلح الفقهي وأصله اللغوي، وبيّن التطور الدلالي للمصطلح من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي. وهو مبحث من مباحث علم المصطلح الحديث.

وفي خاتمة المقدمة ذكر تسمية كتابه، وعرف بشيخه ابن عرفة " ... وسميته: كتاب الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة الوافية"⁽²⁾. " أما نسبه (رضي الله عنه) فهو: شيخ الإسلام [...] سيدنا أبو عبد الله محمد بن عرفة المالكي مذهباً الورغيمي نسبا التونسي مولداً ومنشأً، تزايد (رحمه الله) عام ستة عشر وسبعمائة، وتوفي عام ثلاثة وثمانمائة."⁽³⁾

أما منهجه في ترتيب المعجم فقد سائر ترتيب ابن عرفة لأبواب الفقه، الذي استمده بدوره من تنظيم أبواب المدوّنة لابن القاسم (ت: 191هـ)⁽⁴⁾ وهو ترتيب سارت عليه كتب الفقه المالكي. وبذلك فقد قسم معجمه إلى كتب تتناول المواضيع العامة للفقه، والكتب إلى أبواب تتناول المواضيع الجزئية لكل كتاب على حدة، وقد جاء ترتيبه على النحو التالي:

- 1. كتاب الطهارة:** ويتضمن أبواباً في: - حد النجاسة - حد الطهورية - حد التطهير - الماء الطهور - الميتة - إزالة النجاسة - الوضوء - النية - في حد الوجه طولاً وعرضاً - المضمضة - الاستنشاق - الاستنجاء - الاستبراء - ناقض الوضوء بمظنونيه - موجب الغسل - تعريف الحيض - تعريف النفاس - تعريف التيمم - مسح الخفين.
- 2. كتاب الصلاة:** ويتضمن أبواباً في: حد الوقت في الصلاة - حد وقت الأداء والقضاء - الأداء الاختياري والضروري - وقت الفضيلة - وقت التوسعة - زوال الشمس - الأذان - استقبال الكعبة - تكبيرة الإحرام - الإقعاء في الصلاة - حد الركوع حد السجود - التسليم في

(*) - يراجع: تطور المصطلح الفقهي من هذا الفصل، ص: 85 - 91

(1) - الرصاع، مصدر سابق، ص: 8/1 (مقدمة المحقق).

(2) - المصدر السابق، ص: 4/1 (مقدمة المحقق).

(3) - المصدر السابق، ص: 4/1 (مقدمة المحقق).

(4) - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 127، الزركلي، الأعلام، ص: 5 / 171.

- الصلاة - ضوابط المنسيات في الصلاة - القصر في السفر الشرعي - سبب القصر في الصلاة - رسم صلاة الجمعة - في شروط أداء الجمعة.
- 3. كتاب الزكاة:** ويتضمن الأبواب التالية: معرفة نصاب كل درهم ودينار - رسم الربح المزكى - رسم الفائدة المزكاة - الغلة المزكاة - دين المحتكر المزكى - الاحتكار - في عرض الغلة - عرض القنية المزكى - المدير - الركاز - الخلطة في الزكاة - الرقاب - الغارم - ابن السبيل - زكاة الفطر.
- 4. كتاب الصيام:** ويشتمل على الأبواب التالية: شروط الوجوب في رمضان - شرط صحة الصوم - فيما يثبت به شهر رمضان وغيره - صوم يوم الشك - مبطل الصوم - موجب القضاء لرمضان - موجب الكفارة في إفساد رمضان - في قضاء الفطر في رمضان - قدر كفارة العمد للفطر في رمضان.
- 5. كتاب الاعتكاف:** ويتضمن الأبواب التالية: ما يجب به خروج المعتكف من المسجد - مبطل الاعتكاف - ما يوجب ابتداء كل الاعتكاف - الجوار في الاعتكاف.
- 6. كتاب الحج:** ويتضمن الأبواب التالية: فيما يجب الحج به وما يصح به - الاستطاعة في الحج - في مسقط وجوب الحج - شروط الحج على المرأة - إحرام الحج - ما ينعقد به إحرام الحج - في العمرة - الأفراد في الحج - القرآن - المتعة - المراهق - الرمل - في الوقوف الركن - وقت أداء جمرة العقبة - أول وقت الرمي - وقت القضاء - لرمي الجمار - التحلل الأصغر - فوت رمي جمرة العقبة - التحلل الأكبر من الحج - طواف الصدر - مفسد الحج بالوطء - مفسد العمرة - ممنوع الإحرام - موجب الفدية - دماء الإحرام - إشغار الإبل بسنامها - الطول والعرض في الإبل والحيوان - محل الهدى الزماني - محل زكاة الهدى المكاني - الأيام المعلومات - الأيام المعدودات.
- 7. كتاب الصيد:** ويتضمن الأبواب التالية: رسم المصيد به - المصيد - شرط الصائد - فيما تعذرت ذكاته في البر.
- 8. كتاب الذبائح:** ويتضمن الأبواب التالية: معروض الذكاة - سباع غير الطير - مقطوع الذكاة - دليل الحياة في الصحيح - في المريضة المشرفة على الموت - في دليل استجماع حياة المريضة - المقاتل - في الجنين الذي تكون ذكاته بذكاة أمه - آلة الصيد - الذكاة.
- 9. كتاب الأضحية:** ويتضمن الأبواب التالية: الأمور بالأضحية - في من يشرك في ثواب الأضحية - أيام الذبح - وقت الذبح - العقيقة .
- 10. كتاب الأيمان:** ويتضمن الأبواب التالية: فيما تصحّ اليمين فيه شرعا - في من يوجب الكفارة باتفاق - في لغو اليمين و الغموس - صيغة اليمين - فيما تعدد فيه الكفارة - فيما يتعدد به موجب الحنث - في شرط الاستثناء بمشيئة الله - الثنيا - المحاشاة - في يمين البر والحنث - الكفارة - الطعام - الكسوة - شروط الرقبة - فيما يوجب اعتبار النية في اليمين مطلقا - في البساط - في شروط النية - فيما يوجب الحنث في تعذر المحلوف على فعله -

فيما يوجب تعلق اليمين والمحلوف عليه - ما لا يتعلق باليمين بالمحلوف عليه دائما - باب النذر - باب شروط النذر .

11. كتاب الجهاد: ويحتوي على الأبواب التالية: الرباط - الديوان - الأمان - وما يثبت به الأمان - المهادنة - الاستيمان - الجزية العنوية - الجزية الصلحية - ما ملكا من مال الكافر - في الفياء - في السلب - الغلول شرعا .
وعلى هذا المنوال تأتي الكتب الباقية وسنذكرها دون ذكر أبوابها تفاديا للإطناب وهي كما يلي:

- | | |
|---------------------------------|----------------------------|
| 39. كتاب الاستحقاق | 12. كتاب النكاح |
| 40. كتاب الشفعة | 13. كتاب الطلاق |
| 41. كتاب القسمة | 14. كتاب الإيلاء |
| 42. كتاب القراض | 15. كتاب الظهار |
| 43. كتاب المساقات | 16. كتاب اللعان |
| 44. كتاب المزارعة | 17. كتاب الاستبراء |
| 45. كتاب المغارسة | 18. كتاب المفقود |
| 46. كتاب الإجارة | 19. كتاب الرضاع |
| 47. كتاب كراء الدور والأرضين | 20. كتاب النفقة |
| 48. كتاب الجعل | 21. كتاب الحضانة |
| 49. كتاب إحياء الموات | 22. كتاب البيوع |
| 50. كتاب الحبس | 23. كتاب العرية |
| 51. كتاب الهبة | 24. كتاب الجوائح |
| 52. كتاب اللقطة | 25. كتاب السلم |
| 53. كتاب القضاء | 26. كتاب القرض |
| 54. كتاب الشهادات | 27. كتاب الرهون |
| 55. كتاب الديات | 28. كتاب التفليس |
| 56. كتاب الجنایات | 29. كتاب الصلح |
| 57. كتاب العتق | 30. كتاب الحوالة |
| 58. كتاب الولاء | 31. كتاب الحمالة |
| 59. كتاب التدبير | 32. كتاب الشركة |
| 60. كتاب الكتابة | 33. كتاب الوكالة |
| 61. كتاب أم الولد | 34. كتاب الإقرار الاستحقاق |
| 62. كتاب الوصية | 35. كتاب الوديعة |
| 63. كتاب الفرائض ⁽¹⁾ | 36. كتاب العارية |
| | 37. كتاب الغصب |
| | 38. كتاب القراض |

(1) - ينظر: الرصاع، مصدر سابق

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية

أما إذا نظرنا إلى طريقة الرصاع في شرح المصطلحات، فإنه في غالب كتابه يورد تعريف ابن عرفة لذات المصطلح، ثم يشرحه كلمة كلمة . ولذلك يمكن القول أن كتاب الرصاع هو أقرب لشرح الشرح منه لشرح المصطلحات كما رأينا ذلك في النماذج السابقة ، وعنوانه : "شرح حدود ابن عرفة " دال على ذلك.

ومن أمثلة الرصاع : ما ذكره في كتاب الجهاد، باب المهادنة : " باب المهادنة: قال الشيخ رحمه الله: وهو الصلح أشار بذلك إلى أن هاهنا ألفاظا للفقهاء: الأمان والمهادنة والصلح والاستيमान والمعاهدة إلا أن فيها ألفاظا مترادفة ومتباينة . فالمترادفة منها : المهادنة والصلح والاستيमान والمعاهدة والباقي متباين. قال المهادنة : عقد السلم مع الحربي على المسالمة مدة ليس هو فيها تحت حكم الإسلام . قوله: عقد؛ يعني أن ذلك فيه إيجاب وقبول من المصطلحين والتزام منهما . وقوله المسلم: احترز به عن عقد الحربي مع حربي فإنه لا يسمّى ذلك صلحا هنا شرعيا ولا معاهدة . قوله: مدة :... الخ" (1)

وكذلك ما ذكره في كتاب الحج باب القران: " باب القران: قال رحمه الله: الإحرام بنية العمرة والحج ، وهو ظاهر ولا يقال الإرداف بالحج قبل طواف العمرة قران لا يصدق الحد عليه لأننا نقول معنى قولهم قران أي ملحق بالقران" (2)

وبالرغم من حديثه عن ظاهرة الترادف بين مجموعة مصطلحات في المثال الأول ونفيها عن أخرى ، إلا أن السمة العامة – كما ذكرنا - هي شرح المعنى الفقهي الاصطلاحي والتوسع فيه، على خلاف المعنى اللغوي.

ضربنا أمثلة ثلاثة على المعاجم الفقهية المرتبة ترتيبا موضوعيا في مذاهب فقهية مختلفة (شافعي – حنفي – مالكي) وتبيّن لنا بأن التصنيف في هذا النوع من المعاجم هو امتداد للمعاجم الموضوعية العامة ، وأن أصحاب هذه المعاجم من المبرزين في علوم اللغة وقد وظفوا قدراتهم اللغوية لشرح المصطلح الفقهي وخاصة الأزهرى صاحب "التهذيب". ثم إن هذه المعاجم رتبت على حسب أبواب الفقه الخاصة بكل مذهب . والسمة الغالبة في شرح المصطلح : المزوجة بين الأصل اللغوي والدلالة الفقهية التي اكتسبها في بيئة الفقه.

ولم تقتصر مدرسة الترتيب الموضوعي على هذه النماذج الثلاثة ، بل هناك عدد لا بأس به من معاجم الفقه المرتبة وفق هذه الطريقة ومنها:

(1) - الرصاع، مصدر سابق، ص: 297/1

(2) - المصدر نفسه، ص: 199/1

د/ تفسير غريب الموطأ:

تأليف أبي عبد الله أحمد بن عمران بن سلامة الألهاني ، المعروف بالنعوي وبالأخفش(ت:250هـ) والكتاب معجم فقهي على المذهب المالكي ولا يزال مخطوطاً⁽¹⁾

هـ/ حلية الفقهاء:

تأليف ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكرياء القزويني الرازي(ت:395هـ). وابن فارس هو اللغوي المشهور صاحب : المقاييس والمجمل، ومعجمه هذا شرح لغريب الألفاظ التي وردت في مختصر المزني وهو من أمهات كتب الشافعية.⁽²⁾

و/ المبسوط:

تأليف أبي بكر محمد بن أبي سهل السرخسي (ت:482هـ) ، وهو شرح لمختصر محمد بن أحمد المروزي(ت:334هـ) على المبسوط الذي وضعه صاحب أبي حنيفة محمد بن حسن الشيباني، وهو مرتب وفق أبواب المذهب الحنفي.⁽³⁾

ز/ مقدمات ابن رشد:

تأليف ابن رشد أبو الوليد محمد بن أحمد(ت:520هـ)، وقد شرح فيه مصطلحات وأحكام المدونة التي ألفها الإمام مالك ورواها عنه سحنون (ت:240هـ) وهي من أمهات الكتب عند المالكية. ومقدمات ابن رشد معجم فقهي مالكي يستهلّ فيه كل كتاب بمقدمة لغوية للمصطلح.⁽⁴⁾

ح/ النظم المستعذب في شرح غريب المذهب :

تأليف ابن بطال الركبي محمد بن أحمد بن سليمان (ت:630هـ) وهو فقيه ونحوي ومحدث يماني. ويعدّ معجمه من أوفى ما كتب في غريب الفقه ، وأحفلها بالمطالب اللغوية والتعريفات الفقهية ، وقد شرح فيه ألفاظ الشيرازي (ت:476هـ) في كتابه المهذب في الفقه الشافعي، ورتبها وفق أبواب الفقه كما رتبها صاحب (المهذب) ، وقد اهتم بالجانب اللغوي كثيراً.⁽⁵⁾

ط/ غرر المقالة في غريب شرح الرسالة:

تأليف المغراوي أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمادة(عاش في النصف الثاني من القرن السادس الهجري ، بعد:550هـ) لغوي ومحدث وفقيه مالكي ، وكتاب الغرر شرح لغوي يفسّر ما جاء في الرسالة لأبي زيد القيرواني (ت:386هـ). وهو مرتب وفق أبواب الفقه المالكي⁽⁶⁾

(1) - ينظر: محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص:120

(2) - ينظر: المرجع السابق، ص:121، خالد فهمي، مرجع سابق، ص:67

(3) - ينظر: المرجع السابق، ص:121.

(4) - ينظر: المرجع السابق، ص:122

(5) - ينظر: المرجع السابق، ص:123، خالد فهمي ، مرجع سابق، ص:78.

(6) - ينظر: المرجع السابق، ص:123،124

ي/ التحرير في شرح ألفاظ التنبيه:

تأليف النووي يحيى بن شرف (ت:676هـ). وهو معجم فقهي لغوي مؤلف على أبواب الفقه بحسب ورودها في كتاب التنبيه للشيرازي (ت:476هـ)⁽¹⁾ وهو ثاني معجم يؤلف لشرح ألفاظ الشيرازي : حيث كان (المهذب) ثم (التنبيه).

ك/ المطلع على أبواب المقنع:

تأليف البعلي الحنبلي أبو عبد الله شمس الدين محمد ابن أبي الفتح (ت:709هـ)، وهو فقيه ونحوي ومحدث ، وكتابه معجم فقهي يشتمل على شرح ألفاظ (المقنع) في الفقه لأحمد بن محمد المقدسي، وقد التزم ترتيب أبواب الفقه على المذهب الحنبلي⁽²⁾

ل/ كشف النقاب الحاجب من مطلع ابن الحاجب:

تأليف اليعمري إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون (ت:799هـ) وهو من فقهاء المالكية. والكتاب شرح فيه مصطلحات ابن الحاجب (ت:646هـ) في كتابه جامع الأمهات في الفقه المالكي وهو عمدة الفقهاء المتأخرين وطريقهم إلى فهم المدونة⁽³⁾

م/ الحدود والأحكام الفقهية:

تأليف علي بن مجد الدين بن محمد بن مسعود الشاهروردي البسطامي الشهير: **بمصنفك** (ت:875هـ) وهو فقيه حنفي ونحوي، ومعجمه لا يستند على كتاب بعينه ، بل جمع مصطلحاته من كل كتب الأحناف، وهو متأثر بالمنهج المنطقي في الشرح والتعريف⁽⁴⁾

ن/ رسالة في حدود الفقه على ترتيب أبوابه:

تأليف عمر بن إبراهيم بن نجيم المصري الحنفي (ت: 970هـ)، والكتاب أقرب للرسالة منه إلى المعجم ، وقد جمع فيها صاحبها جملة من المصطلحات الفقهية المتداولة وشرحها دون الاعتماد على مصدر معين أو تقسيم للأبواب والكتب⁽⁵⁾

ص/ أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء:

تأليف قاسم بن عبد الله بن خير الدين القونوي الرومي الحنفي (ت:978هـ)، والكتاب كما هو واضح من عنوانه لا يختص بألفاظ كتاب بعينه، بل يفسر ألفاظ الفقهاء في المذهب الحنفي، وقد رتبته على أبواب الأحناف فكان مرتبا كطلبة الطلبة للنسفي⁽⁶⁾

ع/ شرح غريب ألفاظ المدونة:

تأليف الجبّي (?) [لم نعثر على اسمه الكامل، ولا على تاريخ ميلاده أو وفاته]، قام الجبّي في معجمه هذا بشرح الألفاظ الغريبة - والتي تحتاج إلى بيان - الواردة في أشهر كتب المالكية المسمّى : بالمدونة للشيخ سحنون (ت:240هـ)⁽⁷⁾

(1) - ينظر: النووي، تحرير ألفاظ التنبيه، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم، دمشق، ط:1، 1408هـ، 1988م.

(2) - ينظر: البعلي الحنبلي، المطلع على أبواب المقنع، تحقيق: محمد بشر الإدليبي، المكتب الإسلامي ، بيروت،

1401هـ، 1981م.

(3) - ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:127.

(4) - ينظر: المرجع السابق، ص:128، خالد فهمي، مرجع سابق، ص:94

(5) - ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:116، 117

(6) - ينظر: القونوي، أنيس الفقهاء ، تحقيق: أحمد عبد الرزاق الكبيسي، دار الوفاء ، جدة، ط:1، 1406هـ ، ص:30 (من مقدمة

المحقق)

(7) - ينظر: الجبّي، شرح غريب ألفاظ المدونة، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1401هـ، 1981م

2. مدرسة الترتيب الهجائي:

إذا كانت مدرسة الترتيب الموضوعي – على حسب أبواب الفقه – امتدادا لمدرسة الترتيب الموضوعي في المعاجم اللغوية العامة، فإن مدرسة أخرى ظهرت في صناعة المعاجم الفقهية تقوم على أساس الترتيب الهجائي وهي أيضا امتداد لمدرسة الترتيب الألفبائي في المعاجم اللغوية العامة التي ابتدأها أبو عمر الشيباني في كتابه (الجيم)⁽¹⁾ مكتفيا بترتيب الحرف الأول ، ثم اكتملت على يد البرمكي الذي أعاد ترتيب الصحاح للجوهري (بترتيب الحرف الأول والثاني والثالث) وسار على نهجه الزمخشري في أساس البلاغة، وقد نهج نهجها جملة من أصحاب المعاجم الفقهية ، سنتعرف على بعض مؤلفاتهم فيما يلي:

أ/ المغرب في ترتيب المعرب:

تأليف ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي الحنفي(ت:610هـ)، وهو فقيه حنفي مشهور ومحدث حافظ وإمام في اللغة، وكان يعرف بخليفة الزمخشري^(*) ويعتبر مؤلف المطرزي من أهم المعاجم المتخصصة التي اتسمت بالضبط والمنهجية ، ونلاحظ ذلك في مقدمته التي كانت جامعة لجملة من المعلومات الضرورية التي يجب على صاحب أي معجم أو كتاب أن يقدمها بين يدي كتابه، ومن هذه المعلومات:

- سبب تأليف الكتاب: بقوله: " فهذا ما سبق إليه الوعد من تهذيب مصنفي (المعرب) وتنسيقه وترتيبه على حروف المعجم وتلفيقه، اختصرته لأهل المعرفة من ذوي الحمية والأنفة"⁽²⁾ فيتبين أن المطرزي ألف أولا كتابه المطول " المعرب" – وهو الذي لم يصل إلينا- ثم اختصره وهذبه ورتبه على حروف المعجم⁽³⁾ وقد يكون الكتاب الأول ألفه على نهج الترتيب الفقهي الموضوعي، لكنه هذبه واختصره باعتماده للترتيب الألفبائي الذي أعجب به على ما يبدو في باقي مقدمته ، وهو ما فعله الفيومي (سنتعرف على ذلك عند تناولنا للمصباح بالدراسة والتحليل).

- المنهج المعتمد في ترتيب الألفاظ: يوضح ذلك بقوله: " والذي اتجه لتلفيقه اختياري ... ترتيب كتاب الغريبيين [لأبي عبيد الهروي (ت:410هـ)] إذ هو الأكثر بينهم تداولاً والأسهل عندهم تداولاً. فقدمت ما فاءه همزة ، ثم ما فاءه باء حتى أتيت على الحروف كلها ، وراعيت بعد الفاء العين ثم اللام ، ولم أراعي فيما عدا الثلاثي بعد الحرفين إلا الحرف الأخير الأصلي ، ولم أعتد في أوائل الكلمة بالهمزة الزائدة القطع أو الوصل ولا بالمبدلة في أواخرها وإن كانت من حرف أصل..."⁽⁴⁾ فهو يبين أنه أتبع الترتيب الألفبائي على حسب الحرف الأول ثم الثاني ثم الثالث.

(1) – يراجع: طرائق الترتيب في المعاجم العربية من الفصل الثاني، ص: 48 - 52

(*) – لأنه ولد في السنة التي مات فيها الزمخشري ، وفي البلدة نفسها (الجرجانية بخوارزم)، وسار على طريقته في الاعتزال وفي ترتيب معجمه ، ويدعوه بشيخه (ينظر: مقدمة المحقق للمغرب، ص: 5/1)

(2) – المطرزي ناصر الدين أبو الفتح، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، عبد الحميد مختار، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1999، ص: 19/1.

(3) – المصدر نفسه، ص: 7/1 (من مقدمة المحقق)

(4) - المصدر نفسه، ص: 22، 21/1

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية

لكنه إذا كان في الكلمة أكثر من ثلاثة حروف فإنه يراعى الحرف الأخير ولا يأخذ بالثالث. وقد اتبعه الفيومي في هذه الخطة لكنه خالفه في تقديم الحرف الثالث على الرابع.

● ذكر المصادر التي اعتمد عليها: وقد بين ذلك بقوله: " ... سرحت الطرف في كتب...فتقصيتها حتى قضيت منها وطري : كالجامع [لمحمد بن حسن الشيباني (ت:187هـ)] بشرح أبي بكر الرازي [الجصاص(ت:370هـ)] والزيادات [لمحمد بن حسن الشيباني] بكشف الحلواني [شمس الأئمة عبد العزيز (ت:484هـ)ومختصر الكرخي [عبد الله بن الحسن (ت:340هـ)] بفسر أبي الحسن القدوري [ت:428هـ]، والمنقى للحاكم الشهيد الشهير [محمد بن محمد بن أحمد المروزي (ت:334هـ)] وجمع التفاريق لشيخنا الكبير [محمد البقالي الخوارزمي الحنفي(ت:586هـ)] ، وغيرها من مصنفات فقهاء الأمصارومخلفات الأخبار والآثار"⁽¹⁾ واتبعه الفيومي في المصباح بنفس الطريقة أيضا.

● تسمية الكتاب: إذ يقول: " وترجمته بكتاب : المغرب في ترتيب المعرب لغرابة تصنيفه ورسالة ترصيفه"⁽²⁾

● وقد ختم المطرزي كتابه بخاتمة سماها : رسالة في النحو. ضمّنها مجموعة مباحث صرفية ونحوية يحتاج إليها المطلع على المعجم , إذ يقول عن هذه الرسالة: "ذيلت بها كتابي هذا مضمنا إياها ماتشتت من أصل المعرب من الأدوات وشيئ من مسائل الإعراب وجعلتها أربعة أبواب مفصلة : الأول في المقدمات ، والثاني في شيئ من تصريف الأسماء، والثالث فيما لايتصرف من الأفعال ولا يجري مجرى الأدوات ، والرابع في الحروف ..."⁽³⁾ ثم ختم الكتاب بذكر تاريخ الانتهاء منه بقوله: " تم الكتاب بتاريخ سلخ شهر رمضان سنة ثمان وتسعين وخمسائة (598هـ) "⁽⁴⁾

أما من حيث طبيعة ألفاظه وكيفية شرحه لها؛ فهو يهتم اهتماما كبيرا بشرح المعنى الاصطلاحي الفقهي ، فيرد في قوله مثلا: " وعلى ذا قول الفقهاء " ⁽⁵⁾ " وعليه قول الفقهاء "⁽⁶⁾

والمطرزي شغوف بإيراد المشتقات وأسماء الأعلام بدرجة لافتة للنظر " حتى غدا أشبه بموسوعة ثقافية موجزة متنوعة الألوان"⁽⁷⁾، كما يشرح بعض ألفاظه بلغات أخرى كالفارسية ، وقد يشرح بعض المصطلحات الكلامية مثلا . والمطرزي لم يقف موقف الناقل والراوي، بل يتدخل أحيانا ويبيدي رأيه في مسألة ما.⁽⁸⁾

(1) - المطرزي، مصدر سابق، ص:19/1، وينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:162

(2) - المطرزي ، نفسه، ص: 21/1

(3) - المصدر نفسه، ص:410/2

(4) - المصدر نفسه، ص:457/2

(5) - المصدر نفسه، ص: 428،422/2

(6) - المصدر نفسه، ص:346،335،285،250/2

(7) - المصدر نفسه ، ص:7/1 (من مقدمة المحقق)

(8) - ينظر خالد فهمي، مرجع سابق، ص:164،165.

وقد توسّعت في تبيان خطة ومنهج المطرزي لعلاقة صلة تربط بين "مغربه" المؤلف سنة (598هـ) و"مصباح" الفيومي الذي أتمّه سنة (734هـ). وستنضح هذه العلاقة بجلاء عند تناولنا بالتفصيل معجم "المصباح المنير".

ب/ تهذيب الأسماء واللغات:

تأليف النووي محي الدين أبو زكرياء يحيى بن شرف (ت:676هـ)⁽¹⁾. هذا هو المعجم الثاني للنووي بالإضافة لمعجمه الأول (تحرير ألفاظ التنبيه) الذي تناولناه ضمن المعاجم الفقهية الموضوعية ، ويعدّ النووي الوحيد- بين صنّاع المعاجم الفقهية - الذي ألف في الموضوع ذاته معجمين بطريقتين مختلفتين.

ويعتبر (التهذيب) أوسع وأشمل من (التحرير) ؛ ذلك أنه فسّر فيه الألفاظ والمصطلحات الموجودة في الكتب الستة المشهورة عند الشافعية في عصره وهي: مختصر المزني (ت:264هـ) ومهذب الشيرازي (ت:476هـ) والتنبيه للشيرازي أيضاً، والوسيط والوجيز كلاهما للغزالي (ت:505هـ)، والروضة للنووي ذاته؛ وهو الكتاب الذي اختصره من شرح الوجيز للإمام أبي القاسم الرافعي (ت:623هـ).

وعن سبب تخصيصه لهذه الكتب يقول: " فإن هذه الكتب الستة تجمع ما يحتاج إليه من اللغات ، وأضم إلى ما فيها جملاً مما يحتاج إليه مما ليس فيها، ليعم الانتفاع به إن شاء الله تعالى ، اللغات: العربية والعجمية والمعربة والاصطلاحات الشرعية والألفاظ الفقهية... وخصّصت هذه الكتب بالتصنيف، لأن الخمسة الأولى منها مشهورة بين أصحابنا يتداولونها أكثر تداول." (2)

وقد رتب الأعلام الواردة في الكتب الستة على حروف المعجم، لكنه بدأ بمن اسمه (محمد) لشرف وعلو مكانة صاحبه عليه الصلاة والسلام، ثم رتب الباقي ألفبائياً، وكذلك فعل مع الألفاظ، حيث رتبها اعتماداً على الحرف الأول فالثاني فالثالث بعد إعادة اللفظ إلى جذره اللغوي.⁽³⁾ وقد عني عناية كبيرة بشرح المصطلح الفقهي وضبط مدلوله حيث يقول: " وأضبط فيه - إن شاء الله تعالى- من حدود الألفاظ الفقهية ومجامعها مما يصعب تحقيقه إلا على النادر من أهل العناية..."⁽⁴⁾ ولا يكتفي بمصادره الستة بل يتعدّها إلى كتب أخرى في الفقه وأصوله وفي الكلام وغير ذلك. وهو يشرح ويستشهد بكل ما من شأنه أن يسهم في توضيح دلالة المصطلح ، ولذلك فقد أكثر من الاستشهاد بالحديث والقرآن الكريم، في حين فقد قلل من الشعر. وتجده يناقش الآراء التي أوردها في شرحه للمصطلحات أو الألفاظ الفقهية مقدماً ما يراه صواباً، كما أنه يتدخل فيخطئ ما يراه خطأ ، مدلاً على رأيه...⁽⁵⁾

(1)- ينظر: النووي، تهذيب الأسماء واللغات ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط:1، 1996م.

(2)- النووي ، المصدر السابق، ص:34/1

(3)- ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:131

(4)- النووي، المصدر السابق ، ص:38/1

(5)- ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:155، محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:132

ج/ لغات مختصر ابن الحاجب:

تأليف شمس الدين محمد بن عبد السلام بن إسحاق بن أحمد الأموي المالكي (ت: 806هـ) (*) وقد جاء هذا الكتاب ليشرح ألفاظ ولغات (مختصر ابن الحاجب) في الفقه. وهو للإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن الحاجب الأسنوي المصري (ت: 646هـ). فقيه مالكي من كبار العلماء كردي الأصل من أهل المحلة، وكان أبوه حاجبا فعرف به، وقد ذكر صاحب الأعلام أن كتابه المختصر استخرجه من ستين كتابا في فقه المالكية ويسمى: جامع الأمهات⁽¹⁾

وقد رتب معجم اللغات ترتيبا ألفبائيا، لكن دون تجريد اللفظ من الزوائد، فرتب الألفاظ كما هي في شكلها الخارجي، وقسم المعجم إلى أبواب بحسب حروف المعجم؛ فباب الألف ثم الباء ثم التاء... الخ إلى أن يأتي على كل الحروف، وبعد ذلك قسم الأبواب إلى فصول، وراعي في ترتيبها الحرف الثاني من الكلمة أو اللفظة وهكذا إلى أن يأتي على كل الحروف⁽²⁾ فلفظ البخت: رتبه في باب الباء فصل الخاء، ولفظ البكر: في باب الباء فصل الكاف، وكذلك ألفاظ: اليأس، يتأتى، يثغر: فإنها كلها في باب: الياء، فصول: الألف والتاء والتاء على التوالي، وهكذا فإنه يرتب كل الألفاظ دون مراعاة لحروفها الأصول⁽³⁾

أما في الشرح فقد اعتنى بالمعنى الفقهي للألفاظ، وأحيانا يذكر بعض الجوانب الصرفية والنحوية المتعلقة باللفظ، ومن أهم المصادر التي اعتمد عليها: تلك التي ذكرها في نهاية كتابه وهي: - مقاييس اللغة للإمام أحمد بن فارس، وإصلاح المنطق لابن السكيت، وجمهرة ابن دريد، والصاحح للإمام الجوهري، ومشارك الأنوار للقاضي عياض وتنبهاته، وتهذيب الأسماء واللغات للنووي، وكذا من التحرير له على التنبيه، ومن القاموس المحيط للفيروز أبادي، ومن المطلع على أبواب المقنع للحنبلي، والمغني في الأنباء عن غريب المذهب والأسماء لابن باطيش. وذكر في آخر كتابه تاريخ الانتهاء من تأليفه وكان ذلك سنة (797هـ)⁽⁴⁾

د/ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير

تأليف محمد بن أحمد بن علي الفيومي (ت: 770هـ)

من أهم المعاجم الفقهية المرتبة ترتيبا ألفبائيا. وسنخصه بالدراسة المفصلة: بوصفه نموذجا لمعاجم المصطلحات الفقهية في الفصلين اللاحقين.

(*) - كتاب مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: 47/ لغة (ذكره: حسين فهمي، مرجع سابق، ص: 149، 150، وذكره: عبد العظيم الشناوي في مقدمة تحقيقه لمصباح الفيومي تحت اسم: تنبيه الطالب لفهم ابن الحاجب، واختلف مع المرجع السابق حول وفاة صاحبه حيث جعلها سنة: 740 هـ، ويحتمل المحقق تأثر صاحب المصباح بهذا المعجم)

(1) - ينظر: الزركلي، الأعلام، ص: 205/6.

(2) - ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 149.

(3) - ينظر: المرجع نفسه

(4) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 150.

المطلب الثالث: ببلوغرافيا المعاجم الفقهية:

بعد تعرضنا لمناهج التأليف في المعاجم الفقهية، سنورد قائمة ببلوغرافية للمعاجم الفقهية التي تم التعرف عليها، وقد رتبناها على حسب المذاهب الفقهية الأربعة: إذ " من البديهي أن تختص هذه المعاجم منذ نشأتها بمذاهب مؤلفيها ومن ثم وجدت معاجم الفقه الشافعي وأخرى للحنفي وغيرها من المذاهب الأخرى "(1)، ثم خصصنا قسمين؛ أحدهما للمعاجم الفقهية العامة التي لم تتخصص بمصطلحات مذهب بعينه ، وقسم آخر للمعاجم الفقهية الحديثة والإلكترونية.

أولاً: معاجم الفقه الشافعي والحنفي :

1. معاجم الشافعية:

- أ- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، للأزهري: أبي منصور محمد(ت:370هـ) وذكر في طبقات الشافعية للسبكي باسم تفسير ألفاظ المزني، حققه: محمد جبر الإلفي، ونشره سنة:1979م بوزارة الأوقاف الكويتية.(2)
- ب- تفسير اللغة في مختصر المزني، للخطابي أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم(ت:388هـ)(3)
- ت- شافي العي من كلام الشافعي، للزمخشري: جار الله أبي القاسم محمود بن عمر (ت:581هـ)(4)
- ث- الأسامي والعلل من كتاب المذهب، لابن البرزني:أبي القاسم عمر بن محمد بن عكرمة الجزري (ت:560هـ)(5)
- ج- ألفاظ المذهب ، لابن معن: أبي عبد الله محمد بن سلطان الصيدلاني الشافعي الدمشقي(ت:604هـ)(6)
- ح- النظم المستعذب في شرح غريب المذهب، لابن بطل الركبي: أبي عبد الله محمد(ت:630هـ)(7)
- خ- المغني في شرح غريب المذهب، لابن باطيش: اسماعيل ابن أبي الرضا الموصل(ت:655هـ)(8)
- د- تحرير ألفاظ التنبيه، للنووي: يحيى بن شرف(ت:676هـ)، حققه ونشره عبد الغني الدقر ، دار القلم، دمشق،1988م(9)

(1) حسين بيوض ، << دراسة مقارنة في المعجم الفقهي المختص >> في: جمعية المعجمية العربية بتونس، المعجم العربي المختص(أشغال:الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس في:17،18،19 أبريل1993)،دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط:1، 1996م. ص: 453

(2) ينظر: أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط2، 1993م،ص:43

(3) ينظر:أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(4) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:31

(5) ينظر: المرجع نفسه ، ص:39

(6) ينظر: المرجع نفسه ، ص:25

(7) ينظر: المرجع نفسه ، ص:26

(8) ينظر: المرجع نفسه ، ص:24

(9) ينظر: المرجع نفسه ، ص:43

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية

ذ- تهذيب الأسماء واللغات، للنووي: يحيى بن شرف (ت:676هـ)، حققه مصطفى عبد القادر عطا⁽¹⁾

ر- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي أحمد بن محمد بن علي (ت:770هـ)، حققه: عبد العظيم الشناوي⁽²⁾

ز- ترتيب تهذيب الأسماء واللغات، للقريشي: محي الدين عبد القادر بن محمد بن نصر الله (ت:755هـ)⁽³⁾

س- ترتيب تهذيب الأسماء واللغات، لأكمل الدين محمد بن محمود الحنفي (ت:786هـ)⁽⁴⁾

ش- الإشارات إلى ما وقع في المنهاج من الأسماء والمعاني واللغات، لابن الملقن: سراج الدين عمر بن علي (ت:804هـ)⁽⁵⁾

ص- الفوائد السنوية في تلخيص تهذيب الأسماء النووية، للبطامي: زين الدين عبد الرحمن بن علي بن أحمد (ت:858هـ)⁽⁶⁾

ض- مختصر تهذيب الأسماء واللغات، للسيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)⁽⁷⁾

2. معاجم الأحناف

أ- المبسوط، للسرخسي: أبي بكر محمد بن أبي سهل (ت:482هـ)، وهو شرح للمختصر الذي وضعه المروزي (ت:334هـ)⁽⁸⁾

ب- طلبية الطلبة، للنسفي، نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد (ت:537هـ) تحقيق: خالد عبد الرحمن العك⁽⁹⁾

ت- المغرب، للمطرزي: أبي الفتح ناصر بن عبد السيد (ت:610هـ)، يعتبر اليوم في حكم الضائع ذكره المطرزي في مقدمة المغرب⁽¹⁰⁾

ث- المغرب في ترتيب المغرب، للمطرزي: أبي الفتح ناصر بن عبد السيد (ت:610هـ)، تحقيق: محمد الفاخوري⁽¹¹⁾

ج- لهجة الشرع في شرح ألفاظ الفقه، للخوارزمي القاسم بن الحسين بن أحمد (ت:617هـ)⁽¹²⁾

(1) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(2) ينظر: الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، القاهرة، دار المعارف، 1977م.

(3) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(4) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(5) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:40

(6) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:45

(7) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:45

(8) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:121

(9) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(10) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(11) ينظر: أحمد الشرقاوي، مرجع سابق، ص:44

(12) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:29

ح- تنبيه اللبيب إلى ما تضمنه كتاب الهداية من الغريب، للنريلي أبي بكر عبد الله بن الحسين بن أبي بكر (ت:939هـ) (1)

خ- رسالة في حدود الفقه، لابن نجيم المصري: زين الدين بن ابراهيم بن محمد (ت:970هـ) (2)

د- أنيس الفقهاء في تعريف الألفاظ المتداولة بين الفقهاء ، للقونوي: قاسم بن عبد الله بن خير الدين الرومي الحنفي (ت: 978هـ) (3)

ثانياً: معاجم الفقه المالكي والحنفي

1. معاجم المالكية:

أ- مقدمات ابن رشد، لابن رشد: أبي الوليد محمد بن أحمد (ت:520هـ) (4)

ب- شرح غريب الرسالة، لابن عربي: أبو بكر محمد بن عبد الله الإشبيلي (ت:534هـ) (5)

ت- كشف النقاب الحاجب عن مطلع ابن الحاجب ، لليعمري إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون (ت:799هـ) (6)

ث- لغات مختصر ابن الحاجب ، للأموي المالكي محمد بن عبد السلام بن إسحاق (ت:806هـ) (7)

ج- بيان كشف الألفاظ التي لا بد للفقيه من معرفتها ، للأبذي: (ت:860هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم:92/لغة (*)

ح- شرح حدود ابن عرفة ، للرصاع أبي عبد الله محمد (ت:894هـ)، تحقيق: محمد أبو الأجنان ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993م.

خ- غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، للمغراوي أبي عبد الله محمد بن منصور ابن حمانة (ت: بعد: 550هـ)، تحقيق: الهادي حمو ، محمد أبو الأجنان ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1986م.

د- شرح غريب المدونة، للمغراوي أبي عبد الله محمد بن منصور ابن حمانة (ت: بعد: 550هـ) (8)

ذ- شرح غريب ألفاظ المدونة، للجبي (مجهول الوطن والميلاد والعصر)، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، 1980م.

ر- الحدود الفقهية، للدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة المالكي المصري (ت:1230هـ) (9)

(1) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:42

(2) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:41

(3) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:129

(4) ينظر: المرجع السابق، ص:122

(5) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:31

(6) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:127

(7) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:24

(*) ينظر: المرجع السابق ، ص: 329

(8) ينظر: المرجع السابق ، ص: 40

(9) ينظر: المرجع السابق ، ص: 30

ز- تفسير غريب الموطأ، للنحوي الأخفش أبي عبد الله أحمد بن عمران الألهاني(ت:250هـ)، وهو مخطوط.⁽¹⁾

2. معاجم الحنابلة:

أ- لغة الفقه، لابن الجوزي عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي (ت:597هـ)⁽²⁾

ب- شرح لغة الفقه، للعكبري محب الدين عبد الله بن حسين البغدادي الحنبلي الضرير(ت:616هـ)⁽³⁾

ت- المطلع على أبواب المقنع، للبجلي الحنبلي شمس الدين محمد بن أبي الفتح(ت:709هـ)⁽⁴⁾

ث- الدر النقي في شرح ألفاظ الخرفي، لابن مبرد الصالحي جمال الدين يوسف بن حسين بن أحمد بن عبد الهادي(ت:909هـ)⁽⁵⁾

3. معاجم فقهية عامة: وهي معاجم تراثية غير مصنفة في مذهب من المذاهب

أ- الإشارات إلى ما كتب في الفقه، للفيروز أبادي مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي (ت:817هـ)⁽⁶⁾

ب- التعريفات الفقهية، للمجددي البركي (ت:؟)، وهو مطبوع في مدينة كاراتشي الباكستانية: 1407هـ⁽⁷⁾

ثالثاً: معاجم فقهية حديثة وإلكترونية

1. معاجم فقهية حديثة: لم تتوقف صناعة المعجم الاصطلاحي الفقهي عند كتب التراث، بل استمرت هذه الصناعة في العصر الحديث وألفت عدة معاجم فقهية؛ وذلك لما يحتله المصطلح الفقهي من أهمية في حياة المجتمعات العربية والإسلامية، ولما يمثله من ذخيرة هامة للمصطلح في مجالات علمية عديدة: كالقانون والاقتصاد والعلاقات الدولية وغيرها من المجالات التي عالجه الفقهاء في أبوابهم الكثيرة. وسنورد عدداً منها إضافة للمعاجم التراثية – استئناساً- بما وصلته الصناعة المعجمية الفقهية الحديثة.

أ- معجم لغة الفقهاء، ثنائي(عربي / انجليزي)، تأليف: محمد رواس قلعجي، حامد صادق قنبيبي، طبعته: دار النفائس، بيروت، 1985م.⁽⁸⁾

ب- معجم فقه ابن حزم الظاهري، تأليف: لجنة موسوعة الفقه الإسلامي، كلية الشريعة، دمشق، 1966م، في مجلدين، يتضمن مصطلحات كتاب المحلى ومرتب ألفبائياً.⁽⁹⁾

(1) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:120

(2) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:28

(3) ينظر: المرجع السابق، ص:32

(4) ينظر: محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص:126

(5) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص:36

(6) ينظر: المرجع السابق، ص:33

(7) ينظر: المرجع السابق، ص:36

(8) ينظر: رواس قلعجي، صادق قنبيبي، مرجع سابق.

(9) ينظر: وجدي رزق غالي، مرجع سابق، ص:189، 190

الفصل الثالث: معاجم المصطلحات الفقهية

- ت- **مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استفادة الأحكام من ألفاظه**، تأليف: سالم علي الثقفي ، دار النصر للطباعة الإسلامية ، القاهرة، ط1، 1978م، ط:2، 1981م.⁽¹⁾
- ث- **معجم الفقه والقانون، ثنائي(فرنسي/عربي)**، تأليف: المكتب الدائم لتنسيق التعريب، الرباط.⁽²⁾
- ج- **المعجم الفقهي المالكي، ثنائي(عربي/ فرنسي)**، تأليف المكتب الدائم لتنسيق التعريب، الرباط، 1965م
- ح- **القاموس الفقهي (لغة واصطلاحا)**، تأليف: سعدي أبي جيب، دار الفكر ، دمشق، 1982، ط:1، عرض لمصطلحات المذاهب الفقهية السنية وغيرها: (المالكية- الحنفية- الشافعية- الحنابلة- الظاهرية- الجعفرية- الزيدية- الإباضية)
- خ- **معجم المصطلحات الفقهية والقانونية**، تأليف: جرجس جرجس، الدار العالمية للكتاب ، بيروت، ط:1، 1996م، دار صادر، بيروت، ط:1، 1996م
- د- **التعريفات الفقهية**، تأليف محمد عميم الإحسان المجددي البركتي ، دار الكتب العلمية، 2003م.
- ذ- **معجم المصطلحات الاقتصادية في لغة الفقهاء**، تأليف: نزيه حماد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، واشنطن، ط:3، 1995م
- ر- **معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية**، تأليف: محمود عبد الرحمن، (معجم شيعي)⁽³⁾
- ز- **معجم ألفاظ الفقه الجعفري** ، تأليف: أحمد فتح الله⁽⁴⁾
- س- **القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية** ، تأليف: عبد الله عيسى ابراهيم الغديري ، دار المحجة البيضاء ، بيروت، ط:1، 1998م، وهو قاموس جامع للمصطلح في المذاهب: السنية والشيعية.
- ش- **الموسوعة الفقهية الميسرة**، تأليف: محمد رواس قلعجي، دار النفائس، بيروت، ط:1، 1421هـ ، 2000م، (مجلدان).

(1) - ينظر: وجدي رزق غالي، مرجع سابق، ص:189

(2) - ينظر: حسن بيوض، مرجع سابق، ص:456

(3) - موقع: نور: (noorsoft.org)، 2008/03/31

(4) - موقع: شبكة راصد الإخبارية: (rasid.com)، 2008/03/31

2. معاجم فقهية إلكترونية: دخل المصطلح الفقهي كغيره من مصطلحات العلوم الأخرى عصر المكنز الاصطلاحي(*) الإلكتروني، وصدرت تبعا لذلك عدة مكانز ومنها:

- أ- المكنز الفقهي، إصدار: البنك الإسلامي للتنمية، الأمانة العامة للأوقاف الكويتية، 1998م، وهو مكنز يعمل ضمن برنامج حاسوبي يسمى: جامع الفقه الإسلامي، ويحتوى على مائة مرجع فقهي، ويمكن استخدامه على الشبكة(**) العنكبوتية في موقع: (feqh.al-islam.com)
- ب- مكنز علوم الوقف، إصدار: الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت. (1)
- ت- المعجم الفقهي، إصدار: مدرسة آية الله الكلبيكاني، قم، إيران، معجم حاسوبي (مالكي- شافعي- حنبلي- زيدي- ظاهري) (2)

وفي ختام هذا الفصل نكون قد توصلنا إلى أن (الفقه) مصطلح تطورت دلالاته من معنى الفهم في اللغة العامة، إلى مفهوم علم نشأ وتطور وتعددت مدارسه ومذاهبه منذ مجيء الإسلام، وأصبح من أهم العلوم في حياة الأمة؛ حيث يتولى ضبط الأحكام التفصيلية للفرد والمجتمع ، وقد كان الفهم اللغوي لألفاظ النصوص الشرعية من أهم أسباب اختلاف الفقهاء وتعدد مذاهبهم، وقد تطورت دلالة الكثير من المصطلحات الفقهية- عما كانت عليه في لغة العرب- وأصبحت تحمل مفهوما جديدا عرف في بيئة الفقهاء ، وقد وقف الفقهاء مواقف متعددة من هذا التطور ؛ فمنهم من قال بالحقيقة اللغوية للمصطلح الفقهي، ومنهم من قال بالحقيقة الشرعية، ومنهم من جمع بينهما. وترتب على ذلك اختلافهم في مفهوم المصطلح الواحد ، وهو ما دعا إلى ظهور المعجم الفقهي بوصفه كتابا يجمع ألفاظ ومصطلحات مذهب ما ويبيّن مدلولها. فتعددت (التأليف المعجمي الفقهي) ، وظهر المصطلح الفقهي في البداية بجانب مصطلحات العلوم الأخرى ، ثم استقلّ بمعاجم خاصة تعددت طرائق تأليفها ؛ فبعضها رتب ترتيبا موضوعيا على حسب أبواب الفقه ، وبعضها الآخر رتب ترتيبا ألفبائيا على حسب أوائل الحرف. وبذلك يكون المعجم الفقهي قد سار على المناهج نفسها التي عرفت في المعاجم العامة .

وتزخر المكتبة العربية بتراث معجمي فقهي كبير - يضاها في عدده المعاجم العامة ويفوق المعاجم الخاصة - و تنوّع هذا التراث بحسب المذاهب الفقهية المعروفة ، لكن الحظ الأوفى كان لمعاجم الفقه الشافعي؛ حيث تعددت التأليف فيه ، وأغلب معاجمه جاءت شروحا لمصطلحات كتاب من أمهات مراجع الشافعية ، ومنها : معجم: المصباح المنير للفيومي ، الذي اخترناه نموذجا لمعاجم الفقه للتعرف على منهجه وطريقة صناعته في الفصلين التاليين.

(*) التكنيز المصطلحي من مباحث علم: (terminography) ، يراجع الفصل الأول التمهيدي، ص:26

(**) الشبكة: تعريب مجمع اللغة العربية بدمشق لمصطلح: الإنترنت

(1) موقع: مجلة العربية 3000، النادي العربي للمعلومات، دمشق، (arabcin.net)، 2008/03/31.

(2) موقع: حديث نت: (hadith.net)، 2008/03/31.

الفصل الرابع:

الفيومي ومجمعه المصباح

الفصل الرابع: الفيومي ومعجمه المصباح

المبحث الأول : حياة الفيومي وعصره

المطلب الأول : حياته

أولاً: اسمه و مولده و نسبه

ثانياً: شيخه: أبو حيان النحوي الأندلسي

ثالثاً: رحلاته و مؤلفاته

رابعاً: ابنه العالم "محمود أبو الثناء" المعروف (بابن خطيب
الدهشة)

خامساً: وفاة الفيومي

المطلب الثاني : عصره وبيئته

أولاً: عصر الفيومي (السياسي)

1. المماليك: ورثة الأيوبيين- يواجهون المغول ويتصدرون زعامة
الأمة الإسلامية

2. عهد السلطان الناصر (684هـ - 741هـ)

3. ولاية أبي الفداء صاحب حماة (672هـ - 732هـ)

ثانياً : بيئة الفيومي(العلمية)

1. القاهرة ودمشق ترثان الصدارة العلمية من بغداد

2. رعاية المماليك للعلم والعلماء.

3. علماء العصر ومؤلفاتهم

المبحث الثاني: التعريف بمعجم المصباح المنير.

المطلب الأول: مراحل تأليف المصباح وأهميته

أولاً: مراحل تأليف معجم المصباح المنير.

ثانياً : أهمية معجم المصباح المنير.

المطلب الثاني: وصف المصباح وطبعاته

أولاً: وصف معجم المصباح المنير.

ثانياً : مخطوطات المعجم وطبعاته.

الفصل الرابع: الفيومي ومعجمه المصباح:

عرف الفيومي بمعجمه "المصباح" ولم يشتهر بغيره ، فكلاهما عنوان للآخر ، وسنتعرف في هذا الفصل على حياة الفيومي وعصره، ونتعرف أيضا على معجمه "المصباح" ، ونترك الحديث عن منهجه إلى الفصل القادم.

المبحث الأول : حياة الفيومي وعصره: (*)

لا شك أن الإنسان ابن بيئته ، فمحيطه يؤثر فيه إيجابا أو سلبا ، وقد ينمي فيه بعض المواهب وقد يقتل أخرى، ويحدثنا التاريخ عن حياة العلماء الكبار وبيئتهم فنجدها- في أغلب الأحيان - حافلة بالجد والنشاط والرحلة في طلب العلم ، ومواتية لنبوغ هذا العالم أو ذلك .
وما دما بصدد الحديث عن صاحب "المصباح" ، علينا أن نبحث في حياته وظروف نشأته وطلبه للعلم ، ونبحث أيضا في عصره السياسي و بيئته العلمية ومدى تأثيرهما في نبوغه وسطوع نجمه العلمي ، وتأليفه لمعجمه " المصباح "موضوع البحث. هذه العناصر وغيرها سنفصل فيها في المطالب التالية.

(*) - ينظر في ترجمة الفيومي : العسقلاتي ، الدرر الكامنة ، 184/1 ، ابن الجزري ، غاية النهاية في طبقات القراء ، 125/1 ، السيوطي ، بغية الوعاة ، 389/1 ، حاجي خليفة ، كشف الظنون ، 1710 ، البغدادي ، هدية العارفين ، 13/5 ، سركيس ، معجم المطبوعات العربية ، 1476/2 ، رضا كحالة ، معجم المؤلفين ، 1/132 ، الزركلي الأعلام ، 224/1 ، بروكلمان ، تاريخ الأدب ، 88/6 ، الحنكي ، شذران الذهب ، 240 /6 ، إميل يعقوب ، المعجم المفصل في اللغويتين العرب ، 82/1 ، رمضان عبد التواب ، فصول في فقه العربية ، ص : 285 ، يحي مراد ، معجم تراجم الأعلام الفقهاء ، 264 .

المطلب الأول : حياته:

أولاً: اسمه ومولده ونسبه:

1. اسمه: أوردت كتب التراجم اسم المؤلف على ثلاث صيغ يمكن إجمالها فيما يلي :
 - ❖ أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي: هذه الصيغة أوردها ابن حجر العسقلاني⁽¹⁾ في كتابه "الدرر الكامنة" و سار على نهجه السيوطي⁽²⁾. وجمع كبير من مؤلفي التراجم.
 - ❖ أحمد بن محمد بن علي الفيومي: وقد جاء بها صاحب كتاب كشف الظنون⁽⁴⁾ حيث أضاف الى الأولى اسم جد المؤلف .
 - ❖ أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي أبو العباس المقرئ: أما هذه الصيغة الأخيرة فقد وردت في عدة كتب⁽⁵⁾. ويضاف فيها إلى الصيغتين السابقتين كنية المؤلف (أبو العباس) وصفته (المقرئ) .
- ويعرّف المؤلف نفسه في كتاب له تحت عنوان (ديوان خطب) كما يأتي :
- " الشيخ الإمام العالم العامل الفاضل[...] شهاب الدين فخر العلماء العاملين ،خطيب خطباء المسلمين أبو العباس أحمد ابن الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن الشيخ الإمام أبي الحسن الفيومي الشافعي"⁽⁶⁾.
- ويبدو من خلال هذا التعريف أن الكلام قد لا يكون للمؤلف، إنما لأحد مريديه ،جمع الخطب التي كان يخطبها في جامع الدهشة بحماة ووضعها في كتاب ،وقد جاء تعريفه السابق في مقدمة الكتاب⁽⁷⁾

(1) - ينظر: العسقلاني أحمد ابن حجر ، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: سيد جاد الحق ، دار الكتب

الحديثة،القاهرة ،(بدون تاريخ)، ج 1 ، ص : 334

(2) - السيوطي الحافظ جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي،

القاهرة ، ط1، 2005م، ج1، ص : 374 .

(4) - حاجي خليفة الملا الكاتب الحلبي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ،المكتبة الفيصلية ، مكة ، 1941م، ج2، ص:1710 .

(5) - ينظر: الزركلي خير الدين، مرجع سابق، ج:1، ص:224، يحي مراد، معجم تراجم أعلام الفقهاء، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط1، 2004م، ص:264 ، كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ترجمة: محمود فهمي حجازي، الهيئة

المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ج:6، ص: 88 ، البغدادي إسماعيل باشا، هدية العارفين- أسماء المؤلفين

وأثار المصنفين من كشف الظنون- ، دار الفكر، بيروت، 1990، ج 5 ، ص113 .

(6) - يوسف أليان سرقيس، معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ،(بدون تاريخ)، ج2، ص:1476.

(7) - ينظر: رجب عبد الجواد إبراهيم، معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير ، دار الأفق العربية، القاهرة ،

2002 م ، ص:6

2. مولده :

لم يحدد المؤرخون وأصحاب التراجم تاريخاً لميلاد الفيومي ، لكنهم اتفقوا الى حد ما عن وقت وفاته - كما سنبين ذلك لاحقاً- حيث ذكره ابن حجر بقوله : "وكانه عاش الى بعد سنة 770 هـ" (1).

وبناء على هذا التاريخ يمكننا ترجيح وقت ميلاده استناداً إلى أعمار بعض أقرانه الذين تعلموا معه عند شيخه أبي حيان (2) ، وتوفوا زمن وفاته. ومن هؤلاء:

❖ بدر الدين بن عقيل (700 هـ - 769 هـ)

❖ شهاب الدين بن النقيب (702 هـ - 769 هـ)

❖ بدر الدين بن النابلسي (700 هـ - 772 هـ)

❖ محي الدين الحلبي (697 هـ - 778 هـ)

ومن خلال استقراء تاريخ ميلاد هؤلاء وغيرهم ، يمكننا تقدير زمن ميلاد الفيومي في نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن الهجري، ويؤكد لنا ذلك حداثة سنه حين تولى خطابة مسجد "الدهشة" بحماة سنة (727 هـ) ، حيث يقول عن نفسه : " أن السلطان الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة لما أنشأ الجامع بظاهر حماة في شعبان سنة (727 هـ) انتدبني إلى خطابته ولم أكن يومئذ مستعداً لها فطرقت باب المولى الكريم... الخ" (3) ويقدر محقق "المصباح" عبد العظيم الشناوي أن يكون مولده سنة : 690 هـ تقريباً، معتمداً في ذلك على ما أورده الفيومي في مادة (غزل) : بأنه سمع عن غيره سنة عشر وسبع مائة. وهذا يعني أنه كان في سن العشرين على الأقل (*).

3- نسبه: ينسب صاحب "المصباح المنير" إلى الفيوم " وهي في موضعين أحدهما بمصر والآخر موضع قريب من هيت العراق" (4). وقد ذهب كل المؤرخين وأصحاب التراجم - الذين أطلعت على كتبهم من القدماء والمحدثين - إلى أن الفيوم المقصودة هي فيوم مصر؛ منهم : الزر كلّي في كتابه الأعلام حيث يقول: " ولد ونشأ بالفيوم بمصر... " (5)

(1) - العسقلاتي ابن حجر، الدرر الكامنة، ج:1، ص:334

(2) - ينظر : خديجة عبد الرزاق الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م، 1385 هـ، ص: 570 .

(3) - رجب عبد الجواد ابراهيم ، مرجع سابق، ص:6

(*) - ينظر: عبد العظيم الشناوي ، مقدمة تحقيق المصباح المنير، ص:و، الفيومي ، المصباح المنير، ص:486/2(غزل)

(4) - ياقوت الحموي، معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد الجندي ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1990م، ج:4، ص: 326 .

(5) - الزر كلّي ، مرجع سابق، ج:1، ص: 224

غير أن أحد الباحثين المحدثين ذهب إلى خلاف ذلك بقوله: "والفيومي هو العالم أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، نسبة إلى فيوم العراق لا إلى فيوم مصر...." (1)

وقد يكون هذا الرأي نقله عن مصطفى السقا (2) الذي استند على قول ياقوت الحموي السابق؛ الذي بين بأن الفيوم في موضعين بمصر والعراق. غير أن الفيومي ذاته ذكر الفيوم ونسبها لمصر دون أن يشير إلى العراق، وذلك في مادة (بوط) "بُوَيْطُ عَلَى لَفْظِ التَّصْغِيرِ بُلَيْدَةٌ مِنْ بِلَادِ مِصْرَ مِنْ جِهَةِ الصَّعِيدِ يَثْرِبُ الْفَيْوْمَ عَلَى مَرَحَلَةٍ مِنْهَا وَيُنْسَبُ إِلَيْهَا بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ" (3). والذي يبدو من هذا النص أنه لا يمكن لشخص سكن بين العراق وحماة أن يعرف هذه البلدة القريبة من فيوم مصر! يضاف إلى ذلك أن الفيومي كان من أصحاب أبي حيان، وأبو حيان كان مدرّسا في مصر، ولم يكن في العراق كما سنرى ذلك لاحقا. والمهم أن المؤلف قد ولد ونشأ في فيوم مصر (*) نشأة دينية، وفي أسرة تشغف بالعلم وتحققى به، ونستشف معالمها من خلال وصفه لوالده وجدته بقوله: ".....أحمد بن الشيخ الإمام كمال الدين محمد بن الشيخ الإمام أبي الحسن" (4).

وقد اهتم منذ نعومة أظافره بالفقه والعربية، وليس غريبا على مثله ذلك، خاصة وقد نشأ في أسرة تتوارث الفقه والعربية أبا عن جد.

ثانيا- شيخه: أبو حيان النحوي الأندلسي (***) (654هـ - 745هـ) :

لم يذكر المؤرخون - للفيومي - شيئا ولا أستاذا غير أبي حيان الأندلسي، حيث يقول عنه ابن حجر العسقلاتي: "اشتغل ومهر وتميّز في العربية عند أبي حيان" (5).

وقد أكد الفيومي مشيخته في معجمه "المصباح" بقوله في مادة (فضل): "وقال شيخنا أبو حيان الأندلسي نزيل مصر المحروسة أبقاه الله تعالى، ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب....." (6)، وفي خاتمة الكتاب أيضا بقوله: "قال شيخنا أبو حيان أبقاه الله تعالى و يأتي اسم المصدر و الزمان و المكان من الفعل المزيد... " (7)

(1) - خضر الجواد، من: مقدمة الناشر، المصباح المنير، مكتبة لبنان، بيروت، 1987 م

(2) - ينظر: الفيومي أحمد بن محمد بن علي، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح: مصطفى السقا، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1950م، (المقدمة)

(3) - الفيومي، المصباح المنير، مادة (بوط)، ص: 66/1

(*) - الفيوم مصر هي ولاية غربية بينها وبين القفاط أربعة أيام، مسيرة يومين وأن يوسف الصديق عليه السلام لما ولي مصر اقتضت فكرته أن حفر نهرا عظيما حتى ساقه الى الفيوم... والفيوم وسط مصر كمثل مصر وسط البلاد. (ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج4، ص: 326)

(4) - رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6

(**) - للإستزادة في ترجمة أبي حيان ينظر: طبقات السبكي 31/6، الدرر الكامنة 832/4، حسن المحاضرة 255/1، شذران الذهب 145/6، أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي: رسالة دكتوراه.

(5) - العسقلاتي، الدرر الكامنة، ج1، ص 334، وينظر: محمود رزق سليم، عصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب

بالحماميز، القاهرة، ج 4، ص: 138

(6) - الفيومي، المصباح المنير، مادة (فضل)، ص: 476/2 .

(7) - نفسه، ص: 698/2

و"أبو حيان" هو أثير الدين أبو حيان المغربي الأندلسي الغرناطي كان مالكي المذهب، وقيل ظاهري العقيدة، فلما دخل البلاد المصرية قلد الشافعي، وقد ولد عام (654 هـ) في (مطخشارش) من أعمال غرناطة، من أصل بربري، وتلمذ لفحول العلماء؛ منهم: أستاذه ابن الزبير. وقد وقع بينهما خلاف اضطرّ بسببه إلى النزوح عن بلاده، فحلّ بالبلاد المصرية واستوطن القاهرة عام (679هـ) ولقي فحولها واستفاد منهم، وكان مكبًا على استيعاب الحديث وفقه الشافعي والأدب والنحو والقراءات، حتى بزّ فيها جميعا وبخاصة النحو والقراءات، وصار فيها إماما بارزا وتلمذ له كثيرون من الأعلام منهم: (صاحب المصباح أحمد الفيومي). فاشتهر اسمه وطار صيته وأخذ عنه أكابر عصره وتقدموا في حياته.... وصارت تلامذته أئمة وشيوخا في حياته، وكان يعظم ابن يتيمة ثم وقع بينهما في مسألة فأعرض عنه ورماه في تفسيره (النهر) (1).

وأغلب مؤلفاته في التفسير والنحو والقراءات وتاريخ الأعلام والعروض منها: "البحر المحيط" في التفسير، و"التذليل والتكميل في شرح التسهيل"، و"عقد اللآلئ" في القراءات، و"نحاة الأندلس"، و"الأبيات العالية" في علم القافية (2). وقد ألف أيضا معجما في غريب القرآن أسماه: "تحفة الأريب بما في القرآن من غريب" ورتبه ترتيبا وفق أوائل وأواخر الحروف، وهو معجم صغير يشرح فيه الغريب من ألفاظ القرآن الكريم دون النظر إلى ترتيبها في السور (3).

ومن شعره:

عداي لهم فضل علي ومنة *** فلا أذهب الرحمن عني الأعاديا
هم بحثوا عن زلتي فاجتبتتها *** وهم نافسوني فاكتسبت المعالي
مات في القاهرة في 28 صفر عام 745 هـ ودفن بمقبرة الصوفية. ولما مات رثاه الأديب الشاعر صلاح الدين الصفدي بقصيدة طويلة جاء فيها:
مات أثير الدين شيخ الورى *** فاستعر البارق واستعبرا
ورق من مزن نسيم الصبا *** واعتل في الأسحار لما سرى (4)

(1) - ينظر: محمود رزق سليم، مرجع سابق، ج 4، ص 110، ج 3، ص 333.

(2) - ينظر: ابن العماد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط: 1، 1993م، ج: 6، ص: 146.

(3) - ينظر: علي القاسمي، مرجع سابق، ص: 63، حسين نصار، المعجم العربي، ص: 46.

(4) - ينظر: محمود رزق سليم، مرجع سابق، ج 4، ص: 110.

وقد أعدت خديجة الحديثي رسالة دكتوراه بعنوان (أبو حيان النحوي) تحت إشراف شوقي ضيف سنة 1964 بجامعة القاهرة؛ وهي رسالة ضخمة تقع في 699 صفحة. وطبعت سنة 1966 ببغداد. وتناولت فيها: حياة أبي حيان بالتفصيل، ورسمت صورة واضحة لثقافته الواسعة وكتبه الكثيرة والمتنوعة، وبيّنت علاقته بالمدارس النحوية، وموقفه من النحاة المشهورين كسيبويه وابن عصفور وابن مالك، وأعطت صورة واضحة لمنهجه النحوي، ثم بينت موقف النحاة المتأخرين منه، وأحصت ثمانية وثلاثين (38) تلميذاً لأبي حيان منهم الفيومي ومن أشهرهم: ابن عقيل وابن هشام وتقي الدين السبكي، وصالح الدين الصفي (1).

ثالثاً: رحلاته ومؤلفاته:

1- رحلاته: لم يكن الفيومي كثير الترحال في حياته حسب ما أوردته كتب التراجم حيث اكتفى برحلتين اثنتين:

• الأولى: كانت من مسقط رأسه بالفيوم إلى القاهرة، حيث شيخه أبو حيان، وذلك بسبب طلب العلم على ماتقدم.

• والثانية: كانت من بلده مصر إلى بلاد الشام وإلى مدينة حماة بالضبط؛ حيث عين فيها خطيباً لجامع (الدهشة) الذي بناه الملك المؤيد اسماعيل سنة (727هـ).

فقد أورد عن نفسه "...أن السلطان الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة لما أنشأ الجامع بظاهر حماة في شعبان سنة 727هـ ندبني إلى خطابته ولم أكن يومئذ مستعداً لها فطرقت باب المولى الكريم...." (2).

وقد طاب مقامه فيها إلى أن وافاه الأجل، وأصبح ينسب إليها إلى جانب نسبه إلى مدينته الأصلية فهو: الفيومي ثم الحموي (3).

ويتساءل رجب عبد الجواد عن سبب انتقاله إلى حماة؟ "...ولكن لم يطل به المقام في مصر، وإنما ارتحل عنها ولا ندري سبباً لذلك، وقطن مدينة "حماة" بالشام، وهناك ذاع صيته واشتهر" (4).

(1) - ينظر: خديجة عبد الرزاق الحديثي، أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط 1، 1385، 1966.

(2) - رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6.

(3) - ينظر السيوطي، بغية الوعاة، ج1، ص: 374.

(4) - رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 5.

صحيح أن التساؤل في مثل هذا المقام مشروع ، بسبب إغفال المراجع القديمة لسبب ارتحال الفيومي !

ولكن البحث والتقيب الذي قمنا به - مع تواضعه - حول شخصية الفيومي والظروف السياسية، والدينية التي كانت تحيط به ، جعلنا نميل إلى تحليل قد يكون معطلا لسبب تنقل الفيومي من أرض مصر إلى سوريا وإلى مدينة حماة بالضبط. وهذا التحليل قد تتضح معالمه أكثر عند تناولنا لبيئة وعصر الفيومي .

لقد صرح الفيومي أن الملك المؤيد أبا الفداء هو الذي انتدبه سنة (727 هـ) لإمامة الجامع الذي بناه في حماه، ولم يكن مستعدا لذلك (1)

لقد كان أبو الفدا واليا على مدينة حماة (721-732 هـ) وبلاد الشام بأكملها تابعة آنذاك لحكم المماليك في مصر وفي عهد الناصر محمد قلاوون. وقد كانت بين والي حماة وسلطان مصر والشام علاقة صداقة حميمة حيث يورد صاحب كتاب (النجوم الزهراء) بعض تفاصيلها.. قائلا: "وفي العشرين من محرم سنة ثلاثين وسبع مائة وصل إلى القاهرة الملك المؤيد إسماعيل صاحب حماة، فبالغ السلطان في إكرامه ورفع منزلته وخلع عليه، ثم سافر السلطان في تاسع صفر إلى بلاد الصعيد للصيد على عادته ومعه المؤيد صاحب حماه، ثم عاد بعد أيام قليلة [...] وأقام بالأهرام بالجيزة أياما، ثم عاد إلى مصر في خامس شهر ربيع الآخر، وسافر في ثامن مؤيد صاحب حماه إلى محل ولايته بعد أن غاب مع السلطان هذه الأيام الكثيرة" (2)

إن هذا النص يبين لنا تفاصيل العلاقة الحميمة بين والي حماه وسلطان مصر هذه العلاقة التي تستدعي بقاء أبي الفدا بعيدا عن ولايته لأشهر كاملة. وأين؟ في القاهرة التي كان يتلمذ فيها الفيومي على يد أبي حيان الأندلسي . فليس غريبا إذن أن يأخذ أبو الفدا أحد طلبة العلم المتميزين ، ليؤم الناس في جامعته الذي بناه بحماة .

(1) - ينظر: رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6

(2) - يوسف بن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1413هـ، 1992م، ج: 9، ص: 75. وينظر: محمد كامل عياد، أبو الفدا الملك العلامة ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، م: 50، 1975، ج: 1، ص:

وهذا في رأينا المتواضع هو تفسير سبب انتقال الفيومي إلى مدينة حماة وإمامته لمسجدها.

لقد استقرّ في حماة^(*) وذاع صيته فيها، واشتهر بخطيب الدهشة، حيث يقول السيوطي: " قطن حماة وخطب بجامع الدهشة وكان فاضلا عارفا بالفقه واللغة "⁽¹⁾. وكان يذهب مذهب الشافعي ، وظل يخطب بجامع الدهشة حتى توفي بحماة⁽²⁾.

2. مؤلفاته:

ترك الفيومي خمسة مؤلفات ذكرتها كتب التراجم ،طبع منها أشهر كتبه وهو (المصباح المنير) وبقي بعضه الآخر بين مخطوط ومفقود ،وهذه المؤلفات هي :

أ- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : أشهر كتب الفيومي وهو معجم في مصطلحات الفقه الشافعي ، يقع في جزأين ،يوجد مخطوطا في عدة أماكن ،وطبع مرات ومرات (وسنفضّل في التعريف به في المبحث الثاني من هذا الفصل) .

ويذكر الفيومي في خاتمة الكتاب أنه " كان الفراغ من تعليقه على يد مؤلفه في العشر الأواخر من شعبان المبارك سنة أربع وثلاثين وسبعمئة هجرية [18 شعبان: 734هـ]"⁽³⁾

ب- ديوان خطب: وهو كتاب مخطوط ، يقول عنه يوسف اليان سركيس: " رأيت له [أي للفيومي] ديوان خطب غير مطبوع [...] وقال في مقدمة المخطوط المذكور: إن السلطان

(*) حماة مدينة كبيرة عظيمة كثيرة الخيرات يحيط بها سور محكم، وبظاهر السور حاضر كبير جدا فيه أسواق كثيرة وجامع مشرف على نهرها المعروف بالعاصي ،عليه عدة نواعيز تستقي الماء من العاصي فتسقى بساتينها ...وهي مدينة قديمة جاهلية ذكرها امرؤ القيس في شعره....(ياقوت الحموي ، معجم البلدان ،ج2 ، ص: 2)، وتقع حماة الى الشمال من مدينة حمص، بين دمشق وحلب فتبعد عن دمشق ب 209 كلم وعن حلب ب 141 كلم، وقد زرتها بتاريخ: 16 أبريل 2006م. ووقفت على جامع الدهشة الذي أصبح يحمل اسم مؤسسه "مسجد أبي الفدا" - وصورته بملحق هذا البحث-.

(1) - السيوطي، بغية الوعاة ،ج1 ، ص : 374

(2) - ينظر رجب عبد الجواد ، مرجع سابق، ص:5

(3) - الفيومي أحمد بن محمد ،المصباح المنير، ص: 712/2

الملك المؤيد عماد الدين صاحب حماة لما أنشأ الجامع بظاهر حماه في شعبان سنة 727 هـ ندبني إلى خطابته ...".⁽¹⁾

وأورده الزركلي في أعلامه بقوله: "وله أيضا ديوان خطب مخطوط بدأ تأليفه سنة 727 هـ"⁽²⁾

والملاحظ أن سنة (727 هـ) هي تاريخ بداية إلقاء الفيومي لخطب الجمعة في جامع الدهشة بحماة، والمتعارف عليه أن الخطب تتراكم جمعة بعد أخرى، وشهرا بعد آخر وسنة بعد سنة. ومادام الفيومي قد دام في خطابة المسجد إلى وفاته، فإنه يرجح أن الخطب تم جمعها في كتاب واحد وفي نهاية حياة الفيومي، من طرف الفيومي ذاته، لأنه يقول في مقدمته (السالفة الذكر) أن السلطان قد انتدبه إلى خطابة الجامع.

وعلى هذا الاعتبار فإن ماذهب إليه رجب عبد الجواد⁽³⁾ من أن أحدا من مريديه قد جمع خطبه ووضعها في كتاب، لا مبرر له، وأن الكتاب ينسب إلى لفيومي تأليفا وجمعا.

ج- نثر الجمان في تراجم الأعيان: كتاب (مخطوط)؛ ذكره بروكلمان في ترجمته للفيومي وذكر بأنه يوجد في القاهرة كتاب ثان تحت رقم: 383/5.⁽⁴⁾ وقال عنه الزركلي: "وله [الفيومي] أيضا "نثر الجمان"^(*) في تراجم الأعيان" (مخطوط) (أجزاء منه) بلغ في آخرها 745 هـ"⁽⁵⁾.

وقد ترجم فيه المؤلف للمشاهير من العلماء والأدباء حتى وصل فيه إلى سنة (745 هـ) ورتبه حسب السنين.⁽⁶⁾

ويبدو أن سمة القرن الثامن الهجري هو التأليف في تراجم الأعيان والعلماء بهذه الطريقة، على منوال ما كتبه ابن حجر العسقلاني (773-852 هـ) في موسوعته: "الدرر الكامنة في أعلام المائة الثامنة"، وما كتبه الصفدي (696-764 هـ): "الوافي بالوفيات" وكتاب الذهبي (673-748 هـ) "سير أعلام النبلاء".

واستمر هذا النهج إلى القرن التاسع وما بعده، حيث نجده عند الإمام السخاوي (831-902 هـ) في كتابه: "الضوء اللامع لأهل القرن التاسع"، وعند الإمام الشوكاني

(1) - يوسف اليان سركييس، مرجع سابق، ص: 1476/2

(2) - الزركلي، مرجع سابق، ج: 1، ص: 224.

(3) - ينظر: رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6

(4) - ينظر: كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج: 6، ص: 89.

(*) الجمان: جمع جمانة وهي حبة تعمل من الفضة كالذرة (ابن منظور، لسان العرب، 92/13)

(5) - الزركلي، مرجع سابق، ج: 1، ص: 224

(6) - ينظر: رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6

(ت:1250هـ) في كتابه " البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع"، وعند المعاصرين أمثال الزركلي (1310هـ-1893 م) في كتابه "الأعلام" (*)

د- **مختصر معالم التنزيل**: كتاب (مفقود) أورده بروكلمان مع "المصباح المنير" و"نثر الجمان" لكنه لم يعلق عليه كما فعل معهما، ولم يذكر وجود نسخ مخطوطة منه (1) ويبدو أن الفيومي قد اختصر في هذا الكتاب كتابا آخر هو "معالم التنزيل"، وهذا الأخير هو: "تفسير للإمام أبي محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت516 هـ) وهو كتاب متوسط الحجم، نقل فيه عن مفسري الصحابة والتابعين ومن بعدهم" (2). وليس بغريب أن يكون هذا الكتاب للفيومي، وهو الإمام الشافعي المذهب الذي عاش في عصر ستمته الأساسية الشروح والاختصار وستتعرف على ذلك في المبحث الموالي المتعلق بعصر الفيومي وبيئته.

هـ- **شرح عروض ابن الحاجب**: كتاب (مفقود) ذكره البغدادي في "هدية العارفين" حين عدّد مصنفات الفيومي بقوله "صنف: ديوان الخطب، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير في اللغة (مطبوع)، شرح عروض ابن الحاجب" (3)، وذكره صاحب "طبقات الشافعية" وقال عن الفيومي بأنه "شرح عروض ابن الحاجب شرحا حسنا" (4)، وذكره أيضا صاحب البدر الطالع (5).

ونتعجب عندما يقول الباحث: رجب عبد الجواد إبراهيم عن هذا الكتاب: " ولم يقل بذلك] نسبة الكتاب إلى الفيومي] إلا إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين في أسماء المؤلفين من كشف الظنون" (6). مع أن الكتاب ذكره غيره على ماتقدم! و الذي يفهم من العنوان أن الفيومي كما قام باختصار "معالم التنزيل في التفسير"، قام أيضا بشرح "عروض ابن الحاجب"، وهي سمة بارزة في عصره كما ذكرنا.

(*) - للتوسع في كتب التراجم التي ألفت بهذه الطريقة ينظر: محمد عجاج الخطيب، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر،

بيروت، مؤسسة الرسالة، ط10، 2000م، ص:282-286.

(1) - ينظر كارل بروكلمان، تاريخ الأدب العربي، ج 6 ص 89

(2) - رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 9

(3) - البغدادي إسماعيل باشا، مصدر سابق، ج: 5، ص: 113

(4) - السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، محمود محمد الطناحي، هجر للطباعة والنشر

والتوزيع، الجزيرة، ط2، 1992م، ج 4، ص:109

(5) - الشوكاني محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط:1348، 1هـ،

ج:2، ص:293.

(6) - رجب عبد الجواد إبراهيم، مرجع سابق، ص: 6

رابعاً: ابنه العالم "محمود أبو الثناء" المعروف (بابن خطيب الدهشة) (750هـ-834هـ) لم يذكر المؤرخون وأصحاب التراجم من أبناء الفيومي غيره ، مع أنه كان يكنى بأبي العباس كما رأينا من قبل!⁽¹⁾ وقد يكون العباس هذا ابنه البكر ؟ إذ غالباً ما يكنى الرجل باسم أكبر أبنائه. لكن "محموداً" كان أوفر أبنائه حظاً، وأعلاهم ذكراً، لا لسبب إلا لأنه ورث العلم عن أبيه، وكان امتداداً لأجداده. وكيف لا والمولى سبحانه وتعالى يقول : ﴿ يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ ﴾ [المجادلة/11]. اشتهر (محمود) بابن خطيب الدهشة، واسمه الكامل : نور الدين أبو الثناء محمود بن أحمد بن محمد الفيومي الحموي الشافعي المعروف بابن خطيب الدهشة.⁽²⁾ اختلف في سنة ميلاده، فأورد صاحب "شذرات الذهب" : أنه ولد في حدود سنة خمسين وسبع مائة (750هـ) وكذلك صاحب "البدر الطالع"⁽³⁾ أما صاحب كتاب "طبقات الشافعية" فيقول بأنه ولد سنة ستين وسبع مائة (760هـ)⁽⁴⁾ والأقرب إلى المعقول هو (750هـ)، لأن سنة (760هـ) قريبة من تاريخ وفاة والده (770 هـ). ولد بحماة، وبها نشأ وحفظ القرآن الكريم وعدة متون وتفقه على جماعات من علماء حماة ورحل إلى مصر والشام وأخذ عن علمائها ، وبرع في الفقه والعربية والأصول واللغة وغير ذلك وأفتى ودرّس ، واشتهر ذكره وعظم قدره وانتفع به عامة أهل حماة...إلى أن ولاه حاكم حماة القضاء وأظهر في ولايته من العفة والصيانة ما هو مشهور عنه ، ودام كذلك إلى أن صرف عن القضاء فلزم داره على أجمل طريقة حيث لزم التأليف والتصنيف.

ومن مؤلفاته : "مختصر القوت للأذرعى" في أربع مجلدات سماه: "إغاثة المحتاج الى شرح المنهاج" - تكملة شرح منهاج النووى للسبكي - في ثلاثة عشر مجلداً، وكتاب: "التحفة في المبهمات" ، وكتاب: "تحرير الحاشية في شرح الكافية" لابن مالك في النحو وتقع في ثلاثة مجلدات وكتاب "تهذيب المطالع"^(*) في اللغة-الواردة في الصحيحين والموطأ (لابن قرقول) - في ستة مجلدات، وكتاب "اليواقيت المضيئة في المواقيت الشرعية" ،وله منظومة "في صناعة الكتابة والخط" (نحو تسعين بيتاً مع شرحها) و"التقريب في علم الغريب"⁽⁵⁾

(1) - يراجع اسم الفيومي من هذا البحث، ص: 144

(2) - ينظر: السبكي، مصدر سابق ، ص: 108/4

(3) - ينظر : ابن العماد، مصدر سابق ، ص: 210/4 ، الشوكاني ، البدر الطالع ، ص: 293 /2

(4) - ينظر: السبكي ، مصدر سابق ، ص: 108 /4

(5) - ينظر: ابن العماد ، مصدر سابق ، 210 /4

(*) نقل محمود غالب كتاب والده (المصباح المنير) في كتابه: تهذيب المطالع (ينظر : العسقلاني ، الدرر الكامنة ، ج1، ص334)

توفي ابن خطيب الدهشة في حماة يوم الخميس سابع عشر شوال سنة أربع وثلاثين وثمانية مائة للهجرة (830هـ).

وهكذا فإن الفيومي لم يكتف بوضع التصانيف الورقية كما يفعل بعضهم ، بل ورث علمه لابنه فذاع صيته وزاد نتاجه العلمي. فجمع الفيومي بذلك بين حسنين؛ علم ينتفع به، وولد صالح يدعو له، مثلما أشار إلى ذلك النبي (ﷺ) «إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَالدِّ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ»⁽¹⁾.

خامسا: وفاة الفيومي :

لم يجمع أصحاب التراجم على تاريخ محدد لوفاة الفيومي ، وإن كان أغلبهم يدور حول سنة: (770 هـ) ، وقد جاء تحديدهم لتاريخ وفاته على التفصيل التالي :

✓ لا أعلم وقت وفاته⁽²⁾

✓ توفي في حدود 760 هـ⁽³⁾

✓ توفي سنة : 770 هـ⁽⁴⁾

✓ وكأنه عاش إلي بعد سنة 770 هـ⁽⁵⁾

✓ توفي سنة نيف وسبعين وسبع مائة⁽⁶⁾

✓ توفي سنة 772 هـ⁽⁷⁾

والملاحظ في التواريخ السابقة هو أن أغلبها (سنة: 760 هـ) لأنه يبعد عن التواريخ الأخرى بعشر سنوات على الأقل، وأقربها إلى الموضوعية ما ذكره: العسقلاني والسيوطي ، أي ما بين : (771 هـ – 773 هـ) لأن " النيف " في اللغة يفيد ما بين الواحد والثلاثة^(*).

(1)- مسلم أبو الحسن بن الحجاج ، صحيح مسلم ، دار عالم الكتب، الرياض، ط:1، 1996، ج:3، ص:1255 ، (كتاب الوصية ، باب ما يلحق الإنسان من الثواب بعد وفاته).

(2)- السبكي، مصدر سابق ، ص:4/ 109

(3)- الزركلي ، مرجع سابق، ص: 22/1

(4)- حاجي خليفة ، مصدر سابق، ص:2/ 1710 ، البغدادي ، مصدر سابق، ص:5/ 113

(5)- العسقلاني ، الدرر الكامنة، ص:1/ 334

(6)- السيوطي ، بغية الوعاة، ص:1/ 374

(7)- حازم الحلبي ، أطوار المعجم العربي ، بيروت، ط:1 ، 2005م ، ص: 104

(*)- من أقاويل حذاق البصريين والكوفيين أن النيف من واحد الى ثلاث ، والبضع من أربع إلى تسع ، ولا يقال بين إلا بعد عقد نحو عشرة ونيف، مائة ونيف، وألف ونيف ، (ينظر: مادة (نوف) الفيومي ، المصباح المنير ، ص: 631/2 .)

المطلب الثاني : عصره وبيئته:

أولاً: عصر (*) الفيومي (السياسي): لقد سبق أن ذكرنا في حياة الفيومي أنه عاش في القرن الثامن الهجري (حوالي 700هـ-770هـ) ما بين فيوم مصر وقاهرته وحماة الشام، وقد كانت بلاد مصر والشام في هذه الفترة تحت حكم المماليك البحرية (648هـ-784هـ).

1. المماليك: ورثة الأيوبيين- يواجهون المغول - ويتصدرون زعامة الأمة الإسلامية:
 أ/ المماليك ورثة الأيوبيين: أقام صلاح الدين الأيوبي (532-588هـ) دولة الأيوبيين على أنقاض الدولة الفاطمية، فحكمت بلاد مصر والشام قرابة الثمانين سنة (567هـ - 648هـ)، وكان من أبرز إنجازاتها ترسيخ المذهب السني في بلاد مصر بعد أن تشيخت في العهد الفاطمي، وكذلك صدّها للزحف الصليبي القادم من الغرب، وقد كانت موقعة حطين (579هـ) من أشهر معاركه. لكنّ الأيوبيين ذوي الأصول الكردية لم تعمّر دولتهم طويلاً! ثم تلاشت على أيدٍ (مماليكهم) الذين استجلبوهم من بلاد الترك، حيث انتقل الحكم إليهم على يد شجر الدر (زوجة الملك الصالح أيوب) بعد موته سنة: (639هـ)، وتزوجها مملوكها (أيبك) سنة (648هـ) الذي تنازلت له عن العرش، وبذلك ورث المماليك حكم الأيوبيين⁽¹⁾. ودامت دولة المماليك البحرية (***) من سنة (648هـ/1250م) إلى سنة (784هـ/1382م)⁽²⁾ إن المماليك " ورثوا عن دولة بني أيوب نزعتها القوية الشديدة ووقفها الرائعة الرشيدة، في مكافحة الصليبيين، أعداء الدين والمسلمين وورثوا عنها كثيرا من عاداتها وتقاليدها الرسمية وغير الرسمية، حتى ليتمكن القول إن دولتهم امتداد لدولة بني أيوب"⁽³⁾

(*)- يسمى جرجي زيدان هذا العصر بـ"عصر المغول" ويبدأ بسقوط بغداد في قبضة المغول سنة: 656هـ، وينتهي بدخول العثمانيين مصر سنة: 923هـ (ينظر: جرجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996م، ج: 2، ص: 127).

(**) - ينقسم المماليك إلى قسمين (بحرية وبرجية)؛ البحرية من أصول تركية جلبهم الملك الصالح نجم الدين أيوب وأسكنهم بقلعة جزيرة الروضة واختار منهم فرقة للأسطول سميت الفرقة البحرية وأخذ تسميتهم منها، أما البرجية منهم من أصول شركسية ومن بلاد جورجيا اشتراهم السلطان قلاوون أحد المماليك البحرية وأسكنهم أبراج القلعة وأخذوا تسميتهم منها وقد حكموا بعد المماليك البحرية (ينظر: أحمد شلبي، موسوعة التاريخ

الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة، ط7، 1986م، ص: 232/5).

(1)- ينظر: أشرف طه أبو الذهب، المعجم الإسلامي، دار الشروق، بيروت، ط1، 2002م، ص: 120، وأحمد شلبي، مرجع سابق، ص: 232/5-233.

(2)- ينظر: حسن إبراهيم حسن، تاريخ الإسلام: السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، ط14،

1996م، 1416هـ، ص: 4/111.

(3) - محمود رزق سليم، مصدر سابق، ص: 12/2.

ب/ المماليك في وجه المغول :

لقد واجهت الأمة الإسلامية أخطارا محدقة في هذا العصر؛ حيث تهددتها الحملات الصليبية من الغرب، فلم يصدّها إلا الأيوبيون وخلفاؤهم المماليك، وسرعان ما ظهر خطر آخر يتهدّد الأمة من أطرافها الشرقية ممثلا في (المغول) .

انطلق المغول من أقصى بلاد آسيا كالجراد المنتشر، يأتون على الأخضر واليابس، فاستولوا على كل الممالك الإسلامية، واتجهوا صوب مقر الخلافة العباسية ببغداد سنة (656 هـ) حيث خاطب زعيمهم "هولاكو" الخليفة العباسي "المستعصم بالله" بكتاب يطلب منه الاستجابة لشروطه المهينة وإلا عرض جيوشه للهزيمة أمام جيوش المغول التي قهرت جيوش خوارزم وإيران (1)

لقد تعرضت الأمة إلى نكبة حقيقية؛ حيث استبيحت بغداد عاصمة الخلافة وخربت على رؤوس أهلها، وقتل الخليفة رمز الأمة، حيث "أبيحت المدينة للجند، فاخترقوا فجاجها وجاسوا خلال سبلها يثخنون في أهلها قتلا وتمثيلا، وظلوا على هذا العمل الإجرامي أربعين يوما حتى ملؤوا الطرقات دماء، وجمعوا من جماجم السكان أهراما، وقيل بلغ عدد القتلى نحو من ألفي ألف نسمة [2 مليون]، ولم يسلم من يدهم إلا من اختفى في بئر أو قناة، ثم قتل الخليفة، وجمع من أولاده وأعمامه، وأحرقت دور الكتب، وأغرقت كتب لا تحصى في نهر دجلة وهدمت القصور وخربت الدور" (2).

لم يتوقف المغول عند حدود بغداد؛ بل زادهم سقوطها إصرارا وتشجيعا على إخضاع جميع البلاد الإسلامية المتبقية لحكمهم، والدور بطبيعة الحال سيكون من نصيب بلاد الشام أولا، ثم تليها مصر ثانيا! لتليها بلاد المغرب ثالثا... وبالفعل لقد زحف المغول كالشر المستطير على الشام فدمروا حلب ودمشق، وكانت تحت حكم من تبقى من الأيوبيين (3).

ثم واصلوا زحفهم متجهين نحو مصر التي كان يحكمها المماليك، ووجّه (هولاكو) رسالة شديدة اللهجة إلى "قطز" سلطان مصر، مما جاء فيها: "قد سمعتم أننا قد فتحنا البلاد وقتلنا معظم العباد، فعليكم بالهرب وعلينا الطلب، ولكن أي أرض تؤويكم وأي بلاد تحميكم

(1) - حسن إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص: 148/4

(2) - محمود رزق سليم، مرجع سابق، ص: 10/2

(3) - ينظر: محمود شلبي، مرجع سابق، ص: 332/5

خيولنا سوابق وسيوفنا صواعق، وقلوبنا كالجبال ،وعددنا كالرمال"⁽¹⁾
 وأمام هذا الخطب الجلل لم يجد المماليك ومعهم المصريون سبيلا غير الصمود
 والمواجهة ، فأبلوا البلاء الحسن بصبر وثبات وجلد ، وتمكّنوا بالفعل من هزيمة أسطورة
 المغول في موقعة "عين جالوت" الشهيرة سنة: (658 هـ) بقيادة "قطز" .
 " وقد أراد الله سبحانه وتعالى أن يقيم من دولة المماليك في هذه الآونة من تاريخ المسلمين
 حاجزا منيعا ، وسدا متينا ،يقف حجر عثرة في سبيل التيار الجارف " .⁽²⁾ وبهذا النصر
 المبين تقلص ظل التتار عن بلاد الشام ،حيث لاحقهم المماليك " وبهزيمتهم التقت الشام
 ومصر مرة أخرى تحت حكم واحد، وظلت تحت حكم المماليك البحرية مدة 132 عاما"⁽³⁾

ج/ المماليك يتصدرون زعامة الأمة الإسلامية خلال القرن الثامن الهجري:

ورث المماليك دولة (بني أيوب) كما رأينا من قبل ،وبعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد
 لم يبق للأمة الإسلامية في المشرق غير دولة المماليك ،وأكثر من ذلك فقد اعتبر المماليك
 دولتهم امتدادا للخلافة العباسية أيضا . "ومن حسن سياسة سلاطينهم أن أفسحوا في مصر
 مكانا للخلافة جديدا ، بوعوا فيه أحد سلائل خلفاء بني العباس — بعد ثبوت نسبه — . وبذلك
 أعادوا للخلافة سيرتها وأنشئوها نشأ آخر بعد أن طوي بساطها وانفضّ سامرها، وزالت
 عنها الغضارة والنضارة فوجّهوا بعملهم هذا أنظار المسلمين إلى مصر،ولفتوا قلوبهم
 وأرواحهم إلى القاهرة باعتبارها عاصمتهم الجديدة ومتبوا خلافتهم المجيدة"⁽⁴⁾.
 والحق أن المماليك ما استقدموا الخليفة العباسي إلى مصر ليحكمها! ولكن لتتقوى
 دولتهم برمزيته السياسية والدينية ، بعدما نالت أحقيتها في الحكم بقوتها الجهادية وقدرتها
 على نصرته الإسلام وهزم خصومه .

وكانت أبرز مراحل هذه الدولة وأكثرها استقرارا تلك التي حكم فيها: الناصر محمد بن
 قلاوون (693هـ-741 هـ) وذريته من بعده (741هـ-784هـ) وامتدت طوال القرن
 الثامن تقريبا. وهي الفترة نفسها التي عاشها الفيومي صاحب"المصباح المنير" موضوع
 بحثنا.

(1) - أحمد شلبي ، مرجع سابق ، ص:247/5

(2) - محمود رزق سليم ، مرجع سابق ، ص:11/2 .

(3) - محمود شلبي ،مرجع سابق ، ص:233/5 (بتصرف)

(4) - محمد رزق سليم، مرجع سابق، ص: 12/2 .

2. عهد السلطان الناصر (684هـ - 741هـ) :

هو الناصر محمد بن قلاوون ، ولد في محرم سنة أربع وثمانين وست مئة (684هـ) والده (قلاوون) من المماليك حكم خلال عشر سنوات (679هـ - 689هـ) ، ثم خلفه ابنه خليل فلما قتل سنة: (693 هـ) آلت الخلافة إلى الناصر الذي كان عمره تسع (9) سنوات، ولم تستقر له الخلافة لحدائثة سنّه فتولّاها ثلاث مرات متقطعة؛ الأولى (سنة 693هـ) - وكان حكمه فيها دون السنة فخلعه الملك (كتبغا)، والثانية كانت (سنة 689 هـ) ودام فيها إلى غاية (708هـ) ثم خلع نفسه استنكاراً للضغوط التي تمارس عليه، وأما الثالثة فكانت ابتداء من (سنة 709هـ) إلى غاية (741هـ) حين موته (1).

"وهو أطول ملوك الترك مدة في السلطنة. فإن أول سلطنته تمتد من سنة ثلاث وتسعين وستمئة (693هـ) إلى أن مات في (741 هـ) نحو من ثمان و أربعين سنة بما فيها من أيام خلعه ؛ ولم يقع ذلك لأحد من ملوك الترك بالديار المصرية فهو أطول الملوك زمنا ، وأعظمهم مهابة وأغزرهم عقلا ، وأحسنهم سياسية ، وأكثرهم دهاء وأجودهم تدبيراً وأقواهم بطشاً وشجاعة وأحذقهم تنفيذاً [...] فهو سلطان وابن سلطان وأخو سلطان ووالد ثمانية سلاطين (*) من صلبه [...] فهو أجلّ ملوك الترك وأعظمها بلا مدافعة ومن ولي السلطنة من بعده بالنسبة إليه كأحد أعيان أمرائه" (2)

ويورد المقرئ في سياق تعداد مآثر (السلطان الناصر) أنه " عمرت في أيامه بالديار المصرية عدة جوامع تقام فيها الخطب زيادة على ثلاثين جامعا [...] وأما ما بني بالبلاد الشامية في أيامه فكثير جدا " (3).

أما عن علاقة السلطان الناصر بوالى حماة (أبو الفدا) الذي عين الفيومي خطيباً لمسجد "الدهشة" ، فتعود إلى سنة (708هـ) حين اعتزل الناصر الحكم وأقام بالكرك ، فخدمه فيها أبو الفدا ، وعندما استقرّ له الحكم سنة (709هـ) " أنعم عليه بسلطنة حماة بعد الأمير "اسندمر كرجي" وجعله صاحب حماة وسلطانها، وقدم على الناصر القاهرة غير مرة، وحج معه ، وحظي عنده إلى الغاية " (4)

(1) - ينظر : بن تغرى بردى ، مصدر سابق ، ص: 126/9-128 .
(*) - أبناءه الذين حكموا مصر خلال الفترة (741-762هـ) هم: (أبو بكر ، كجك أحمد ، اسماعيل ، شعبان ، حاجي ، حسن ، صالح) أما أحفاده فقد حكموا خلال الفترة (762-784هـ) وهم (شعبان بن حاجي ، شعبان بن حسن ، علي بن شعبان ، حاجي بن شعبان) . ينظر محمود شلبي ، موسوعة التاريخ الاسلامي ، 228/5-229

(2) المصدر السابق ، ص: 127/9
(3) - المقرئ تقي الدين أحمد بن علي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الخطط المقرئية - تحقيق : محمد زينهم ، مديحه الشرفاوي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ط: 1، 1997م. ، ص: 325/2

(4) - ابن تغرى بردى ، مصدر سابق ، ص: 215/9

3. ولاية أبي الفدا (*) صاحب حماة (672هـ - 732هـ) :

هو الملك المؤيد عماد الدين أبو الفدا إسماعيل صاحب حماة ابن الملك الأفضل علي بن الملك المظفر محمود بن الملك المنصور محمد بن المنصور عمر بن شاهنشاه بن أيوب الأيوبي ولد سنة (672هـ)، وتولى ولاية حماة سنة (712هـ) وتوفي سنة (732هـ).⁽¹⁾ لقد استعاد (أبو الفدا) ملك آباءه الأيوبيين الذين حكموا⁽²⁾ حماة من سنة (574هـ) إلى سنة (683هـ)، ولكن هذه المرة في ظل دولة المماليك، التي يكنّ له سلطانها الناصر حبا متميزا (**). وعلاقة خاصة - سبق الحديث عنها - .

ومن أسرار تلك العلاقة أن "أبا الفدا" لم يكن حاكما فقط، بل كان عالما أيضا وفي شتى الفنون. ومما لاشك فيه أن السلطان قربه إليه للاستفادة من علمه وحكمته وخبرته. أما علاقة (أبي الفدا) بالفيومي فتكمن في كونه من انتدبه للخطابة في جامع الدهشة الذي بناه في حماة⁽³⁾. ويرجح أنه من كان سببا في تنقله من القاهرة إلى حماة مثلما بينا ذلك في السابق.

وكيف لا وقد كان "سخيا محبا للعلم والعلماء، وشاركهم في فنون كثيرة"⁽⁴⁾. حيث كان جامعا للعلوم الشرعية والعقلية، ومن تصانيفه: "الأحكام الصغرى" في الحديث، "تقويم البلدان" - مشهور ومطبوع -، "كتاب الكناش"، "كتاب الموازين"، "كشف الوافية في شرح الكافية لابن الحاجب"، "المختصر في أخبار البشر" في التاريخ، "نظم الحاوي الصغير" في الفروع و"توادر العلم" في مجلدين⁽⁵⁾

ويعلق الزيات على بعض كتبه بالقول: "لأبي الفدا كتابان في التاريخ وتقويم البلدان هما مرجع العرب والفرنج في تحقيق هذين العلمين: كتاب "المختصر في تاريخ البشر" وهو

(*) - ينظر في ترجمة أبي الفدا: ابن كثير، البداية والنهاية، 577/14، ابن الوردي، تاريخ ابن الوردي، 287/2، ابن تغري بردي، مصدر سابق، 214/9، ابن الملقن، العقد المذهب، 408، البغدادي، مصدر سابق، 214/5، ابن العماد، مصدر سابق، 99/6، الزيات، مرجع سابق، 301، المقرئ، المقفى الكبير، 100 .

(1) - ينظر: بن تغري بردي، مصدر سابق، ص: 214/9

(2) - ينظر: ابن العماد، مصدر سابق، ص: 99/6

(**) - من شدة حب السلطان لأبي الفدا انه لما بلغته وفاته تأسف عليه وعين مكانه ابنه (الأفضل) على سلطنة حماة... ولما توجه إلى الحجاز أخذه معه وفاء لما كان يفعله مع والده (ينظر ابن تغري بردي، مصدر سابق، ص: 79، 81/9)

(3) - يراجع، رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6

(4) - ينظر: ابن كثير الدمشقي، البداية والنهاية، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م، ص: 577/14، ابن الوردي، زين

الدين عمر بن المظفر (ت749هـ)، تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1996 م، ص: 287/2

(5) - ينظر: البغدادي، مصدر سابق، ص: 214/5، ابن الملقن محمد بن علي بن أحمد، العقد المذهب في طبقات حملة

المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى، سيد مهى، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 1417هـ.. ص: 408

تاريخ عام للأمة العربية يبلغ بها إلى سنة : 729هـ ، وكتاب " تقويم البلدان " جمع فيه خلاصة ما كتب الأقدمون في الجغرافيا والفلك ، وقد اهتم به الفرنجة فترجموه واعتمدوا عليه في الوقوف على الجغرافية العربية" (1).

أما عن حبه لأهل العلم وتقريبهم له فيعطى لنا المقرئزي نموذجاً لذلك بقوله : "وكان يحب أهل العلم ويقربهم ويؤويهم إليه، واختص بعبد الرحمان بن عمر الأبهري، وأجرى له ما يكفيه، ورتب للجمال بن نباته الشاعر في كل سنة ستمائة درهم يبعث بها إليه إلى دمشق." (2) ولا نظن أن صاحبنا " الفيومي " الذي عاش في ظل رجل هذه صفاته وسماته ، لم يمسه بعض فضله وكرمه وتكريمه للعلم والعلماء، خاصة أنه كان خطيب المسجد الجامع في مدينته حماة عاصمة أبي الفداء.

وهو ما سيدعونا إلى التفصيل أكثر في البيئة العلمية التي عاشها الفيومي في ظل دولة المماليك .

(1) - أحمد حسن الزيات، تاريخ الأدب العربي ، دار المعرفة، بيروت ، ط4، 1997م، ص: 301
(2) - المقرئزي تقي الدين ، كتاب المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1987 م ،

ثانيا : بيئة الفيومي (العلمية):

سبق الحديث عن عصر الفيومي ،وعن أبرز أحداثه السياسية ،وعن المماليك والملوك الذين عاش في ظل حكمهم .

فما ميزة هذا العصر من الناحية العلمية ؟ وماهي أبرز منشآته ؟ وهل كان له إنتاج علمي في مختلف العلوم والفنون ؟ ومن أبرز علمائه وأبرز مؤلفاته ؟

1. القاهرة ودمشق ترثان الصدارة العلمية من بغداد:

احتلت بغداد مركز الصدارة العلمية طوال الفترة العباسية " وامتد نفوذها إلى الأوطان النائية فلوتت آدابها بألوانها، ووجهت النابهين من أبنائها الى التأدب بأدبها هي. فاتخذوها قبلة في تفكيرهم، وسعوا إليها سعي الحاج إلى البيت الحرام،وتوافدوا عليها من فارس والحجاز ومن مصر و الشام ومن المغرب والأندلس ..."(1)

وظلت منارة العلم في الأمة إلى أن جاءها طوفان الجهل والظلام زاحفا من الشرق .ممثلا في التتار الذين أسقطو بغداد سنة (656هـ) فجاسوا خلال الديار ،وأتوا على الأخضر واليابس وقتلوا العلماء، (*) وأحرقوا الكتب ،وأغرقوا عددا لا يحصى منها في نهر دجلة (2). حتى تغير لونه، وحرموا بذلك الأمة والإنسانية جمعاء من عصارة ما أنتجه الفكر الإسلامي خلال أزهى عصوره.

لقد هدموا المساجد ليحصلوا على ذهب قبابها، وأهلكوا كثير من رجال العلم فيها، وقتلوا أئمتها وحملة القرآن ،وتعطلت المساجد والمدارس والربط ، وأصبحت المدينة قاعا صافصفا ليس بها إلا فئة قليلة مشردة الأذهان، وكان القتلى في الطرقات كأنهم التلال (3).

وما أشبه الليلة بالبارحة (4) !!! إن ما أحدثه تتار"المغول" في القرن السابع ببغداد ،هو ذاته وأكثر منه ما يحدثه تتار الأمريكان بها في القرن الخامس عشر ، ولكنّ بغداد الحضارة ظلت تكابر وتتحدّى عوادي الزمن ، وقدرها في كل عصر أن تكشف للتاريخ عن همجية

(1) - محمود رزق سليم ، مرجع سابق، ص: 6/2

(*)- قتل من العلماء :الشيخ : محي الدين بن الجوزي وأولاده ؛ حيث خرجوا إلى هولاءكو مع الخليفة وأكابر رجال الدولة من الوزراء والعلماء والفقهاء فقتلهم جميعا بعد أن استأمنهم (ينظر: أبو الفداء، المختصر في تاريخ البشر، ص: 19/4)

(2) - ينظر محمود رزق سليم ، مرجع سابق ، ص: 10/2

(3) - ينظر حسن إبراهيم حسن ، مرجع سابق، ص: 152/4

(4)- " قال طرفة كل خليل كنت خالته لا ترك الله له واضحه كلهم أروغ من ثعلب ما أشبه الليلة بالبارحة"، (مجمع الأمثال، تأليف: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، دار المعرفة - بيروت، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد

وبربرية غزاتها!؟

لقد سقطت كعبة العلم وطلابه، ولم يجد المسلمون والعلماء خاصة أمامهم غير مصر وبلاد الشام، حيث أسس المماليك لهم ملكا، وأقاموا لأنفسهم سلطانا، فالتجئوا إليهم وطلبوا حمايتهم من هول مالق بهم، وقد قيض الله هؤلاء المماليك في تلك الفترة العصيبة ليكونوا حاجزا منيعا وسدا متينا في وجه ذلك الشرّ المستطير الذي لا يبقي ولا يذر .

قصد العلماء وطلاب العلم القاهرة ودمشق " وهبوا يحيون من الإسلام مجد الدارس [...] ويجددون له وللعربية ذخائرهما العلمية النفيسة، ونهموا في التجديد حتى ضاق نطاق الزمان عن إشباع رغبتهم، وكأنما أرادوا الانتقام في هذا الزمن الخؤون والأخذ بالثأر منه "(1) ومن هؤلاء الذين قدموا الى القاهرة " أبو حيان الأندلسي" شيخ الفيومي الذي سبق الحديث عنه ، " وممن فرّ إلى مصر كمال الدين بن العديم[الذي] هجر مدينة حلب فارا من التتار إلى الناصر بن قلاوون، فأقام بها حتى مات، ودفن بها وبها ابن الأستاذ كمال الدين "(2).

ومما لاشك فيه أن هؤلاء الفارين أو المهاجرين عاونوا مع من نشأ في مصر وعلمائها وأدبائها، ومن تربوا على أيديهم من ناشئتها - ومنهم الفيومي - على إنعاش الروح العلمية، متجهين إلى إحياء علوم الدين واللغة .

وبذلك ورثت القاهرة أولا ودمشق ثانيا الصدارة العلمية من بغداد ونشرت القاهرة زعامتها العلمية وقيادتها الأدبية على البلاد الإسلامية تقريبا.(3)

2. رعاية المماليك للعلم والعلماء:

أقام المماليك وزنا كبيرا للعلم والعلماء خلال فترة حكمهم، حيث بجلّوا العلماء وقدموهم في مسائل كثيرة، وقد استشاروهم مرارا في أمور الدولة العليا، وسمعوا شكاياتهم إذا تقدموا إليهم بها وأجابوا ملتمساتهم، ومن النماذج التي تبين هذه المكانة التي يكتنها السلاطين للعلماء والقضاة: أن"الظاهر بيبرس" حضر مرة إلى دار العدل في قضية بينه وبين أحد الأمراء أمام القاضي ابن بنت الأعز، فقام الناس له تعظيما لإللقاضي فقد أشار إليه السلطان بعدم القيام.(4)

(1) - محمود رزق سليم، مرجع سابق، ص: 13/2

(2) - المرجع نفسه، ص 18/2

(3) - ينظر: المرجع نفسه، ص: 12/2

(4) - ينظر: المرجع نفسه، 23/2، السيوطي، حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة - (ج 1 / ص 244)

واعنتى المماليك ببناء وإنشاء دور العلم ومراكزه، لما لها من أهمية كبرى في تشييط الحركة العلمية، وتتمثل هذه الدور في المدارس والمساجد، (*) وخوانق وزوايا وأربطة الصوفية، وما كان بجوارها من مكاتب صغيرة تعني بتعليم الصبية مبادئ القراءة والكتابة وطرفا من العلوم الأولية وتحفيظ القرآن الكريم، وتزود المدارس بمساكن يأوى إليها شيوخها وطلابها .

وكانت هذه المدارس تخضع لنظام علمي دقيق (**). ومن نماذج ذلك ما ذكره "ابن دقماق" في كتابه الانتصار (ج: 4، ص: 26) عند الكلام على المدرسة الطبرسية التي أنشأها الأمير علاء الدين طبيرس عام (709هـ) ما نصه: "ثم وقفها مدرسة للفقهاء الشافعية والمالكية بجلوس الشافعية في الايوان الغربي والمالكية في الايوان الشرقي، ورتب من كل مذهب مدرسا ومعيدا وخمسة عشر طالبا... وشرط لكل مدرس سنتين درهما ولكل معيد أربعين درهما" (1)

ولم يكتف المماليك ببناء المؤسسات العلمية، بل رصدوا لها بعض الأملاك الوقفية لتلبية حاجات طلابها وأساتذتها، ولقد كان الوقف لهذه المؤسسات مجالا للمنافسة بين السلاطين والأمراء، فبنى الواحد منهم مسجدا أو مدرسة، ثم يهب لها الأرض والدور أو غيرهما وقفا خيريا لوجه الله للإنفاق من ريعها على مرافقها المختلفة. (2)

(*) - من هذه المساجد (جامع الدهشة) الذي بناه ابو الفدا صاحب حماة سنة: (727 هـ) وقرر فيه الفيومي لخطابته، وصورته بملاحق هذا البحث، ص: 312.

(**) - هذا النظام تعتمده المؤسسات التعليمية. في المجتمعات المتطورة اليوم، بينما مؤسساتنا التعليمية لا تزال بعيدة كل البعد عن هذه المقاييس التي أسسها أسلافنا؟

(1) - محمود رزق سليم، مرجع سابق، ص: 30/2 (بتصرف).

(2) - ينظر: المرجع السابق، ص: 63/2

3. علماء العصر ومؤلفاتهم:

إن هذا الاحتفاء الذي لقيّه العلم والعلماء في عصر المماليك جعل عصرهم من أكثر العصور الإسلامية غزارة في الإنتاج العلمي، ونشاطا في حركة التأليف، وازدان بنخبة ممتازة من الفحول والعلماء وفي مختلف الميادين⁽¹⁾ ومنهم من بلغ حد الاجتهاد، أو لم يقلّ عن الأئمة المجتهدين السابقين كفاءة وقدرة على الاستنباط، وعلما بأحكام الشريعة وتصرفا في الوقائع بالفتيا الدقيقة المحكمة، مع قوة استدلال ووضوح حجة، وتمسك تام بالحق...⁽²⁾ وتعددت اختصاصات علماء العصر؛ فمنهم علماء الفقه على المذاهب الأربعة وعلماء الحديث وحفاظه، و عارفو مصطلحاته ورواياته، وعلماء الأصول، وعلماء الصوفية، وعلماء النحو وأهل البلاغة وحفاظ اللغة، وعلماء القراءات، ونبغ عدد منهم في الطب والهندسة والفلك والكلام والحكمة والمنطق .

وأكثر العلوم بزوغا في هذا العصر علم التاريخ وتراجم الأعيان، "حيث وجد رجال هاموا به هياما، و أغرموا به غراما، فوضعوا فيه من المؤلفات ما يعدّ إلى وقتنا في مقدمة الأسانيد والمراجع"⁽³⁾

وقد أشار إلى ذلك كارل بروكلمان بقوله: " فقد انتج السوريون والمصريون انتاجا خصبا جدا في عهد المماليك كانت لنا منه ثمرات يانعات ، وبخاصة في حقل التاريخ"⁽⁴⁾ ومن أبرز علماء العصر ومؤلفاتهم نذكر مايلي: - مرتبين حسب تاريخ وفاتهم-

- ابن أبي اصبيعه (616هـ - 1219م) :ألف كتاب " عيون الأنباء في طبقات الأطباء ط ويحوي أربعمائة (400) ترجمة.

- ابن خلكان (681هـ - 1282 م) : من أشهر مؤلفي السير ألف كتاب " وفيات الأعيان" وفيه ترجمة لحياة ثمانمائة وخمسة وستين (865) من الأعيان.

- الصفدي:(764هـ - 1363م):ألف كتاب"الوافي بالوفيات" وبه ألف وأربعمائة(1400) سيرة

- علي بن النفيس (000 - 1288 م) : كان رئيسا للأطباء في مستشفى قلاوون.

(1) - ينظر: أحمد شلبي، مرجع سابق، ص: 274 .

(2) - ينظر محمود رزق سليم ، مرجع سابق ، ص: 77/2

(3) - المرجع نفسه ، ص: 79/2

(4) - كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمه: عن الألمانية: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي ، دار العلم

- الدمشقي (726هـ - 1326م) : ألف كتاب " نخبة الدهر في عجائب البر والبحر "
- ابن تيمية (728 هـ : 1328م) وهو يقف في القمة بين الشيوخ والفقهاء وله عدة مؤلفات .
- أبو الفدا (732هـ - 1332م) وقد سبق الحديث عنه وعن مؤلفاته (1)
- ابن فضل الله العمرى (749هـ - 1349م): ألف كتاب " مسالك الأبصار في ممالك الأمصار "
- السبكي : (755هـ - 1355م) له مؤلفات كثيرة منها : " طبقات الشافعية "
- ابن خلدون: (808 هـ - 1405م) صاحب المقدمة الشهيرة ومع أنه مغربي الميلاد والنشأة، إلا أنه في آخر حياته التحق بالشام .
- القلقشدى (821 هـ - 1418م) صاحب الموسوعة العظيمة المسماة : "صبح الأعشى في صناعة الإنشاء " .
- المقرئزي (845هـ - 1442م) المؤرخ العظيم ، مؤلف "الخطط والسلوك" .
- ابن حجر العسقلاتي (852هـ - 1449) إمام العصر . ومؤلف: " الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة " و " الإصابة في تاريخ الصحابة " و " فتح الباري في شرح أحاديث البخاري " .
- العيني : (855هـ - 1451م) : مؤلف: " عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان "
- ابن تغرى بردى : (874هـ - 1470 م) المؤلف المملوكي الشهير صاحب "النجوم الزاهرة في تاريخ مصر والقاهرة " .
- السخاوى : (000 - 1469م) له عدة كتب منها "الضوء اللامع في علماء القرن التاسع "
- السيوطي : (855هـ - 1505 م) تلميذ السخاوى ، وهو صاحب الموسوعات والمؤلفات الكثيرة (2)

هذا وقد زخر العصر بأسماء كثيرة برعوا وألّفوا في شتى العلوم . ولم يتسع المقام لذكرهم جميعا ، ونكتفي بذكر بعض المشهورين منهم. وهو ما يدلّ دلالة قاطعة على أن الفيومي صاحب (المصباح المنير) قد نشأ في عصر مشجّع على طلب العلم وتحصيله ، وفي بيئة تفتّحت فيها قرائح العلماء ، فأبدعوا في شتى المجالات، وتركوا تراثا علميا ضخما ، صعب

(1) -يراجع من هذا البحث ما كتب عن أبي الفدا، ص: 159

(2) - ينظر : أحمد شلبي، مرجع سابق، ص: 274-277، ومحمود رزق سليم ، مرجع سابق، ص: 2/ 79، 80،

على العصور اللاحقة منافسته "فقد تكاثر الاشتغال في اللغة وعلومها في هذا العصر، وإن كان أكثر اشتغال علمائها في الشروح، ولكن مؤلفاتهم لا تزال شائعة وعليها المعول حتى الآن [...] ولاسيما المعاجم" (1)

لقد عاش الفيومي بين مصر والشام في زمن "مشى الناس في دياجير الجهل حيارى لا يرون مظاهر الحياة حتى يضيئهم شارق في سماء مصر أو بارق في جو الشام، وذلك لأنهما البلدان اللذان حفظا وجود اللغة ورفعا سقوط الأدب وجمعا شمل العلم...." (2)

(1) - جرجي زيدان، مرجع سابق، ج:2، ص:159

(2) - أحمد حسن الزيات، مرجع سابق، ص:296

المبحث الثاني: التعريف بمعجم "المصباح المنير":

سنتعرف على معجم المصباح من خلال: معرفة مراحل تأليفه، وأهميته ومكانته بين المعاجم العربية، ونستعرض أبرز ما قيل حوله من قبل الباحثين والنقاد، ونتوقف عند وصفه العام، لننتهي عند ذكر أهم طبعاته ومخطوطاته.

المطلب الأول: مراحل تأليف المصباح وأهميته:

تأليف معجم "المصباح المنير":

الظاهر من كلام الفيومي في مقدمة "المصباح" أنه مرّ في تأليفه بمرحلتين:

1. المرحلة الأولى: إنجاز كتاب موسع في غريب "شرح الوجيز للرافعي" وهو بذلك لم يخرج عن السمة العامة التي طبعت عصره وخاصة في مجال الفقه؛ حيث كثرت المتون وشروحها ثم اختصار تلك الشروح، فقد "عجّ العصر بالمتون والشروح وشروح الشروح، بل واختصارا الشروح، أو التحشية عليها والتنبيهة على مافات واضعيها..."⁽¹⁾

والفيومي في هذه المرحلة قام بشرح واف للألفاظ الغريبة التي وردت في كتاب "فتح العزيز على كتاب الوجيز" للرافعي عبد الكريم بن محمد القزويني (557-623هـ) الذي هو بدوره شرح لكتاب الغزالي أبي حامد (450-505هـ) "الوجيز" في فروع الشافعية⁽²⁾ وسنتحدث عن هذين الكتابين في فصل لاحق يتعلق بمصادر المصباح.

ويؤكد الفيومي هذه المرحلة بقوله: "كنت جمعت كتابا في غريب شرح الفيومي للإمام الرافعي. وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة وأضفت إليه زيادات من لغة غيره ومن الألفاظ المشتبهات والمتماثلات ومن إعراب الشواهد وبيان معانيها، وغير ذلك مما تدعوا إليه حاجة الأديب الماهر..."⁽³⁾.

فنحن إذن أمام كتاب لغوي كبير يتعلق بدراسة الظواهر اللغوية المختلفة في كتاب الرافعي. غير أن الفيومي رأى في كتابه هذا توسعا كبيرا يتيه الباحث بين جنباته، ولا يحصل على المراد منه؛ وهو معرفة معاني الألفاظ الغريبة في الكتاب المشروح. إذ يقول: "غير أنه افتقرت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعرت على السالك شعابه وامتدحت^(*) بين الشادي رحابه، فكان جديرا بأن تتبهر دون غايته ركابه، فجر إلى ملل ينطوي على خلل..."⁽⁴⁾.

(1) - محمود رزق سليم، مرجع سابق، ص: 127، 128، وينظر: الجرجاني، مصدر سابق، من مقدمة المحقق، ص: 15

(2) - ينظر: رياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 65.

(3) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 1/أ.

(*) - امتدحت: انمدحت الأرض إذا اتسعت (الفيومي، المصباح، ص: 566/2)

(4) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 1/أ (من مقدمة المؤلف)

وكانت هذه الأسباب كافية لأن يعدل الفيومي عن كتابه هذا، ولا ندري هل تم ذلك بعد استكمال تأليفه؟ أما أثناء التأليف؟ والجدير بالملاحظة أنه لم يصل إلينا منه شيء، ولم يذكر حتى في الكتب المخطوطة !

2. أما المرحلة الثانية: من تأليف "المصباح" فهي الصيغة النهائية المختصرة التي اهتدى إليها الفيومي بعد عدوله عن الأولى. إذ يقول: " فأحببت اختصاره على النهج المعروف والسبيل المألوف [إشارة إلى طريقة تأليف المعاجم وترتيب مداخلها]. ليسهل تناوله بظم منتشره ويقصر تطاوله بنظم منتشره..."(1) .

ويؤكد الفيومي أنه لم يلتزم في مصباحه بالمنهج التقليدي في الشرح فيقول: "واعلم أنني لم ألتزم ذكر ما وقع في الشرح واضحا ومفسرا..."(2). خاصة وأن كتاب الرافعي كتبت حوله شروح كثيرة أخذت الطابع الفقهي سنتحدث عن بعضها في الفصل الخامس(3) وحدد في خاتمة الكتاب نوع الألفاظ التي تناولها في معجمه، والمنهج الذي اعتمده في ذلك بقوله "وقد اقتصر في هذا الفرع أيضا على ما يتعلق بألفاظ الفقهاء وسلكت في كثير منه مسالك التعليم للمبتدئ والتقريب على المتوسط ليكون لكل حظ..."(4) وسنفصل هذا الموضوع في المبحث الأول من الفصل الخامس .

(1) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 1/1.

(2) - المرجع نفسه، ص: 1/1.

(3) - ينظر: العسقلاني أحمد بن حجر، تلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، إعداد: يوسف عبد الرحمن

المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، ط 1، 1986م، من مقدمة المحقق، ص: 9-11

(4) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 712/2.

ثانيا: أهمية معجم "المصباح المنير" :

ذكر كثير من العلماء والباحثين أهمية معجم المصباح المنير في القديم والحديث.

• فمن القدماء:

- ما قاله صاحب الدرر الكامنة: "وهو كثير الفائدة، حسن الإيراد. وقد نقل غالبه ولده في كتاب تهذيب المطالع" (1).

- وجاء في شذرات الذهب أن "...المصباح المنير في غريب الشرح الكبير في مجلدين وهو كتاب نافع..." (2).

• أما المحدثون:

فقد أطرى الشيخ: محمد الصباغ مصحح المصباح في طبعة بولاق، كلا من الفيومي ومعجمه بالقول: "...والى هذا الصواب والمنهل العذب المستطاب ذهب خير إمام وأفضل همام ، العلامة أبو العباس أحمد الفيومي رحمه الله ورضي عنه وأرضاه. فصنف في ذلك أبداع تصنيف وأبهج تأليف ، نثر فيه من درر لسان العرب فرائد، ونظم فيه من جواهر المعاني فوائد ، بها أعجب الناقد البصير وبها سقط على الخبير، كيف وهو المصباح المنير في غرائب الشرح الكبير ، فلعمري إن اسمه طابق مسماه ووافق مدلوله ومعناه..." (3)

- ووصفه برو كلمان بكونه: "معجما شاملا للألفاظ الواردة في كتب الفقه" (4).

- وقال عنه رياض زكي قاسم: بأنه "معجم لغوي موجز يضم إلى جانب المفردات اللغوية وشرحها فصولا أنتجها الفيومي من الصرف والنحو، كما يعنى بجانب منه بشرح المصطلحات الفقهية الواردة في شرح الإمام الرافعي" (5).

- وذكره عبد السميع محمد بالقول: "ومن الموجزات التي حظيت باهتمام القارئ العربي الموجزات التي اقتبست من كتاب الجوهرى[...] وهناك موجز نال الشهرة كذلك، ولكنه لم يقتبس من الجوهرى وحده، كما لم يسر على طريقته ونهجه، وإنما اتخذ المنهج الذي بدأه

(1) - العسقلاني، الدرر الكامنة، 334/1.

(2) - ابن العماد، مصدر سابق، 109/4

(3) - الفيومي أحمد بن محمد بن علي ، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح: محمد الصباغ ، دار بولاق ، القاهرة ، 1281هـ (من مقدمة المصحح)

(4) - كارل برو كلمان، تاريخ الأدب العربي، ص: 88/6.

(5) - رياض زكي قاسم، مرجع سابق: ص: 66.

البرمكي، وشهره الزمخشري. وأعني بهذا: كتاب "المصباح المنير" [...] والناظر في هذا المعجم يعجب لما حوى بشرح المصطلحات الفقهية وهو هدف أساسي من أهداف هذا المعجم" (1).

- وأثنى عليه محمد حسن عبد العزيز بقوله: "والمصباح المنير على وجازته من أفضل المعجمات وأحكمها في ضبط الكلمة وتصريفها مع عنايته بتدقيق المعاني الشرعية للألفاظ المتداولة بين الفقهاء." (2).

- وقال عنه أحمد مختار عمر: "...من المعاجم الموجزة، ومؤلفه من علماء القرن الثامن وقد اهتم فيه المؤلف بالاصطلاحات الفقهية، لأنه هدف من تأليف معجمه شرح ألفاظ العزيز الذي كتبه الرافعي على الوجيز للغزالي وفيه أكثر الاستشهاد بالحديث النبوي" (3).

- وأعدّه سعيد الخوري الشرتوني "أقرب الموارد في فصيح العربية" من بين أهم المعاجم والمصادر في إعداد معجمه، فيقول: "أقبلت على كتب الأئمة الثقات، واللغويين الأثبات من مثل ابن منظور المصري صاحب لسان العرب، والزمخشري صاحب أساس البلاغة، والجوهرى مؤلف الصحاح، والفيومي، مؤلف المصباح، والراغب الأصفهاني صاحب المفردات، والمطرزي منشئ المغرب... الخ" (4).

- وأما عبد الغني الدقر محقق: "لغة الفقه" للنووي فقد توصل إلى أن "الفيومي صاحب المصباح لم يتقيد بشرح غريب الشرح الكبير للرافعي بل جاوزه كثيرا إلى غيره من مفردات اللغة حتى أكمل معجما لغويا جيدا مختصرا" (5).

ونظرا لهذه الأهمية التي يكتسبها "المصباح المنير"، ولقيته العلمية المفيدة، فقد قرّرتَه نظارة المعارف العمومية (المصرية) على طلاب المدارس وطبعته سنة 1310 هـ. (6). وقد استشهد رائد النقد المعجمي العربي الحديث (الشدياق) بمصباح الفيومي، اثنان

(1) - عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية: دراسة تحليلية، دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة 2، 1393 هـ، 1974 م، ص: 161.

(2) - محمد حسن عبد العزيز، مرجع سابق، ص: 132.

(3) - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 1982 م، ص: 194.

(4) - سعيد الخوري الشرتوني، أقرب الموارد في تصحيح العربية والشوارد، المطبعة اليسوعية، بيروت، 1989، ص: 6/1.

(5) - محي الدين يحيى بن شرف النووي، تحرير ألفاظ التنبيه، من مقدمة المحقق، ص: 6.

(6) - رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6، وينظر: رياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 67.

وستون (62) مرة - في مقدمته النقدية للمعاجم العربية عموماً وقاموس الفيروز أبادي خصوصاً-⁽¹⁾ واعتمده الزبيدي كأحد مصادر تاجه الأساسية⁽²⁾.

هذه المكانة هي التي دفعت الباحث عبد القادر عبد الجليل إلى القول: و"يبقى معجم المصباح المنير سفراً قيماً في مسيرة المعجم العربي، وحلقة مهمة من حلقاته، جديرة بالدرس والأخذ في ميادين اللسانيات العربية والتشريع الإسلامي..."⁽³⁾ وهو ما دفعنا إلى دراسة هذا المعجم ومحاولة بيان غوامضه وإبراز الجهود التي بذلها مؤلفه لإخراجه إلى الوجود.

المطلب الثاني: وصف معجم المصباح وطبعاته:

أولاً: وصف معجم المصباح: المعجم يقع في جزئيين من الحجم المتوسط وهو "معجم لغوي موجز، يضم إلى جانب المفردات اللغوية وشرحها، فصولاً أنتجها الفيومي من الصرف والنحو، كما يعني بجانب منه بشرح المصطلحات الفقيه"⁽⁴⁾.

وقد بدأه بمقدمة ضمنها دواعي تأليف المعجم والمراحل التي مر بها، وكذا منهجه المتبع في إعداده، ثم ختمه بخاتمة مطوّلة أورد فيها مجموعة من المباحث الصرفية والنحوية التي يحتاج إليها قارئ المعجم وقلها بالمصادر والمراجع التي استقى منها كتابه.

أما المتن أو المواد المعجمية فقد رتبها ترتيباً ألفبائياً وقسمها إلى تسعة وعشرين باباً - بعدد حروف المعجم - وأفرد باباً لحرف (لا) وجعله بين حرفي الواو والياء.

ثم قسم هذه الأبواب - التي سماها كتب - إلى فصول، وكل فصل يعقد بتثبيت حرف الباب وحرف الفصل وتغيير الحرف الثالث فيقول مثلاً: في الفصل الأول من باب الخاء "الهاء مع الباء وما يثلثهما"⁽⁵⁾ ، وقد أحصيت هذه الفصول فوجدت عددها يساوي (540) فصلاً.

وكل فصل بدوره يتضمن مجموعة من (الألفاظ) أو (المداخل المعجمية) قد تزيد وقد

تنقص، وقد بلغ مجموع هذه المداخل المعجمية في كل الكتاب (2951) مدخلاً معجمياً.

(1) - ينظر: أحمد فارس الشدياق، الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299هـ، ص: 1-90
(2) - الزبيدي محمد مرتضى الحسيني ، تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية ، القاهرة ، ط1، 1306هـ، ص: 6/1

(3) - عبد القادر عبد الجليل، المدارس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2003م، ص: 280.

(4) - رياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 66.

(5) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 162/1

وأنهى معجمه بخاتمة ضمنها مجموعة مباحث صرفية يحتاج إليها مستخدم المعجم، بالإضافة إلى تذكيره بمجال تخصص الألفاظ والمصطلحات التي أوردها في كتابه: "وقد اقتصرت [...] على ما يتعلق بألفاظ الفقهاء"⁽¹⁾.

وأخيرا أورد قائمة بأسماء المصادر التي اعتمد عليها في إعداد كتابه والتي يزيد عددها عن السبعين (70) إذ يقول: "وكنت جمعت أصله من نحو سبعين مصنفا"⁽²⁾.

ثانيا: مخطوطات المعجم وتصحيحه وطبعاته

1- مخطوطات المصباح المنير.

ذكر برو كلمان أن "المصباح المنير" وجد مخطوطا في الأماكن التالية:

- برلين: 69/76.

- جوتا: 7/406.

- المتحف البريطاني الملحق: 9/867.

- القاهرة أول: 187/4.

- باتنة(*) : 177/189/1.

- كمبردج ملحق: 1195.

- فاس القرويين: 1264.

- قلج على: 1519.

- دمشق العمومية: 21/70.

- أصفية: 32/1446/2.

- بكنبور: 1971/20.⁽³⁾

وذكر أيضا عمر رضا كحالة أنه موجود بالمكتبة الظاهرية بدمشق⁽⁴⁾. وقد ذهبت إلى المكتبة الظاهرية. في الأول من شهر نوفمبر 2007. فوجدت جميع مخطوطاتها قد نقلت إلى مكتبة الأسد بدمشق، وعند مراجعتي لمخطوطات هذه الأخيرة وجدت للمصباح نسختين:

(1) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 712/2.

(2) - المصدر نفسه.

(3) - كارل برو كلمان، تاريخ الأدب العربي، ص: 88/6.

(4) - ينظر: عمر رضا كحالة، المستدرک على معجم المؤلفين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985م، ص: 281.

(*) - مكتبة خدا بخش خان بمدينة باتنه (بالهند)، وليست المدينة الجزائرية المعروفة.

✓ الأولى: تحت رقم: 14159.

- تاريخ النسخ: 1080هـ.
- الوصف المادي: 177 ورقة 37سم: 19.5X 30 سم.
- الملاحظات: مطبوع، تملكه محمد تاج الدين بن عبد المحسن القلعي سنة 1109هـ.
- الخط: نسخي - كتبت العناوين بالأحمر - رروس الفقر بخط كبير مؤطرة بالأحمر الزخارف على الغلاف..
- عائديه المخطوط: سورية المكتبة الأحمدية حلب/874.

✓ الثانية: تحت رقم: 1559.

- تاريخ النسخ: (غير مذكور) .
 - الوصف المادي: 250 ورقة 31سم: 20.5X 29.5 سم.
 - الملاحظات: نسخة في أولها ترجمة للمؤلف وأبيات شعرية وفوائد - مصححة - عليها تملك باسم خليل محمد إمام الجامع الأموي وآخر سنة 1089 هـ عليها وقف باسم الوزير أسعد باشا على مدرسة والده - مطبوع.
 - الخط: نسخي - كتبت العناوين والكلمات الهامة وأطرت الأوراق بالحمرة.
 - عائدية المخطوط: سورية: المكتبة الظاهرية، دمشق.
2. تصحيح وتحقيق "المصباح": قام بتصحيح "المصباح" كل من :
- محمد الصباغ : وطبع "المصباح" بتصحيحه سنة: (1281هـ / 1864م) من قبل مطبعة بولاق بالقاهرة.
 - حمزة فتح الله: وطبع "المصباح" بتصحيحه سنة: 1926 من قبل المطبعة الأميرية بالقاهرة - الطبعة السادسة- وقد صحح فيه بعض الألفاظ (1)
 - مصطفى السقا: وطبع "المصباح" بتصحيحه سنة: 1950 من قبل مكتبة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة . وقد أضاف تصحيحات أخرى لما قام به فتح الله (2)
- كما قام بتحقيقه الباحث :

(1) ينظر: الفيومي، المصباح المنير ، تصحيح: حمزة فتح الله، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ط6، 1926م ، ص: 98/1 ، 134/1 ، 234/1 ، 252/1 ، 262/2 ، 406/2 ،... الخ

(2) ينظر: الفيومي ، المصباح المنير، تصحيح: مصطفى السقا، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1950م ، ص: 189/1 ، 274/1 ، 358/1 ، 93/2 ، 141/2 ، 149/2 ، 282/2 ،... الخ

• عبد العظيم الشناوي ، وطبعته دار المعارف بالقاهرة سنة: 1977م.

3- طبعات "المصباح المنير".

لقد طبع "المصباح" منذ مطلع عصر النهضة الحديثة وظهور تقنية الطباعة. "وتوالت بعد ذلك طباعته لرواج هذا الكتاب وكثرة الطالبين له"⁽¹⁾.

ويمكننا رصد بعض طبعات الكتاب على النحو التالي:

1. طهران، طباعة حجرية، 1850م⁽²⁾.
2. القاهرة، المطبعة الأميرية، 1271هـ/1854م، 2 ج في مج، 28 سم.
3. القاهرة، طباعة حجرية، 1278هـ/1861م، 2 ج، 24 سم.
4. القاهرة، دار بولاق، 1281هـ، 1864م (تصحيح: محمد الصباغ)
5. القاهرة، المطبعة البهية المصرية، 1302هـ/1884م، 2 ج في مج، 28 سم.*
6. القاهرة، المطبعة الخيرية، 1310هـ/1892م، 2 ج في مج، 28 سم.
7. القاهرة، المطبعة العثمانية، 1312هـ/1894م، 2 ج في مج، 20 سم.
8. القاهرة، المطبعة العالمية، 1318هـ/1897م، 2 ج في مج، 26 سم.
9. القاهرة، المطبعة الأميرية، 1225م، تصحيح حمزة فتح الله، مراجعة حسنين الغمراوي، 22 سم.
10. القاهرة، المطبعة الأميرية، ط6، 1926م. تصحيح: حمزة فتح الله.
11. القاهرة، وزارة المعارف العمومية، 1939م، 2 ج في مج، 23 سم.
12. القاهرة، شركة: مكتبة ومطبعة الباهي الحلبي، 1950، تصحيح محمد السقا: 2 ج في مج، 23 سم
13. القاهرة، مصطفى بابي الحلبي، 1956م، تصحيح محمد السقا 2 ج في مج، 22 سم.
14. بيروت، دار الكتب العالمية، 1978م، 2 ج في مج، 20 سم.
15. القاهرة، دار المعارف، 1977، تحقيق عبد العظيم الشناوي، 21 سم، (وتعدّ من أهم

(1) - رياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 67.

(2) - رجب عبد الجواد، مرجع سابق، ص: 6

(*) - توجد عندي نسخة قديمة من هذه الطبعة في حالة جيدة وقد كان اهتمامي بها من الأسباب التي دفعتني لتخصيص المصباح بالدراسة.

الطبعات⁽¹⁾.

16. بيروت، مكتبة لبنان، 1987م، 24سم.
17. بيروت، دار الكتب العلمية، 1994م - 1414هـ، 2 ج في 1مج، 14/20سم⁽²⁾
18. بيروت، المكتبة العصرية، ط1، 1996م. (طبعة اعتنى بها يوسف الشيخ محمد)
19. بيروت، المكتبة العصرية، 1999م.
20. بيروت، دار القلم
21. القاهرة، دار الحديث 2000 (طبعة جديدة ومنقحة)، 24 سم.
22. القاهرة، دار الحديث، 2003، 24 سم.
23. طرابلس (لبنان)، 2005، 24سم.

هذه إذن معلومات عامة عن الفيومي ومصباحه؛ تبين من خلالها أن "الفيومي" ولد بفيوم مصر ونشأ بها في أسرة علم ثم رحل إلى القاهرة، وتلمذ هناك على شيخه أبي حيان النحوي واكتملت مداركه، ومنها انتقل إلى حماة الشام حيث كلفه حاكمها أبو الفدا بإمامة مسجدها الجامع، وهناك كتب الفيومي معجمه "المصباح المنير" وفرغ منه سنة: 734هـ، وبقي فيها إلى أن وافته المنية حوالي سنة: 770هـ، وكان له ابن عالم اشتهر بعد وفاته باسم: "ابن خطيب الدهشة"، وقد عاش الفيومي في فترة حرجة من تاريخ الأمة، حيث تولى المماليك زمامها بعد سقوط الدولة العباسية على يد التتار، فحفظوا البلاد والعباد وأعادوا للعلم مجده، فكان عصرهم من أخصب العصور تأليفاً وعطاء علمياً، ومعجم "المصباح" أحد ثماره؛ فهو معجم مختصر مقتصر على مصطلحات فقه الشافعية، لكنه لقي شهرة واهتماماً كبيرين، حيث أثنى عليه الكثير من الباحثين والنقاد، وقام بتصحيحه عدد منهم، وحققه الباحث عبد العظيم المنشاوي، واهتمت بطبعه الكثير من الجهات، حتى إنه بات من الصعب إحصاء جميع طبعاته، وتوجد له عدة مخطوطات في أماكن متعددة.

ونتفرغ في الفصل القادم إلى البحث عن منهج الفيومي في صناعة "المصباح" على ضوء الصناعة المعجمية الحديثة.

(1) - ينظر: وجدي رزق عالي، مرجع سابق، ص: 189.

(2) - الطبعة المعتمدة في هذه الدراسة.

الفصل الخامس

منهج الفيومي في معجم المصباح

الفصل الخامس : منهج الفيومي في معجم المصباح

المبحث الأول : مصادر الجمع عند الفيومي

المطلب الأول: مصادر مصطلحات المصباح

أولا : في غريب شرح الوجيز للفيومي

ثانيا : الشرح الكبير للرافعي

ثالثا : الوجيز للغزالي

المطلب الثاني: المصادر الأخرى للمصباح

أولا : المصادر المذكورة في خاتمة الكتاب

ثانيا : مصادر ذكرت في ثنايا الكتاب

1. مصادر ذكرت في ثنايا الكتاب مع مؤلفيها

2. أقوال نسبت للمؤلفين دون ذكر كتبهم

3. أقوال نسبها الفيومي لفئات مختلفة

4. أقوال سمعها الفيومي بنفسه

المبحث الثاني : ترتيب المواد في المصباح

المطلب الأول: الترتيب الخارجي للمداخل

أولا: تجريد الكلمات من الزوائد

ثانيا : اعتماد الحرف الأول والثاني وما يثلاثهما (الترتيب الألفبائي)

ثالثا : ترتيب الثلاثي إذا كانت عينه غير أصلية أو همزة

رابعا: ترتيب ما فوق الثلاثي

المطلب الثاني: الترتيب الداخلي للمشتقات والمعاني

أولا: ترتيب المشتقات

ثانيا : ترتيب المعاني

المطلب الثالث: ترتيب الأعلام والمولد والدخيل

أولا : الأعلام وترتيبها في المصباح

ثانيا : المولد وترتيبه في المصباح

ثالثا : المعرب والدخيل وترتيبهما في المصباح

المبحث الثالث: التعريف المعجمي في المصباح

المطلب الأول: مستويات: (الصوت والصرف والنحو) في المصباح

أولا : الإشارات الصوتية في المصباح

ثانيا : اهتمام المصباح بالصرف

ثالثا : المعلومات النحوية في المصباح

المطلب الثاني: أنواع التعريف ووسائله في المصباح

أولا : التعريف اللغوي

ثانيا : التعريف الاصطلاحي

ثالثا : التعريف المنطقي

المطلب الثالث: شواهد المصباح

أولا : الشاهد القرآني

ثانيا: الشاهد الحديثي

ثالثا : الشاهد الشعري والنثري

الفصل الرابع : منهج الفيومي في معجم المصباح

ها قد وصلنا إلى أم الفصول؛ الذي نتناول فيه المنهجية التي اعتمدها الفيومي في صناعة معجمه "المصباح"، وقد اخترناه نموذجاً تطبيقياً للمعاجم الفقهية ويعود سبب اختياره إلى : كونه ظهر في وقت متأخر، (*) مقارنة مع أغلب المعاجم الفقهية الأخرى، وفي هذا الوقت بدأت الصناعة المعجمية العربية في النضج، سواء في المعاجم العامة أو الخاصة، ومن أبرز المعاجم التي ألفت زمن الفيومي: "لسان العرب" لابن منظور (ت: 711هـ). بالإضافة إلى أن "المصباح المنير" - مع شهرته وانتشاره - لم يحظ في حدود علمي بدراسة وافية لمنهجه؛ إذ إن أغلب الدراسات توجه عادة للمعاجم اللغوية العامة، في حين بقيت المعاجم المتخصصة - ومنها المصباح المنير - في مجال "البحث اللغوي بابا غفلا، ومبحثاً بكراً على أهميته، وطرافة التجربة العربية فيه، وتفرد بخصائص وميزات تفيد اللغة العربية اليوم إفادة كبيرة"⁽¹⁾، والهدف من ذلك هو استجلاء خصائص التأليف المعجمي في هذا النمط من المعاجم المتخصصة في التراث العربي، وكشف القناع عن هذه التجربة الرائدة، ممثلة في أنموذج "المصباح المنير". وذلك في الوقت الذي لا يزال بعضهم يظن أن المعاجم المتخصصة هي من إنتاج العصر الحديث.

الحقيقة أن الصناعة المعجمية تعد من أصعب المسالك، ولا يصل إليها إلا من كان له باع كبير في مجالات شتى (**). وصناع المعاجم "أعلى من ألف في اللغة مقاماً، وأعظمهم اطلاعاً وأكثرهم استيعاباً بكلام العرب وفهم معانيه، ووقوفاً على أسرارهِ ونوادره و غريبهِ و فصيحهِ، وتعد مؤلفاتهم دائرة معارف عامة للحياة العربية في جميع النواحي العقلية والاجتماعية والخلقية وغيرها. فمؤلفاتهم استوعبت ما تفرق في الكتب

(*) انتهى الفيومي من تأليفه سنة (734هـ)

(1) إبراهيم بن مراد، المعجم العربي المختص: حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي ،

بيروت، ط1، 1993م، ص:7.

(**) لغوية وأدبية وتاريخه ومعارف أخرى (ينظر: إبراهيم السامرائي، في الصناعة المعجمية، ص:6).

اللغوية وغيرها من بلدان وأعلام ومواضع، ونبات وجماد وزمان ومكان، وحالات النفس المختلفة ولهذا كان المعجم أعظم خطوة في التأليف اللغوي⁽¹⁾.

وقد بذل علماء المعاجم جهوداً مضمّنية لإخراج كنوزهم تلبيةً لحاجيات مختلفة يحتاج إليها المجتمع وطلاب، ونلمس ذلك في مقدمات معاجمهم؛ حيث يقرون بأنهم وضعوها لتيسير الطريق لغيرهم وتبصيرهم بالأصول ومحافظةً على اللغة⁽²⁾.

إن هذه الروح العلمية التي كان يتحلّى بها هؤلاء هي التي دفعتهم لتحمل مسؤولياتهم التاريخية تجاه أمتهم ولغتهم، فحافظوا على هويتها ولغتها، وتركوا لنا هذا التراث الزاخر، وكان من أبسط واجباتنا نحوه دراسته وتعريف الأجيال به وبمجهودات مؤلفيه.

وبين أيدينا واحد من أبرز كتب التراث المعجمي: "المصباح المنير" لصاحبه الفيومي. فما هي خصائصه؟ وما مميزاته؟ وما هدف تأليفه؟ وما هي المصادر التي اعتمدها الفيومي في جمع مادته؟ وما هو المنهج الذي اعتمده في ترتيب مواده؟ ثم ما هي وسائل شرحه وتعريفه بمواده المعجمية؟

وبصيغة مختصرة ما منهج الفيومي في مجالي الجمع والوضع؟ وقد لاحظ ابن عصره صاحب "لسان العرب" أن أصحاب المعاجم قبله كانوا "بين رجلين: أما من أحسن جمعه فإنه لم يحسن وضعه، وأما من أجاد وضعه فإنه لم يجد جمعه، فلم يفد حسن الجمع مع إساءة الوضع، ولا نفعت إبادة الوضع مع رداءة الجمع"⁽³⁾.

(1) أحمد عبد الغفور عطار: مرجع سابق، ص: 37 (بتصرف)

(2) ينظر: يسرى عبد الغني عبد الله، معجم المعاجم العربية، دار الجيل، بيروت، 1991م، ص: 243

(3) ابن منظور، لسان العرب، ص: 2/1.

المبحث الأول: مصادر الجمع عند الفيومي:

أول خطوة يقوم بها صانع المعجم هي جمع المادة اللغوية التي تدخل في صميم تأليف المعجم؛ والمادة المعجمية: تتمثل في الكلمات التي يجمعها المعجمي، ثم يرتبها ويشرح معناها مع بيان طريقة نطقها ومشتقاتها واستعمالاتها اللغوية والمجازية. وتختلف هذه المادة من معجم إلى آخر، تبعاً للهدف الذي يسعى إليه واضع المعجم أو الوظيفة التي يريده أن يحققها. فمادة المعجم اللغوي العام تختلف عن مادة المعجم الاصطلاحي الخاص، ومن هنا فإن مادة المعجم تضيق وتتسع وتتنوع وتختلف باختلاف طبيعة المعجم والهدف منه، وطبيعة الفئة الموجهة إليها⁽¹⁾.

لذلك فإن الدراسات المعجمية الحديثة تعتبر " الجمع ركناً تطبيقياً أساسياً يبدأ به التأليف المعجمي عامة، سواء كان المعجم لغوياً عاماً أو مختصاً"⁽²⁾.

وقد اعتمد المعجميون العرب: في جمع مادتهم المعجمية-حتى عصر ابن منظور في القرن السابع الهجري- على خمسة مصادر أساسية: " أولها الشعر، وخاصة الجاهلي والأموي، وثانيها: القرآن الكريم وما ألف من غريبه، وثالثها: الحديث النبوي الشريف وما ألف في غريبه أيضاً، ورابعها: كلام العرب الذي حرص العلماء على تدوينه من أفواههم، وخامسها كتب اللغة والأدب المؤلفة قبل القرن الرابع الهجري - عصر الاحتجاج - ."⁽³⁾

ومن الملاحظ على المعاجم العربية اعتماد المتأخر منها على المتقدم، ونقل الأقوال عنه، ورغم ذلك فقد كان هناك تميز لكل معجم؛ يظهر في أكثر من ناحية. فكل لاحق أراد أن يضيف شيئاً جديداً إلى ما عمله السابقون⁽⁴⁾. وهذا ما شكّل تنوعاً وثراءً في مكتبة المعاجم العربية.

وتختلف مصادر المعاجم العامة عن مصادر المعاجم المتخصصة؛ إذ إن هذه الأخيرة تتحدد بـ " المظان التي يرجع إليها المؤلف المعجمي لجمع مصطلحات المجال

(1)- ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 21.

(2)- إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 94 (بتصرف).

(3)- إبراهيم بن مراد، << اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخي >> في: جمعية المعجمية العربية، المعجم العربي التاريخي، بيت الحكمة، تونس، 1991م، ص: 284.

(4)- ينظر: محمد أحمد أبو الفرج، مرجع سابق، ص: 31.

العلمي الذي يريد تخصيص معجمه له [...] فإن الرجوع إلى المصادر يمكنه من وجود الرصيد المصطلحي الذي يكون به مادة معجمه..⁽¹⁾.

ولما كان الفيومي قد حدد الهدف من صناعة معجمه بقوله في خاتمة الكتاب: "وقد اقتصر في هذا الفرع على ما يتعلق بألفاظ الفقهاء"⁽²⁾.

وحدد أيضا الفئات المعنية بكتابه بقوله: "وسلكت في كثير منه مسالك التعليم للمبتدئ والتقريب على المتوسط ليكون لكل حظ في كتاباته"⁽³⁾.

فقد اختار على ضوء ذلك المصادر التي يعتمد عليها في جمع مادة معجمه. ويمكننا تقسيم هذه المصادر إلى قسمين رئيسيين؛ قسم يتعلق بمصادر المصطلحات الفقهية (ألفاظ الفقهاء) التي أراد شرحها، وقسم آخر يختص بمصادر شرح هذه الألفاظ وتعريفها وإزالة الغموض عنها.

المطلب الأول: مصادر مصطلحات المصباح:

لقد رأينا في فصل سابق أن أغلب المعاجم الفقهية اقتصرت ألفاظها على شرح الألفاظ الغريبة في كتاب أو كتب معتمدة في مذهب من المذاهب؛ فاقصر الأزهرى (ت: 370هـ) على شرح غريب "مختصر المزني"، وكذلك فعل ابن فارس (ت: 395هـ) في كتابه "الحلية"، وشرح السرخسي (ت: 482هـ) ألفاظ مختصر المروزي في "المبسوط"، وتبعهم النووي (ت: 676هـ) بشرحه لألفاظ "التنبيه" للشيرازي في كتابه "التحرير"، وبشرحه لألفاظ خمسة كتب في معجمه الفقهي الثاني "التهديب"⁽⁴⁾.

أما الفيومي فلم يخرج عن التقليد الذي سار عليه من سبقه في تأليف المعاجم الفقهية، واقتصر معجمه على شرح ألفاظ كتاب محدد، حيث يقول: "وسميته بالمصباح المنير في غريب الشرح الكبير"⁽⁵⁾.

(1) إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 92.

(2) الفيومي، المصباح المنير، ص: 711/2.

(3) المرجع نفسه ص: 711/2.

(4) يراجع المبحث الثالث من الفصل الثاني، ص: 117.

(5) الفيومي، المصباح المنير، ص: 1/أ، ب (المقدمة).

ويحدد لنا هوية هذا الكتاب " الشرح الكبير " عند تبيانه بأن معجم "المصباح" هو مختصر لكتاب موسع له بقوله: "فإني كنت جمعت كتابا في غريب شرح الوجيز للإمام الرافعي..."(1).

وهنا تتضح الصورة بأن معجم "المصباح المنير" هو مختصر لكتاب "في غريب شرح الوجيز" للفيومي، وقدت تضمنا شرحا للألفاظ الغريبة في كتاب "الشرح الكبير" للرافعي، الذي هو شرح موسع لكتاب "الوجيز" لأبي حامد الغزالي.

وبالتالي فإن مصادر ألفاظ ومصطلحات معجم "المصباح" هي:

- 1- في غريب شرح الوجيز، للفيومي
- 2- الشرح الكبير أو شرح الوجيز، للرافعي
- 3- الوجيز للغزالي.

(1) الفيومي، المصباح المنير، ص: 1/أ، ب (المقدمة)

أولاً: في غريب شرح الوجيز للفيومي (ت: 770هـ):

كتاب مفقود (*) ولا نعرف عنه سوى ما ذكره الفيومي في مقدمة "المصباح"، حيث يقول: "فإني كنت جمعت كتاباً (في غريب شرح الوجيز) للإمام الرافعي، وأوسعت فيه من تصاريف الكلمة وأضفت إليه زيادات من لغة غيره، ومن الألفاظ المتشبهات والمتماثلات، ومن إعراب الشواهد، وبيان معانيها وغير ذلك، مما تدعو إليه حاجة الأديب الماهر، قسمت كل حرف منه باعتبار اللفظ: إلى أسماء منوعه: إلى مكسور الأول، ومضموم الأول، ومفتوح الأول، وإلى أفعال: بحسب أوزانها، فحاز من الضبط الأصل الوفي، وحل من الإيجاز الفرع العلي، غير أنه افرقت بالمادة الواحدة أبوابه، فوعرت على السالك شعابه، وامتدحت بين الشادي رحابه، فكان جديراً بأن تتبهر دون غايته ركابه، فجر إلى ملل ينطوي على خلل، فأحببت اختصاره على النهج المعروف، والسبيل المألوف، ليسهل تناوله بضم منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتثرة" (1) والذي يظهر من كلام الفيومي أن كتابه: أورد فيه ألفاظ الرافعي ووسع في تصريفاته واشقاقاته وشرحها بلغة غيره، وضمنه شواهد مختلفة مع شرحها. وقد قسم المشتقات في المادة نفسها إلى أسماء وأفعال، فرتب الأسماء حسب حركة حرفها الأول، والأفعال حسب أوزانها الصرفية.

غير أن الخلل الذي بدا للفيومي بعد ذلك يكمن في الترتيب الخارجي للألفاظ والمصطلحات. والظاهر أنه رتبها ترتيباً موضوعياً على حسب أبواب الفقه (2) الواردة في كتاب "الشرح الكبير للرافعي" (**). مما جعله يقول: "غير أنه افرقت بالمادة الواحدة أبوابه فوعرت على السالك شعابه وامتدحت بين يدي الشادي رحابه... فجر إلى ملل ينطوي على خلل" (3).

ولجبر هذا الخلل لجأ إلى اختصار الكتاب، وإعادة ترتيب مواد خارجياً على المنهج

(*) أورد الزركلي في أعلامه صفحة أخيرة لكتاب بخط الفيومي انتهى من تأليفه سنة (725هـ) يمكن أن يكون كتابه

الموسع (في غريب شرح الوجيز)، وقد أوردت نسخة منها في الملاحق (ينظر: الزركلي، الأعلام، 22/1)

(1) الفيومي، المصباح المنير، من المقدمة، ص: أ/ب

(2) ينظر: حسين نصار، المعجم العربي، ص: 55

(**) سنتعرف على هذا الترتيب عند حديثنا عن كتاب الوجيز للغزالي، وقد سار عليه الرافعي والفيومي.

(3) الفيومي، نفسه

الألفبائي الذي انتشر واشتهر في زمانه، وفي ذلك يقول: " فأحببت اختصاره على النهج المعروف [الترتيب الألفبائي] والسبيل المألوف ليسهل تناوله بضم منتشره، ويقصر تطاوله بنظم منتثرة "(1).

أما عن سبب تحوّل من الترتيب الموضوعي الفقهي، إلى الترتيب الألفبائي فيحتمل أن يكون الفيومي قد صنع معجمه الأول على منوال ما فعله الأزهري في كتابه "الزاهر"؛ حيث شرح ألفاظ المزني- في الفقه الشافعي- ورتب ألفاظه وفق أبواب الفقه، وقد اعتمد عليه اعتمادا كبيرا في "المصباح" حتى إنه أضحى المرجع الأساسي الأول، وذلك حسب الإحصاء الذي قمت به في مراجع الفيومي الذي بيّن أن الأزهري بكتابه نال المرتبة الأولى بين جميع المصادر التي ذكرها الفيومي في خاتمة كتابه، كما سنرى ذلك في المطلب الموالي.

لكن الفيومي بعد ذلك يبدو أنه اطلع على "مغرب" المطرزي (ت: 610هـ)، وعلم منه أن صاحبه ألف معجما موسّعا وفق الترتيب الموضوعي للفقه الحنفي وهو "المعرب"، لكنه عدل عنه بعد ذلك واختصره وأعاد ترتيبه ألفبائيا حيث يقول: " هذا ما سبق إليه الوعد من تهذيب مصنفي (المعرب) وتنسيقه وترتيبه على حروف المعجم وتلفيقه، اختصرته لأهل المعرفة من ذوي الحمية والأئفة "(2).

وقد أعجب الفيومي بمقدمته وخاتمته وطريقته في الشرح والترتيب، فأعاد صياغة كتابه منهجيا وفق طريقة المطرزي بالرغم من الاختلاف في المضمون بينهما (*). ولذلك صار "مصباح" الفيومي أقرب في المضمون إلى "زاهر" الأزهري، لكنه في الشكل والمنهج هو أقرب لـ"مغرب" المطرزي.

ثانيا: الشرح الكبير للرافعي (ت: 623هـ):

الرافعي: هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم أبو القاسم الرافعي، ولد سنة (537هـ) وتوفي سنة (623هـ) من أهل "قزوين" ومن كبار فقهاء الشافعية⁽³⁾ وقد قال

(1)- الفيومي، المصباح المنير، ص: 1/أ (من المقدمة)

(2)- المطرزي، مصدر سابق، ص: 19/1

(*)- مغرب المطرزي يعتمد مصطلحات الفقه الحنفي بينما المصباح يعتمد مصطلحات الشافعية.

(3)- ينظر: الأسنوي، طبقات الشافعية، 1/6281- يحي مراد، مرجع سابق، ص: 119.

الفيومي عن نسبه في مادة (رفع): " رفعته خلاف خفضته، والفاعل على رافع، و به سمي، ومنه رافع بن خديج، ويقال إن الرافي منسوب إليه"⁽¹⁾.

فبعضهم ينسبه إلى الصحابي: " رافع بن خديج"، وبعضهم الآخر ينسبه إلى "رافعان" بلدة من قزوين⁽²⁾.

أما مؤلفاته فتذكر المصادر بأن للرافي عدة مؤلفات منها:

- الشرح الكبير الذي سماه: العزيز شرح الوجيز
- المحرر: وهو اختصار الرافي لكتابه العزيز، وقام النووي باختصار المحرر في المنهاج⁽³⁾ ويسمى بالشرح الصغير.
- شرح المسند: والمسند هو للإمام الشافعي، ويظم الأحاديث التي جمعها أبو العباس محمد بن يعقوب الأصم⁽⁴⁾.

أما دواعي تأليفه لكتابه الأول "الشرح الكبير" فيقول في مقدمة الكتاب: " وأقول إن المبتدئين بتحصيل المذهب [الشافعي] من أبناء الزمان قد تولعوا بكتاب الوجيز للإمام حجة الإسلام أبي حامد الغزالي قدس الله روحه وهو كتاب غزير الفوائد، جم العوائد وله القدر المعلى والحظ الأوفى من استيفاء أقسام الحسن والكمال، واستحقاق صرف الهمة إليه والاعتناء، بالإكباب عليه والإقبال. والاختصاص بصعوبة اللفظ ودقة المعنى لما فيه من حسن النظم وصغر الحجم، وإنه من هذا الوجه محوج إلى أحد أمرين: إما مراجعة غيره من الكتب وإما شرح يذلل صعابه: ومعلوم أن المراجعة لا تتأني لكل أحد وفي كل وقت وأنها لا تقوم مقام الشرح المغني لإيضاح الكتاب فدعاني ذلك إلى عمل شرح يوضح فقهه وسائله فيوجهها، ويكشف عما انغلق من الألفاظ ودق من المعاني ليغتنمه الشارعون في ذلك الكتاب [...] ويعينهم على بغيتهم [...] ولقبتة: بالعزيز في شرح الوجيز، وهو عزيز على

(1) الفيومي: المصباح المنير، ص: 232/1 (رفع)

(2) ينظر: ابن عماد، مصدر سابق، 108، 109/5.

(3) الغزالي أبو حامد محمد بن محمد؛ الوسيط في المذهب، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر، دار

السلام، القاهرة، ط1، 1997م، من مقدمة التحقيق، ص: 14

(4) ينظر: يحي مراد، مرجع سابق، ص: 119، فؤاد سزكين، تاريخ التراث العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود

الإسلامية، الرياض، ص: 178.

المتخلفين بمعنى، وعند المبرزين المنصفين بمعنى... " (1).

وبالرغم من أن الرافعي حدد تسمية كتابه: ب"العزیز في شرح الوجيز"، إلا أن الكتاب اشتهر بأسماء أخرى منها:

• "الشرح الكبير": وقد أطلق عليه هذا الاسم تمیزا له عن كتابه المختصر: "المحرر" الذي يسمى أيضا بـ"الشرح الصغير"، فكلاهما شرح " للوجيز" إلا أن الأول كبير موسع والثاني صغير مختصر (2).

• "فتح العزیز في شرح الوجيز": وقد اختار هذه التسمية بعض فقهاء الشافعية تحريزا منهم وتورعا عن إطلاق لفظ العزیز مجردا على غير كتاب الله (3).
أما عن قيمة الكتاب فقد نقل عن النووي قوله: " أعلم أنه لم يصنف في مذهب الشافعي [...] أكمل من كتاب الرافعي ذي التحقيقات بل اعتقادي واعتقاد كل مصنف أنه لم يجد مثله في الكتب السابقة ولا المتأخرات فيما ذكرته من المقاصد المهمات" (4) ونظرا لهذه لأهمية؛ فقد اختصر "العزیز" وعلق عليه كل من:

- الزناحي إبراهيم (ت: 655هـ) في كتاب: "تقاوة فتح العزیز"
- النووي (ت: 677هـ)، في كتاب: "الروضة من شرح الرافعي"
- ابن عقيل (ت: 769هـ)، في كتاب: "مختصر فتح العزیز"، وحشاه: ابن الربوة، بحاشية سماها: "الدرر النظيم المنير في شرح إشكال الكبير".
- ابن الملقن (ت: 804هـ)، في كتاب: "البدر المنير"، ثم لخصه في "الخلاصة"، ثم انتقاه في "المنتقى".
- شمس الدين الأسدي (ت: 808هـ)، في كتاب: "الظهير على فقه الشرح الكبير"، وفي كتاب: "ضوء المصباح المنير لغريب الشرح الكبير". ويبدو أن هذا الأخير شرح لمعجم "المصباح المنير" للفيومي لأنه جاء بعد الفيومي.

(1) الرافعي عبد الكريم، العزیز في شرح الوجيز، تحقيق: علي محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، 1997، ص: 3-4 (من المقدمة).

(2) ينظر: السقاف السيد علوي بن أحمد، الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة، 1940م، ص: 35.

(3) ينظر: يحي مراد، مرجع سابق، ص: 119.

(4) ابن عماد، مصدر سابق، ص: 109.

وخرَجَ أحاديثه أيضا: ابن جماعة (ت: 767هـ-)، والزرركشي (ت: 797)، وأحمد بن إسماعيل (ت: 815هـ-)، و السيوطي (ت: 911هـ-) (1).

والكتاب يقع في أربعة أجزاء. وقد قام بتحقيقه كل من: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وطبعته دار الكتب العلمية بيروت سنة 1977 في ثلاثة عشر (13) مجلدا. لقد قصرَ الفيومي معجمه "المصباح" على شرح غريب "الشرح الكبير" للرافعي، إلا أنه لم يذكره في قائمة مصادره، ولم يذكر اسم الكتاب أيضا في ثنايا شرح المادة المعجمية، لكنه استشهد بأقوال الرافعي في تسعة (9) مواضع من المعجم. وقد جاءت هذه الاستشهادات بالصيغ التالية:

1- وقال الرافعي : (ترب، 73/1)، 2- فقول الرافعي (ريح، 244/1)، 3- وقال الرافعي أيضا: (شكك، 320/1)، 4- وخالف الرافعي (شكك، 320/1)، 5- وما قاله الرافعي: (ظهر، 388/2)، 6- قال الرافعي: (ظهر 388/2)، 9- فقول الرافعي: (كلم، 539/2).

ولا نظن أن هذه الأقوال التي نقلها الفيومي عن الرافعي إلا جزءا من كتابه "العزیز" السالف الذكر.

ثالثا: الوجيز: للغزالي (ت: 505هـ):

الغزالي: "هو محمد بن محمد أبو حامد الغزالي بتشديد الزاي نسبة إلى الغزال بالتشديد على طريقة أهل خوارزم وجرجان، ينسبون إلى العطار (عطاري).. وكان أبوه غزّالا" (2).

ويذهب الفيومي في مادة (غزل) إلى القول: "...وغزالة قرية من قرى طوس وإليها ينسب الإمام أبو حامد الغزالي، أخبرني بذلك الشيخ مجد الدين محمد ابن أبي طاهر شروان شاه بن أبي الفضائل فخراور بن عبيد الله بن ست النساء، بنت أبي حامد الغزالي ببغداد سنة: عشر وسبع مائة، وقال لي: اخطأ الناس في تثقيب اسم جدنا، وإنما هو مخفف نسبة إلى غزالة القرية المذكورة" (3).

(1) - العسقلاني، تلخيص الجبير، ص: 9-11، (من المقدمة)

(2) - يحي مراد، مرجع سابق، ص: 256.

(3) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 2/477 (مادة: غزل)

والغزالي: فقيه شافعي، أصولي، متكلم، متصوف، رحل إلى بغداد فالحجار فالشام
فمصر وعاد إلى طوس!

ومن مؤلفاته: "إحياء علوم الدين"، و"تهافت الفلاسفة"، وكتب في الفقه أربعة مؤلفات
شهيرة هي: "البيسط" و"الوسيط" و"الوجيز" و"الخلاصة".

وقد اقتبسها من كتاب أستاذه الجويني: "نهاية المطلب في دراية المذهب".

فاختصر "النهاية" إلى "البيسط"، واختصر "البيسط" إلى "الوسيط"، و"الوسيط" إلى "الوجيز"،
و"الوجيز" إلى "الخلاصة"⁽¹⁾.

و"الوجيز" كتاب: "ضمّنه فقه الشافعي وجعله على طريقة الفقه المقارن، حيث
أشار إلى آراء أبي حنيفة، ومالك والمزني، وأقوال في المذهب لفقهاء الشافعية، وهو
تصنيف حسن الترتيب واضح البيان يعد من الكتب التي يعول عليها في الفقه الشافعي"⁽²⁾.

وإذا كان الرافعي قد أتى على "الوجيز" في مقدمة كتابه: "العزير" كما رأينا فهو
عنده كتاب غزير الفوائد، جم العوائد، وله القدر المعلى والحظ الأوفى...⁽³⁾. فماذا يقول
الغزالي عن وجيزه؟

يقول: "... أما بعد: فإني متحفك أيها السائل المتلطف، والحريص المتشوق بهذا
"الوجيز"، الذي اشتدت إليه ضرورتك وافتقارك، وطال في نيله انتظارك بعد أن مخضت
لك فيه جملة الفقه، فاستخرجت زبدته، وتصفحت تفاصيل الشرع فاننقبت صفوته وعمدته،
وأوجزت لك المذهب البسيط الطويل، وخففت عن حفظك ذلك العبء الثقيل، وأدمجت
جميع مسائله بأصولها وفروعها بألفاظ محررة لطيفة، في أوراق معدودة خفيفة.. واكتفيت
عن نقل المذاهب والوجوه البعيدة بنقل الظاهر من مذهب الإمام الشافعي..."⁽⁴⁾.

وقد قسم الغزالي وجيزه إلى مقدمة وسبعة وسبعين (77) كتابا، لكل كتاب أبواب،
ولكل باب فصول، وكتبه مرتبة وفق الجدول الموالي⁽⁵⁾. وتجدد الإشارة إلى أن هذا

(1) ينظر: السقاف، مصدر سابق، ص: 35، يحي مراد، مرجع سابق، ص: 256.

(2) الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، الوجيز في فقه الإمام الشافعي، اعتنى به: نجيب الماجدي، المكتبة العصرية،

بيروت، 2006م، ص: 6 (من مقدمة التحقيق)

(3) يراجع: الشرح الكبير للرافعي في الصفحات السابقة من هذا المطلب، ص: 185

(4) الغزالي، الوجيز، مقدمة المؤلف، ص: 9

(5) ينظر: الغزالي، الوجيز، ص: 458-464

الترتيب هو الذي اعتمده الرافعي في شرحه للوجيز وكذلك الفيومي عند شرحه لغريب شرح الوجيز في صورته الأولى الموسعة.

جدول رقم : (3) يبين التقسيم الفقهي الموضوعي في وجيز الغزالي

الكتاب	الكتاب	الكتاب
51- الإيلاء	26- الوكالة	1- الطهارة
52- الظهار	27- الإقرار	2- التيمم
53- الكفارات	28- العارية	3- الحيض
54- اللعان	29- الغصب	4- الصلاة
55- العدة	30- الشفعة	5- الصلاة بالجماعة
56- الرضاع	31- القراض	6- صلاة المسافرين
57- النفقات	32- المساقاة	7- صلاة الجمعة
58- الجراح	33- الإجارة	8- صلاة الخوف
59- الديات	34- الجعالة	9- صلاة العيدين
60- دعوى الدم	35- إحياء الموات	10- صلاة الخسوف
61- الجنایات الموجبة للعقوبات	36- الوقت	11- صلاة الاستسقاء
62- موجبات الضمان	37- الهبة	12- الجنائز
63- السير	38- اللقطة	13- الزكاة
64- عقد الجزية والمهادنة	39- اللقيط	14- الصيام
65- الصيد والذبائح	40- الفرائض	15- الاعتكاف
66- الضحايا	41- الوصايا	16- الحج
67- الأطعمة	42- الوديعة	17- البيع
68- السبق والرمي	43- قسم الفيئ والغنائم	18- السلم والقرض
69- الإيمان	44- الصدقات	19- الرهن
70- النذور	45- النكاح	20- التفليس
71- أدب القضاء	46- الصداق	21- الحجر
72- الشهادات	47- القسم والنشوز	22- الصلح
73- الدعاوي والبيئات	48- الخلع	23- الحوالة
74- العتق	49- الطلاق	24- الضمان
75- التدبير	50- الرجعة	25- الشركة
76- الكتابة		
77- عتق أمهات الأولاد		

• المصدر: ينظر: الغزالي، الوجيز، ص: 458-464

أما عن مكانة "الوجيز" فـ" هو كتاب جليل عمدة عند أصحاب المذهب، وقد اعتنى به الأئمة ووضعوا له شروحات كثيرة، أهمها شرح الإمام الرافعي الذي لم يصنف في المذهب مثله"⁽¹⁾. ويحكي على السلفاني أنه قال: وقفت للوجيز على سبعين شرحا، وقيل لو كان الغزالي نبيا لكان معجزته "الوجيز"⁽²⁾.

فمن الذين شرحوا "الوجيز": الفخر الرازي (730هـ)، والقاضي سراج الدين الأرموي، وأبو حامد محمد بن يونس الأربلي، وأسعد بن محمود العجلي. وقد اختصره علماء كثيرون أيضا: منهم: سراج الدين محمد بن محمد الزبيدي وسماه: "الإبريز في تصحيح الوجيز"، والنووي، والزناجي، وابن عقيل.. الخ⁽³⁾.

والفيومي تعامل مع "الوجيز" كما تعامل مع "الشرح الكبير"، فلم يورده في قائمة مصادره ولا في ثنايا كتابه، لكنه نقل أقوالا عن الغزالي بعضها نسبها إلى كتابه: "الإحياء"⁽⁴⁾ وبعضها الآخر تركها دون نسبة. والراجح أنها تعود لكتاب "الوجيز"، لأن "الوجيز" له علاقة مباشرة بعزيم الرافعي، ولأن النصوص المنقولة كلها في مسائل الفقه، وقد جاءت من "المصباح" في المواقع التالية:

- 1- "ووقع في كلام الغزالي: في باب السرقة" (ترب، 37/1).
 - 2- "فقول الغزالي في باب مداينة العبيد" (جهاز، 113/1)
 - 3- "ووقع في كلام الغزالي (حانوت أو دكان)" (دكك، 198/1)
 - 4- "وقول الغزالي: إلا أن يجتمع المترادان" (ردد، 224/1)
 - 5- "وأعلم أن الغزالي جعل الفاعل ركنا في مواضع كالبيع والنكاح" (ركن، 237/1)
 - 6- "فقول الغزالي: أضل رحله: حمله على الفقدان" (ضلل، 364/2)
 - 7- "قال الغزالي: يستحب الاستظهار بغسله ثانية وثالثة" (ظهر، 388/2)
 - 8- "هكذا استعمله الغزالي وتبعه الرافعي" (قبل، 498/2)
- والنص الأخير يؤكد ما ذهبنا إليه من كون النصوص منقولة من الوجيز، وتقديره: هكذا استعمله الغزالي في "الوجيز" وتبعه الرافعي في "الشرح الكبير" (العزيم).

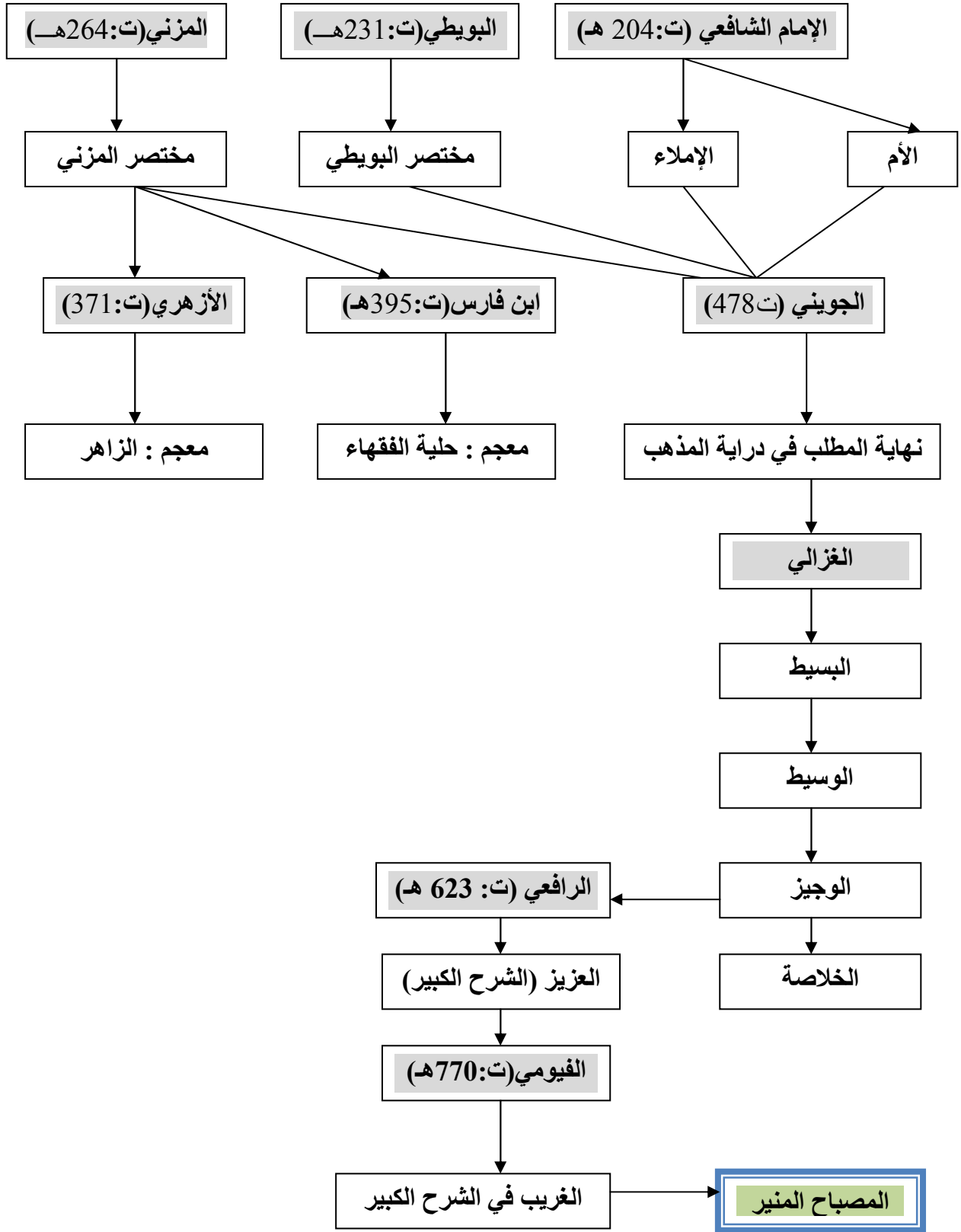
(1) العسقلاني، تلخيص الحبير، من مقدمة الطبعة، ص: 5.

(2) ينظر: المصدر السابق، ص: 5، الغزالي، الوجيز، المقدمة، ص: 6.

(3) العسقلاني، نفسه

(4) ينظر: الفيومي، المصباح، ص: 140/1، مادة (حصي)

الشكل رقم (3): يبين موقع "المصباح المنير" من أمهات الكتب الشافعية^(١)



• المصدر: إعداد الباحث، ينظر: السقاف، مصدر سابق، ص: 35-36.

المطلب الثاني: المصادر الأخرى للمصباح:

إضافة للمصادر السابقة التي جمع منها الفيومي ألفاظه ومصطلحاته وجعلها منطلقاً لمعجمه، فإنه استند على طائفة واسعة من المصادر جمع منها مادة معجمه، وقد ذكرها في خاتمة كتابه بقوله:

"وكنت جمعت أصله من نحو سبعين [وقد وجدتها في مخطوطين للفيومي: نحو تسعين]^(*) مصنفا ما بين مطول ومختصر. فمن ذلك: "التهذيب" للأزهري وحيث أقول: وفي نسخة من "التهذيب" فهي نسخة عليها خط الخطيب أبي زكريا التبريزي [هذا القول يورده الفيومي في ثانيا الكتاب]- وكتابه [الأزهري] على مختصر المزني [وهو معجم الزاهر]، و"المجمل" لابن فارس، وكتاب "متخير الألفاظ" له، و"إصلاح المنطق" لابن السكيت، وكتاب: "الألفاظ"، وكتاب "المذكر والمؤنث"، وكتاب "التوسعة" له [أي لابن السكيت]، وكتاب: "المقصود والممدود" لأبي بكر بن الأنباري، وكتاب: "المذكر والمؤنث" له، وكتاب: "المصادر" لأبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وكتاب "النوادر" له، و"أدب الكتاب" لابن قتيبة، و"ديوان الأدب" للفارابي، و"الصحاح" للجوهري، و"الفصيح" لثعلب، وكتاب "الأفعال" للسرقسطي، و"أفعال" ابن القطاع، و"أساس البلاغة" للزمخشري، و"المغرب" للمطرزي، و"المعربات" لابن الجواليقي، وكتاب "ما يلحن فيه العامة" له، و"سفر السعادة وسفير الإفادة" لعلم الدين السخاوي.

ومن كتب سوى ذلك:

فمنه: ما راجعت كثيرا منه لما أطلبه نحو: "غريب الحديث" لابن قتيبة، و"النهاية" لابن الأثير، وكتاب "البارع" لأبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المعروف بأقالي، و"غريب اللغة" لأبي عبيد القاسم بن سلام، وكتاب "مختصر العين" لأبي بكر محمد الزبيدي، وكتاب "المجرد" لأبي الحسن علي بن الحسن بن الحسين الهنائي، وكتاب "الوحوش" لأبي حاتم السجستاني، وكتاب "النخلة" له.

(*)- جاء في مخطوط المكتبة الأحمديّة بحلب "وكنت جمعت المطلوب من نحو تسعين [90] مصنفا" (مخطوط الأحمديّة، الخاتمة، ص 177، مكتبة الأسد: رقم 14159)، أما مخطوط المكتبة الظاهرية بدمشق ففيه: "وكنت جمعت جميع المطلوب من نحو تسعين [90] مصنفا ما بين مطول ومختصر" (مخطوط الظاهرية، الخاتمة، ص 250، مكتبة الأسد: رقم 1559)، وهذا خلافا لما ورد في المطبوع.

ومنه ما التقطت منه قليلا من المسائل : كـ"الجمهرة"، و"المحكم"، و"معالم التنزيل" للخطابي، وكتاب لأبي عبيد، معمر بن المثنى، رواه عن يونس بن حبيب، و"الغريبين" لأبي عبيد بن محمد الهروي، وبعض أجزاء من مصنفات الحسن بن محمد الصغاني من "العباب"، وغيره، و"الروض الأنف" للسهيلي وغير ذلك مما تراه في مواضعه.

ومن كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ بأقوالهم الموقوف عند نصوصهم وآرائهم: مثل : ابن الأعرابي، وابن جنبي، وغيرهما ، وسميته غالبا في مواضعه؛ حيث يبني عليه حكم⁽¹⁾.

وبقراءة ما كتبه الفيومي في الخاتمة يتبين أنه قسم مصادره إلى قسمين رئيسين: القسم الأول: ذكر فيه أسماء المصادر ومؤلفيهم في خاتمة كتابه، والقسم الآخر تضمن المصادر المذكورة في مواضعها من ثنايا الكتاب ولم تذكر في الخاتمة.

أولا-المصادر المذكورة في خاتمة الكتاب:

ذكر الفيومي في خاتمة كتابه قائمة من المصادر التي اعتمد عليها منسوبة لمؤلفيها وعددها واحد وأربعون (41) كتابا، غير أنه قسمها إلى ثلاثة مستويات تختلف في درجة اعتماده واستناده على نصوصها.

فالمستوى الأول ضم أهم المصادر التي رجع إليها ويضم خمسة وعشرين (25) كتابا ابتداء من : "تهذيب الأزهرى"، وأنهاه عند: "سفر السخاوي"⁽²⁾.

أما المستوى الثاني فشمّل مصادر أقل درجة من الأولى، غير أنه راجع منها كثيرا، وعددها ثمانية (8) مصادر ابتدأها بـ"غريب ابن قتيبة" وأنهاها بـ"نخلة السجستاني"⁽³⁾.

وأما المستوى الثالث: فاحتوى على مصادر أقل من مصادر المستويين السابقين وقد التقط منها الفيومي قليلا من نصوصها، وعددها سبعة (7) مصادر ابتدأها من "جمهرة ابن دريد" وأنهاها بـ"روض السهيلي"⁽⁴⁾.

(1) الفيومي، المصباح المنير، الخاتمة، ص: 712/2

(2) ينظر: نفسه، ص: 712/2

(3) ينظر: نفسه، ص: 712/2

(4) ينظر: نفسه، ص: 712/2

وقد قمنا بعملية إحصاء في "المصباح" . تبين نسبة ودرجة اعتماد الفيومي على المصادر المذكورة في الخاتمة، فوضّحنا نسبة اعتماده على كل مستوى من المستويات الثلاثة، ونسبة اعتماده على كل مصدر، ثم رتبنا مصادره العشرة الأولى واعتمدنا في ذلك على عدد مرات استشهاد الفيومي بكل مصدر في ثنايا الكتاب، مع الإشارة إلى أن المصادر المتعددة التي تعود إلى مؤلف واحد جمعناها في إحصاء واحد، لأن الفيومي غالبا ما يذكر اسم المؤلف، ولا يذكر اسم الكتاب، فلا يعلم من أي الكتب أخذ؟ فكثيرا ما يورد مثلا قال الأزهري: ولا نعلم أين قاله؟ أفي "التهذيب"؟ أم في "الزاهر" (شرح مختصر المزني)؟

وهذا جدول تفصيلي لنتائج الإحصاء، رتبنا فيه المصادر حسب ورودها في الخاتمة بمستوياتها الثلاثة.

الجدول رقم: (4) يبين نسبة اعتماد الفيومي على المصادر التي أوردها في الخاتمة

الترتيب	المؤلف	الكتاب	عدد الاستشهادات	النسبة %	الرتبة
1	الأزهري	التهذيب	+	+	+
2	الأزهري	الزاهر	266	16	1
3	ابن فارس	المجمل	+	+	+
4	ابن فارس	متخير الأفاظ	157	9,44	3
5	ابن السكيت	إصلاح المنطق	+	+	+
6	ابن السكيت	الألفاظ	+	+	+
7	ابن السكيت	المذكر والمؤنث	+	+	+
8	ابن السكيت	التوسعة	193	11,61	2
9	ابن الأنباري أبو بكر	المقصود والممدود	+	+	+
10	ابن الأنباري	المذكر والمؤنث	75	4,51	7
11	أبو زيد الأنصاري	المصادر	+	+	+
12	أبو زيد الأنصاري	النوادر	92	5,53	5
13	ابن قتيبة	أدب الكاتب	29	1,74	16
14	الفرابي	ديوان الأدب	93	5,59	4
15	الجوهري	الصحاح	91	5,47	6
16	ثعلب	الفصيح	45	2,7	11
17	الزجاج أبو إسحاق	المقصود والممدود	35	2,1	13
18	ابن القوطية	الأفعال	32	1,92	14
19	السرقسطي	الأفعال	29	1,74	16
20	ابن القطاع	الأفعال	35	2,1	13
21	الزمخشري	أساس البلاغة	27	1,62	18
22	المطرزي	المغرب	26	1,56	19
23	ابن الجواليقي	المعربات	+	+	+
24	ابن الجواليقي	ما يلحن فيه العامة	14	0,84	.
25	السخاوي علم الدين	سفر السعادة وسفير الإفادة	04	0,24	.
25	مجموع المستوى الأول		1243	%74,78	1

تابع للجدول رقم: (4)

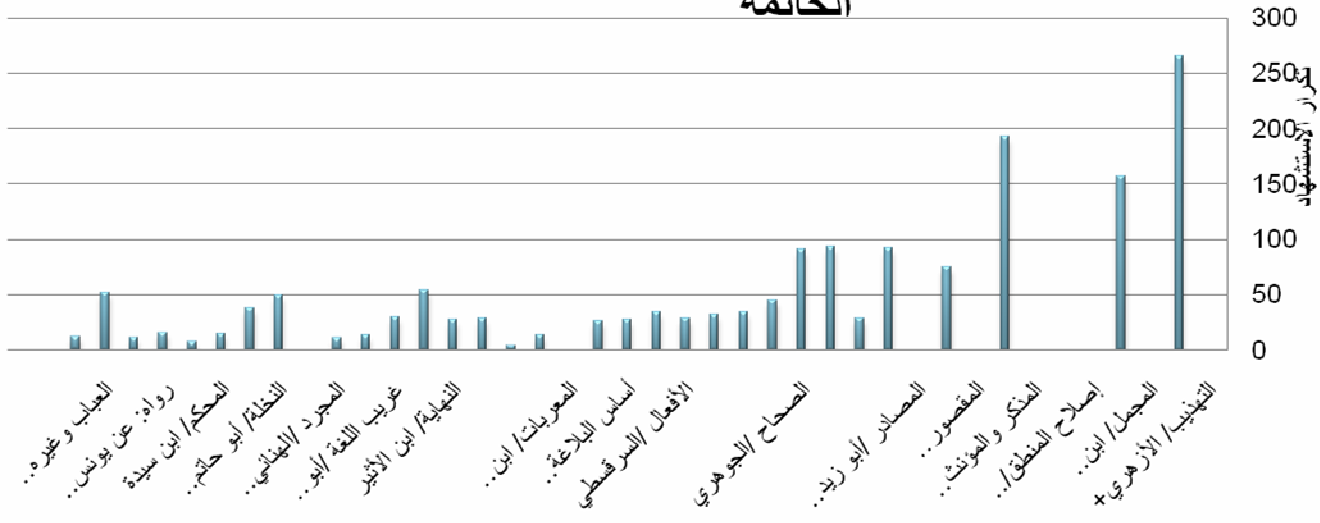
الترتيب	المؤلف	الكتاب	عدد الاستشهادات	النسبة %	الرتبة
26	ابن قتيبة	غريب الحديث	29	1.68	16
27	ابن الأثير	النهاية	28	1.68	17
28	القالى أبو علي	البارع	54	3.25	08
29	أبو عبيد القاسم بن سلام	غريب اللغة	30	1.80	15
30	الزبيدي أبو بكر محمد	مختصر العين	14	0.84	.
31	الهنائي أبو الحسن	المجرد	11	0.66	.
32	أبو حاتم السجستاني	الوحوش	+	+	+
33	أبو حاتم السجستاني	النخلة	49	2.94	10
08	مجموع المستوى الثاني		215	%12.93	02

الترتيب	المؤلف	الكتاب	عدد الاستشهادات	النسبة %	الرتبة
34	ابن دريد	الجمهرة	38	2.28	12
35	ابن سيده	المحكم	15	0.90	.
36	الخطابي	معالم التنزيل	08	0.48	.
37	أبو عبيد معمر بن المثنى	رواه: عن يونس بن حبيب	16	0.96	.
38	أبو عبيد أحمد الهروي	الغريبين	11	0.66	.
39	الصغاني	العباب وغيره	52	3.12	09
40	السهيلي	الروض الأنف	12	0.72	.
07	مجموع المستوى الثالث		204	%12.27	3

40	المجموع الكلى للمستويات	1662	%100	.
-----------	--------------------------------	-------------	-------------	---

• مصدر الجدول: إعداد الباحث اعتماداً على خاتمة المصباح

الشكل رقم: (4) نسبة اعتماد المصباح على المصادر الواردة في الخاتمة



وبقراءة متأنية متفحصه لنتائج الإحصاء في الجدول والشكل السابقين نحصل على النتائج التالية:

1- صحة الترتيب الذي أورده الفيومي لمستويات مصادره؛ حيث نالت مصادر المستوى الأول الرتبة الأولى بنسبة 74,78%، ونالت مصادر المستوى الثاني الرتبة الثانية بنسبة 12,93%، ونالت مصادر المستوى الثالث الرتبة الثالثة بنسبة 12,27%.

2- أهمية مصادر المستوى الأول في مادة المعجم، حيث مثلت نسبتها ثلاثة أرباع 4/3 المادة المعجمية المأخوذة من المصادر الواردة في الخاتمة.

3- التقارب بين نسبة المستوى الثاني (12,93%) ونسبة المستوى الثالث (12,27%).

4- صحة ترتيب كتابي الأزهرى (ت: 370هـ) "التهذيب" و"الزاهر" في صدارة القائمة؛ حيث نالا الرتبة الأولى بنسبة: 16% وهو ما يدل دلالة قاطعة على أن الفيومي اعتمد كثيرا على الأزهرى في مادته المعجمية، والسبب في ذلك يعود إلى كون الأزهرى إماما كبيرا في اللغة، وقد وظف علمه الواسع فيها لشرح المصطلح الفقهي الشافعي في معجمه "الزاهر" في ألفاظ الشافعي.

5- والشيء نفسه يقال عن: ابن السكيت (ت: 244هـ)، وابن فارس (ت: 395) فقد جعلهما الفيومي في الرتبة الثالثة والثانية في القائمة، وحصلا على نسبة مقاربة في الإحصاء، فالأول حصل على نسبة 11,61% والثاني حصل على نسبة 9,44%. ولعل السبب في تقديم ابن فارس على ابن السكيت عند الفيومي كون ابن فارس يشبه الأزهرى. فقد ألف كذلك معجما في اللغة "المجمل"، وألف أيضا معجما في الفقه الشافعي "حلية الفقهاء" (1).

6- التقارب بين ترتيب الفيومي لأساس الزمخشري (ت: 588) وبين نتائج الإحصاء. فقد رتبّه الفيومي في الرتبة الرابعة عشرة (14) - بعد دمج الكتب، المتعددة للمؤلف الواحد-، ورتبّه الإحصاء في الرتبة الثامنة عشرة (18). وهذا ما يبين أن "أساس الزمخشري" لم يكن من المصادر الأساسية التي اعتمدها الفيومي، خلافا لما ذهب إليه

(1) - يراجع الفصل الثالث المتعلق بالمعجم الفقهي، ص: 102-134

أحد الباحثين بقوله: " يبدو أن الفيومي تأثر بالزمخشري عندما وضع كتابه المصباح المنير، فقد ذكره بين مصادره التي رجع إليها، واقتبس منه أو أسند إليه كثيرا من الآراء، أو أشار إلى كتابه في كثير من المواضع في مصباحه"⁽¹⁾.

لقد رجع الفيومي إلى الزمخشري وأساسه في سبعة وعشرون (27) موضعا بنسبة 1,62% وهذه النسبة لا تؤهلنا للقول بأن الفيومي متأثر بالزمخشري في جمع مادته العلمية، أما من حيث الوضع والترتيب، فقد سار على الترتيب الألفبائي الذي ينسب إلى الزمخشري خطأ، وتعود النسبة الحقيقية للبرمكي (ت: 433 هـ)⁽²⁾.

7- و الملاحظة نفسها تقال أيضا عن "مغرب المطرزي" فقد رتب في "المصباح" وفي الإحصاء بعد "أساس الزمخشري" مباشرة، وهو ما يؤكد أن الفيومي لم يتأثر به أيضا في جمع مادته المعجمية إنما تأثر به في الوضع والمنهج على ما ذكرناه سابقا وسنبينه لاحقا⁽³⁾.

8- لم يشر الفيومي إلى معجم: "لسان العرب" لابن منظور (ت: 711 هـ)، ولم يورده بين مصادره، ولم يشر أيضا إلى البرمكي (ت: 433 هـ) مبتدع الطريقة التي سار عليها الزمخشري⁽⁴⁾، وربما يعود السبب إلى عدم وصول كتابيهما إليه لحدثة الأول زمن تأليف المصباح (734 هـ) ولعدم اشتهار كتاب الثاني "ترتيب الصحاح".

تلكم هي المصادر المذكورة في الخاتمة، فما هي المصادر التي ذكرت في ثنايا المعجم؟
ثانيا: مصادر ذكرت في ثنايا الكتاب:

أكد الفيومي بأن مصادر كتابه ليست تلك المحصورة في خاتمة الكتاب؛ إنما هناك مصادر أخرى أخذ عنها وذكرها في ثنايا الكتاب، وذلك بقوله: " وغير ذلك مما تراه في مواضعه، ومن كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين، المأخوذ بأقوالهم الموقوف عند نصوصهم وآرائهم، مثل ابن الأعرابي، وابن جنبي، وغيرهما وسميته غالبا في مواضعه حيث ينبني عليه حكم"⁽⁵⁾.

(1) عبد السميع محمد أحمد، مرجع سابق، دراسة تحليلية، ص: 163

(2) يراجع مدارس الترتيب في المعجم العربية من الفصل الثاني، ص: 48-52

(3) يراجع مقدمة هذا البحث، ص: 181

(4) ينظر: عبد السميع محمد أحمد، مرجع سابق، ص: 163.

(5) الفيومي، المصباح المنير، الخاتمة، ص: 711/2

وقد تتبعنا تلك النصوص التي نقلها الفيومي عن غيره فوجدناها على ثلاثة أصناف؛ صنف نسبه إلى كتاب معين و ذكر صاحبه، وصنف آخر نسبه إلى صاحبه دون ذكر الكتاب، وصنف ثالث نسب نصوصه إلى فئات معينة كالعلماء وأهل اللغة والنحاة والفقهاء وغيرهم. واستعمل عدة صيغ في نسبة الأقوال إلى أصحابها ونقلها عنهم، ووجدتها في العموم لا تخرج عن الصيغ الواردة في الجدول أدناه.

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد ينسب المنقول إلى صاحبه مباشرة، وقد ينقله عن غيره.

الجدول رقم : (5) الصيغ التي استعملها الفيومي لنقل النصوص عن غيره

الرقم	الصيغة	تكرارها	الرقم	الصيغة	تكرارها
01	قال	610	20	نقله	18
02	وقال	333	21	عبارة	05
03	من قال	12	22	نصّ	16
04	فقال	92	23	اقتصر	13
05	قاله	132	24	اتفق	02
06	قلت	10	25	وزاد	29
07	يقال	479	26	وتبعه	15
08	يقول	134	27	أنكر	10
09	بقوله	20	28	يمنع	16
10	قول	93	29	غلطه	01
11	قولهم	94	30	زعم	17
12	حكي	35	31	عن	26
13	حكاه	23	32	منعها	05
14	حكاها	28	33	في كتاب	30
15	يحكي	07	34	عبر	04
16	روى	09	35	أورد	02
17	نقل	12	36	امتنع	02
18	ذهب إليه	09	37	قيّد	01
19	ذكر	01	38	نسبه	02

ومن خلال الجدول السابق والشكل اللاحق رقم: (5) يتبين أن الصيغ المفضلة عند الفيومي هي: (قال، يقال، وقال، يقول، قاله)، وهي تعبر عن النقل المباشر لأقوال أصحابها، لكن الجدول أيضا يبين أن الفيومي لم يكن مجرد ناقل لأقوال الآخرين دون مناقشتها، بل كثيرا ما كان يتدخل لإضافة تعليقاته وملاحظاته. وما صيغ: (اتفق، وزاد، وتبع، وزعم، وأنكر، وغلطه، ومنع) إلا دليل على ذلك. ونتحدث الآن عن تلك المصادر التي نقل عنها الفيومي ولم يذكرها في خاتمته.

1/ مصادر ذكرت في ثنايا الكتاب مع مؤلفيها:

إن المصادر التي أشار الفيومي بأنه سيذكرها في مواضعها، أحصينا منها ما يزيد عن الأربعين كتاباً منسوبة إلى مؤلفيها، باستثناء بعض منها ذكر فيها الكتاب ولم يذكر المؤلف ككتاب: "الكفاية"، وقد اجتهدنا في نسبتها إلى مؤلفيها بمقارنة موضوع النصوص المقتبسة وموضوع الكتاب؛ خاصة أن كتاباً مثل الكفاية ينسب إلى أكثر من مؤلف وأكثر من موضوع.

الجدول رقم: (6) تكرار المصادر التي ذكرت في ثنايا الكتاب مع مؤلفيها

الرقم	المؤلف	الكتاب	التكرار	الصفحة / نماذج
1	أبو عبيد بن سلام (ت:284)	الأمثال	1	(خلف)179/1
2	أبو حاتم السجستاني (ت:248هـ)	الطير	2	(صرد)377/1،(كره)532/2
3	ابن قتيبة (ت:276هـ)	أدب الكاتب	1	(بعض)54/1
4	ابن قتيبة	مشكلات معاني القرآن	1	(بعض)54/1
5	البطليوسي أبو عبد الله بن محمد السيد(ت:521)	الاقتضاب في شرح الكاتب	1	(أ ل)29/1
6	أبو عمر الزاهد	المدخل (المدخل في اللغة)	02	(جمع)109/1
7	الأصمعي	الضاد والظاء	91	(رهمط)242/1
8	ابن السيد	مثلث اللغة	02	(صبر)311/1،(ملح)578/2
9	أبو منصور الثعالبي	فقه اللغة	02	(عرش)204/2،(قرن)500/2
10	الثعالبي	التفسير	01	(عسل)410/2
11	البكري أبو عبد الله (ت:487)	معجم ما استعجم	08	(كرت)530/2
12	الفراء	معاني القرآن	61	(كف)536/2
13	ابن حوقل محمد بن علي (نبغ:367هـ)	المسالك والممالك	03	(برن)46/1،(سيح)299/1،(هرو)637/2
14	السموأل	المساحة	01	(جرب)95/1
15	الخليل بن أحمد الفراهيدي	العين	48	(علو)428/2
16	ابن سيدة	المحكم والمحيط العظيم	14	(بندق)38/1
17	ابن الأعرابي	مجمع البحرين	05	(كلل)538/2
18	الغزالي	الإحياء	10/2	(حصي)140/1،(حذف)126/1
19	ابن الأجداني (نحو470هـ)	كفاية المحتفظ	05	(ثغر)82/1
20	البهقي	الأسماء والصفات	06	(قدم)493/2
21	ابن الأنباري كمال الدين	الأنصاف في الخلاف بين البصريين والكوفيين	01	(قال)519/2
22	الأصيل محمد بن علي بن غازي(ت:638)	الكفاية (أضنه: الكفاية في علم الرماية)	04	(برج)42/1،(خلف)189/1
23	ابن مالك	شرح التسهيل	02	(بعض)54/1
24	ابن البيطار	المنهاج	01	(رثمد)84/1
25	الواحدي	تفسير	04	(ساح)299/1،(كلل)538/2،(لعن)

608/2،554/2 ح د ب(123/1)	01	دلائل القبلة	الطبري أحمد أبو العباس	26
212/1(ذوي)	01	في التفسير	المهدوي	27
103/1(حفل)	01	مشكلات الوسيط	العجلي	28
209/1(ذكي)	02	تفسير القرآن	ابن لجوزي ابو الفرج	29
268/1(سجع)	01	التفسير الكبير	فخر الدين (الرازي)	30
500/2(قرن)	01	كتابة غريب المهذب	القلعي أبو عبد الله	31
568/2(مثل)	13	الخصائص	ابن جني	32
489/2،28/1(أثن)	04	شرح الحماسة	المرزوقي	33
581/2(متن)	01	شرح اللمع	الثماني	34
23(أمم)	01	شرح ديوان عدي العبادي	ابن الأعرابي	35
54/1(بعض)	01	معاني الشعر	ابن السراج	36
476/2(فضل)	01	شرح المفتاح	قطب الدين الشيرازي	37
459/2(غير)	01	إعراب القرآن	أبو محمد مكي	38
301/1(سوي)	01	شرح المعلمات	أبو جعفر أحمد بن محمد الدخوي	39
93/1(درك)	01	تهذيب الأسماء والصفات(*)	النووي	40
699/2(فصل الفعول)	01	معاني القرآن	الأخفش	41
68/1(باطض)	01	ما يبيض ويلد من الحيوانات(**)	الجاحظ	42
40/2(ثني)	01	الصحيحان	البخاري ومسلم	43

• المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على معجم المصباح

فإذا أضفنا عدد هذه الكتب (43) [الجدول رقم:6] إلى العدد السابق (40) [الجدول رقم:4] فإننا نحصل على عدد ثلاثة وثمانين (83) مصدرا. وهو ما يؤكد التصحيف الذي حصل في نسخة المصباح المطبوعة التي ذكرت أن الفيومي اعتمد على نحو سبعين (70) مصدرا ، ويؤكد ما جاء في المخطوطين المذكورين سابقا⁽¹⁾ من أنه اعتمد على نحو تسعين (90) مصدرا. وسبب التصحيف واضح ، حيث يتمثل في تشابه الكتابة بين عدد (سبعين) وعدد (تسعين).

(*) -أورده الفيومي في مادة (درك) بقوله: " دارك: قيل قرية من قرى اصبهان قاله النووي رحمه الله. وهذا النص أورده النووي في كتابه: تهذيب الأسماء والصفات (ج/2،ص:540)

(**) - قال الفيومي: "ويحكى عن الجاحظ أنه صنف كتابا فيما يبيض ويلد من الحيوانات" (المصباح،ص:68/1)

(1) - يراجع : ص: 193 ، 209 من هذا الفصل.

2/ أقوال نسبها للمؤلف دون ذكر الكتاب:

وقد أورد الفيومي أيضا طائفة من الأقوال والنصوص نسبها إلى أصحابها دون أن يذكر المصادر التي أخذت منها، وقد أشار إلى هذا النوع في خاتمة كتابه بقوله: "عن الأئمة المشهورين، المأخوذ بأقوالهم، الموقوف عند نصوصهم وأرائهم مثل ابن الأعرابي وابن جنبي وغيرهما، وسميته غالبا في مواضعه"⁽¹⁾.

وقد أحصينا أكثر من خمسين عالما نقل عنهم الفيومي^(*)، وذلك وفقا للجدول الموالي:

الجدول رقم: (7) يبين أسماء من نقل الفيومي أقوالهم ولم يذكر مؤلفاتهم

الرقم	المؤلف	ملاحظات	التكرار	نماذج من الصفحات
01	الجاحظ		01	(08/1)
02	سبويه		26	(614/2)،(25/1)
03	الأخفش		20	(259/1)،(2/1)
04	الفارسي أبو علي		13	(630/2)،(58/1)
05	الكسائي		25	(528/2)،(16/1)
06	ابن السراج		29	(384/2)،(51/1)
07	ابن الأعرابي	له مؤلفان سابقان	58	(538/2)،(187/1)
08	أبو عمرو بن العلاء		14	(495/2)،(56/1)
09	الليث		27	(468/2)،(67/1)
10	الرافعي	صاحب الشرح الكبير	08	(388/2)،(73/1)
11	الغزالي	صاحب الوجيز	10	(388/2)،(73/1)
12	المبرد		09	(711/2)،(708/2)
13	الشافعي	صاحب المذهب	29	(470/2)،(13/1)
14	أبو حنيفة	صاحب المذهب	08	(423/2)،(318/1)
15	مالك بن أنس	صاحب المذهب	05	(1/326)،(209/1)
16	أحمد بن حنبل	صاحب المذهب	03	(209/2)،(59/1)
17	أبو يوسف		04	(318/1)
18	ابن بري		02	(40/1)،(10/1)
19	اليغوي عبد الملك ت 286		02	(455/2)،(275/1)
20	الصيدلاني		01	(289/1)
21	ابن أبي ليلى		01	(423/2)
22	أبو الصقر		01	(62/1)
23	الشعبي (ت 103هـ)		02	(314/1)،(38/1)
24	اللحياني		02	(232/2)،(74/1)
25	الأمدي		02	(539/2)،(27/1)
26	ابن كيسان (ت: 299)		02	(615/2)،(549/2)
27	الكلبي		02	(640/2)،(322/1)
28	النيلي		01	(614/2)
29	ابن عصفور		02	(702/2)،(689/2)
30	ابن خروف		02	(595/2)
31	أبو حيان النحوي	شيخ الفيومي	02	(476/2)،(698/2)
32	ابن الدهان		02	(709/2)

(1) - الفيومي، المصباح المنير، الخاتمة، ص: 711/2

(*) - قد يكون الفيومي نقل أقوالهم من مؤلفاتهم مباشرة، وقد يكون نقلها عن غيرهم .

الفصل الخامس: منهج الفيومي في معجم المصباح

(38/1)	03		الواقدي	33
(123/1)	02		أحمد بن يحيى	34
(219/1)	01		النقاش	35
(239/1)	03		القاضي عياض	36
(239/1)	02		البخاري	37
(179/1)	01		الدينوري	38
(312/1)،(196/1)	03		اليزيدي	39
(595/1)،(284/1)	04		ابن الصلاح	40
(278/1)	01		قطرب	41
(618/2)،(341/1)	04		ابن بابشاذ	42
(632/2)،(346/1)	02		ابن سينا	43
(212/1)،(46/1)	01	من النحاة	ابن برهان	44
(705/2)،(504/2)	02		الجرجاني	45
(504/2)	02		السمعاني	46
(576/2)،(17/1)،(1/1)	03		الرماني	47
(935/2)	02		الأمدي	48
(689/2)،(31/1)	03		ابن الحاجب	49
(514/2)،(32/1)	02		ابن جريج	50
(574/2)،(35/1)	03		ابن خالوية	51
(102/1)	02		ابن المديني	52
(123/1)،(38/1)	03		الواقدي	53
(123/1)،(29/1)	03		النحاس	54
(493/2)	07		الطرطوشي	55

● المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على "المصباح"

3/ أقوال نسبها الفيومي إلى فئات مختلفة:

هناك طائفة أخرى من النصوص نسبها الفيومي إلى فئات مختلفة وقد جاءت وفق الجدول التالي:

الجدول رقم: (8) يبين الصيغ والفئات التي نسب إليها الفيومي نصوصه المنقولة

الرقم	صيغ النسبة	الفئة	التكرار	نماذج من الصفحات
01	قال، يقول، أنكر، يمنع، يحكي، ذهب إليه	بعضهم	190	(18/1)،(261/1)
02	قال	بعض شارحي لحماسة	1	(52/1)
03	قال	بعض شارحي المعلقات	1	(52/1)
04	قال	الأطباء	05	(83/1)،(285/1)
05	قال، نص عليه، زعمت، اصطلاح	النحاة	22	(140/1)،(396/2)،(209/1)
06	فقال، أجاز، ارتضاها، أنكر	النحويون	05	(501/2)،(74/1)،(259/1)
07	قال	بعض الفقهاء	08	(180/1)،(451/2)،(616/2)
08	قال، لم أحده، يقول	أئمة اللغة	11	(320/1)،(100/1)،(439/1)
09	قال، بإجماع، عليه، اتفق	أهل اللغة	18	(479/2)،(76/1)،(299/1)
10	قال	اللغويون	01	(545/2)
11	قال ذهب، صح، تعريف، جعل	بعض الأئمة	10	(183/1)،(517/2)
12	وفى اصطلاح	الأصوليون	01	(320/1)
13	قال	المفسرون	02	(234/1)،(320/1)
14	قال	بعض العلماء	09	(239/1)،(397/2)
15	قال وقال، عند، لغة	قوم	10	(317/1)،(263/1)،(300/1)
16	قال، جمهور، استعمل	العلماء	30	(410/2)،(46/1)،(507/2)
17	قال، فقال	البصريون	03	(381/2)،(26/1)،(376/1)
18	قال	بعض أهل اللغة	01	(416/2)
19	قال، وضع، يتوهم، حكي لي	بعض الناس	08	(423/2)،(20/1)
20	قال	بعض الحساب	01	(498/2)
21	عند اصطلاح، أهل	الحساب	03	(259/1)،(360/2)،(515/2)
22	وقال، ذهب إليه	الكوفيون	03	(26/1)،(31/1)،(381/2)
23	وقال ذهب إليه	المحققون	02	(30/1)،(239/1)
24	وقال، لم يهتد	بعض المتأخرون	05	(86/1)،(578/2)،(676/2)
25	وقال	الذين تكلموا	01	(270/1)
26	قول، اصطلاح	المتكلمين	02	(212/1)،(404/2)
27	قول، حكي	بعض المصنفين	02	(278/1)،(539/2)
28	قول	بعض الحذاق	01	(327/1)
29	قول	جماعة من المتكلمين	01	(493/2)
30	يقول، في كلام، قول، استعمله، السنة	الفقهاء	50	(8/1)،(63/1)،(99/1)
31	من يقول، مسموع، لكن	من العرب	20	(265/2)،(102/1)،(258/2)
32	من يقول، من يجعل	منهم	18	(279/1)،(171/1)
33	قول، لحن، عند، نقل	العامية	30	(317/1)،(706/2)،(164/1)
34	قول، لغة، اختيار	الجمهور	07	(440/2)،(276/1)،(371/1)
35	قول	أكثر أهل اللغة	01	(578/2)
36	استعملها، يتكلم به	الناس	02	(66/1)،(22/1)
37	استعملها، قالت، تزعم، سمعت، كلام، تقول	العرب	221	(411/2)،(54/1)،(12/1)
38	أقتصر، منعه.	الأكثر	02	(270/1)،(698/2)
39	منعها، قيده، منع، وعند	الأكثر	03	(242/1)،(28/1)،(411/2)
40	منعها، قال	بعض المتقدمين	02	(441/2)،(653/2)

الرقم	صيغ النسبية	الفئة	التكرار	نماذج من الصفحات
41	نص، اتفاق	الأئمة	02	(192/1)،(599/2)
42	تزعّم	الأعراب	01	(546/2)
43	ذهب إليه	جماعة من المحققين	01	(239/1)
44	ذهب إليه	جماعة من العلماء المتقدمين	01	(514/2)
45	قال، قالت، غلطة، ردّه، حكاها، نقله، نص عليه، اقتصر، حكاها، عبر عنها، اقتصر عليه، وزاد عن، أورده، قاله، امتنع، اتفقت، جعلت، قيد، ذهب، سمّي	جماعة	69	(205/1)،(53/1)،(32/1)
46	غلط فيه، ذهب إليه	جماعة من العلماء	02	(701/2)،(586/2)
47	لم يقبله أحد	من الأئمة	03	(203/1)
48	قول يعرّبه	بعض العرب	26	(45/1)،(43/1)
49	لغة	عامّة العرب	05	(49/1)
50	على لسان	حملة الشرع	02	(479/2)،(93/1)

• المصدر: إعداد الباحث اعتماداً على "المصباح"

وبالنظر إلى الجدول السابق، فإننا نجد أن الفيومي قد نقل عن فئات مختلفة. ويمكن تقسيمها إلى فئات عامة، وفئات متخصصة:

فالفئات العامة مثل: الناس، والعامة، والجمهور، والعرب، والأعراب، وجماعة، و قوم، والعلماء، والمصنفين، والمتأخرين، والمتقدمين، والأئمة..الخ. أما الفئات الخاصة فهي التي تخصصت في علم معين مثل: اللغويين، والنحاة، والمفسرين والأصوليين، والفقهاء، والمتكلمين، والحساب، والأطباء، وشارحي المعلقات..الخ.

وهو ما سيوصلنا إلى نتيجة مهمة مفادها: أن الفيومي اعتمد على لغة الفئات العامة التي تمثل مادة المعاجم العامة، واعتمد أيضاً على لغة الفئات الخاصة التي تمثل مادة المعاجم المتخصصة⁽¹⁾.

وهذا ما يؤكد بأن معجم الفيومي يميل إلى العمل المعجمي الموسوعي؛ حيث اشتمل على مصطلحات علوم عديدة وأقوال علمائها، لكنه مع ذلك بقي محافظاً على كونه معجماً متخصصاً في مصطلحات الفقه؛ فقد اعتمد على أقوال الفقهاء في أكثر من ستين موقعا إضافة إلى كونه بُنيَ في الأساس على شرح ألفاظك العزيز للرافعي^(*).

وقد تبين في ما سبق بأن الفيومي نسب النصوص التي اعتمد عليها إلى عدة

(1) - يراجع: الفصل الأول التمهيدي، ص: 17

(*) - سيوضح هذا أكثر عند حديثنا عن أنواع التعريف في معجم المصباح-في المبحث الثالث من هذا الفصل، ص: 264

جهات، فبعضها منسوب إلى الكتب، وبعضها الآخر نسبه إلى قائله، وبعضه الثالث نسبه إلى فئات مختلفة، وكلها تعتمد على النقل، وهو ما يعرف اصطلاحاً بالوجداء، وهي في اصطلاح المُحدِّثين اسم لما أخذ من العلم من صحيفة من غير سماع ولا إجازة ولا مناولة⁽¹⁾.

إن هذا الكمّ الهائل من المصادر التي اعتمد عليها الفيومي يؤكد لنا التصحيف الذي حصل في نسخة "المصباح المنير" -المطبوعة^(**)- فيما يتعلق بعدد المصادر التي اعتمدها الفيومي - فقد جاء فيها " وكننت جمعت أصله من نحو سبعين مصنفاً"⁽²⁾، ويؤكد لنا صحة ما ورد في النسختين المخطوطتين (نسخة الظاهرية، ونسخة الأحمدية).

حيث جاء في الأولى: "وكننت جمعت جميع المطلوب من نحو تسعين مصنفاً ما بين طول ومختصر"⁽³⁾.

وجاء في الثانية: "وكننت جمعت المطلوب من نحو تسعين مصنفاً ما بين طول ومختصر"⁽⁴⁾.

الجدير بالذكر أيضاً أن الفيومي اعتمد في معجمه على عدد كبير من آيات القرآن الكريم، وأحاديث المصطفى (ﷺ)، وأشعار العرب، ونثرهم ولم يفصل فيه هاهنا، بل سنؤجله إلى المطلب الثالث عند الحديث عن شواهد "المصباح".

4. أقوال سمعها الفيومي بنفسه:

بالرغم من كون الفيومي عاش في زمن متأخر (القرن الثامن الهجري)، حيث ساد فيه التقليد والنقل - ولم يبق فيه المتقدمون شيئاً للمتأخرين كما يقال - إلا أنه لم يستسلم للوجداء (النقل)، وإنما ضمّن كتابه طائفة من الأقوال والاستشهادات التي سمعها بنفسه، ومن ذلك قوله:

• " وقال لي أخطأ الناس في تنقيح اسم جدنا"⁽⁵⁾.

• " أخبرني بذلك الشيخ مجد الدين بن محمد بن محي الدين.. بن سن السناء بنت أبي حامد الغزالي ببغداد.."⁽⁶⁾.

(1) ينظر: مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، دار الدعوة، تركيا (استانبول)، ط2، 1989م، ص: 950/2.
(**) أكد هذا التصحيف مصحح المصباح الشيخ: حمزة فتح الله بقوله: فكم تجشمت فيه من عناء وراجعت من أمهات اللغة ما به من الغناء، لتحريف جميع نسخه التي بين أيدينا... (ينظر، مقدمة المصحح، طبعة: دار الكتب العلمية، ص: 901)

(2) الفيومي، المصباح، ص: 711/2.

(3) الفيومي، المصباح المنير، مخطوط الظاهرية، ص: 250.

(4) الفيومي، المصباح المنير، مخطوط الأحمدية، ص: 177.

(5) الفيومي، المصباح، ص: 447/2، (غزل).

(6) الفيومي، نفسه.

- " القاقم: حيوان ببلاد الترك على شكل الفأرة إلا أنه أطول، ويأكل الفأرة، هكذا أخبرني بعض الترك، والبناء غير عربي" (1).
- "السمور حيوان ببلاد الروس، وراء بلاد الترك، يشبه النمس، ومنه أسود لامع، و حكى لي بعض الناس أن أهل تلك الناحية يصيدون الصغار منها.." (2).
- "...وفي كلام الفقهاء (حمى الأخوين)...وسألت عنها جماعة من الأطباء فلم يعرفوا هذا الاسم" (3).
- " وقول العامة: العشر الأول: بفتح الهمزة وتشديد الواو خطأ" (4).
- "الريحان كل نبات طيب الريح، ولكن إذا أطلق عند العامة انصرف إلى نبات مخصوص" (5).
- " وقول العامة: شفعي خطأ لعدم السماع ومخالفة القياس" (6).
- " والعامة تجعلها ظاء فنخرجها من طرف اللسان.." (7).
- "والعامة تفتح الباء على معنى أطبق الله عليه الحمى والجنون أي أدامها" (8).
- "طرب: .. والعامة تخصصه بالسرور" (9).
- "القنبيط: نبات معروف بضم القاف، والعامة تفتح.." (10)
- "وثب: قفز..والعامة تستعمله بمعنى المبادرة" (11)
- "فقول العامة: الأموال الزكائية والخليفة، بإثبات التاء خطأ، والصواب حذفها وقلب حرف العلة واو فيقال الزكوية" (12).

(1) - الفيومي، المصباح، (فقم)، 512/2

(2) - نفسه، ص: (سمر)، 288/1

(3) - نفسه، ص: (اخو)، 8/1

(4) - نفسه، ص: (أول)، 30/1

(5) - نفسه، ص: (راح)، 293/1

(6) - نفسه، ص: (شفع)، 317/1

(7) - نفسه، ص: (ضاء)، 365/2

(8) - نفسه، ص: (طبق)، 369/2

(9) - نفسه، ص: (طرب)، 370/2

(10) - نفسه، ص: (قنب)، 517/2

(11) - نفسه، ص: (وثب)، 647/2

(12) - نفسه، ص: (فصل الشبه)، 706/2

• "أسهل البطن: أطلقه..ولا يعول على قول الناس: مسهول، إلا أن يوجد نص يوثق به"⁽¹⁾.

• "وقال شيخنا أبو حيان الأندلسي:..ولم أظفر بنص على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب..."⁽²⁾.

• "قال شيخنا أبو حيان أبقاه الله تعالى: ولم يأت اسم المصدر والزمان والمكان من الفعل المزيد"⁽³⁾.

والملاحظ على هذا النصوص التي أوردها الفيومي في معجمه، - وقد سمعها هو بنفسه- أنها تتعلق بتصحيح اسم علم "الغزالي"، أو التعريف بحيوان لا يعيش في بلاد العرب "القاوم، السمور"، أو برأي الأطباء في مصطلح معين "حمى الأخوين"، أو تصحيح أخطاء صوتية "الضاد"، أو صرفية اشتقاقية تقع فيها العامة، وكذلك نقل معان جديدة لألفاظ تطورت دلالاتها عند عامة الناس "طرب"، أو نقل رأي نحوي سمعه عن شيخه أبي حيان⁽⁴⁾.

وتؤكد هذه النصوص أن الفيومي توسّع في مادته المعجمية، ولم يلتزم بالضوابط التي وضعها علماء اللغة، المتعلقة بنظرية الاحتجاج، فاستشهد بنصوص ومعان لم تكن في عصر الاحتجاج⁽⁵⁾. وهذه خصيصة من خصائص هذا المعجم وستتضح أكثر عند حديثنا عن شواهد "المصباح".

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، (سهل)، 193/1

⁽²⁾ نفسه، ص: (فضي)، 476/2

⁽³⁾ نفسه، ص: (فصل الاسم الثلاثي)، 698/2

⁽⁴⁾ يراجع الفصل الرابع: حول أبي حيان، ص: 146

⁽⁵⁾ يراجع: الفصل الثاني: حول المولد وموقف علماء اللغة منه، ص: 61

المبحث الثاني: ترتيب المواد في المصباح:

تحدثنا في المبحث السابق عن الركن الأول من أركان الصناعة المعجمية (الجمع) وسنفرد الحديث عن الركن الثاني (الوضع) في هذا المبحث والمبحث الذي يليه. فالوضع هو: "إنجاز المعجم المدون أو تأليفه، فتصبح الوحدات المعجمية المخصصة التي جمعت، مداخل معجمية لها وظائفها في كتاب مدون بعد أن كانت مخزنة في مكنز ما..."⁽¹⁾.

والوحدات المعجمية التي تعني معجم المصباح، هي تلك التي جمعها الفيومي من كتاب العزيز للرافعي، وسماها: غريب الشرح الكبير.

ويقسم المعجميون المحدثون المعجم إلى: "مجموعة من المواد (Articles) المتسلسلة وفق ترتيب معين، وتؤلف كل مادة وحدة جزئية شبه مستقلة من وحدات مدونة المعجم، وتتألف هذه المادة من عنصرين أساسيين هما: المدخل والتعريف، وهي [أي المادة] تمثل البنية الكبرى، ويمثل التعريف البنية الصغرى، حيث تضم البنية الكبرى كلا من المدخل (entrée) والتعريف (la définition)، فيمثل المدخل سؤالا، وكل ما يأتي بعده بمثابة أجوبة له. المادة (البنية الكبرى) = المدخل + التعريف (البنية الصغرى)⁽²⁾.

فإذا كان التأليف المعجمي يقوم على ركنين: الجمع والوضع، فإن الوضع بدوره أيضا يقوم على أسين هما: الترتيب والتعريف⁽³⁾ ولذلك فإننا سنخصص هذا المبحث: للترتيب، ونخصص المبحث الموالي للتعريف.

فما هو المنهج الذي سار عليه الفيومي في ترتيب مداخله^(*) المعجمية؟ وهل اتبع طريقة ما في ترتيب مشتقاته المتعلقة بكل مدخل؟ وكذلك الشأن بالنسبة إلى ترتيب المعاني، هل تم وضعها وفقا لنظام معين؟

ذلك ما نحاول الإجابة عنه في المطالب التالية:

(1) إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 96

(2) حلام الجبالي، مرجع سابق، ص: 90

(3) ينظر: إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 96

(*) - المداخل تمثل القوائم الأساسية للمعجم، وكل واحد منها يمثل كلمة رئيسية في مجموعة الاشتقاقية، ينظر:

- John Lyons, Semantique lingsustique, librairie Larousse, Paris, 1980, P: 143.

المطلب الأول: الترتيب الخارجي (للمداخل):

لما عدل الفيومي عن كتابه الأول "في غريب الشرح الكبير"، لكونه لاحظ فيه خلافاً في الترتيب، وأراد أن يخرج في صيغة جديدة تختلف منهجياً عن صيغة الأول صرح بالقول: "فأحببت اختصاره على النهج المعروف والسبيل المألوف ليسهل تناوله، معتبراً فيه الأصول، مقدماً الفاء ثم العين...".⁽¹⁾

لقد حدد المنهج الذي سار عليه في ترتيب مداخل معجمه؛ حيث اعتمد على الأصول الجذرية للكلمات، ثم رتبها بتقديم الحرف الأول والثاني وفقاً للترتيب الأبجائي الذي وصفه بأنه معروف ومألوف.

وقد يذهب بعض الباحثين خطأً إلى اعتبار الفيومي قد تأثر بالزمخشري وأخذ عنه منهج الترتيب، كقول أحدهم: "إن الفيومي عمد إلى اختصار كتابه على الطريقة المتبعة التي أستاذها الزمخشري في كتابه "أساس البلاغة"...".⁽²⁾

ووجه الحقيقة في هذا الموضوع أن الفيومي حقيقة قد أخذ الترتيب عن غيره، لأنه صرح بذلك ووصف الترتيب بأنه: مألوف ومعروف، لكن وجه الخطأ في نسبة الترتيب الأبجائي إلى الزمخشري^(*)؛ ذلك أن الزمخشري نفسه في مقدمة "أساس البلاغة" يصف الترتيب الأبجائي بما وصفه الفيومي، فيقول:

"وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداول وأسهله متداولاً...".⁽³⁾

وهو ما يدل على أن هذا الترتيب كان متداولاً ومشهوراً في زمن الزمخشري (ت: 538هـ). وفي هذا السياق يؤكد الباحث عبد الغفور عطار بأن البرمكي محمد بن تميم (كان حياً سنة 397هـ)^(**) هو أول من ابتدع هذا النظام، وتبعه في ذلك الزمخشري، فظنه العلماء مبتكر هذا الترتيب، وقد سبق البرمكي الزمخشري بقرن ونصف من الزمن، ولذلك فإن كل من رتب معجمه على أوائل الحروف، فهو مدين للبرمكي وتابع له⁽⁴⁾.

(1) - الفيومي، المصباح المنير، من المقدمة، ص: 1/أ، ب

(2) - عبد المجيد الحر، المعجمات والمجامع العربية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1994م، ص: 59، وينظر:

الشدياق، مرجع سابق، ص: 90

(*) - ينظر: عبد الله درويش، المعجم العربية، مكتبة الشباب، القاهرة، - دون تاريخ-، ص: 128، يسرى عبد الغني، مرجع سابق، ص: 239، علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 60، عبد الرزاق بن فرج الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية

وأثره في بناء المعجم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2002م، ص: 69.

(3) - الزمخشري، أساس البلاغة، ص: 8/1

(**) - أورد عبد العظيم الشناوي في مقدمة تحقيقه للمصباح أن البرمكي توفي سنة (433هـ)، وأن كتابه الذي أعاد فيه ترتيب صحاح الجوهري هو: المنتهى في اللغة.

(4) - أحمد عبد الغفور عطار، مقدمة الصحاح، ص: 105، 90-107

حيث سار عليه الزمخشري والمطرزي والفيومي، وتخلّى عنه ابن منظور، لكنه ابتداء من القرن التاسع عشر انفرد بالتأليف المعجمي وركن إليه صناع المعاجم لسهولة ويسره⁽¹⁾، وأثنى عليه رائد النقد المعجمي الحديث في كتابه الجاسوس بقوله: "والأولى عندي ترتيب الأساس للزمخشري والمصباح للفيومي، أعني مراعاة أوائل الألفاظ دون أواخرها... فإذا رتب هذه الألفاظ على نسق الصحاح [مراعاة أوائل، الكلم وأواخرها] كان بينهما مسافة بعيدة، بخلاف ما لو رتب على نسق المصباح⁽²⁾". وعلى هذا النسق رتب اليونانيون والرومانيون والسريان والإفرنج كتب لغتهم، فإن نسق حروف الهجاء عندهم الألف الباء"⁽³⁾.

فما نسق المصباح الذي أثنى عليه أحمد فارس الشدياق؟

حدد الفيومي خطوات منهجية في النقاط الخمس التالية:

• "معتبر فيه الأصول"⁽⁴⁾

• "مقدما الفاء ثم العين"⁽⁵⁾

• "إذا وقعت العين ألفا وعرف انقلابها عن واو أو ياء فهو ظاهر، وإن جهل ولم تمل جعلتها مكان الواو، لأن العرب ألحقت الألف المجهولة بالمنقلبة عن الواو فتحتهها ولم تملها فكانت أختها نحو الخامة والآفة"⁽⁶⁾.

• "وإن وقعت الهمزة عينا وانكسر ما قبلها جعلتها مكان الباء، نحو: البير و الذيب وإن انظم ما قبلها جعلتها مكان الواو لأنها تسهل إليها نحو: البوس، وكذا إن انفتح ما قبلها لأنها تسهل إلى الألف والألف المجهولة كواو، كالفأس والرأس، على أنهم قالوا الهمزة لا صورة لها وإنما تكتب بما تسهل إليه"⁽⁷⁾.

(1) ينظر: عبد الله درويش، مرجع سابق، ص:128، عبد اللطيف الصوفي، مرجع سابق، ص:275

(2) الشدياق، مرجع سابق، ص:27

(3) المرجع نفسه، ص:25

(4) (5) (6) (7) الفيومي، المصباح المنير، ص:1/أ، ب

• " وأما الأسماء الزائدة على الأصول الثلاثة فإن وافق ثالثها لام ثلاثي ذكرته في ترجمته نحو البرقع فيذكر في برق، وإن لم يوافق لام ثلاثي، فإنما ألترم في الترتيب الأول والثاني، وأذكر الكلمة في صدر الباب مثل: اصطبل⁽¹⁾.
ويكفنا أن نحدد خطوات منهج الفيومي استنادا على مقدمته فيما يلي:
أولا: تجريد الكلمات من الزوائد: أول خطوة قام بها الفيومي هي تجريد مداخله من الزوائد متبعا منهج الجذرية؛ حيث يمثل الجذر اللغوي المدخل الرئيس، فهو الأصل الذي تشتق منه بعد ذلك مجموعة من الكلمات التي تمثل بمجموعها أسرة أو عشا يشترك في الدلالة العامة للأصل الجذري⁽²⁾.

ويقابل هذا النظام نظام آخر يعتمد في ترتيب الكلمات على أساس نطقها وورودها دون تجريدها من الزوائد. فلقد جعل الفيومي الجذر اللغوي الثلاثي أساسا لتصنيفه، وهو الأساس المحتذى في المعاجم اللغوية، لكنه ليس الشكل المتبع في كتب المصطلحات ومعاجمها⁽³⁾.

ثانيا: اعتماد الحرف الأول والثاني وما يثلاثهما:

اعتمد الفيومي في ترتيب مداخله المجردة على النظام الأبائي، وذلك بترتيب الحرف الأول (الفاء) والثاني (العين)، وما يثلاثهما (اللام)، وقسم المعجم إلى تسعة وعشرين (29) بابا وسماه (كتابا) بعدد حروف الأبائية⁽⁴⁾، حيث أضاف حرفا مركبا (لا)^(*) بين الواو والياء، وسماه بابا، وكذلك فعل مع (الياء) على خلاف باقي الحروف، ورتب (الهاء) قبل (الواو) كما فعل صاحب اللسان خلافا للمعاجم الأخرى⁽⁵⁾.

وقسم كل كتاب إلى فصول ولم يسمها، إنما سمى كل فصل باسم الحرف الأول والثاني

(1) الفيومي، المصباح المنير:ص: 1/1

(2) ينظر:جعفر دك الباب، مراحل تشكل نظام المعجم العربي واكتماله، العدد:26 السنة:1986م، ص:85.

(3) مالك محمد صالح ياسين، مرجع سابق، رسالة دكتوراه، ص:400

(4) يراجع: الترتيب الأبائي من الفصل الثاني، ص: 50

(*) - قال الشدياق في ترتيب(لا): "يمكن أن يقال أنه روعي فيها الحمل على عكس أداة التعريف. والأولى أن يقال أنه روعي وجودها في اسم الجلالة مكررة...ومن رتب الحروف هكذا:و،لا،ي، سبب فصل بين المتجانس منها"(الjasوس،ص:40).

(5) ينظر: الشدياق، الجاسوس، ص:40.

وما يثلاثهما كقوله (الألف مع الدال وما يثلاثهما). وأكبر أبوابه كتاب (الواو) حيث شمل ستة وعشرين (26) فصلا، وأصغرهم كتاب (الطاء) الذي احتوى تسعة (9) فصول هي⁽¹⁾:

- 1- الطاء مع الباء وما يثلاثهما، وبه مدخل واحد هو (ظبي).
 - 2- الطاء مع الراء وما يثلاثهما: وبه مدخلان هما (ظرب)، (ظرف)
 - 3- الطاء مع العين وما يثلاثهما: وبه مدخل واحد (ظعن)
 - 4- الطاء مع الفاء وما يثلاثهما: وبه مدخل واحد هو: (ظفر)
 - 5- الطاء مع اللام وما يثلاثهما: وبه أربعة (4) مداخل هي: (ظلع)، (ظلف)، (ظلل)، (ظلم)
 - 6- الطاء مع الميم وما يثلاثهما: وقد ضم مدخلا واحدا هو (ظمئ)
 - 7- الطاء مع النون وما يثلاثهما: وفيه مدخل واحد هو (ظنن)
 - 8- الطاء مع الهاء وما يثلاثهما: وبه مدخل واحد هو: (ظهر)
 - 9- الطاء مع الباء وما يثلاثهما: واقتصر على مدخل واحد (ظئر)
- وعلى هذا المنوال قسم جميع فصول كتبه (أبوابه)، فنتوسع في بعضها وتضييق في أخرى. ويتضح ذلك أكثر في الجدول الموالي والشكلين التاليين (*).

الجدول رقم: (9) توزيع الفصول والمداخل في كل باب من أبواب المصباح

الأبواب	أ	ب	ت	ث	ج	ح	خ	د	ذ	ر	ز	س	ش	ص	ض
الفصول	23	25	16	14	19	22	19	17	14	24	15	19	24	14	15
المداخل	127	162	55	39	117	166	120	91	30	156	72	155	130	90	47
الأبواب	ط	ظ	ع	غ	ف	ق	ك	ل	م	ن	هـ	و	لا	ي	29
الفصول	14	9	23	18	24	22	20	20	23	25	15	26	01	12	432
المداخل	61	14	178	82	131	153	102	90	121	216	79	147	01	19	2951

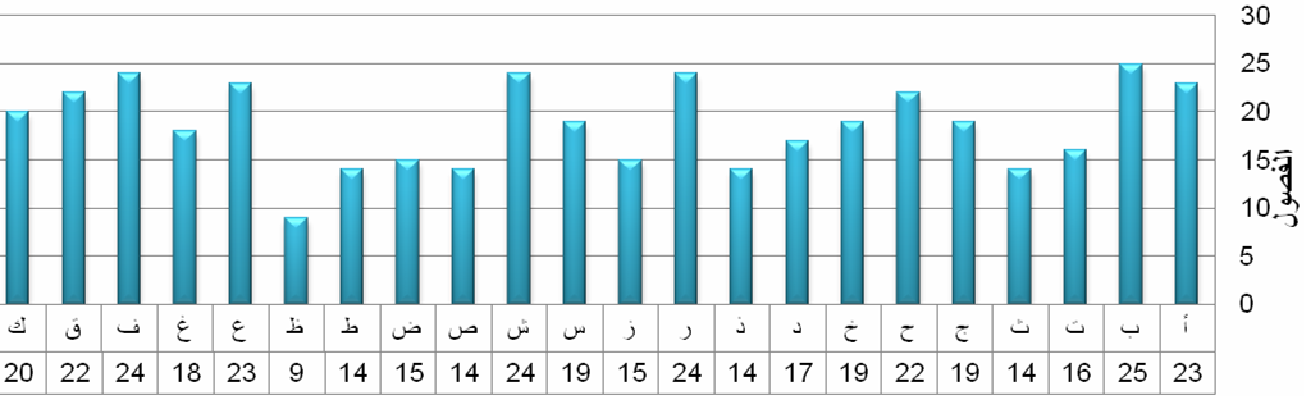
• المصدر: إعداد الباحث اعتمادا على المصباح

(1) الفيومي: المصباح المنير، ص: 2/384

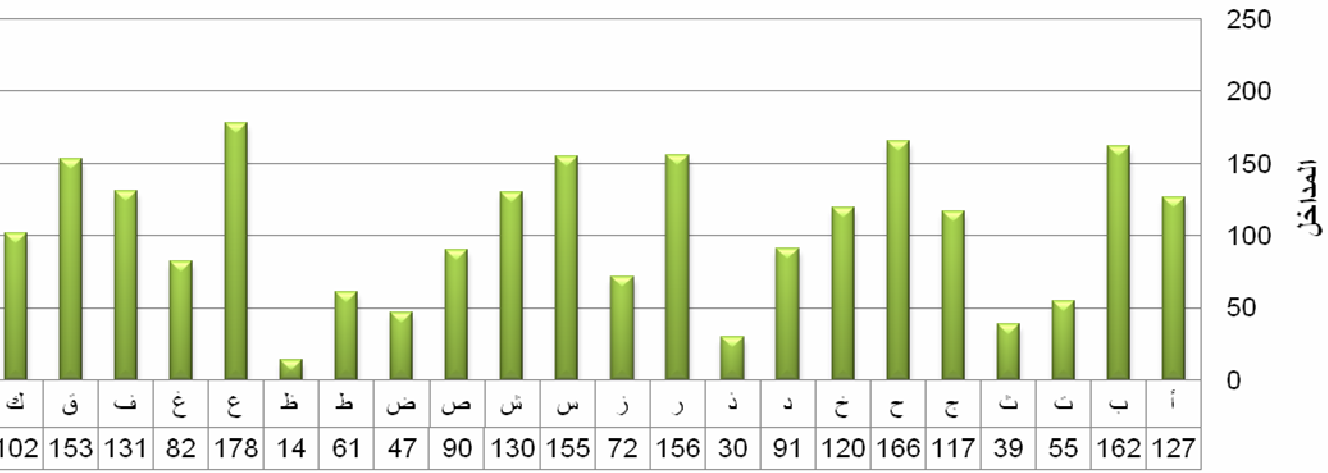
(*)- هناك جدول تفصيلي رقم: (10)، يبين توزيع المداخل المعجمية على الفصول والأبواب موجود بملاحق البحث ،

ص: 309 .

الشكل رقم (6) توزيع الفصول على أبواب المصباح



الشكل رقم: (7) توزيع المداخل على أبواب المصباح



ويتبين من الجدولين (9)، (10)، وكذلك الشكلين السابقين (6)، (7) أن عدد مداخل المعجم بلغت ألفين وتسعمائة وإحدى وخمسين (2951) كلمة، وقد توزعت على أربعة مائة و اثنين وثلاثين (432) فصلا، وتسعة وعشرين (29) كتابا، ونال (كتاب النون) أكبر عدد من المداخل حيث بلغت مائتين وستة عشر (216) مدخلا وزعت على خمسة وعشرين (25) فصلا. ولم ترد مداخل في عدد كبير من الفصول، ولذلك أسقطها الفيومي نهائيا من معجمه، والسبب في ذلك - طبعا- أن معجم "المصباح" لم يكن هدفه حصر ألفاظ اللغة، وإنما تعامل مع نوع خاص من الألفاظ^(*) قد تكثر في فصل ما، وتقل في فصل آخر، وقد تتعدم نهائيا فلا يذكر فصلها، وهذه الفصول الغير مذكورة هي التي علّمت عليها برقم (0) في الجدول رقم: (10)؛ لأنه يفترض أن تكون موجودة من الناحية النظرية، لكنها غير موجودة عمليا في معجم "المصباح" ولم ترد مداخل في ما حرفه الثاني (ألف)، إلا في كتاب (الجيم)، فكلمة: (جاسوس)⁽¹⁾ رتبها الفيومي في مقدمة الكتاب ولم يسم لها فصلا، وفي باب الواو وردت أربعة مداخل عينها (ألف) لكن الفيومي لم يربتها في بداية الفصول إنما أرجأها إلى الآخر فقال: الواو مع الهمزة وما يتلثهما، والكلمات هي (واو)(وأل)(وأم)(واو)⁽²⁾.

غير أن هذا الترتيب لا يجد صعوبة في وضع الألفاظ الثلاثية المجردة والمكوّنة من حروف صحيحة، بينما الألفاظ ما فوق الثلاثية، أو الثلاثية التي بها حرف منقلب عن أصل، تحتاج إلى ضوابط لإدماجها في الترتيب السابق، وهو ما حدده الفيومي في خطوات المنهج المتبقية (3-4-5).

ثالثا: ترتيب الثلاثي (إذا كانت عينه ألفا غير أصلية أو همزة):

تبع الفيومي أصحاب المعاجم العربية في ترتيب هذا النوع من الألفاظ (المداخل). " فمن المعروف في ترتيبها، أن تعود (الألف) إلى أصولها إن تحولت عنها، فإن كانت عين المادة ألفا منقلبة عن واو أو ياء عادت إلى أصلها الواوي أو اليائي مثل: كلمة: آب فأصلها (أوب) ولذلك توضع في فصل: الألف والواو والياء، وكلمة (باع) موضعها فصل الباء والياء والعين (بيع)؛ لأن أصل ألفها (ياء).

(*)- مما يأخذ على معجم المصباح عدم إحاطته بمادة اللغة (ينظر : حسن ظاظا، كلام العرب- من قضايا اللغة العربية-،

دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط2، 1990م. ص:136) والجواب على هذا المأخذ، ما تقدم في المتن.

(1)- الفيومي : المصباح: ص: 89/1

(2)- نفسه، ص: 674/2

أما إن كان أصل الألف غير معروف فإن العرب ألحقته (بالواو) مثل: الخامة والآفة⁽¹⁾

وهو بالضبط ما ذكره الفيومي في مقدمته وطبقه في المعجم فنجده مثلا في كتاب (الحاء): قد أعاد (ألف) الكلمات إلى (واو) وصنّفها في فصل: الحاء مع الواو وما يتلثهما، والكلمات هي: (حاب)، (حاذ)، (حاط)، (حاك)، (حال)، (حام)⁽²⁾.

وكذلك فعل مع طائفة أخرى فقلب (ألفها) (ياء) وصنّفها في فصل: الحاء مع الباء وما يتلثهما. والكلمات هي: (حاد)، (حار)، (حاص)، (حاضت)، (حاف)، (حاق)، (حان)⁽³⁾.
رابعا: ترتيب الثلاثي (إذا كانت عينه همزة)

لقد بيّن الفيومي في مقدمته أنه اتبع مبدأ التسهيل في ترتيب هذا النوع من الكلمات، حيث يراعي حركة ما قبلها، فإن كانت كسرة قلب الهمزة (ياء)، وإن كانت ضمة قلبها (واو)، وإن كانت فتحة قلبها (ألفا)، أما إذا كانت مجهولة فإنه يقلبها إلى (واو) كما فعل في القاعدة السابقة مثل: الفأس والرأس، ولذلك نجده أورد كلمة: (بئر) في فصل: الباء والياء وما يتلثهما⁽⁴⁾ و (ذئب) في فصل: الذال والياء وما يتلثهما⁽⁵⁾.

وأورد كلمة (وَأد) في فصل: الواو مع الهمزة وما يتلثهما، وكذلك فعل مع (وَأل) و (وَأم) و (وَأد)⁽⁶⁾.

كما أورد كلمة: (بؤس) في فصل: الباء والواو وما يتلثها⁽⁷⁾ وأورد كلمة (فأس) و (فأر) في فصل: الفاء مع الواو وما يتلثهما⁽⁸⁾ و (رأس) في فصل: الراء مع الواو وما يتلثهما⁽⁹⁾.

والهمزة من القضايا الشائكة التي اختلف فيها علماء اللغة إذ " أكثر ما يزلق فيه أئمة اللغة من حيث إيراد الألفاظ هو ما كان فيه الهمزة، التي هي أول الحروف... فزلقة

(1) - عبد السميع محمد أحمد، مرجع سابق، ص: 165-166 (بتصرف)

(2) - ينظر الفيومي: المصباح المنير، ص: 155/1 (كتاب الحاء)

(3) - ينظر: نفسه: ص: 158/1 (كتاب الحاء)

(4) - نفسه، ص: 68/1

(5) - نفسه، ص: 213/1

(6) - نفسه، ص: 674/2

(7) - نفسه، ص: 65/1

(8) - نفسه، ص: 467/1

(9) - نفسه، ص: 245/1

الهمزة أن بعضهم يراها أصلية وبعضهم يراها منقلبة عن حرف علة... فهذا أول الحروف أعجز العلماء وأئمة اللغة⁽¹⁾.

فالفيومي قد كان من أصحاب الرأي الثاني، وخالف بذلك عددا من أصحاب المعاجم، كالزمخشري في أساسه، والرازي في مختاره والفيروز أبادي في قاموسه⁽²⁾.

خامسا: ترتيب ما فوق الثلاثي:

أما الكلمات الرباعية والخماسية فإنه رتبها بحسب حرفها الثالث (اللام)، فإن وافق لام الثلاثي ذكرها بعده في الترتيب مثل: (برقع) رتبه بعد (برق)⁽³⁾ و(بسم) رتبه بعد (بسم)⁽⁴⁾ و(هرقت)، (هرول) رتبهما بعد (هرع)⁽⁵⁾.

أما إذا لم يوافق فإنه يرتب الكلمة الرباعية أو الخماسية في بداية الفصل، ومن ذلك (تبوك) رتبت في صدر فصل: التاء مع الباء وما يتلثهما⁽⁶⁾، و(ترمز)، (ترمس) رتبنا في بداية فصل: التاء مع الراء وما يتلثهما⁽⁷⁾ و(جمهر) في بداية فصل: الجيم مع الميم ما يتلثهما⁽⁸⁾، و(ضفدع) في فصل: الضاد والفاء ما يتلثهما⁽⁹⁾، و(طحلب) في فصل الطاء مع الحاء وما يتلثهما⁽¹⁰⁾،

ونفس الشيء فعله مع ألفاظ: (عسلج)، (عصفر)، (عصص)، (عضاي)، (عظم)، (عقرب)، (عندليب)، فقد أوردها جميعا في كتاب (العين)⁽¹¹⁾، وكذلك رتب في كتاب (القاف) كل من الكلمات: (أقحوان)، (قرطس)، (قرطف)، (قرطم)، (قرقل)، (قعقع)، (قاقم)، (قنبيط)، (قولنج)⁽¹²⁾.

(1) - الشدياق، مرجع سابق، ص: 37-38

(2) - ينظر: عبد العظيم الشناوي، مقدمة تحقيق: المصباح، ص: ط، عبد السميع محمد أحمد، مرجع سابق، ص: 166.

(3) - الفيومي، المصباح، ص: 45/1

(4) - نفسه، ص: 49/1

(5) - نفسه، ص: 637/2

(6) - نفسه، ص: 72/1

(7) - نفسه، ص: 73/1

(8) - نفسه، ص: 101/1

(9) - نفسه، ص: 363/2

(10) - نفسه، ص: 369/2

(11) - نفسه، ص: 389/2

(12) - نفسه، ص: 487/2

وقد أفرد كلمة (جاورس) في مقدمة كتاب الجيم⁽¹⁾ ولم يسم لها فصلاً، مع أن هذا الفصل كان يفترض أن يكون: (الجيم مع الألف وما يتلثهما). لكن الفصول التي حرفها الثاني (ألف) حذفها الفيومي من جميع معجمه (ينظر الجدول رقم: (10)، ص: 309) لأن هذه الألف التي تقع (عينا) في الكلمة، غالباً ما تقلب عن أصل لها فترتب معه- وهو ما فعله الفيومي-

مع ملاحظة أن أغلب الألفاظ ما فوق الثلاثية، التي أوردها الفيومي تدخل في عداد الألفاظ الدخيلة (المعربة والغير المعربة) مثل: (أيورد)، (إجاص)، (أزبيجان)، (استبرق)، (بازنجان)، (بستان)، (دولاب)، (سجستان).. الخ

وبعض هذه الألفاظ اختلط على الفيومي أمر ترتيبها وتعرض بسبب ذلك إلى نقد شديد من طرف الشدياق حيث يقول: "ومن الغريب أن صاحب المصباح ذكر: (ترجم) في (ترج)⁽²⁾ و(الزرجس) في (رجس)⁽³⁾ وقال إن الزرجس معرب ونونه زائدة باتفاق، وأن الأزهرى اقتصر على ضبطه بالكسر. والغرابة هنا من وجهين: أحدهما أنه أقر أولاً أنه معرب ثم قال إن نونه زائدة، وهو عندي تناقض محض لأن نونه في أصله أصلية لأنه معرب، والثاني: أنه ذكر اسم الأزهرى ولم يتذكر أن الأزهرى أورد هذه اللفظة في جملة الألفاظ الرباعية المجردة في آخر حرف الجيم لا في رجس، وهو دليل على أنه كان يعتقد أصالة النون فكيف ادعى الاتفاق؟"⁽⁴⁾.

وكذلك فعل مع (استبرق) حيث رتبها بعد (است) وقبل (أستاذ)⁽⁵⁾ والأولى أن تكون بعد أستاذ لأن الألف سابقة للباء^(*)

وقد اتبع الفيومي المطرزي في ترتيب الرباعي والخماسي مع الثلاثي لكنه خالفه في اعتماد الحرف الثالث، إذ المطرزي يعتمد على الحرف الأخير مع الأول والثاني⁽⁶⁾. وانتقد

(1)- الفيومي، المصباح، ص: 89/2

(2)- نفسه، ص: 74/1

(3)- نفسه، ص: 219/1

(4)- الشدياق، مرجع سابق، ص: 28

(5)- ينظر: المصباح: ص: 14/1

(*)- أشار محقق المصباح إلى الخطأ في ترتيب بعض الألفاظ منها: (الابن، ص: 2)، (الاثنان ص: 3)، (المرجئة، ص: 11)، (الإست، ص: 14)، (أسامة، ص: 15). (ينظر: تحقيق الشناوي للمصباح).

(6)- ينظر: خالد فهمي: مرجع سابق، ص: 174

حسين نصار هذه الطريقة وقال عن الفيومي " وكان من حقه أن يفرد للرباعي والخماسي مواد خاصة بهما"⁽¹⁾.

المطلب الثاني: الترتيب الداخلي (للمشتقات والمعاني):

إن التطور الكبير الذي عرفته الصناعة المعجمية في العصر الحديث، دفع علماء المعاجم إلى عدم الاكتفاء بالترتيب الخارجي للمداخل المعجمية، وتعدوا ذلك إلى الترتيب الداخلي للمادة المعجمية في كل مدخل معجمي، وطبقوا هذا الترتيب على مجالين أساسيين؛ الأول متعلق بالمشتقات المرتبطة جذريا بالمدخل المعجمي، والثاني مرتبط بترتيب المعاني المختلفة للكلمة الواحدة.

أولاً: ترتيب المشتقات:

تعتمد المعجمية الحديثة في ترتيب المشتقات على تقديم الأفعال ثم الأسماء، بحيث يدرج الفعل الثلاثي المجرد أولاً: وترتب أفعاله حسب حركات (العين) فتقدم الفتحة ثم الضمة ثم الكسرة على النحو التالي: (فَعَلَ، فَعُلَ، فَعِلَ). ثم ترتب الأفعال المزيدة: فالمزيد بحرف والمزيد بحرفين والمزيد بثلاثة أحرف ثم المزيدة بالتضعيف. ثم: تدرج الأفعال الرباعية المجردة: فالمزيد منها بحرف والمزيد بحرفين، وبعد الانتهاء من ترتيب الأفعال تدرج المصادر والأسماء مرتبة ألفبائياً⁽²⁾.

غير أن المعاجم العربية التراثية لم تلتزم بهذا المنهج الدقيق الذي وضعه المحدثون^(*)، فقد يبدأ المعجم بعد المدخل بذكر الفعل أو الاسم أو الصفة، وقد يقدم الأفعال الرباعية على الثلاثية أو الخماسية على الرباعية، وقد يتكرر المشتق في نفس المدخل وقد يأتي الجمع قبل المفرد، وعلى العموم لم يلتزم فيها بتقديم الأفعال على الأسماء، ولا المجرد على المزيد، ولا الأفراد على الجمع⁽³⁾.

(1) حسن نصار، المعجم العربي، ص: 56-57

(2) ينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 36

(*) في منتصف القرن العشرين استخدم مجمع اللغة العربية بالقاهرة ترتيباً منطقياً للمداخل الفرعية في معجمه الوسيط، ولقي هذا الترتيب قبولا من لدن مصنفي المعاجم (ينظر: علي القاسمي المعجمية العربية، ص: 36).

(3) ينظر: حلمي خليل، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2003م، ص: 299، مختار

عمر: البحث اللغوي عند العرب، ص: 295، صناعة العجم الحديث، ص: 98

ولذلك فقد انتقد الشدياق هذه الطريقة انتقادا لاذعا بقوله: "ولا جرم أن هذا التخليط والتشويش في ذكر الألفاظ ليذهب بصبر المطالع ويحرمه من الفوز بالمطلوب فيعود حائرا بائرا[...]. لذلك كان على من يريد الكشف عن كلمة في معجم قديم أن يراجع المادة كلها من أولها إلى آخرها، ولا يكتفي بمصادفتها في مكان واحد.."(1).

وقد حاول الباحث على القاسمي أن يخفف من حدة هذا الانتقاد - الذي سار في ركبته كثيرون - ونظر إلى لموضوع من زاوية إيجابية فقال "إنه من الممكن النظر إلى ذلك بوصفه طريقة ذكية لمساعدة القارئ على فهم معاني مفردات المدخل، طبقا لمبدأ الانتقال من المعلوم إلى المجهول وهو من المبادئ التي تأخذ بها الطرائق التعليمية الحديثة...[فقد بدؤوا مداخلهم في المعجم بالمفردة الأكثر شيوعا وشهرة من بين مفردات الأسرة اللفظية الواحدة، فإذا كان القارئ يعرف معناها سهل عليه معرفة معاني بقية المفردات...]"(2)

وبطبيعة الحال فإن الفيومي لم يشدّ عن هذه القاعدة ، فكيف رتب إذن مشتقاته؟ ذلك ما سنعرفه من خلال النماذج التالية: (عجم)، (صلح)، (فقه)، وقد اخترناها بوصفها تمثل مصطلحات متداولة في هذا البحث، الذي عنوانه: معاجم المصطلحات الفقهية.

1/مدخل (عجم):

قال الفيومي: " العُجْمَةُ فِي اللِّسَانِ بَضْمٌ الْعَيْنِ لُكْنَةٌ وَعَدَمٌ فَصَاحَةٌ وَعَجْمٌ بِالضَّمِّ عُجْمَةٌ فَهُوَ أَعَجْمٌ وَالْمَرْأَةُ عَجْمَاءٌ وَهُوَ أَعَجْمِيٌّ بِالْأَلْفِ عَلَى النَّسْبَةِ لِلتَّوَكِيدِ أَيْ غَيْرُ فَصِيحٍ وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا وَجَمَعَ الْأَعْجَمَ أَعْجَمُونَ وَجَمَعَ الْأَعْجَمِيَّ أَعْجَمِيُونَ عَلَى لَفْظِهِ أَيْضًا وَعَلَى هَذَا فَلَوْ قَالَ لِعَرَبِيٍّ يَا أَعَجْمِيٌّ بِالْأَلْفِ لَمْ يَكُنْ قَدْفًا لِأَنَّهُ نَسَبَهُ إِلَى الْعُجْمَةِ وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي الْعَرَبِ وَكَأَنَّهُ قَالَ يَا غَيْرَ فَصِيحٍ وَبَهِيمَةٍ عَجْمَاءٌ لِأَنَّهَا لَا تُفْصِحُ وَصَلَاةُ النَّهَارِ عَجْمَاءٌ لِأَنَّهُ لَا يُسْمَعُ فِيهَا قِرَاءَةٌ. وَاسْتَعْجَمَ الْكَلَامُ عَلَيْنَا مِثْلُ اسْتَنْبَهُمْ. وَأَعْجَمْتُ الْحَرْفَ بِالْأَلْفِ أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ بِمَا يُمَيِّرُهُ عَنِ غَيْرِهِ بِنَقْطٍ وَشَكْلِ فَالْهَمْزَةُ لِلْسَّلْبِ وَأَعْجَمْتُهُ خِلَافُ أَعْرَبْتُهُ وَأَعْجَمْتُ الْبَابَ أَقْفَلْتُهُ. وَالْعَجْمُ بِفَتْحَتَيْنِ خِلَافُ الْعَرَبِ وَالْعُجْمُ وَزَانٌ قُفْلٌ لُغَةٌ فِيهِ الْوَاحِدُ عَجْمِيٌّ مِثْلُ زَنْجٍ وَزَنْجِيٌّ

(1) - الشدياق، مرجع سابق، ص: 25

(2) - علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 83-84

وَرُومٌ وَرُومِيٌّ فَالْيَاءُ لِلوَحْدَةِ وَيُنْسَبُ إِلَى الْعَجْمِ بِالْيَاءِ، فَيُقَالُ لِلْعَرَبِيِّ هُوَ عَجْمِيٌّ أَي مَنسُوبٌ إِلَيْهِمْ. وَالْعَجْمُ بِفَتْحَتَيْنِ أَيْضًا النَّوَى مِنَ التَّمْرِ وَالْعَنْبِ وَالنَّبَقِ وَغَيْرِ ذَلِكَ الْوَاحِدَةُ عَجْمَةٌ بِالْهَاءِ. وَالْعَجْمُ بِالسُّكُونِ صِغَارُ الْإِبِلِ نَحْوُ بَنَاتِ اللَّبُونِ إِلَى الْجَدْعِ يَسْتَوِي فِيهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى. وَالْعَجْمُ، أَيْضًا أَصْلُ الذَّنْبِ وَهُوَ الْعُصْعُصُ لُغَةً فِي الْعَجَبِ وَالْعَجْمُ الْعَضُّ وَالْمَضْعُ وَعَجْمَتُهُ عَجْمًا مِنْ بَابِ قَتَلَ إِذَا مَضَعْتَهُ وَهُوَ طَيِّبُ الْمَعْجَمَةِ." (1).

لقد رتب الفيومي مشتقات (عجم) على النحو التالي:

الْعُجْمَةُ - عَجْمٌ - عُجْمَةٌ - أَعْجَمٌ - عَجْمَاءُ - أَعْجَمِيٌّ - الْأَعْجَمُ - أَعْجَمُونَ - الْأَعْجَمِيٌّ - أَعْجَمِيُونَ - أَعْجَمِيٌّ - الْعُجْمَةُ - عَجْمَاءُ - عَجْمَاءُ - اسْتَعْجَمَ - أَعْجَمْتُ - عُجْمَتُهُ - أَعْجَمْتُهُ - أَعْجَمْتُ - الْعَجْمُ - الْعَجْمُ - عَجْمِيٌّ - الْعَجْمُ - الْعَجْمُ - عَجْمَةٌ - وَالْعَجْمُ - الْعَجْمُ - الْعَجْمُ - الْعَجْبُ - عَجْمَتُهُ - عَجْمًا - الْمَعْجَمَةُ.

ومن الملاحظات التي يمكن تسجيلها على هذا الترتيب:

- أ- عدم ورود الأفعال في مقدمة المدخل حيث ابتدأ باسم (الْعُجْمَةُ)
- ب- عدم ورود الأفعال وفق عدد حروفها - المجرد ثم المزيد - فقد ورد الثلاثي المجرد (عَجْمٌ) بضم العين، ثم الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف (اسْتَعْجَمَ) ثم الثلاثي المزيد بحرف (أَعْجَمْتُ) ثم عاد للثلاثي المجرد (عَجْمَتُهُ).
- ت- تكرار الفعل (أَعْجَمَ) ثلاث مرات.
- ث- الابتداء باسم (الْعُجْمَةُ) والانتهاء باسم (الْمَعْجَمَةُ)
- ج- تكرار اسم (عَجْمَاءُ) ثلاث مرات، وفي مواضع مختلفة
- ح- تقديم المفرد (الأَعْجَمُ) على الجمع (أَعْجَمُونَ) وكذلك: (الأَعْجَمِيٌّ) وجمعه (أَعْجَمِيُونَ).
- خ- تكرار اسم (العَجْمُ) بفتح العين أربع مرات، وفي مواقع مختلفة.
- د- تكرار اسم (العَجْمَةُ) ثلاث مرات وفي مواقع مختلفة.
- ذ- إيراد المشتق (العَجْبُ) وفيه إبدال لحرف الميم بباء، وهو من الاشتقاق الأكبر (*).

(1) الفيومي، المصباح، ص: 395/2، 394

(*)- الاشتقاق الأكبر: هو أن يكون بين اللفظين تناسب في المخرج، نحو: نَعَقَ مِنَ النَّهَقِ (الجرجاني، مصدر سابق،

2/ مدخل (صلح):

قال الفيومي في هذا المدخل " صَلَحَ الشَّيْءُ صَلُوحًا مِنْ بَابِ قَعَدَ وَصَلَاحًا أَيْضًا وَصَلَحَ بِالضَّمِّ لُغَةً وَهُوَ خِلَافُ فَسَدَ وَصَلَحَ يَصْلُحُ يَفْتَحَتَيْنِ لُغَةً نَالِثَةً فَهُوَ صَلِحٌ وَأَصْلَحْتُهُ فَصَلَحَ وَأَصْلَحَ أَتَى بِالصَّلَاحِ وَهُوَ الْخَيْرُ. وَالصَّوَابُ وَفِي الْأَمْرِ مَصْلِحَةٌ، أَيْ خَيْرٌ وَالْجَمْعُ الْمَصَالِحُ وَصَالِحَةٌ صِلَاحًا مِنْ بَابِ قَاتَلَ، وَالصُّلْحُ اسْمٌ مِنْهُ وَهُوَ التَّوْفِيقُ وَمِنْهُ صَلُحُ الْحَدِيثِ وَأَصْلَحْتُ بَيْنَ الْقَوْمِ وَقَفْتُ وَتَصَالَحَ الْقَوْمُ وَاصْطَلَحُوا، وَهُوَ صَلِحٌ لِلْوَلَايَةِ أَيْ لَهُ أَهْلِيَّةُ الْقِيَامِ بِهَا "(1).

وقد جاء ترتيب المشتقات في هذا المدخل على النحو الموالي: صلح- صلوحًا- صلحا- صلح- صلح- يصلح- صالح- أصلحته- فصلح- أصلح- الصلاح- مصلحة- المصالح- صلحة- صلحا- الصلح- صلح- أصلحت- تصالح- اصطلحوا- صالح.

وفي هذا المدخل نسجل الملاحظات التالية على ترتيب المشتقات:

- أ- الابتداء بالفعل الثلاثي المجرد (صلح) المفتوح العين، وتقديمه على الثلاثي (صلح) المضموم العين، ثم العودة إليه مع مضارعه (يصلح)
- ب- ترتيب الثلاثي المزيد بحرف (أصلح) بعد الثلاثي المجرد (صلح)، وتكراره بعد أوزان أخرى
- ت- ترتيب الثلاثي المزيد بحرف (صالحة) بعد (أصلح).
- ث- ترتيب الثلاثي المزيد بحرفين (تصالح) بعد المزيد بحرف (أصلح).
- ج- ترتيب المصادر بعد الأفعال: (صلوحًا)، (صلاحًا)، (صلحا)، (الصلح).
- ح- أورد الجمع (المصالح) بعد المفرد (مصلحة).

3/ مدخل (فقه):

(1) الفيومي، المصباح المنير، ص: 345/1

4. التزامه - إلى أبعد الحدود- بترتيب الأفعال: المجرّد ثم المزيد بحرف فالمزيد

بحرفين ثم المزيد بثلاثة أحرف وخاصة في: (صلح)، (فقه).

5. التزامه في ترتيب الأفعال التي على وزن واحد بتقديم الفتحة على الضمة، وأحيانا

يقدم الكسرة على الضمة كما في (مدخل: فقه)

وهذه الملاحظات وغيرها تجعل منهج الفيومي في الترتيب غير مطابق لمنهج

المحدثين - بالطبع- ، لكنه ليس بعيدا عنهم، إذ إنه التزم ببعض ضوابطهم. ويمكننا

اعتبار معجمه - في هذه النقطة- ممثلا لمرحلة متقدمة لنضج المعجم العربي واكتماله،

ذلك أن طبيعة الأشياء تتطور شيئا فشيئا حتى تكتمل.

ومن جهة أخرى لا غرابة أن تبدأ المداخل المعجمية في "المصباح" بالأسماء، ذلك

أنه وضع خصيصا لشرح مصطلحات الفقه الشافعي، والمصطلحات أسماء، فإذا كان

"تواتر الأفعال[...]" في المعجمية العامة أغلب فتواتر الأسماء في الوحدات المخصصة

أظهر[...]. [وقيام الاصطلاح يحصل من الانتقال باللفظ من التعميم إلى التخصيص،

والأسماء من بين أنواع المقولات المعجمية أقبل لذلك الانتقال، وهي على اكتساب المفاهيم

أقدر" (1).

ولذلك فإن المصطلحات الشرعية- ومنها الفقهية - نقلت كلها عن الأسماء دون

الأفعال والحروف، فقد نقل الإمام السيوطي عن الإمام فخر الدين الرازي قوله: "وقع النقل

من الشارع في الأسماء دون الأفعال والحروف فلم يوجد النقل فيهما بطريق الأصالة

بالاسترداد بل بطريق التبعية فإن (الصلاة) تستلزم (صلى)" (2).

فالمصطلحات الفقهية إذن هي الأسماء المنقولة عن أصلها اللغوي بالأصالة. أما أفعالها

فهي تابعة لها.

وهو ما نجده في ترتيب أغلب مداخل "المصباح" حيث يبتدئ بالأسماء ويثني

بالأفعال، وفي أحيان قليلة يعكس الأمر، ومن أمثلة ذلك ما ورد في أصغر كتبه (الطاء)

حيث وردت المداخل على النحو التالي:

(1) إبراهيم بن مراد، مسائل في المعجم، ص: 33 (بتصرف)

(2) السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهرة في علوم اللغة، تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط: 1، 1418هـ، 1998م، ص: 239/1

الظبي(اسم) - الطرب(اسم) - الظرف(اسم) - ظغن(فعل) - الظفر(اسم) - ظلع(فعل) -
الظلف(اسم) - الظل(اسم) - الظلم(اسم) - ظمئ(فعل) - الظن(اسم) - ظهر(فعل) -
الظئر(اسم) - الظيان(اسم) ⁽¹⁾. فعدد الأسماء عشرة (10) وعدد الأفعال أربعة (04).

ومما يؤخذ على الفيومي في ترتيب المشتقات أنه قد يذكر المشتق في مدخل معين ثم يعيد ذكره في مدخل آخر؛ فقد ذكر مثلا كلمة (تبوك) في مدخل (بوك) ⁽²⁾ ثم أورد لها أيضا في مدخل (تبك) ⁽³⁾ ، وذكر (الخفاش) في مدخل (الخشف) ⁽⁴⁾ ثم ذكره في مدخل (الخفش) ⁽⁵⁾ وغير ذلك من الأمثلة.

ثانيا: ترتيب المعاني:

تعتمد المعجمية في ترتيب معاني الألفاظ على عدة صور وصيغ، وذلك تبعا لطبيعة ونوعية المعجم، ومن أشهر هذه الصور:

1. الترتيب التاريخي: حيث ترتب المعاني تبعا لزمان ظهورها واستعمالها في اللغة.
2. ترتيب الشيوخ: وفيه ترتيب المعاني حسب شيوخها وانتشارها، فالأكثر شيوعا ثم الذي يليه.
3. الترتيب المنطقي: وترتب فيه المعاني منطقيا؛ فمن العام إلى الخاص، ومن المحسوس إلى المجرد، ومن الحقيقي إلى المجازي... الخ ⁽⁶⁾.

وكما أخذ على المعاجم العربية التراثية عدم التزامها بترتيب منطقي لمشتقاتها، أخذ عليها أيضا عدم الالتزام بترتيب المعاني، فهذا شيخ نقاد المعاجم يعلق على "صباح الجوهري" بالقول: "...أو رأيت أحد معاني الفعل في أول المادة وباقي معانيه في آخرها، ففي مادة (عرض) ذكر الجوهري المعارضة بمعنى المقابلة بعد المعارضة بمعنى المجانبة بثلاثة وثلاثين سطرا..". ⁽⁷⁾

وقد تبعه في ذلك أغلب النقاد ⁽⁸⁾. وحاول بعضهم الآخر أن يخففوا من غلواء هذه الانتقادات، فرأوا بأن أصحاب المعاجم العربية -حتى وإن لم يلتزموا بالترتيب المنطقي-

⁽¹⁾ ينظر: الفيومي، المصباح المنير، ص: 384/2

⁽²⁾ نفسه، ص: 66/1

⁽³⁾ نفسه، ص: 72/1

⁽⁴⁾ نفسه، ص: 170/1

⁽⁵⁾ نفسه، ص: 175/1

⁽⁶⁾ ينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 37-84

⁽⁷⁾ الشدياق، مرجع سابق، ص: 10، وينظر: ص: 11

⁽⁸⁾ ينظر مثلا: مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 295، صناعة المعجم الحديث، ص: 98

فإنهم ساروا على ترتيب الشيوخ " وقد بدؤوا مداخلهم في المعجم بالمفردة الأكثر شيوعاً وشهرة من بين مفردات الأسرة اللفظية الواحدة، فإذا كان القارئ يعرف معناها سهل عليه معرفة معاني بقية مفردات تلك الأسرة اللفظية⁽¹⁾.

أما "المصباح المنير" فإننا نلتزم منه التزاماً واضحاً بالترتيب المنطقي لمعاني المداخل؛ حيث يقدم العام على الخاص، ويقدم اللغوي على المجازي وذلك ليس غريباً على معجم تخصص في شرح المصطلحات الفقهية، فالمصطلح كما رأينا من قبل هو لفظ له دلالة خاصة اكتسبها من أصل لغوي من طريق التخصص أو التعميم أو الانتقال المجازي⁽²⁾.

ولذلك فإن الفيومي قد شرح ألفاظه شرحاً لغوياً (المعنى الأصلي للمصطلح) ثم انتقل إلى المعنى (الفقهي الاصطلاحي) الذي تطور إليه، وهو الترتيب المنطقي ذاته الذي تتصف به المعاجم الحديثة، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- أ- "صام: ... قيل هو مطلق الإمساك في اللغة، ثم استعمل في الشرع في إمساك مخصوص"⁽³⁾.
- ب- "تدبته: دعوته[...]. ومنه المندوب في الشرع"⁽⁴⁾.
- ت- "جادل... إذا خاصم بما يشغل عن ظهور الحق ووضوح الصواب هذا أصله [في اللغة] ثم استعمل على لسان حملة الشرع في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها"⁽⁵⁾.
- ث- "الفقه: فهم الشيء[...]. والفقه على لسان حملة الشرع علم خاص"⁽⁶⁾.
- ج- "الميتة من الحيوان: ما مات حتف أنفه[...]. والمراد بالميتة في عرف الشرع، ما مات حتف أنفه أو قتل على هيئة غير مشروعة فما ذبح للصنم أو في حال الإحرام أو لم يقطع منه الحقوم (ميتة)..."⁽⁷⁾.

(1) علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 83

(2) يراجع: مفهوم المصطلح في الفصل الأول التمهيدي، ص: 6، مفهوم المصطلح الفقهي في الفصل الثالث، ص: 81

(3) الفيومي، المصباح، ص: 352/1

(4) نفسه، ص: 597/2

(5) نفسه، ص: 93/1

(6) نفسه، ص: 479/2

(7) نفسه، ص: 584/2

- ح- "نجس:... إذا كان قذرا...والنجاسة في عرف الشرع: قدر مخصوص وهو ما يمنع جنسه الصلاة كالبول والدم والخمر. (1)
- خ- "حج: قصد هذا أصله، ثم قصر استعماله في الشرع على قصد الكعبة للحج أو العمرة"(2).
- د- "حدّته:[...] منعه، ومنه: الحدود المقدره في الشرع لأنها تمنع من الإقدام"(3).
- ذ- "سجد: كل شيء ذل فقد سجد، والسجود لله تعالى في الشرع عبارة عن هيئة مخصوصة"(4).
- ر- "تيممته: تقصدته[...][وقوله تعالى: ﴿يَتِمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾ [النساء/43] " أي اقصدوا الصعيد الطيب، ثم كثر استعمال هذه الكلمة حتى صار التيمم في عرف الشرع عبارة عن استعمال التراب في الوجه واليدين على هيئة مخصوصة"(5).
- ز- "الخلطة: العشرة...وقد يكن بالمخالطة عن الجماع، ومنه قول الفقهاء: خالطها مخالطة الأزواج"(6).
- س- "سرق: منه مالا...وسرق السمع مجاز..." (7)
- ش- "الصلاة: قيل أصلها في اللغة: الدعاء[...][ثم سمي بها هذه الأفعال المشهورة [الصلوات الخمسة] لاشتغالها على الدعاء"(8).
- ص- "استنشقت الريح: شممتها، واستنشقت الماء: وهو جعله في الأنف وجذبه بالنفس، فكأن الماء مجعول للاستشمام مجازا..." (9).

هذا إذن هو المسار العام في ترتيب معاني معجم "المصباح"، غير أنه أحيانا يخرج عن هذا النسق، فقد يورد المعنى اللغوي ويتبعه بالاصطلاح ثم يعود إلى اللغوي كما فعل مع لفظة (الصلاة) السابقة الذكر، حيث أورد المعنى اللغوي الأول (الدعاء) ثم

(1) الفيومي، المصباح، ص: 594/2

(2) نفسه، ص: 121/1

(3) نفسه، ص: 125/1

(4) نفسه، ص: 266/1

(5) نفسه، ص: 681/1

(6) نفسه، ص: 177/1

(7) نفسه، ص: 274/1

(8) نفسه، ص: 346/1

(9) نفسه، ص: 606/2

الاصطلاحى ثم عاد للمعنى اللغوي الثاني "...وقبيل الصلاة في اللغة مشتركة بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة"⁽¹⁾.

وفي أحيان أخرى يقدّم المعنى المجازي على اللغوي كما فعل في:

أ- "...قولهم لبيّض الدود (بزر القز) مجاز على التشبيه ببزر البقل"⁽²⁾

ب- "البخل: في الشرع: منع الواجب، وعند العرب: منع السائل مما يفضل عنده"⁽³⁾.

وبصفة عامة فقد التزم الفيومي بالترتيب المنطقي الداخلي. وقد أتى صاحب الجاسوس على صاحب المصباح في قوله: "وصاحب المصباح: ابتداءً بعبر النهر، وهو الحق؛ لأن عبور النهر كان للعرب ألزم من عبر الرؤيا..."⁽⁴⁾.

وعلى ما سبق فإن "المصباح" التزم إلى حد كبير بالترتيب الداخلي للمشتقات والمعاني وكان في مرحلة متطورة جدا بالنسبة إلى المعاجم العربية الأخرى، وإذا كان لم يلتزم بترتيب الأفعال في مقدمة المداخل فذلك يعود لكونه معجما اصطلاحيا، والمعجم الاصطلاحى بطبيعته يعتمد شرح المصطلحات، والمصطلحات لا تكون إلا في الأسماء مثلما تبين سابقا.

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 346/1

(2) - نفسه، ص: 47/1

(3) - نفسه، ص: 38/1

(4) - الشدياق، مرجع سابق، ص: 12

المطلب الثالث: ترتيب الأعلام ، والمولد، والدخيل:

أورد الفيومي عددا كبيرا من الألفاظ الدالة على الأعلام، والألفاظ المولدة والألفاظ الدخيلة، لكنه لم يلتزم بنظام معين في ترتيبها فقد ترد كمدخل معجمية، وقد ترد أيضا مشتقات، أو ألفاظا أخرى في سياق الشرح المعجمي.

فما هو حجم هذا النمط من الألفاظ في معجم لمصباح؟ وكيف تعامل معه الفيومي؟

أولا: الأعلام وترتيبها في المصباح:

الأعلام تظم عادة: الأشخاص أو القبائل، أو المواضع أو غير ذلك⁽¹⁾ وقد جاء في المعجم الوسيط" العلم: العلامة والأثر والفصل بين الأرضين، وشيء منصوب في الطريق يهتدي به ورسم في الثوب، وسيد القوم والجل والراية (ج)= [جمعه] أعلام"⁽²⁾. وقد اهتمت جل المعاجم العربية التراثية بإيراد أسماء الأعلام بين طياتها وبنسب مختلفة قد تزيد في بعضها وتقص في بعضها الآخر⁽³⁾.

مع أن المعجمية الحديثة لا تصنف أسماء الأعلام ضمن المواد المعجمية التي يجب على المعجم الاهتمام بها، فمكانها المناسب هو الموسوعات والمعاجم الموسوعية. ولهذا فإن هذه المداخل تسمى بالمواد غير المعجمية أو المواد الموسوعية.

وهو ما دعا المعجميون العرب في العصر الحديث إلى الاقتناع بأن المعجم ليس المكان المناسب لأسماء الأعلام، وإنما عليه أن يركز على اللغة لا على التاريخ والجغرافيا⁽⁴⁾.

بالرغم من ذلك "فإن معظم اللسانيين المعاصرين الذين يكتبون عن المعجمية أو يمارسونها فعلا، يرون أن من المفيد أن تشتمل المعاجم على المعلومات الموسوعية لمساعدة القارئ الذي يبحث عنها في المعجم"⁽⁵⁾

فلا عجب إذن أن نجد في "المصباح المنير" كما لا بأس به من المعلومات الموسوعية ومن أسماء الأعلام وغيرها، فقد ذكر أسماء رجال كثير. من ذلك قوله:

(1) محمد أحمد أبو الفرج، مرجع سابق: ص: 48

(2) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 156/2

(3) ينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 43، محمد أحمد أبو الفرج، مرجع سابق، ص: 52

(4) ينظر: علي القاسمي: المرجع السابق، ص: 43

(5) علي القاسمي، المرجع السابق، ص: 42

"عاد: اسم رجل من العرب" (436/2)، و"أبين: اسم رجل من حمير.." (70/1)، و"حبان: بالكسر اسم رجل أيضا" (117/1).

وذكر أسماء أقوام أيضا. من ذلك قوله:

"البربر:.. قوم من أهل المغرب، كالأعراب في القسوة والغلظة" (44/1)، و"النخاع: قوم من الحجاز" (596/2)، و"التراجم:.. قوم من تميم" (99/1)

ولتبيان حجم أسماء الأعلام في المصباح فإننا: سنفصل في الأماكن والبلدان، ونذكر أسماءها حسب التقسيم الذي أورده الفيومي، نموذجاً عن الأعلام.

• أسماء البلدان والأماكن - أنموذجاً - للأعلام في المصباح:

قسم الفيومي أسماء البلدان والأماكن تقسيماً منهجياً يعتمد على المنطق وعلى ما كان سائداً من تقسيمات إدارية في عصره؛ فصنّفها ضمن مصطلحات مثل: بلاد، إقليم، ناحية، قاعدة، مدينة، بلدة، بلدية، قرية، موضع، بقعة، بئر، جبل، وادي، نهر وسنذكر أهم الأسماء التي ذكرها ضمن تقسيمه هذا.

1- بلاد: نسب الفيومي هذا المصطلح (بلاد) إلى كل من: العرب (76/1)، العجم (9/1)، الترك (228/1)، الروم (371/2)، الروس (288/1)، الغور (380/2)، فارس (78/1)، خراسان (456/2)، الكفر (127/1)، ثقيف (381/2)، الديلم (285/1)، الشاش (33/1)، الأزد (11/1)، البلقاء (431/2)، همدان (594/2)، العوالي (681/2)، بني حنيفة (681/2).

فلاحظ أنه يطلق صفة البلد على الأرض التي يسكنها قوم من الأقوام. فقد تكبر هذه الأرض كبلاد الروم، وقد تصغر كبلاد ثقيف، وقد يطلقها أيضا على أرض قوم لا لجنسهم ولغتهم ولكن لعقيدتهم كما فعل مع: بلاد الكفر، إذ قال: " ودار الحرب: بلاد الكفر الذين لا صلح لهم مع المسلمين.." (1).

2- إقليم: وأطلق هذا الاسم على: العراق (405/2)، والشام (515/2)، و اليمن (515، 686/2)، ومصر (515/2)، وسمرقند (327/1)، وسجستان (266/1) و سيب (116/1)، وأذربيجان (6/1).

ومما ذكره الفيومي في تعريفه للإقليم أن " الأقاليم: عند أهل الحساب سبعة كل إقليم يمتد من المغرب إلى نهاية المشرق طولا، ويكون تحت مدار تتشابه أحوال البقاع فيه، وأما في

(1) الفيومي، المصباح المنير: 127/1

العرف فالإقليم ما يختص باسم ويتميز به عن غيره، فمصر إقليم والشام إقليم، واليمن إقليم⁽¹⁾.

ويبين ذلك سعة اطلاع الرجل ومعرفته بمقولات أهل الحساب (الجغرافيين)، والتقسيمات العرفية الإدارية المعمول بها في تقسيم البلاد العربية والإسلامية إلى أقاليم.

3- ناحية: مثل: تهامة (99/1)، ونجد (99/1)، والجيزة (166/1) وهي جهات أقل من الإقليم وتضم عدة مدن وقرى.

4- مدينة: وقد أطلقها على: مأرب (11/1)، وترمز (73/1)، وتوز (78/1)، ويثرب (81/1)، ومدين (205/1)، وسرخس (272/1)، والشاش (327/1)، وطبرية (368/2)، وطرطوس (371/2)، وطيبة (382/2)، وعمواس (429/2) وفسطاط (473/2)، وفاشان (503/2)، والكوفة (544/2).

5- قاعدة: وهذا المصطلح قريب لما يعرف اليوم بالعاصمة، وقد نسبه إلى مجموعة مدن هي: أذربيجان (بلاد تبريز) (9/1)، ومأرب (اليمن سابقا) (11/1)، وبلخ (خراسان) (60/1)، ونيسابور (632/2).

6- بلدة: وهي أقل من المدينة أو قريبة منها. وذكر منها كلامن: البصرة (50/1)، وبغشور (56/1)، وبوشبح (65/1)، والقدوم (294/2)، وحديثة الموصل (124/1)، وسحول (268/1)، وسومنات (290/1)، وسنج (191/1)، وصنعاء (348/1)، وعمواس (429/2) وعمان (431/2)، ومهرة (583/2)، ونجران (594/2)، والنهروان (682/2)، وأودنة (653/2)، واليمامة (681/2).

7- بلدية: أصغر من البلدة ومنها: بويط (66/1)، وجلولاء (106/1)، وحديثة الموصل (124/1) - وقد ذكرها في صنف البلدة أيضا - حضرموت (140/1)، والشحر (306/1)،

8- قرية: ومنها: يعضيد (46/1)، وحروراء (129/1)، وخبر (162/1)، وديبق (189/1)، ودارك (193/1)، والربرة (215/1)، ومر الظهران (387/2)، وغازاة (447/2)، وحنذ (464/2)، ومرج القلعة (513/2)، ومكرم (531/2)، ومؤتة (584/2)، ونصرة (608/2)، والخصمات (623/2)، وودان (653/2)، وبيرين (679/2).

(1) الفيومي، المصباح المنير، ص: 515/2

9- موضع: وأما ما وصفه بالموضع فمثل: بعث (52/1)، وبقيع الزبير (75/1)، وتيماء (79/1).

10- بقعة: وأطلق هذه الصفة على: تبوك (66/1)، و مزلفة (254/1)، و صفراء (342/1).

11- أرض: هذا المصطلح أطلقه بصفة عامة على كل بلد، فقد يترادف مع (بلاد) أو مع (إقليم) أو غيرهما، ومن النماذج التي ذكرها: تهامة (98/1)، والعراق (98/1)، والشرف (310/1)، و بابل (339/1)، و العرب (425/1)، و بني عامر (439/1)، و البلقاء (589/2)، وقد تكررت أغلب هذه الأسماء سابقا.

■ هذا بالنسبة إلى البلدان التي ذكرها الفيومي. أما الأماكن التي هي وصف لمعالم جغرافية ثابتة، كالجبل والبتن والنهر والوادي، فقد ذكر منها ما يلي:

12- جبل: وذكر من الجبال: أحد (6/1)، و أثال (4/1)، و ألملم (19/1)، و أبان (70/1)، و ثور (87/1)، و الحجاز (99/1)، و زبير (250/1)، و المشعر الحرام (315/1)، و الطور (380/2)، و عير (440/2).

13- بئر: وذكر من الآبار: بدر (38/1)، و بئر بضاعة (51/1)، و بئر معونة (68/1) و الحديدية (123/1)، و زمزم (656/2).

14- نهر: أما الأنهر فذكر منها: جيحون (73/1)، و سجون (299/1)، و الصراة (339/1)، و الفرات (465/2)، و الكوثر (526/2).

15- واد: ومن الوديان: عرفة (119/1)، و محسر (135/1)، و حنين (154/1)، و ذو طوى (382/2)، و الظهران (387/2)، و كراع الغميم (454/2)، و مر (568/2)، و ويل (588/2)، و نعمان الأراك (614/2)، و وادي القرى (654/2)، و أوطاس (663/2).

إن هذا الكم الهائل من أسماء البلدان والأماكن وعلى غرارها أسماء الأشخاص والأقوام، ليؤكد الصفة الموسوعية لمعجم المصباح مع احتفاظه بالخصوصية الفقهية الاصطلاحية لأن أغلب أسماء الأعلام المذكورة هي مما يحتاج إليه الفقهاء وما يتردد على ألسنتهم وفي بيئتهم العلمية.

وما قيل عن الأعلام يقال أيضا عن النبات والحيوان فمعجم المصباح لا يهمل التعريف بالنبات والحيوان في النطاق الذي يسمح به معجم موجز⁽¹⁾.

(1) عبد السميع محمد احمد، مرجع سابق، ص: 172

- فمن أمثله على النبات: "الحرمل: من نبات البادية، له حب أسود وقيل حب السمسم"⁽¹⁾، و "الخس: نبات معروف.."⁽²⁾، و "الريحان: كل نبات طيب الريح ولكن إذا أطلق عند العامة انصرف إلى نبات مخصوص"⁽³⁾
- ومن أمثله على الحيوان: "الببر: حيوان يعادي الأسد..."⁽⁴⁾، و "الخنزير: حيوان خبيث..."⁽⁵⁾، و "السرطان: من حيوانات البحر.."⁽⁶⁾، و "السلحفاة: من حيوان الماء معروف.."⁽⁷⁾.

إن جل تلك الأسماء من أعلام وغيرها رتبها الفيومي مداخل أساسية لمواده المعجمية، وقليل منها أورده في ثنايا المادة.

ثانيا: المولد وترتيبه في المصباح:

المولد هو اللفظ الذي لم يكن مستعملا عند العرب زمن الاحتجاج، وظهر في عهد المولدين ومن جاء بعدهم فسمي باسمهم^(*)، وهو يخضع لقواعد الاشتقاق العربي. وقد وقف علماء العربية منه موقفا متشددا، فلم يسمحوا له بدخول حرم كتبهم ومعاجمهم واعتبروه لفظا مخالفا للفصح⁽⁸⁾.

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 133/1

(2) - نفسه، ص: 169/1

(3) - نفسه، ص: 243/1

(4) - نفسه، ص: 35/1

(5) - نفسه، ص: 168/1

(6) - نفسه، ص: 274/1

(7) - نفسه، ص: 284/1

(*) - قال الفيومي: "رجل مولد..عربي غير محض، وكلام مولد كذلك" (المصباح:ص: 671/2)

(8) - يراجع: الفصل الثاني، المولد وموقف علماء اللغة منه، ص: 61، حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي

العربي، ص: 111-118.

وقد ظل صنّاع المعاجم متأثرين بذلك، وحاولوا تفادي هذه الألفاظ في معاجمهم ما أمكنهم ذلك، وإن ذكرها أحدهم فهو ملزم بتقييدها بكلمة (مولد) حتى يميزها عن غيرها من الفصيح، وهو ما فعله الأزهري (ت: 370هـ-)، والجوهري (ت: 393هـ-)⁽¹⁾.
وقد سار الفيومي على النمط نفسه تقريبا، فأورد عددا من الألفاظ المولدة وقيدها بهذه الصفة، ومنها:

"...قولهم (برهن) فلان (معرب)"⁽²⁾، و "تاسوعاء: قال الجوهري أظنه مولدا، وقال الصغائي مولد"⁽³⁾، و " (الرباط):...مولد، ويجمع في القياس ربط و رباطات"⁽⁴⁾، و " قال بعضهم: (الرستاق) مولد، وصوابه رزداق"⁽⁵⁾، و " (طرش)... قيل مولد"⁽⁶⁾، و " (البرجاس): غرض يعلق ويرمي، وأظنه مولدا"⁽⁷⁾، و "...وأما (رواس) فمولد"⁽⁸⁾، و " (شوشت): كلمة مولدة، والفصيح (هوشت) "⁽⁹⁾، و " (صوفية):... كلمة مولدة"⁽¹⁰⁾، و (الأتون): هو للحمام والجصاصة.. ويقال هو مولد، وهذا القول ضعيف"⁽¹¹⁾، و " (رخو): قال الأزهري: الكسر كلام العرب، والفتح مولد"⁽¹²⁾، و " (المئزاب)، و (الميزاب): معرب، وقيل مولد"⁽¹³⁾، و " (البذرة): الجماعة تتقدم القافلة

(1) ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 117

(2) الفيومي، المصباح، ص: 46/1

(3) نفسه، ص: 75/1

(4) نفسه، ص: 216/1

(5) نفسه، ص: 226/1

(6) نفسه، ص: 371/1

(7) نفسه، ص: 42/1

(8) نفسه، ص: 245/1

(9) نفسه، ص: 327/1

(10) نفسه، ص: 352/1

(11) نفسه، ص: 12/1

(12) نفسه، ص: 224/1

(13) نفسه، ص: 12/1

للحراسة، قيل معربة وقيل مولدة⁽¹⁾.

يلاحظ في هذه النماذج أن الفيومي يقطع بكون اللفظة (مولدة) أحيانا، ويشكك أحيانا أخرى؛ فيضعف القول بأنها (مولدة)، أو لا يصدر حكما ويترك الشك مفتوحا، أو يقطع بعدم فصاحتها، لكنه يتردد في نسبتها للمولد أو للمعرب.

كما يسجل أيضا أن الفيومي رتب الألفاظ المولدة أحيانا في المدخل كـ (المئزاب)، (طرش)، (الماش)⁽²⁾، ويرتبه أحيانا أخرى ضمن مشتقات المادة الواحدة.

ونستخلص من ذلك أن الفيومي لم يتخرج من إيراد الألفاظ المولدة في معجمه لأنها تعبر عن واقع لغوي يستعمله الفقهاء وغيرهم، بالرغم من أنه قيد أغلب هذه الألفاظ بصفة (مولد)، ولم يشترط في قبول الألفاظ (السماع) فقط، بل اشترط صحة القياس الاشتقائي، فنجده لا يعلق على لفظة شافعي (مع أنها مولدة)^(*)، لكنه يخطئ كلمة (شفعوي) لمخالفتها القياس.

إذ يقول: "وقول العامة (شفعوي) خطأ لعدم السماع ومخالفة القياس"⁽³⁾ وهو ما يدفعنا إلى القول بأن الفيومي كان من أصحاب المعاجم السباقين الذين فتحوا معاجمهم للألفاظ المولدة، على خلاف ما هو شائع بكون الفيروزآبادي في معجمه القاموس هو أول من فعل ذلك⁽⁴⁾ ولعل شهرته بهذا الأمر أنشأها نقد الشدياق له حيث أورد في معجمه بعض مصطلحات الفقهاء⁽⁵⁾. أما في العصر الحديث فقد قام مجمع اللغة العربية بالقاهرة باتخاذ قرار مفاده: "تحرير السماع من قيود الزمان والمكان ليشمل ما يسمع اليوم من طوائف المجتمع[...]"، والاعتداد بالألفاظ المولدة وتسويتها بالألفاظ المأثورة عن القدماء⁽⁶⁾.

ثالثا: المعرب والدخيل وترتيبهما في المصباح:

المعرب والدخيل كلاهما لفظ أجنبي دخل العربية في فترة زمنية ما من طريق الاحتكاك اللغوي بين العربية وغيرها من اللغات، وهو ما يصطلح عليه بظاهرة

(1) الفيومي، المصباح، ص: 41/1

(2) نفسه، ص: 585/2

(*) - يطلق هذا المصطلح على من تبع المذهب الشافعي، ولم يكن مستعملا في زمن الاحتجاج.

(3) نفسه، ص: 317/1

(4) ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 117-118.

(5) ينظر: الشدياق، مرجع سابق، ص: 134

(6) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 11-12

(الاقتراض اللغوي)، فاللغات جميعها تأخذ عن بعضها بعضاً، لكن بنسب متفاوتة تخضع لمجموعة من الاعتبارات، على رأسها القرب الجغرافي، والاشتراك الحضاري، وقاعدة الغالب والمغلوب الخلدونية.

ويتميز المعرب عن الدخيل في كونه تقولب ضمن القواعد الصرفية للغة العربية، فتستخرج منه أغلب المشتقات. أما الدخيل فهو باق على حاله كما كان في لغته الأصلية، ولم يخضع للقواعد الصرفية العربية⁽¹⁾. فبين المصطلحين عموم وخصوص؛ إذ كل معرب دخيل، وليس كل دخيل معرباً.

إلا أن الفيومي لم يميّز بين المصطلحين، فاستعملهما بمعنى واحد، فأحياناً يستعمل الأول وأخرى يستعمل الثاني، ومن ذلك قوله:

– "الجزاف: [...] وهو فارسي تعريب (كزاف)، ومن هنا قيل أصل الكلمة دخيل في العربية"⁽²⁾، و "الجاموس : دخيل، والجمع جواميس، تسمية الفرس: كاوميش"⁽³⁾، و "أطروش: قال [الأزهري] لا أدري أعربي أم دخيل"⁽⁴⁾، و "الكياء: بفتح الكاف: هو المصطكي وهو دخيل"⁽⁵⁾، و "الهيمنان: كيس يجعل فيه النفقة ويشدّ على الوسط [...] قال الأزهري وهو معرب دخيل"⁽⁶⁾.

ومن دقة الفيومي في التعامل مع هذا النوع من الكلمات، إرجاعها إلى لغتها الأصلية^(*). واللغات التي كانت تقترض منها اللغة العربية: هي تلك التي تربطها بها علاقة صلة ما، وتأتي في مقدمتها الفارسية، وفي الدرجة الثانية اليونانية، – وسماها الفيومي أحياناً بالرومانية – ، وهما اللغتان الرسميتان لأكبر حضارتين محيطيتين بالعرب

(1) – يراجع الفصل الثاني: المعرب والدخيل، ص: 60-61

(2) – الفيومي، المصباح، ص: 99/1

(3) – نفسه، ص: 108/1

(4) – نفسه، ص: 371/2

(5) – نفسه، ص: 546/2

(6) – نفسه، ص: 641/2

(*) – بعض الكلمات لم يكن الفيومي قادراً على معرفة لغاتها الأصلية، فقيدّها بلفظ (معرب) أو دخيل) مثل: إلباء (33/1)، الإبريز (44/1)، الأثمذ (84/1)، جوزق (99/1)، الجوز (115/1)، الجورب (95/1)، الإجاص (6/1)، والبعض أيضاً قيده بلفظ (أعجمي) أو (أعجمية) مثل: الأستاذ (14/1)، السراويل (275/1)، الصندل (366/1)، الطمث (372/2)، الصابون (332/1)، العربون (401/2)، القلق (557/2)، عين (440/2)، فرعون (470/2)، أبرهة (46/1)، ياجوج (5/1) الخ

قديمًا وحديثًا، ثم تأتي اللغات السامية الشقيقة للعربية في الدرجة الثالثة كالنبطية والسريانية والعبرية والحبشية، ثم تأتي ألفاظ اللغات القريبة من العربية في الرتبة الرابعة، كالقبطية والبربرية^(*).

وعلى هذا الترتيب الموضوعي والمنطقي أورد الفيومي ألفاظه المعربة والدخيلة ونسبها إلى لغاتها، وقد جاءت على النحو التالي:

1- الفارسية: نسب إليها الألفاظ التالية: الأذاد (13/1)، والاسـتـبـرق (14/1)، والباذنجان (40/1)، والإبريق (45/1)، والبلاس (60/1)، ومترس (74/1)، وتوت (78/1)، والجزاف (99/1)، والجلاهق (106/1)، والتخمين (183/1)، والدهليز (201/1)، والزرنيخ (252/1)، والزنديق (256/1)، والأزاد (260/1)، والسفتجة (278/1)، والطنبور (368/2)، وطبرزد (368/2)، والطيلسان (375/2)، والعسكر (408/2)، والعظم (417/2)، والفيج (485/2)، والكبر (524/2)، والكرباس (529/2)، والكشك (534/2)، والمجوس (564/2)، والماست (571/2)، والنسرين (603/2)، والنشا (606/2)، وكاوميش (108/1).

ونأخذ لفظة (العسكر) مثالاً على هذه الألفاظ الفارسية الأصل، إذ يقول فيها: "العسكر: الجيش، قال ابن الجواليقي: فارسي معرب... ومنه (معسكر) القوم: على صيغة المفعول لموضع اجتماع العسكر...".⁽¹⁾

2- اليونانية: نسب إليها الألفاظ التالية: الدانق (201/1)، والسقمونيا (281/1)، والفرسخ (468/2)، والقيراط (498/2)، والموميا (586/2). ومثاله: "الموميا لفظة يونانية والأصل (مومياي)... وهو دواء يستعمل شرباً و مروخاً و ضماداً"⁽²⁾.

3- الرومانية: وهذه الألفاظ نسبتها إلى الروم كجنس أو دولة، ومنها: البستان (48/1)، والبطريق (51/1)، والترياق (74/1)، والنمس (198/1)، والفردوس (467/2)، ونيسان (477/2)، وأذار (477/2)، والقرميد (500/2)، والقسطاس (503/2)، واقليدس (513/2)، والقمقم (517/2)، المصطكا (574/2)، هرقل (636/2). ومن الأمثلة عن الألفاظ الرومانية: "الفردوس:

^(*) تصنف القبطية والبربرية ضمن عائلة اللغات الحامية، غير أن الباحث الألماني: روسلر أثبت بالأدلة العلمية أن اللغة النومدية (البربرية) لغة سامية انفصلت عن اللغات السامية في الشرق في مرحلة مغرقة في القدم، ثم تطورت في اتجاه خاص جعلها تختلف إلى حد كبير عن باقي اللغات السامية (ينظر: محمود فهمي حجازي، علم اللغة العربية، ص: 135)

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 408/2

⁽²⁾ نفسه، ص: 586/2

البستان[...]. قال الفراء هو عربي واشتقاقه من (الفردسة) وهي السعة، وقيل منقول إلى العربية وهو رومي⁽¹⁾.

وكان "المصباح" دقيقاً في تعبيره حين أشار إلى أصل اللفظة، على خلاف "المعجم الوسيط" الذي تركها مبهماً بقوله: "الفردوس البستان الجامع[...]. قيل عنها معربة"⁽²⁾.

4-السريانية: نسب إليها: الدنج (201/1)، وسريان (275/1)، والسقمونيا (281/1) وهذه الأخيرة تردد في نسبتها إلى اليونانية أو السريانية فقال: "السقمونيا: بفتح السين والقاف والمد معروفة، قيل يونانية وقيل سريانية"⁽³⁾.

5-النبطية: ومن ألفاظها: الحردى (128/1)، والفهر (482/2)، والقنبيط (517/2)، وأنباط (707/2).

6-العبرية: لم ينسب إليها ألفاظ كثيرة غير كلمة (الفهد) جعلها مشتركة بينها وبين النبطية فقال: "الفهر: لليهود...موضع مدارسهم الذي يجتمعون فيه للصلاة. قال أبو عبيد كلمة: نبطية أو عبرانية وأصلها (بهر) فعربت بالفاء"⁽⁴⁾.

7-الحبشية: نسب إليها لفظ (المشكاة) الواردة في القرآن الكريم^(*)، فقال: "...والكرة بلغة الحبشية: المشكاة"⁽⁵⁾.

8-القبطية: نسب إليها: الغطاس (200/1)، وقطبي (488/2).

9-البربرية: نسب إليها لفظ (البربر) واعتبرها كلمة معربة فقال: "البربر[...]. من أهل المغرب[...]. أو الجمع البرابرة وهو معرب"⁽⁶⁾.

10-التركية: نسب إليها عدد قليل من الكلمات هي: الفنك (481/2)، وياغرت (571/2)، و أفندي (45/1). وقد أخرجتها في قائمة اللغات عمداً.

(1) الفيومي، المصباح، ص: 467/2

(2) مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 273/2

(3) الفيومي، المصباح، ص: 481/2

(4) نفسه، ص: 482/2

(*) اختلف العلماء في وجود المعرب في القرآن، فالبعض يثبتُه والبعض ينفيه، والبعض يجمع بينهما (ينظر الرازي،

الزينة، ص: 135-138، حلمي خليل، << المعرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي >> في: جمعية المعجمية

العربية بتونس، المعجم العربي التاريخي، بيت الحكمة، تونس، 1991م، ص: 313-314

(5) نفسه، ص: 545/2

(6) نفسه، ص: 44/2

ذلك أن الفيومي لم يورد من التركية إلا نذرا قليلا من الكلمات مع أنها انتشرت في زمانه ببلاد مصر والشام- وقد كان يسكنها- واعترافه بذلك حين تحدث عن كلمة (أفندي) فقال: "أفندي لقب تكريم: أصله تركي، معناه السيد شاع في مصر منذ حكم الأتراك"⁽¹⁾. لقد عاش الفيومي في ظل حكم المماليك الأتراك⁽²⁾ وفي منطقة (حماة) القريبة جغرافيا من بلاد الترك، وقد بدأت الألفاظ التركية تدخل العربية منذ ذلك الحين وتغلغلت أكثر في زمن الدولة العثمانية التركية، وأصبحت تنافس في عددها الألفاظ الفارسية، وأضحت لا تتميز عن الألفاظ العربية في اللسان العربي الحديث؛ خاصة في بعض العاميات التي ارتبطت بلدانها بالوجود التركي؛ كالجزائرية والمصرية والسورية.

فوجد ألفاظ: البايك (الدولة)، ونيشان (اتجاه مستقيم)، والمسيد (المدرسة) في العامية الجزائرية، ونجد في العامية المصرية: الكوبري (الجسر)، وأفندم (السيد)، والباشا (السيد). ونجد في العامية السورية الزلم (الرجل)، دغري (مستقيم)، سادة (غير ممزوج)، شرف (إزار)... الخ. والغريب أن هذه الألفاظ يظن مستعملوها في كل لهجة أنها عربية فصيحة، مع أنها حديثة الدخول على اللسان العربي.

ملاحظة أخرى تسجل على الفيومي: أنه لم ينسب أي لفظة إلى (الكردية)، مع أنه كان يسكن في محيطها. وأمير البلدة التي كان يسكنها: "الملك إسماعيل أبو الفداء" كان أيوبيا كرديا⁽³⁾.

فما الذي دفعه إلى عدم إدراج هذه الكلمات (التركية والكردية) في معجمه؟ أهو الحرص على الألفاظ الفصيحة؟ أم عدم انتشار وتغلغل هذه الألفاظ في اللسان العربي آنذاك؟ قد يكون كلاهما صحيحا، وقد يكون الثاني أقرب، لأن كلمة (أفندي) التي أوردها تنفي الأول، وقد كانت لها الصدارة في الانتشار، لأنها لقب الملوك والأمراء، والكل يعرف ما للحكم والسياسة من سطوة على كل مظاهر الحياة. والذي نستنتجه مما سبق أن معجم الفيومي أرخ لبداية دخول الألفاظ التركية للمعجم العربي، إذ إنها لم تكن موجودة من قبل.

(1) الفيومي، المصباح، ص: 45/2

(2) يراجع: الفصل الرابع: عصر الفيومي السياسي، ص: 155-164

(3) يراجع: الفصل الرابع: عصر الفيومي السياسي، ص: 155-164

وما نخلص إليه هو أن الفيومي أورد في معجمه عددا كبيرا من الألفاظ المعربة والدخيلة، ورتبها أحيانا في مداخل معجمه، وأحيانا أخرى ضمن مشتقات المدخل الواحد، وقد كانت هذه الألفاظ بحكم تركيبها غير العربية مما يدخل في حكم الألفاظ ما فوق الثلاثي. ولذلك فقد تعامل معها تعاملًا خاصًا، ورتبها بحسب منهج حدده وبيّناه سابقًا⁽¹⁾. ولم يجد الفيومي أي حرج لغوي في إدراج هذه الألفاظ، مع أنه بيّن عدم أصالتها، ذلك أنها مما يتداول على السنة الفقهاء^(*)، ومحيطه اللغوي، فلم يتعامل معها تعاملًا معياريا فيقضيها، ولا تعاملًا وصفيًا فيدمجها، وإنما توسط في ذلك؛ فأثبت استعمالها من جهة وأشار إلى عدم أصالتها من جهة ثانية، وهو ما يجب أن يكون أثناء التعامل مع أي لفظة دخيلة أو غير عربية، للإبقاء على أصالة اللغة من جهة، وللمرونة في التعامل مع اللغات الأخرى من جهة ثانية.

⁽¹⁾ - يراجع : هذا المبحث : الترتيب الخارجي ، ص:213.

^(*) - لقد تابع الفقهاء القرآن والسنة والرعيّل الأول من الصحابة في استعارة ألفاظ من اللغات الأخرى، وجعلها مصطلحات تعبر عن معاني جديدة في التصور الإسلامي فكان مما استعاروه في الفقه: السفّجة، والكذك والسوكرة وغيرها من الألفاظ، لا يرون في ذلك بأسًا، طالما قد سبقهم إلى ذلك من هو خير منهم (بنظر: قلعي، قنبيي، معجم لغة الفقهاء، ص:30)

المبحث الثالث: التعريف المعجمي في المصباح:

التعريف المعجمي هو الهدف النهائي لصناعة المعجم. وشرح معاني الألفاظ يأتي في مقدمة اهتمامات أصحاب المعاجم، فما غاية المعجم إلا إزالة الإبهام والغموض عن الألفاظ. ويعتبر علماء المعاجم أن شرح المعنى المعجمي من أشق المهام التي يقوم بها صانع المعجم وأكثرها دقة⁽¹⁾، ذلك أن المادة المعجمية تتكون من: مدخل وتعريف، " فيمثل المدخل سؤالاً والتعريف جواباً عليه. والتعريف يتحقق بإعطاء عبارة معادلة إما دلالية وإما ترادفياً، فهو شيء معقد؛ لأنه يكون إما تلخيصاً لمحتويات كلمة ما، وبذلك يصبح التعريف تعريفاً دلالياً، وإما وصفاً للشيء الذي يدل عليه، وبذلك يصبح التعريف تحليلاً وصفاً، ويستشف من ذلك أن هناك مستويين لتعريف المدخل: مستوى المعلومات الدلالية وتتمثل في تقديم العبارة المعادلة دلالياً للمدخل، ومستوى المعلومات اللغوية والثقافية وتتمثل في إبراز صلة المدخل بالنظام اللساني، وبعبارة أخرى إن المعلومات التي يقدمها التعريف في المعجم صنفان: معلومات خاصة باللفظ من حيث هو لفظ، ومعلومات حول ما يدل عليه هذا اللفظ"⁽²⁾.

لقد أورد الفيومي معلومات لغوية: (صوتية، صرفية، نحوية) لكل مدخل، ثم أرفدها بمعلومات دلالية: (لغوية واصطلاحية ووصفية)، مستعينا على ذلك بشواهد مختلفة، وذلك ما سنتعرف عليه في المطالب التالية.

(1) ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 147، دراسات في اللغة والمعاجم، ص: 393.

(2) حلام الجيلالي، مرجع سابق، ص: 91-92 (بتصرف)

المطلب الأول: مستويات: (الصوت والصرف والنحو في المصباح):

شرح معاني الألفاظ لا يتم إلا بضبط أصواتها ومبانيها ومعرفة حالات تأثيرها وتأثرها. ولذلك فإن توضيح الخصائص المختلفة للغة يعتبر جزءاً أساسياً لشرح المعنى. فدراسة أصوات اللغة وصيغها، ونحوها، وتركيب الجملة فيها مساعد على توضيح المعنى⁽¹⁾.

أولاً: الإشارات الصوتية في المصباح:

اهتم الفيومي ببعض المظاهر الصوتية المساعدة على فهم المادة المعجمية ومن هذه المظاهر :

- 1- التعريف بالصوت: إذ يقول: " (الصوت) في العرف جرس الكلام والجمع أصوات [...] ورجل (صائت) إذا صاح، (وصيئت) قوى الصوت"⁽²⁾
- 2- التعريف ببعض صفات الصوت: كقوله: " الهمس: الصوت الخفي [...] وحرف مهموس غير مجهور"⁽³⁾ و " جهر...يجهر: ظهر..وجهر الصوت بالضم جهارة فهو جهير..."⁽⁴⁾
- 3- تبيينه لمخارج بعض الحروف: كحرفي (الضاد) و(الطاء) في قوله: "الضاد : حرف مستطيل ومخرجه من اللسان إلى ما يلي الأضراس، ومخرجه من الجانب الأيسر أكثر من الأيمن، والعامة تجعلها (طاء)، فتخرجها من طرف اللسان وبين الثنايا"⁽⁵⁾، وكذلك حرف (الكاف) في قوله: " الكاف من حروف الهجاء حرف شديد يخرج من أسفل الحنك، ومن أقصى اللسان..."⁽⁶⁾.
- 4- وصف بعض عيوب النطق: كقوله: " اللثغة: حبسة في اللسان، حتى تصير الرء لاما أو غينا، أو السين ثاء ونحو ذلك.."⁽⁷⁾

(1) ينظر: محمد أحمد ابو الفرج، مرجع سابق، ص: 58، ورياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 242، حلمي خليل،

مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 32

(2) الفيومي، المصباح ، ص: 350/1

(3) نفسه ، ص: 640/2

(4) نفسه، ص: 112/1

(5) نفسه، ص: 365/2

(6) نفسه، ص: 544/2

(7) نفسه، ص: 549/2

5- عدم اجتماع بعض الحروف (الأصوات) في العربية، وقد نبّه عن هذه الظاهرة في عدد كبير من الألفاظ الدخيلة ومن أمثلة ذلك:

• " الإجاص: ...معرب لأن الجيم والصاد لا يجتمعان في كلمة عربية"⁽¹⁾ وكذلك : جص (102/1) وصاروخ(377/1).

• " الأستاذ: كلمة أعجمية[...] لأن السين والذال المعجمة لا يجتمعان في كلمة عربية"⁽²⁾.

• " جوزق: معرب[...] لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية"⁽³⁾. وكذلك: الجلاهق (100/1).

• " الطست: ...دخيلة لأن : التاء والطاء لا يجتمعان في كلمة عربية"⁽⁴⁾.

• " الكندوج: أعجمية لأن الكاف والجيم لا يجتمعان في كلمة عربية"⁽⁵⁾.

لقد توسط الفيومي في إيراد المعلومات الصوتية داخل معجمه، فذكر منها ما رآه مهما في موضعه، كتعريفه للصوت وبعض صفاته، وبيان مخرج حرف (الصاد) الذي يقع فيه الخطأ غالبا، والتبنيه على بعض عيوب النطق، والتدليل على عجمة بعض الألفاظ لاستحالة اجتماع حروفها في لفظ عربي أصيل، وذلك خلافا للمعاجم الأخرى التي وقعت بين مهمل لهذه المعلومات، ومتوسّع فيها⁽⁶⁾.

ثانيا: اهتمام المصباح بالصرف

اهتم الفيومي بالصرف كثيرا في معجمه، ذلك لأن المعجم هو مجموعة مفردات مشروحة، والعلم الذي يتتبع حالات تغير المفردة هو علم الصرف. فهو يدرس: " التغيير في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي؛ فالأول كتغيير المفرد على التنثية والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف، والثاني كتغيير قول وعزو على قال وعزا"⁽⁷⁾.

(1) الفيومي، المصباح، ص: 6/1

(2) نفسه، ص: 14/1

(3) نفسه، ص: 99/1

(4) نفسه، ص: 372/2

(5) نفسه، ص: 527/2

(6) ينظر: محمد احمد أبو الفرج، مرجع سابق، ص: 58.

(7) ابن هشام الأنصاري جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار

الجيل، بيروت، ط: 5، 1399هـ-1979م، ص: 302/3

وبسبب ذلك؛ وضع في خاتمة معجمه ملحقاً في علم الصرف(*) تضمن أهم الضوابط الصرفية التي يجب على مستعمل المعجم أن يتسلح بها، ويحتوي هذا الملحق على ستة وعشرين (26) فصلاً؛ أولها: إذا كان الفعل الثلاثي على فعل بالفتح مهموز الآخر مثل: قرأ ونشأ وبدأ فعامة العرب على تحقيق الهمزة. وآخرها: فصل: قولهم زيد أعلى من عمرو وهو أفضل القوم وأفضى القضاة ونحوه(1)

"ويزيد من قيمة المعجم أن المؤلف ألحق بكتابه دراسة موجزة ضمت قواعد من النحو، والصرف والاشتقاق والتصريف والمصادر والجموع والتذكير والتأنيث والتفضيل والنسب"(2)

وهذا العمل الذي قام به الفيومي لم يكن معتاداً في أغلب المعاجم العربية القديمة؛ حيث نقل ما يجب أن يكون في المقدمة إلى الخاتمة، وهو ما تحرص عليه المعاجم الحديثة، إذ تضع بين يدي القارئ مقدمة صرفية تلخص أهم القواعد والأحكام العملية كما فعل المعجم العربي الأساسي الذي خصص في بحوثه التمهيدية فصلاً بعنوان: النظام الصرفي في اللغة العربية(3).

ولم يكن الفيومي صاحب سبق في إيراد المباحث الصرفية! فقد سبقه في ذلك المطرزي في مغربه(**)، - وهذا وجه آخر من وجوه تأثر الفيومي بمنهج المطرزي-. واستعمل أيضاً نظاماً محكماً ودقيقاً في التعامل مع الألفاظ داخل المواد المعجمية فضبطها خوفاً من الوقوع في التصحيف، وأكثر من الاشتقاق على حسب الحاجة.

1. ضبط الكلمات:

ذكر الفيومي في مقدمة المصباح مجموعة القواعد التي اعتمدها في ضبط الكلمات فقال: "وقيدت ما يحتاج إلى تقييد بألفاظ مشهورة البناء، فقلت مثل: فلس وفلوس، وقفل وأقفال، وهمل وأهمال ونحو ذلك. وفي الأفعال مثل: ضرب يضرب، أو من باب قتل وشبه ذلك.

(*) - علق حسين نصار على هذه الخاتمة بالقول: "ولكن خاتمة الفيومي أشمل وأنضج" (ينظر حسين نصار، المعجم العربي، ص: 56)

(1) - ينظر الفيومي: المصباح المنير، ص: 2/2، 709/684 (الخاتمة)

(2) - أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 193

(3) - ينظر أحمد مختار عمر، صناعة المعجم الحديث، ص: 111-155، محمد أحمد أبو الفرج، مرجع سابق، ص: 13

(**) - ذيل المطرزي معجمه بخاتمة سماها (رسالة في النحو) وقسمها على أربعة أبواب وفي كل باب فصول (ينظر: المغرب: ص: 457-401/2)

ولكن إن ذكر المصدر مع مثال دخل في التمثيل وإلا فلا، وإذا كان البناء يستعمل في لفظين أو أكثر قيدته أولاً، ثم ذكرته بعد ذلك من غير تقييد استغناء بما سبق نحو أنف من الشيء بالكسر إذا غضب، وأنفه إذا تنزه عنه، وإن اختلف البناء قيدته⁽¹⁾.

ويمكن من خلال كلام الفيومي أن نقسم منهجه في ضبط حركات الكلمات إلى أربع نقاط:

أ/ **ضبط حركة الأسماء:** قيد الفيومي حركة الأسماء بنماذج لفظية من الوزن الصرفي نفسه، واستعمل في ذلك صيغتين: صيغة (مثل)، وصيغة (وزان).

فالصيغة الأولى (مثل) ذكرها في ست مائة وتسعة وعشرين (629) موقعا. وذكر معها أمثلة كثيرة تتغير بتغيير وزن الاسم الممثل له ومن ذلك: سبب وأسباب (1/1)، (20/1)، وكافر وكفار (2/1)، والأمومة (3/1)، وسلام (5/1)، ونديم (6/1)، وكبرى وكبريات (8/1)، وأحمر وحمر (9/1)، وحمل وأحمل (11/1)، وعسير (12/1)، وكريم (14/1) (16/1)، وتعب (15/1)، وحفرة وحفر (17/1)، وجبل وجبال (18/1)، وعنق وأعناق (18/1)، وسجدة وسجدات (20/1)، وعطية وعطايا (20/1)، وفلس وفلوس (22/1) (35/1)، ودابة ودواب (23/1)، وعجيب (26/1)، وغرفة وغرف (28/1)، وتمر وتمررة (29/1)، وأكبر وكبر (30/1)، وصحراء وصحراوات (35/1)، ونذير ونذر (40/1)، واهليج (43/1).. الخ.

ومثاله: قوله: "الببغاء: طائر معروف والجمع (ببغوات) مثل: صحراء وصحروا"⁽²⁾.

هذه نماذج من الأوزان التي ذكرها الفيومي تحت صيغة (مثل). نلاحظ أن جلها مخصص للمفرد، وجمعه من مختلف مشتقات الأسماء، وبالرغم من أن صيغة (مثل) في أغلبها مخصصة للأسماء، فقد وجدناه أيضا يستعملها مع بعض الأفعال ومن ذلك: دحرج (19/1)، ووجعت (19/1)، وسلم (24/1)، وتوجع (39/1)، وباع (33/1)، وأسرتة (7/1).

أما الصيغة الثانية التي استعملها الفيومي للأسماء فهي: (وزان) بكسر الواو. إذ كررها في المصباح ثلاث مائة وثمانية وستين (368) مرة كقوله:

" الأبور: وزان رسول، ما يؤبر به، والإبار وزان كتاب، النخلة التي يؤبر بطلعها..."⁽³⁾ ومن النماذج التي مثل بها إضافة على: رسول، وكتاب ما يلي: عبيد (2/1)، وجعفر (2/1)،

(1) - الفيومي، المصباح المنير ص: 1/1

(2) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 35/1

(3) - نفسه، ص: 1/1

وأفعال(3/1)، و غراب(4/1)، وفرح(7/1)، وقصبة(8/1)، وغرفة(9/1)، ومسجد(11/1)،
وعسفان(11/1)، وقفل(12/1)، وسدره(15/1)، وكفرة(17/1)، وسكران(20/1)، وأعمى(20/1)،
وأمثلة(24/1)، وقاض(25/1)، وإسلام(25/1)، وحصاة(28/1)، وفلس(36/1)، وزعفران(41/1)،
وبندق(41/1)، وسكران(46/1).

وهذه النماذج تبين أن الفيومي استعمل صيغة (وزان) مع الأسماء المفردة التي لا
جمع لها، على خلاف صيغة (مثل) السابقة، وهي منهجية دقيقة لم يشر إليها في المقدمة،
لكنه طبقها في ثنايا المعجم. وكما أورد بعض أوزان الأفعال قي صيغة (مثل) فقد أوردتها
بعدد أقل في صيغة (وزان) مثل: وزان: انفعل (29/1)، " أويته: وزان ضربته"⁽¹⁾.

ب/ ضبط حركة الأفعال:

أما الأفعال فقد ذكر في مقدمته أنه قيدها بأوزان مماثلة لها أيضا، لكنه استعمل
صيغة جديدة تميزها عن الأسماء وهي: (من باب) (*) بالرغم من استعماله لصيغتي (مثل)
و(وزان) مع بعض الأفعال كما سبق.

فقد تكررت صيغة (من باب) مع الأوزان التي اختارها لضبط أفعاله فبلغت
حوالي: ألفا وأربع مائة وسبعين (1470) مرة، كقوله: " أثم: من باب: تعب.."⁽²⁾.
والأمثلة التي اختارها بالإضافة إلى تعب ما يلي: قتل (4/1)، وقعد (3/1)، ورمى(28/1)،
وباع(28/1)، وشوى(32/1)، ونفع(37/1)، وقرب(47/1)، وقاتل(56/1)، وضرب(32/1)، وعلم
(18/1)، وقعد(3/1)، وقال(65/1)، وخاف(204/1)، ونال(178/1)، وسار(79/1)، وقاتل(56/1)،
ورمى(28/1)، وطلب(22/1)، وعلا(217/1)، ووعد(646/2)، وشرب(299/1).

وقد جاءت هذه الأوزان وفقا للترتيب الموجود في الجدول والشكل المواليين:

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 32/1

(*) - وردت صيغة: (من باب) استثناء مع اسمي: درهم (308/1)، أحمد(116/1)

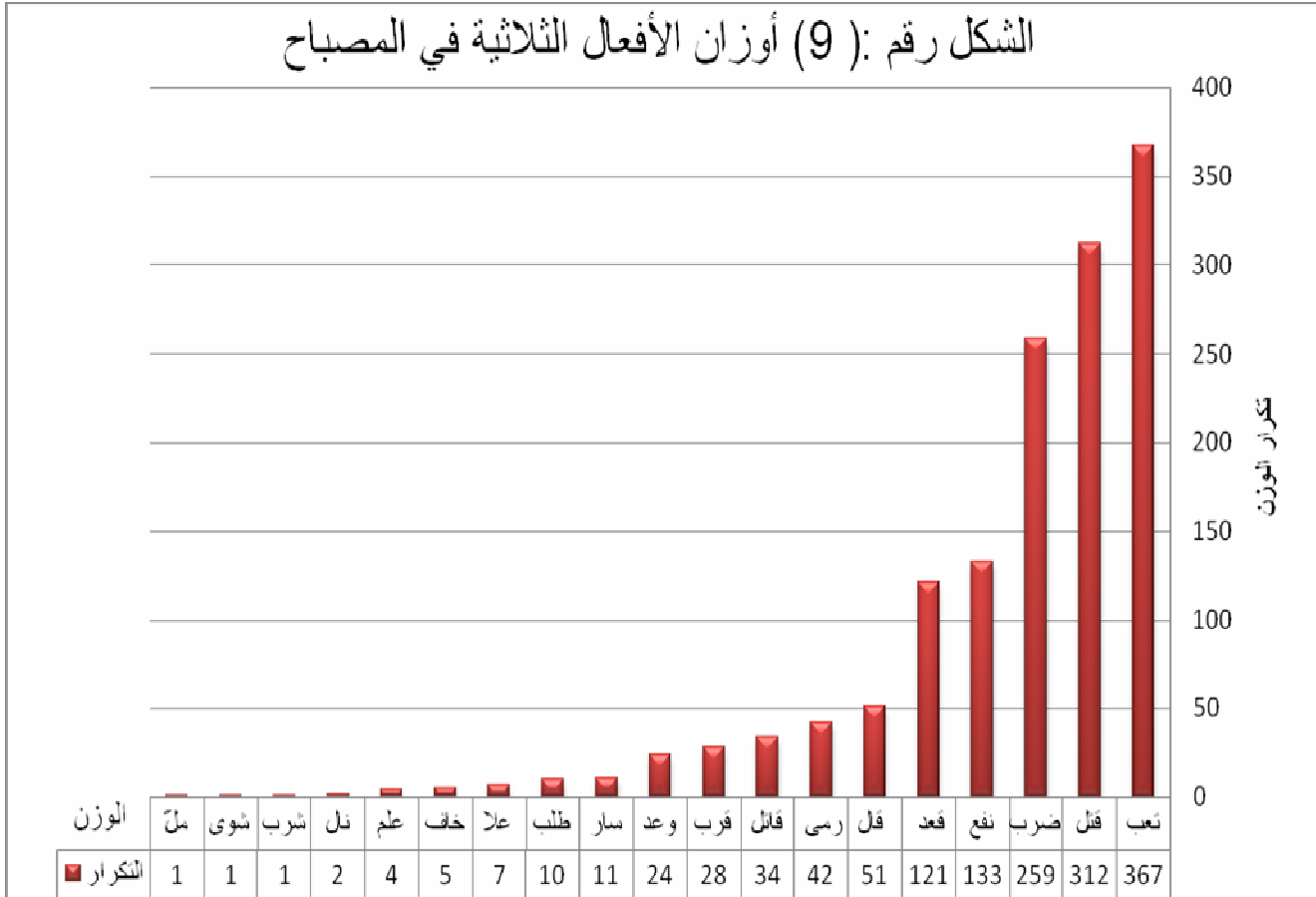
(2) - نفسه، ص: 4/1.

جدول رقم: (11) يبيّن تكرار أوزان الأفعال الثلاثية في المصباح المنير

من باب	تعب	قتل	ضرب	نفع	فعد	قال	رمى	قاتل	قرب	وعد	سار	طلب	علا	خاف	علم	نال	شرب	شوى	مى
التكرار	367	312	259	133	121	51	42	34	28	24	11	10	07	05	04	02			01
الرتبة	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17		

• المصدر: إعداد الباحث

الشكل رقم: (9) أوزان الأفعال الثلاثية في المصباح



• المصدر: إعداد الباحث

ويبين الجدول والشكل السابقين: أن الفيومي استعمل صيغة (من باب) مع الأفعال الثلاثية. أما غير الثلاثية فاستعمل معها، صيغة (مثل) و(وزان) مثلما سبق، ويبين أيضا أن أغلب أوزان الأفعال التي أوردها هي المرتبة من 1 إلى 3 وبصورة أقل تلك المرتبة من 4 إلى 5 وهكذا ...

بقي أن نشير إلى أن الفيومي استعمل في التمثيل ألفاظا تتطابق مع الكلمات الممثل لها في الوزن والمعنى، ومن ذلك قوله:

" أن (بيئن) (أينا) مثل حان يحين حيننا وزنا ومعنى"⁽¹⁾، و " بطن الرجل مثل الحزام وزنا ومعنى"⁽²⁾، و " العنان: مثل السحاب وزنا ومعنى"⁽³⁾.

وقد تواترت هذه الصيغة (وزنا ومعنى) في مائة وعشرة (110) مواقع، والحقيقة أن المطرزي سبق الفيومي في استعمال هذه الصيغة، لكنه لم يستعملها إلا في موضعين اثنين هما: " المنقلة مثل المرحلة وزنا ومعنى"⁽⁴⁾، " استحمق[...] ونظيره وزنا ومعنى استنوك"⁽⁵⁾ أما الفيومي فقد توسّع فيها كما سبق.

وقد نقل الفيومي عن المطرزي أيضا صيغ: (مثل)⁽⁶⁾، و (من باب)⁽⁷⁾، أما صيغة (وزان) فلم يذكرها المطرزي وانفرد بها الفيومي. وما سبق يؤكد ما ذكرناه من قبل حول تأثير الفيومي بالمطرزي في منهجية صناعة المعجم.

إن القرائن السابقة ممثلة في إعادة صياغة المصباح على النهج الألفبائي بعد ما كان موضوعيا، وإيراده للخاتمة الصرفية، واستعماله لصيغ (مثل)، و(من باب) و(وزنا ومعنى)، وغيرها من القرائن كلها تؤكد ما ذكرناه في مبحث الجمع أن الفيومي تأثر بالمطرزي، لكنه تأثر بالمنهج لا بالمضمون فقد كان له مضمونه الخاص، وشخصيته البارزة في المعجم ، ولا نؤيد الباحث خالد فهمي حينما رفع هذا التأثير إلى درجة اتهام

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح: ص: 33/1

⁽²⁾ نفسه، ص: 52/1

⁽³⁾ نفسه، ص: 433/2

⁽⁴⁾ المطرزي ، المغرب، ص: 424/2

⁽⁵⁾ نفسه، ص: 225/1

⁽⁶⁾ ينظر: المطرزي، المصدر السابق، ص: 77/1

⁽⁷⁾ ينظر: المطرزي، المصدر السابق ، ص: 48/1

الفيومي بالسطو^(*) على مغرب المطرزي؟! ذلك لأن مادته نقلها من مصادر معروفة ذكرها في خاتمة معجمه وفي ثناياه، ومنها مغرب المطرزي الذي لم ينل سوى نسبة ضئيلة من مادة المعجم^(**). أما من حيث المنهج فما يضير الفيومي لو أعجب ببعض عناصر منهج المطرزي وأخذها عنه لإعادة تصنيف وترتيب كتابه؛ خاصة أن المطرزي نفسه أخذ الترتيب الألفبائي عن غيره. فالمنهج طريقة في الترتيب والصناعة يأخذ به اللاحق عن السابق ولا علاقة له بالمضمون.

ج/ دخول المصدر في المثال إذا ذكر بعد الفعل: بين الفيومي أن منهجه في ضبط الألفاظ بالمثال يعتمد على تطبيق وزن المثال على المصدر، إذا جاء بعد الفعل مباشرة مثل: "مطرت السماء، تمطر (مطرا) من باب (طلب)"⁽¹⁾.

فالفعل (مطر) على وزن (طلب)، وكذلك المصدر (مطرا) على وزن (طلبا)، وكأنه يقول: مطر مطرا على وزن طلب طلبا، وهذا النمط من التمثيل هو الغالب في أمثاله. غير أنه قد يذكر الفعل دون مصدره ويمثل له بوزن ما. ففي هذه الحالة ينطبق وزن الفعلين (الفعل ومثاله)، ولا ينطبق وزن المصدرين (المصدر ومثاله). ومن ذلك قول الفيومي: " (غذا) الطعام الصبي (يغذوه) من باب علا"⁽²⁾، فنلاحظ أنه لم يورد مصدر الفعل (غذا)، إنما حل محله الفعل المضارع (يغذوه)، وذلك لأن وزن الفعل (علا) ينطبق على الفعل (غذا)، لكن مصدره (العلوّ) لا ينطبق مع وزن مصدر (غذا) الذي هو (الغذاء).

د/ ضبط اللفظة المكررة مرة واحدة: ذكر الفيومي أيضا أن بعض الألفاظ تحتاج إلى تكرار بسبب تعدد معانيها، ولذلك فإنه يضبطها بمثل عند ذكرها لأول مرة، ولا يكرر

^(*) ينظر: خالد فهمي، مرجع سابق، ص: 170

^(**) يراجع: المبحث الأول من هذا الفصل، ص: 181

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 575/2

⁽²⁾ نفسه، ص: 444/1

ذلك في المرات الأخرى. ومثاله: " أنف من الشيء (أنفا) من باب تعجب [...]أي استتكف وهو الاستكبار. و(أنف) منه تنزّه عنه..."(1).

هـ/ صيغ ضبط أخرى: لم يذكرها الفيومي في المقدمة واستخدمها في المتن:

حرص الفيومي حرصا شديدا على ضبط الكلمات وتفادي التصحيف. ولذلك لم يكتف بوسائل الضبط المذكورة في المقدمة، وإنما تعداها إلى وسائل أخرى كالإشارة إلى الحروف المنقوطة (المعجمة) وذكر حركات الشكل لفظيا.

• **ضبط الحروف المنقوطة:** تعرف أغلب حروف العربية بالتشابه فيما بينهما، وتتميز عن بعضها بالنقاط. فإذا ما نسيت أو محيت وقع التصحيف والخط. ولذلك حرص الفيومي عند ذكره للألفاظ المتضمنة حروفا منقوطة أن يثبتها لفظا بكلمة (المعجمة) ومن الأمثلة على ذلك: "...ولهذا قيل لجناح الطائر (مجداف)، وقد يقال (مجداف) بالذال المعجمة"(2).

وكذلك: "...المرأة (دميمة) والجمع (دمائم) والذال المعجمة هنا تصحيف"(3)

• **ضبط الكلمات بالشكل:** كثيرا ما يلجأ إلى ضبط الكلمات بالنص على حركاتها تعزيزا لوسيلة الضبط بالمثل، ومن ذلك: "... (أثائه) بالضم اسم رجل"(4) و " (أبّ) الرجل (بؤب) (أبا وأبابا وأبابة) بالفتح إذا تهيأ للذهاب"(5) و " (أبي) الرجل (يأبي) (إياء) بالكسر والمد"(6)، و " وأما (إن) بالسكون فتكون حرف شرط"(7) و "حجاج العين: (بالكسر والفتح)، العظم المستدير حولها"(8)، و " وفعلته على (رغم) أنه بالفتح والضم"(9).

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 26/1

(2) - نفسه، ص: 93/1

(3) - نفسه، ص: 200/1

(4) - نفسه، ص: 4/1

(5) - نفسه، ص: 1/1

(6) - نفسه، ص: 3/1

(7) - نفسه، ص: 27/1

(8) - الفيومي، المصباح، ص: 121/1

(9) - نفسه، ص: 231/1

إن هذه العناية الفائقة بالضبط التي التزمها الفيومي تعوز معاجم أخرى، وتجعل "المصباح المنير" من أهم المعاجم التي ضبطت موادها ضبطاً دقيقاً محكماً^(*)؛ خاصة أن ضبط الألفاظ يفيد الدارسين المبتدئين، ويقرب الشقة للمشتغلين بالعلم⁽¹⁾.

2. الاشتقاق في المصباح:

من أبرز المظاهر الصرفية في "المصباح" أيضاً اهتمامه بالمشتقات، بحيث يتتبع مدخل المادة بأغلب مشتقاته الفعلية والاسمية، وهذه الأخيرة أكثر، ومعيار الفيومي في ذكر المشتقات هو ما ذكره في المقدمة بقوله: "واقترت من تلك الزيادات [المشتقات] على ما هو أهم منها ولا يستغنى عنه"⁽²⁾ إذ إنه لم يذكر كل المشتقات، وإنما اقتصر على ما هو أهم منها ولا يستغنى عنه في الاستعمال؛ خاصة في البيئة العلمية التي حددها سلفاً. ولذلك نجد مشتقاته تختلف من مدخل إلى آخر من حيث العدد، ومن حيث النوع .

ففي مادة (علم) يقول: "الْعِلْمُ الْيَقِينُ يُقَالُ عِلْمٌ يَعْلَمُ إِذَا تَيَقَّنَ وَجَاءَ بِمَعْنَى الْمَعْرِفَةِ أَيْضًا [...] وَإِذَا كَانَ عِلْمٌ بِمَعْنَى الْيَقِينِ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ وَإِذَا كَانَ بِمَعْنَى عَرَفَ تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ وَقَدْ يُضْمَنُ مَعْنَى شَعَرَ فَتَدْخُلُ الْبَاءُ فَيُقَالُ عَلِمْتُهُ وَعَلِمْتُ بِهِ وَأَعْلَمْتُهُ الْخَبَرَ وَأَعْلَمْتُهُ بِهِ وَعَلِمْتُهُ الْفَاتِحَةَ وَالصَّنْعَةَ وَغَيْرَ ذَلِكَ تَعْلِيمًا فَتَعْلَمُ ذَلِكَ تَعْلَمًا وَالْأَيَّامُ الْمَعْلُومَاتُ عَشْرُ ذِي الْحِجَّةِ . وَأَعْلَمْتُ عَلَى كَذَا بِالْأَلْفِ مِنَ الْكِتَابِ وَغَيْرِهِ جَعَلْتُ عَلَيْهِ عِلْمًا . وَأَعْلَمْتُ النَّوْبَ جَعَلْتُ لَهُ عِلْمًا مِنْ طَرَازٍ وَغَيْرِهِ وَهِيَ الْعِلْمَةُ وَجَمْعُ الْعِلْمِ أَعْلَامٌ مِثْلُ سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ وَجَمْعُ الْعِلْمَةِ عِلْمَاتٌ . وَعَلِمْتُ لَهُ عِلْمًا بِالتَّشْدِيدِ وَضَعْتُ لَهُ أَمْرًا يَعْرِفُهَا وَالْعَالِمُ يَفْتَحُ اللَّامَ الْخَلْقُ وَقِيلَ مُخْتَصٌّ بِمَنْ يَعْقِلُ وَجَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ [عَالِمُونَ] وَالْعِلْمُ مِثْلُ الْعَالِمِ بِكَسْرِ اللَّامِ، وَهُوَ الَّذِي انْصَفَ بِالْعِلْمِ وَجَمْعُ التَّوَلَّ عِلْمَاءٌ وَجَمْعُ التَّانِي

(*) - اشاد الشدياق بطريقة الضبط على الأمثلة التي سار عليها صاحب القاموس، وأعاد طريقة الضبط بالقلم التي اتبناها الجوهري، ولم يشر إلى صاحب المصباح الذي سبق صاحب القاموس - مع أنه استشهد به في نفس الملاحظة (ينظر: الشدياق: الجاسوس، ص: 14). واستطرد عليه حسين نصار بالقول: والتزم الفيومي الضبط بالعبارة كما فعل صاحب القاموس المحيط (حسين نصار، المعجم العربي، ص: 56)

(1) - ينظر: عبد السميع محمد أحمد، المعاجم العربية، ص: 170

(2) - الفيومي، المصباح، 1/أ

عَلَى لَفْظِهِ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ [عَالِمُونَ] وَهُمْ أَوْلُو الْعِلْمِ، أَيُّ مُتَّصِفُونَ بِهِ وَعَلِمَ عِلْمًا مِنْ بَابِ تَعَبٍ انْتَشَقَتْ شَفْتُهُ الْعُلْيَا. فَالذَّكْرُ أَعْلَمُ وَالنَّأْتِيُّ عِلْمَاءٌ مِثْلُ أَحْمَرَ وَحَمْرَاءٌ⁽¹⁾.

لقد احتوت هذه المادة على جملة من المشتقات يمكن تقسيمها إلى:

أ/ الأفعال:

- فعل ماضٍ مجرد: (عَلِمَ) بمعنى يقن، وهو متعد إلى مفعولين.
- فعل ماضٍ مجرد: (عَلِمَ) بمعنى: عرف، وهو متعد إلى مفعول واحد.
- فعل ماضٍ مجرد: (عَلِمَ) بمعنى: انتشقت شفته على وزن (تعَب) (تَعَبَ)
- فعل ماضٍ مزيد بحرف: (أَعْلَمَ)
- فعل ماضٍ مزيد بحرف: (عَلَّمَ)
- فعل مزيد بحرفين (تَعَلَّمَ)
- فعل مضارع للفعل عَلِمَ: (يَعْلَمُ)

ب/ المصادر والأسماء

- مصدر ثلاثي (عَلِمَ): (عَلْمٌ)
- مصدر الثلاثي (عَلِمَ) على وزن تعَب (عَلْمٌ)
- مصدر الثلاثي المزيد بحرف (عَلِمَ): (تَعْلِيمٌ)
- مصدر الثلاثي المزيد بحرف (تَعَلَّمَ): (تَعْلَمٌ)
- اسم الثلاثي المزيد بحرف (أَعْلَمَ) (جعل له): (عَلْمٌ)
- اسم الثلاثي المزيد بحرف (أَعْلَمَ) (جعل عليه): (عَلَامَةٌ)

ج/ اسم الفاعل

- اسم الفاعل للفعل الثلاثي (عَلِمَ): (عَالِمٌ)

د/ اسم المفعول

- اسم المفعول للفعل الثلاثي (عَلِمَ) في صيغة الجمع المؤنث: (مَعْلُومَاتٌ).

هـ/ صيغ المبالغة:

- صيغة مبالغة للفعل الثلاثي (عَلِمَ): (عَلِيمٌ) على وزن فَعِيل

(1) الفيومي، المصباح، ص: 427/1

و/ الجمع:

- جمع (عَلَمٌ): (أَعْلَامٌ)
- جمع (عَلَامَةٌ): (عَلَامَاتٌ)
- جمع (عَالِمٌ): (عَالِمُونَ) (لم يذكره بهذه الصيغة إنما قال عن العالم: "وجمعه بالواو والنون)
- جمع (عَالَمٌ): (عَالَمُونَ) (ذكره بنفس صيغة السابق - بالواو والنون -)
- جمع (عَلِيمٌ): (عُلَمَاءٌ)

نرى الفيومي كيف توسع في مشتقات هذه المادة، فذكر أغلب أصنافها، لكنه لم يحصها جميعاً؛ إنما اقتصر على الأهم المستعمل كما ذكر، وتوسعه في هذه المادة يعود لطبيعتها، إذ هي من أكثر الجذور اشتقاقاً وتداولاً في القديم والحديث، لأنها متعلقة بسر من أسرار الله في الكون والإنسان ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ [العلق/5]

أما إذا تعلق الأمر بمادة أخرى ليست لمشتقاتها أهمية في الاستعمال، فإن الفيومي يقتصر فيها على النزر القليل، وهو ما نراه في مادة ضغط مثلاً: " **ضغطه (ضغطا)** من باب : نفع، زحمه إلى حائط وعصره ومنه: **ضغطة** القبر، لأنه يضيق على الميت، **والضغطة** بالضم الشدة" (1).

فقد اقتصر على الفعل ومصدره، وعلى اسمين من مشتقاته، وهو المتداول من هذه المادة زمن الفيومي (*) .

والفيومي بهذه الطريقة كأنه يؤسس لمنهج جديد في التأليف المعجمي؛ يقوم على أساس مراعاة حالة المستخدم وحاجاته، فيثبت له المواد المعجمية التي يحتاجها في بيئته وتخصّصه، ويُعرض عن الباقي لأن مكانها المعاجم العامة التي تهدف إلى إحصاء ألفاظ

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 362/2

(*) - توسعت مشتقات ومعاني هذه المادة في العصر الحديث فأصبحنا نسمع عن: الضاغط والمضغوط والضغط الجوي، والضغط الحراري والسياسي.. الخ.

اللغة واشتقاقاتها، ومعانيها المختلفة، وهذا ملمح آخر من ملامح التخصص في هذا المعجم.

ثالثاً: المعلومات النحوية في المصباح:

لم يتوقف الفيومي عند الاهتمام بمستوى الصوت أو مستوى الصرف، بل تعداهما إلى مستوى النحو؛ الذي يتتبع حركة الكلمات داخل التركيب، وكذا تأثرها بغيرها من الكلمات، غير أن اهتمامه بمستوى النحو لم يرق إلى اهتمامه بمستوى الصرف ذلك لأن المعجم في العموم يقتنع "بجانب من أبواب النحو، فهو يتعاطى مع الفعل من حيث اللزوم والتعدية والمطاوعة، ويتعاطى مع المبنيات عموماً، كما يتناول الجانب النحوي في الحروف"⁽¹⁾.

ولا يتوقف المصباح عند هذه الجوانب بل يتعداها إلى فتح نقاشات نحوية حول مسائل متعددة.

1. اللازم والمتعدي:

اهتم الفيومي كثيراً بصيغ الأفعال اللازمة والمتعدية، وبين حالات اللزوم (الزوم الفعل لفاعله) وحالات التعدية (تعدى الفعل إلى المفعول)

أ/ اللازم: من أمثلة الفعل اللازم التي أشار إليها ما يلي:

- "دان الرجل يدين ديناً من المداينة، قال ابن قتيبة لا يستعمل إلا لازماً"⁽²⁾

- "طال الشيء طويلاً امتد والطول خلاف العرض..وقيل من باب قال والفعل لازم"⁽³⁾

- "قال بعضهم: اشتغل بالبناء للمفعول ولا يجوز بناؤه للفاعل لأن الافتعال إن كان مطاوعاً فهو لازم"⁽⁴⁾.

(1) رياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 245

(2) الفيومي، المصباح، ص: 205/1

(3) نفسه، ص: 381/2

(4) نفسه، ص: 316/1

وقد استشهد الشدياق بما قاله الفيومي حول تعدي الثلاثي اللازم في فصل من فصول خاتمته ونقل ذلك حرفياً: " وقال الإمام الفيومي في المصباح الثلاثي: اللازم قد يتعدى بالهمزة أو التضعيف أو حرف الجر بحسب السماع، وقد يجوز دخول الثلاثة عليه نحو نزل ونزلت به وأنزلته ونزلته، ويجوز أن يتعدى بنفسه نحو جاء زيد وجئته ونقص الماء ونقصته"⁽¹⁾.

ب/ المتعدي: ومن الأمثلة على ذلك:

- "قال ابن السكيت: لم نسمع في المغنم إلا (غَلَّ) ثلاثياً، وهو متعدِّ في الأصل ولكن أميت مفعوله فلم يُنطق به"⁽²⁾.

- "الوسواس: بالفتح اسم من (وسوست) إليه نفسه، إذا حدثته وبالكسر مصدر و(وسوس) متعدِّ بالي وقوله تعالى ﴿فَوَسَّوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾ [الأعراف/20] اللام بمعنى إلى .."⁽³⁾.

ج/ اللازم والمتعدي معا: ومن الأمثلة على ذلك:

- "أتى الرجل يأتي أتياً جاء، والإتيان اسم منه، وأتيته يستعمل لازماً ومتعدياً"⁽⁴⁾.

- "أوبت زيدا بالمد في التعدي ومنهم من يجعله مما يستعمل لازماً ومتعدياً"⁽⁵⁾.

- "حشدت القوم حشداً من باب قتل وفي لغة من باب شرب إذا جمعتهم و(حشدوا) يستعمل لازماً ومتعدياً"⁽⁶⁾.

بهذه الطريقة يتتبع الفيومي ظاهرتي اللزوم والتعدي، والأمثلة أكثر من أن تعدّ في "المصباح".

2. أفعال المطاوعة:

وبالطريقة نفسها تقريبا تعامل الفيومي مع أفعال المطاوعة، فكلما مرّ بفعل يتصف بهذه الصفة أشار إليه، وذلك ما نراه في الأمثلة التالية:

(1) الشدياق، الجاسوس، ص: 21، الفيومي، المصباح المنير، ص: 686/2.

(2) الفيومي، المصباح، 456/2

(3) نفسه، ص: 658/2

(4) نفسه، ص: 3/1

(5) الفيومي، المصباح، ص: 32/1

(6) نفسه، ص: 136/1

"بعثت رسولا (بعثا) أوصلته (وابتعثته) كذلك وفي المطاوع (فانبعث) مثل كسرتة فانكسر.."⁽¹⁾ و "حسر عن ذراعه (حسرا) من بابي ضرب وقتل كشف، وفي المطاوعة (فانحسر).."⁽²⁾، و "أزعجته عن موضعه إزعاجا، أزلته عنه، قالوا ولا يأتي المطاوع من لفظ الواقع فلا يقال فانزعج، وقال الخليل لو قيل كان صوابا، واعتمده الفارابي فقال: أزعجته فانزعج. والمشهور في مطاوعه (أزعجته) فشخص"⁽³⁾، و "شلت به شولا، من باب قال: رفعته، يتعدى بالحرف على الأفصح، وأشلته بالألف ويتعدى بنفسه لغة، ويستعمل الثلاثي مطاوعا أيضا فيقال شلته فشال وشالت الناقة بذنبها شولا عند اللقاح: رفعته..."⁽⁴⁾.

3. الجانب النحوي في الحروف:

يتناول الفيومي الحروف - وخاصة حروف المعاني - وبين تأثيراتها النحوية على عناصر الجملة، ومن الأمثلة على ذلك:

- "إذ: حرف تعليل ويدل على الزمان الماضي نحو: إذ جننتي لأكرمك، فالمجيء على للإكرام"⁽⁵⁾، و "إلا: حرف استثناء نحو: قام القوم إلا زيدا فزيدا غير داخل في حكم القوم وقد تكون الاستثناء بمعنى (لكن) عند تعذر الحمل على الاستثناء، نحو ما رأيت القوم إلا حمارا فمعناه على هذا: لكن حمارا رأيت"⁽⁶⁾، و "خفي الشيء (بخفي) (خفاء) بالفتح والمد استتر أو ظهر فهو من الأضداد وبعضهم يجعل حرف الصلة فارقا فيقول: خفي عليه إذا استتر، وخفي له إذا ظهر فهو خاف"⁽⁷⁾.

وهكذا تجده يتتبع تأثيرات الحروف وعملها في العديد من المواقع.

(1) الفيومي، المصباح، ص: 52/1

(2) نفسه، ص: 135/1

(3) نفسه، ص: 253/1

(4) نفسه، ص: 328/1

(5) نفسه، ص: 9/1

(6) نفسه، ص: 19/1

(7) نفسه، ص: 170/1

4. نقاشات نحوية:

إن المطلع على "المصباح" يجد نفسه في بعض المواد أمام كتاب نحوي صرف، يعالج صاحبه مسألة نحوية ما. فيورد الأقوال حولها فيقبل ما يقبل ويرد ما يرد ويرجح ما يرجح، مما يدل أنه أوتي حظاً وافراً من علم النحو، فلا يسلم بأي قول ولا يرضى إلا بالحجة والبرهان، ومن الأمثلة على ذلك ما ورد في مادة جمع: "... وَجَاءَ الْقَوْمُ جَمِيعًا أَي مُجْتَمِعِينَ وَجَاءُوا أَجْمَعُونَ وَرَأَيْتُهُمْ أَجْمَعِينَ وَمَرَرْتُ بِهِمْ أَجْمَعِينَ وَجَاءُوا بِأَجْمَعِهِمْ يَفْتَحُ الْمِيمُ وَقَدْ نُضِمَّ حَكَاهُ ابْنُ السَّكَيْتِ وَقَبِضَتْ الْمَالَ أَجْمَعَهُ وَجَمِيعَهُ فَنُوكِدُّ بِهِ كُلَّ مَا يَصِحُّ اقْتِرَافُهُ حِسًّا أَوْ حُكْمًا وَتَتَّبَعُهُ الْمُؤَكَّدُ فِي إِعْرَابِهِ وَلَا يَجُوزُ قَطْعُ شَيْءٍ مِنْ أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ عَلَى تَقْدِيرِ عَامِلٍ آخَرَ وَلَا يَجُوزُ فِي أَلْفَاظِ التَّوَكِيدِ أَنْ تُنْسَقَ بِحَرْفِ الْعَطْفِ فَلَا يُقَالُ جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ لِأَنَّ مَقْهُومَهَا غَيْرُ زَائِدٍ عَلَى مَقْهُومِ الْمُؤَكَّدِ وَالْعَطْفُ إِنَّمَا يَكُونُ عِنْدَ الْمُغَايِرَةِ بِخِلَافِ الْأَوْصَافِ حَيْثُ يَجُوزُ جَاءَ زَيْدٌ الْكَاتِبُ وَالكَرِيمُ فَإِنَّ مَقْهُومَ الصِّفَةِ زَائِدٌ عَلَى ذَاتِ الْمَوْصُوفِ فَكَأَنَّهَا غَيْرُهُ . وَفِي حَدِيثٍ { فَصَلُّوا فَعُودًا أَجْمَعِينَ } فَغَلَطَ مَنْ قَالَ إِنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ لِأَنَّ أَلْفَاظَ التَّوَكِيدِ مَعَارِفٌ وَالْحَالُ لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً وَمَا جَاءَ مِنْهَا مَعْرِفَةٌ فَمَسْمُوعٌ وَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِالنَّكْرَةِ وَالْوَجْهُ فِي الْحَدِيثِ فَصَلُّوا فَعُودًا أَجْمَعُونَ وَإِنَّمَا هُوَ تَصْحِيفٌ مِنَ الْمُحَدَّثِينَ فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَتَمَسَّكَ الْمُتَأَخَّرُونَ بِالنَّقْلِ... " (1)

هذا مقتطف من مادة: (جمع) يؤكد سعة اطلاع الفيومي على المسائل النحوية إلى درجة اتهامه للمحدثين بالتصحيف في تدوين الحديث، والمتأخرين بالنقل دون تمحيص، لمخالفتهم للقاعدة النحوية (التوكيد).

و لقد وظف الفيومي قدراته النحوية في صناعة معجمه، ونقل أقوال النحاة وناقشها ورجح ما رآه صحيحاً، كل ذلك من أجل تزويد المطلعين على المعجم بما يفيدهم لفهم المعاني على أكمل وجه.

ونستخلص في نهاية هذا المطلب أن الفيومي وظف مستويات اللغة الثلاثة الصوتية والصرفية والنحوية لمساعدته على تحديد المعنى. فالمعجم عادة: "يستعين وينتفع بما

(1) الفيومي المصباح، ص: 109/1

تقدمه له الأنظمة اللغوية الثلاثة: الصوتي والصرفي والنحوي، وهي النظم المسئولة على تحديد المعنى الوظيفي⁽¹⁾، والمعنى الوظيفي المقصود في "المصباح" هو معنى المصطلح الفقهي الذي تتأرجح دلالاته بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية على حد تعبير الأصوليين⁽²⁾.

وتعد طريقة استخدام المعلومات اللغوية لفهم المعنى "آخر ما توصلت إليه المعجمية الأوروبية المعاصرة، وتجدها مثلاً في أحدث المعاجم الانجليزية، مثل معجم (لونغن) للغة الإنجليزية المعاصرة الصادر عام 1987"⁽³⁾.

⁽¹⁾ رياض زكي قاسم: المعجم العربية، ص: 245

⁽²⁾ يراجع : الفصل الثالث، المصطلح الفقهي، ص: 85

⁽³⁾ علي القاسمي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان، ع: 46، ص: 60.

المطلب الثاني: أنواع التعريف ووسائله في المصباح:

يُطلق في معرفة أنواع التعريفات من مثلث (أغدن وريتشارد) الشهير الذي يحدد العلاقات القائمة بين الدال والمدلول والدليل، أو بين الكلمة والشيء والمفهوم، ومن هنا فإن التعريف ينصبّ على العناصر الثلاثة (الكلمة) و(الشيء) و(المفهوم).

فالتعريف الذي ينصبّ حول الكلمة هو من اختصاص اللساني ويسمى بالتعريف اللغوي، ويسمى أيضا بالتعريف العلاقي، ويسعى إلى إيضاح معنى الكلمة في سياقها اللغوي، أي اعتمادا على علاقاتها بالكلمات الأخرى في الجملة، وأفضل تعريف للكلمة هو تلك المفردة أو العبارة التي إذا وضعتها مقام الكلمة المراد تعريفها استقام معنى الجملة. أما التعريف المتعلق بالشيء فهو من اختصاص علماء المنطق والفلسفة، ويسمى بالتعريف المنطقي ويعرف أيضا بالتعريف الجوهري، ويهدف إلى معرفة خصائص الشيء الذي تدل عليه الكلمة، وينقسم بدوره إلى قسمين:

تعريف بالحدّ: يحدد خصائص الشيء الجوهرية بذكر الجنس والفصل كقول أرسطو: "الإنسان حيوان ناطق" وتعريف بالوصف: يحدد خصائص الشيء الجوهرية وغير الجوهرية، فنصف الإنسان بأنه حيوان له يدان، ويمشي على رجلين، ويتكلم ويسمع ويأكل ويتناسل.. الخ.

وأما التعريف المرتبط بالمفهوم فهو من اهتمام علماء المصطلح، ويسمى بالتعريف المصطلحي . ويهدف إلى تعريف المفهوم ، والمفهوم: تصور أو فكرة يعبر عنه بمصطلح لفظي أو رمز. ويتكون هذا التصور من الخصائص المنطقية والوجودية المتعلقة بشيء أو مجموعة من الأشياء، ولا يمكن تعريف المفهوم ما لم يتم تحديد موقعه في المنظومة المفهومية التي تشكل الحقل العلمي أو التقني الذي ينتمي إليه ذلك المفهوم⁽¹⁾.

وبالنظر لأنواع التعاريف السابقة يتبين أن الفيومي اعتمد في شرحه على التعريف اللغوي، والتعريف الاصطلاحي، لأن نوع التعريف يتحدد من خلال الهدف الذي يسعى

(1) ينظر: علي القاسمي: إشكالية الدلالة في المعجمية العربية، مجلة اللسان، ع: 46، ص: 62، المعجمية العربية، ص: 75.

إليه صاحب المعجم. والفيومي حدد سلفاً بأن هدفه شرح الغريب من ألفاظ الرافعي. وألفاظ الرافعي في حقيقتها مصطلحات ومفاهيم متداولة عند الفقهاء الشافعية. ولذلك فإن شرحها يحتاج إلى تعريف لغوي يبين أصل هذه الكلمات في اللغة، ويحتاج أيضاً إلى تعريف اصطلاحي يبين المفاهيم الجديدة التي حملتها هذه الألفاظ في بيئة الفقهاء.

وقد استعان الفيومي أيضاً بالتعريف المنطقي أثناء تعريفه لبعض الأشياء المتعلقة ببيئة الفقهاء وخاصة الحيوانات والنباتات والأماكن.

والحقيقة: "أن المعجمين لا يمكنهم تحاشي الحديث عن الأشياء، وهم بصدد تعريف الكلمات، كما لا يمكنهم تجاهل المفاهيم التي تعبر عنها تلك الكلمات، ونتيجة لذلك فإن التعريفات المعجمية لا يمكن إلا أن تكون خليطاً بين أنواع مختلفة من التعريفات..."⁽¹⁾.

أولاً: التعريف اللغوي في المصباح:

ويسميه بعض الباحثين التعريف الاسمي لأنه يكتفي بتقديم معنى اسم الشيء المعرف ولا يتجاوزه إلى ذكر حده وماهيته وخصائصه المميزة. فهو ما يشرح المعنى الذي يدل عليه اللفظ⁽²⁾. ومنهجه تعريف المدخل باسم مفرد أو بجملة تبدأ باسم... فقد قلّ أن يستعمل الفعل لتعريف المداخل⁽³⁾. وقد استعمل الفيومي عدة وسائل وتقنيات للتعريف بالألفاظ يمكن إجمالها فيما يلي:

1. التعريف بالكلمة الواحدة: شرح الفيومي العديد من ألفاظه بكلمة واحدة مقابلة لها، فهذه الكلمة المشروح بها هي مكافئة للكلمة المشروحة، وقد اختلفت صور الكلمات التي استعملها للتعريف على النحو التالي:

أ/ التعريف بالمرادف:

المرادف هو اللفظ المكافئ للكلمة المشروحة^(*). وقد استخدم هذا النمط من التعريف في المصباح بصورة واسعة جداً، وهو الأصل في التعريف المعجمي، إذ لا يلجأ لغيره من الأنماط إلا إذا لم يكن للفظ مرادفاً موضحاً للمعنى، ومن الأمثلة على ذلك:

(1) علي القاسمي: المعجمية العربية، ص: 75.

(2) حلام الجبالي: مرجع سابق، ص: 105.

(3) الحمزاوي، من قضايا المعجم، ص: 165.

(*) اختلف العلماء حول وجود الترادف. يراجع: الفصل الثالث، ص: 93.

- "الحبس: (المنع)"⁽¹⁾ ، و "حبط العمل...: (فسد)"⁽²⁾ ، و "الحيَاكة: الصناعة"⁽³⁾ ، و "الأبد: الدهر"⁽⁴⁾ ، و "الخبّ: الخداع"⁽⁵⁾ ، و "الصبح: الفجر"⁽⁶⁾ ، و "طَبّه...: داواه"⁽⁷⁾ ، و "نبذته...: ألقيته"⁽⁸⁾ ، و "هبط...: نزل"⁽⁹⁾ .

ب/ التعريف بالاشتقاق:

وهو أن يعرف الكلمة أو المدخل بأحد مشتقاته، ويكون ذلك في شكل إحالة، على أساس أن المشتق معروف، أو سبق تعريفه، ومن أمثلة ذلك في "المصباح": - "استنسر (البغات) صار نسرا"⁽¹⁰⁾ ، و "استحال الكلام صار محالا"⁽¹¹⁾ ، و "أخبث: صار ذا خبث وشر"⁽¹²⁾ ، و "خلل النبيذ: صار بنفسه خلا"⁽¹³⁾ ، و "أدقل النخل: صار ثمره دقلا"⁽¹⁴⁾ ، و "سفل...: صار أسفل"⁽¹⁵⁾ ، و "خضر اللون: فهو خضر"⁽¹⁶⁾ ، و "أحببت الشيء، فهو محب"⁽¹⁷⁾ ، و "احمرّ الشيء، صار أحمر"⁽¹⁸⁾ ، و "ابيضّ الشيء...: إذا صار ذا بياض"⁽¹⁹⁾ .

إن صاحب المعجم هنا يعتمد على القارئ في معرفة دلالة المشتق المحال عليه، فقد يجد القارئ ضالته عندما يعود إلى هذا المشتق، وقد يجد تعريفا مبهما، كما هو الحال مثلا في تعريف (النسر) الذي أحال عليه الفيومي (صار نسرا)، فقد قال في موضعه :

" النسر : طائر معروف... " ⁽²⁰⁾ .

(1) الفيومي، المصباح، ص: 118/1

(2) نفسه، ص: 118/1

(3) نفسه، ص: 178/1

(4) نفسه، ص: 1/1

(5) نفسه، ص: 162/1

(6) نفسه، ص: 331/1

(7) نفسه، ص: 368/2

(8) نفسه، ص: 590/2

(9) نفسه، ص: 633/2

(10) نفسه، ص: 56/1

(11) نفسه، ص: 157/1

(12) نفسه، ص: 162/1

(13) نفسه، ص: 181/1

(14) نفسه، ص: 197/1

(15) نفسه، ص: 279/1

(16) نفسه، ص: 171/1

(17) نفسه، ص: 117/1

(18) نفسه، ص: 150/1

(19) نفسه، ص: 69/1

(20) نفسه، ص: 603/2

ج/ التعريف بكلمة: (معروف):

وهذا النوع متداول في التعريف المعجمي، ويعتمد فيه صانع المعجم على ذاكرة القارئ، لكنه يواجه انتقادا كبيرا! إذ ما يكون معروفا في بيئة صاحب المعجم قد يكون مجهولا في بيئة القارئ، وما يكون معروفا في زمنه قد يكون مجهولا في زمن آخر.

وهذا النمط من التعريف استخدمه الفيومي في أكثر من مائة وثلاثة وتسعين (193) موقعا، ومن الأسماء التي شرحها بـ : (معروفة) ما يلي: البوق(66/1)، والبان(66/1)، وبيت الشَّعر (68/1)، والترمس(73/1)، والترس(34/1)، والتل(76/1)، والتوز (78/1)، والتين(79/1)، والشعر(82/1)، والتلج(88/1)، والجبل(90/1)، والمجداف(93/1)، والجراد(96/1)، والجرس(97/1)، والحص(102/1). والجلجل(106/1)، والجوهر(113/1)، والجيش(116/1)، والحب(119/1)، والحديد(125/1)، والحصى(140/1)، والحلفاء(146/1)، والحمص(151/1)، والحمام(152/1)، والخبز (163/1)، والخرج(166/1)، والدمل(200/1)، والدود(202/1)، والإنخر(207/1)، والإردب(224/1)، والرمح(238/1)، والزرنبخ(252/1)... الخ

إن أغلب الأسماء التي وصفها بكلمة (معروف) مما يدور في محيط الإنسان من نبات وحيوان وجماد، لكن بعض هذه المسميات التي كانت معروفة في بيئة زمن الفيومي أصبحنا اليوم لا نعرفها ونحتاج إلى معجم لاستجلاء معناها.

د/ التعريف بالضد:

ويسمى أيضا التعريف بالمغايرة أو السلب، ويتم من طريق ذكر كلمة مضادة لكلمة المدخل فيوضح الضد بالضد. ويستخدم أصحاب المعاجم عدة صيغ للتعريف بالضد من أشهرها: (ضد)، و(خلاف)، و(نقيض).⁽¹⁾

(1) - ينظر: حلام الجليلي، مرجع سابق، ص: 114، حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 148.

وسار الفيومي على ركبهم فعرفّ عددا من ألفاظه بهذه الطريقة فاستخدم صيغة: (ضد) في عشرين (20) موضعا ومن أمثلتها: "أخرته: ضد قدمته"⁽¹⁾، و "الخطأ:..ضد الصوب"⁽²⁾، و "خفة: ضد ثقل"⁽³⁾، و "رخص:..ضد الغلاء"⁽⁴⁾، و "الصواب: وهو ضد الخطأ"⁽⁵⁾، و "انغلق: ضد انفتح"⁽⁶⁾.

واستعمل صيغة (خلاف) في مائة وثلاثين (130) موقعا ومثالها: "الخير: خلاف الشر"⁽⁷⁾، و "الدبر:..خلاف القبل"⁽⁸⁾، و "داخل الشيء: خلاف خارجه"⁽⁹⁾، و "الدقيق: خلاف الجليل"⁽¹⁰⁾، و "الذكورة: خلاف الأنوثة"⁽¹¹⁾.

واستعمل كذلك صيغة (نقيض) وبعده أقل، إذ جاءت في ستة عشر (16) موقعا ومنها: "تحت: نقيض فوق"⁽¹²⁾، و "الجلوس: نقيض القيام"⁽¹³⁾، و "المحمدة: نقيض المذمة"⁽¹⁴⁾، و "اليبس: نقيض الرطوبة"⁽¹⁵⁾.

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 7/1

⁽²⁾ نفسه، ص: 174/1

⁽³⁾ نفسه، ص: 175/1

⁽⁴⁾ نفسه، ص: 223/1

⁽⁵⁾ نفسه، ص: 350/1

⁽⁶⁾ نفسه، ص: 451/1

⁽⁷⁾ نفسه، ص: 185/1

⁽⁸⁾ نفسه، ص: 188/1

⁽⁹⁾ نفسه، ص: 190/1

⁽¹⁰⁾ نفسه، ص: 197/1

⁽¹¹⁾ نفسه، ص: 290/1

⁽¹²⁾ نفسه، ص: 73/1

⁽¹³⁾ نفسه، ص: 105/1

⁽¹⁴⁾ نفسه، ص: 150/1

⁽¹⁵⁾ نفسه، ص: 679/1

هـ/ التعريف بالإحالة:

وفي هذا النوع من التعريف يتم إحالة القارئ إلى مدخل آخر يطابق تعريفه تعريف الكلمة المراد شرحها ، ويسمى هذا النوع بالإحالة الدلالية⁽¹⁾. ومن أمثلة ذلك في "المصباح":

- "الجدف: القبر وتقدم في (جدث)"⁽²⁾، و"الثث: هو شجر طيب الريح مرّ الطعم وينبت في جبال الغور وتقدم في الباء الموحدة"⁽³⁾، و"مترس: الميم زائدة وتقدم في (ترس)"⁽⁴⁾. وعادة ما يورد الفيومي هذه الإحالات بصيغة (وتقدم في): ثم يشير إلى المدخل الذي تمت الإحالة عليه.

و/ التعريف بالترجمة:

الأصل في المعاجم (الأحادية، اللغة) ألا تستعمل لغة أخرى في مادتها المعجمية، ويكون التعريف فيها بلغة واصفة من اللسان نفسه، ومن خصائص معجم الترجمة ألا يشرح اللفظة الأجنبية بتعريف أو تفسير وإنما يعطي الكلمة المعادلة تماما انطلاقاً من كون الترجمة: هي تحويل كلمة دالة من أحد الألسن إلى كلمة دالة في لسان آخر⁽⁵⁾. وقد تجلّت ظاهرة المعجم الثنائي في "المصباح"؛ حيث نجده يلجأ في بعض المواد إلى تعريف كلمة بكلمة من لغة أخرى، أو يعيدها إلى أصلها، وخاصة الفارسية، ومن أمثلة ذلك:

"البارئ: الحصير ويقال له بالفارسية: (البورباء)"⁽⁶⁾، و"الصّرم: بالفتح الجلد وهو معرب وأصله بالفارسية (جرم)"⁽⁷⁾، و"العظم: بكسر العين واللام: شيء يصبغ به قيل هو بالفارسية (نيل)"⁽⁸⁾، و"ابن مقرض.. قيل هو دويبة يقال لها بالفارسية

(1) ينظر: حلام الجيلالي، مرجع سابق، ص: 116.

(2) الفيومي، المصباح، ص: 93/1

(3) نفسه، ص: 305/1

(4) نفسه، ص: 562/2

(5) ينظر: حلام الجيلالي، المرجع السابق، ص: 118، محمد احمد أبو الفرج، مرجع سابق، ص: 108.

(6) الفيومي، المصباح، ص: 47/1

(7) نفسه، ص: 339/1

(8) نفسه، ص: 417/2

(دلة) ثم عرب دلة فقييل (دلق)..⁽¹⁾ ، و "الإقليد: المفتاح... وأصله بالرومية (إقليدس).."⁽²⁾.

وقد أشار الفيومي إلى الأصول اللغوية لعدد كبير من الألفاظ كاليونانية والنبطية والسريانية والعبرانية والحبشية وغيرها مما سبق ذكره في ترتيب المعرب والدخيل⁽³⁾.

2/ التعريف بأكثر من كلمة:

وقد يلجأ صاحب المعجم إلى تعريف مواده بأكثر من كلمة ليستقيم المعنى، وذلك حين لا تؤدي الكلمة الواحدة الغرض المطلوب، ومن أمثلة ذلك في "المصباح": "القرطاس: ما يكتب فيه"⁽⁴⁾ ، و "القرطل: ...قميص للنساء"⁽⁵⁾ ، و "القرام..الستر الرقيق، وبعضهم يزيد: وفيه رقم ونقوش"⁽⁶⁾ ، و "البز: نوع من الثياب.."⁽⁷⁾ ، و "بسم: ... ضحك قليلا من غير صوت"⁽⁸⁾.

وغير ذلك كثير، إلا أن الملاحظ عن هذه التعريفات استمرار الغموض حول بعض الكلمات المشروحة ككلمة القرطل. صحيح قد تعرّفنا عليه بأنه قميص، ومخصص للنساء، ولكن ما المادة التي يصنع منها؟ وما شكله؟ وما مصدره؟... الخ، كل هذه المعلومات تبقى غامضة، وقد تعجز الألفاظ عن تبيانها، ولذلك تلجأ المعاجم الحديثة إلى استخدام الصور للاستعانة بها في تحديد معاني الكلمات الدالة على الأشياء المحسوسة. أما تلك الدالة عن المعاني المعنوية فيصعب تحديدها لأنها متعلقة بالأحاسيس والمشاعر والأفكار .

3/ التعريف بالسياق:

تتصف الكلمات العربية بعدة صفات منها: الترادف والاشتراك والتضاد، فقد تحمل الكلمة الواحدة عدة معانٍ (الاشتراك)، وقد تحمل المعنى وضده في آن واحد (التضاد)،

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح ، ص: 498/2

⁽²⁾ نفسه، ص: 513/2.

⁽³⁾ يراجع: المبحث الحالي، ترتيب الأعلام والمولد والدخيل، ص: 232.

⁽⁴⁾ نفسه ، ص: 498/2

⁽⁵⁾ نفسه، ص: 498/2

⁽⁶⁾ نفسه، ص: 498/2

⁽⁷⁾ نفسه، ص: 47/1

⁽⁸⁾ نفسه، ص: 47/1

وقد تشترك عدة ألفاظ في معنى واحد (الترادف)، والمعجم يورد وحدات معجمية مفصولة عن سياقاتها، وهو ما يوقع هذه الوحدات في دائرة تعدد المعنى، ولذلك قال بعض اللسانيين المحدثين إن وجود الكلمة في المعجم وجود مصطنع، لأن الكلمات وجدت لكي تستعمل في سياقاتها لا لتحفظ.

فاستعمل الكلمة في سياقها اللغوي (الأصلي) (Linguistic context) أو سياقها الاجتماعي (الذي تطورت إليه) (situation context) هو الذي يحدد للكلمة معناها الدقيق و معانيها المختلفة⁽¹⁾.

أ/ التعريف بالسياق اللغوي:

يستعين أصحاب المعاجم بالنصوص الأصلية في اللغة لتوضيح معنى أو معان كلمة ما كما جاءت في اللغة. فمعنى الكلمة المستنبط من سياق هذه النصوص هو المعنى اللغوي الأصلي لها، وتسمى هذه النصوص الحاملة للسياقات اللغوية بالشواهد، ولكل لغة شواهدا. أما شواهد العربية فهي: القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف، وشعر العرب ونثرهم.

وقد استخدم الفيومي سياقات هذه النصوص الأربعة للتعريف بمدخل معجمه وألفاظه.

• التعريف بالسياق اللغوي القرآني: من أمثلة هذا التعريف:

قول الفيومي: "... (أسره) الله (أسرا): خلقه خلقا حسنا، قال تعالى ﴿شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾ [الإنسان/28] أي قوينا خلفهم"⁽²⁾ و لقد استعان الفيومي بالسياق اللغوي القرآني لتوضيح معنى كلمة (أسره) بمعنى خلقه، لأن الذهن قد ينصرف إلى الأسر في الحرب. وقوله أيضا في مادة (رهب): "رهب...خاف..وترهب الراهب: انقطع للعبادة، والرهبانية من ذلك، قال تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد/27] مدحهم عليها ابتداء ثم ذمهم على ترك شرطها بقوله:—

⁽¹⁾ ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي، ص: 152-153، محمد أحمد أبو فرج، مرجع سابق، ص: 116

⁽²⁾ الفيومي، المصباح، ص: 14/1

﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَائِهَا﴾⁽¹⁾. وقد احتاج أيضا في هذا الموضوع إلى السياق اللغوي القرآني ليميز بين (رهب: خاف) و(ترهب: انقطع للعبادة)، لأن (ترهب) على وزن (تفعل) فإذا لم يحدد معناها بالسياق قد يفهم منها صيغة مبالغة للفعل خاف، وتأتي إذن بمعنى تخوف.

• **التعريف بالسياق اللغوي للحديث:** وقد استعان الفيومي بسياق الحديث لشرح المعنى اللغوي ومن ذلك ما قال في مادة (شان): "شانه شيئا من باب باع، (والشئين): خلاف الزين وفي حديث: (ما شان الله بشيب)..."⁽²⁾ ولا يمكننا فهم المعنى الحقيقي للسياق بهذا الاقتضاب من الحديث الذي أورده الفيومي، فقد يفهم منه الشين والزين في نفس الوقت، وإذا أردنا فهم السياق بدقة عدنا إلى النص الأصلي الذي أخذ منه الفيومي، وهو حديث رواه ابن حبان في صحيحه: قال: "أخبرنا الحسن ابن سفيان حدثنا هذبة بن خالد حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت أنهم قالوا لأنس بن مالك: هل شاب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال (ما شان الله بشيب)، ما كان في رأسه ولحيته سوى سبع عشرة أو ثماني عشرة شعرة"⁽³⁾. وعند قراءتنا للنص بأكمله يتبين أن المعنى في السياق يأتي بعكس (الزين).

• **التعريف بالسياق اللغوي الشعري:** وترى الفيومي أيضا يستعمل السياق اللغوي الشعري لتوضيح معنى (أدب) فيقول: "أدبته (أدبًا) من باب ضرب: علمته رياضة النفس ومحاسن الأخلاق... و(أدب) (أدبًا) من باب ضرب أيضا: صنع صنيعا ودعا الناس إليه، فهو (أدب) على فاعل، قال الشاعر (وهو طرفة): (*

نَحْنُ فِي الْمَشْتَاةِ نَدْعُو الْجَفَلَى
لَا تَرَى الْأَدِبَ فِينَا يَنْتَقِرُ

أي لا ترى الداعي يدعو بعضا دون بعض، بل يعمم بدعواه في زمان القلة وذلك غاية الكرم واسم الصنيع (المأدبة) بضم الدال وفتحها"⁽⁴⁾.

(1) نفسه، ص: 241/1

(2) الفيومي، المصباح، ص: 330/1

(3) ابن حبان، صحيح ابن حبان، بترتيب ابن بلبان، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1993، (كتاب

التاريخ، باب من صفته صلى الله عليه وسلم وأخباره، حديث رقم: 6293، ص: 202/14.

(*) - ديوان طرفة بن العبد، البيت: 46، الجامع الكبير لكتب التراث الإسلامي، مركز التراث للبرمجيات، ص: 29/1.

(4) الفيومي، المصباح، ص: 9/1

وقوله أيضا في مدخل (بخث): " البخث: نوع من الإبل، قال الشاعر(*) : لين البخث في قصاع الخننج" (1).

• **التعريف بالسياق اللغوي النثري:** وأما تعريفه بسياق نثر العرب فهو كثير أيضا من ذلك: قوله في مادة (حمض): "... (الحمض) من النبات ما كان فيه ملوحة و (الخلة) ما سوى ذلك، وتقول العرب: (الخلة خبز الإبل، والحمض فاكهتها)" (2). وقوله في مادة (وزن): "ما أقمت له وزنا كناية عن الإهمال والإطراح، وتقول العرب (ليس لفلان وزن) أي قدر لخسته..". (3). وبما سبق من أمثلة وغيرها يتبين أن الفيومي استخدم سياق النصوص الأصلية للاستشهاد على المعنى اللغوي لكلمات معجمه وسنتحدث لاحقا عن شواهد "المصباح" بصورة أوسع.

ب/ التعريف بالسياق الاجتماعي: من المتعارف عليه أن اللغة كائن حي، (***) تنمو وتتطور في المجتمع، ومن أبرز مظاهر هذا التطور ما يحدث للألفاظ بتغيير معانيها من بيئة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر. فاللفظ بالرغم من بقاءه محافظا على المعنى اللغوي العام، إلا أنه يكتسب معاني أخرى داخل المجتمع. ولذلك يلجأ المعجمي إلى الاستشهاد بالسياق الاجتماعي الذي تقال فيه اللفظة لاستجلاء المعنى المقصود، " فهذا السياق متم للمعنى ولا يمكن الاستغناء عنه في تفسير اللغة" (4) وله "أهمية كبيرة؛ فهو يمنح الكلمة معنى حيا ينبض بالواقع الاجتماعي الذي تداولت به الكلمة في أدق ملامحها، ويحمل إلينا سياق الحال الذي عاشته دلالتها نطقا بين الناس" (5).

(*) - هذا البيت ينسب إلى " ابن قيس الرقيات " وشطره الأول: **يهب الألف والخيل ويسقي**، ينظر: ابن بري عبد الله بن عبد الجبار المقدسي المصري، في التعريب والمغرب، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت -

1405 هـ - 1985 م، ص: 85/1.

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 37/1

(2) - نفسه، ص: 151/1

(3) - نفسه، ص: 658/2

(**) - كتب جرجي زيدان كتابا بهذا العنوان "اللغة العربية كائن حي"، دار الهلال، القاهرة.

(4) - محمد ابو الفرج، مرجع سابق، ص: 121

(5) - رياض زكي قاسم، مرجع سابق، ص: 254، وينظر: حسين حامد الصالح، التأويل اللغوي في القرآن الكريم

- دراسة دلالية-، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 1426 هـ، 2005 م، ص: 296

وقد استعان الفيومي كثيرا بتلك السياقات الاجتماعية التي ترد فيها اللفظة لبيان دلالتها من جهة، أو لبيان الخطأ الذي يحدث عند الاستعمال الاجتماعي للغة، وتجده يستعمل عدة صيغ للتعبير عن تلك السياقات الاجتماعية منها: (قول العامة)، (قول الناس)، و(العامة تستعمله بمعنى)؟ (قال لي)، و(أخبرني) (حكي لي)، وكل هذه الصيغ مرت بنا سابقا في مصادر السماع عند الفيومي⁽¹⁾. وأكثر صيغة استعملها هي نسبة القول للجمع الغائب (وقولهم)، فقد تكررت في "المصباح" حوالي مائة وأربعين (140) مرة. ومن الأمثلة على ذلك:

"البَيْنُ : بالفتح من الأضداد يطلق على الوصل وعلى الفقرة، ومنه (ذات البين) للعداوة والبغضاء، وقولهم: (لإصلاح ذات البين)، أي لإصلاح الفساد بين القوم، والمراد إسكان الثائرة، و(بَيْن) ظرف مبهم لا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعدا..."⁽²⁾، و "الريحان: كل نبات طيب الريح، ولكن إذا أطلق عند العامة، انصرف إلى نبات مخصوص"⁽³⁾، و "جف: يبس..وقولهم: جف النهر على حذف مضاف والتقدير: جف ماء النهر.."⁽⁴⁾، و "(السهل): خلاف الجبل..وأسهل القوم، نزلوا إلى السهل وجمعه (سهول)[...] وهو سهل الخلق، وسهل الله الشيء بالتشديد فتسهل [...] وأسهل الدواء البطن: أطلقه، والفاعل والمفعول على قياسهما، ولا يعول على قول الناس (مسهول) إلا أن يوجد نص يوثق به"⁽⁵⁾، و "... (آتيته) على الأمر بمعنى: وافقته، وفي لغة لأهل اليمن تبدل الهمزة واوا فيقال (واتيته) على الأمر (مواتاة) وهي المشهورة على السنة الناس.."⁽⁶⁾.

وهكذا تجد الفيومي يورد المعنى اللغوي للكلمة ويتتبع استعمالاتها الاجتماعية عند عامة الناس، فيسكت عن بعضها، ويقرّ معانيها الواردة في السياق الاجتماعي، ولا يقر ببعض الصيغ المتداولة لأنها مخالفة للنصوص الموثوق بها كقول الناس (مسهول).

(1) - يراجع : هذا الفصل، المبحث الأول، ص: 209

(2) - الفيومي، المصباح، ص: 70/1

(3) - نفسه، ص: 243/1

(4) - نفسه، ص: 103/1

(5) - نفسه، ص: 293

(6) - نفسه، ص: 4/1

ثانياً: التعريف الاصطلاحي في المصباح:

سبق أن ذكرنا بأن التعريف الاصطلاحي تعريف للمفهوم، ينطلق من التصور العملي للكلمة، ويسعى إلى تحديد المفهوم في مجال معرفي معين وليس في إطاره العام. فهو يختص بالألفاظ التي تتصل بمجال من المجالات المعرفية في العلوم الطبيعية أو الإنسانية، ويرتبط هذا التعريف ارتباطاً وثيقاً بالمعجم المتخصصة وتتحدد بنيته في صيغة موجزة لا تتعدى حدود المفهوم في المجال المقصود⁽¹⁾.

ومعجم "المصباح" باعتباره وضع أساساً لشرح المعاني الشرعية والمصطلحات الفقهية؛ إذ هي الغرض الأول من تأليفه، فقد أوضح هذه المعاني الشرعية والمصطلحات وكثيراً من الأحكام الشرعية⁽²⁾.

لقد اهتم الفيومي - كما رأينا من قبل - بشرح المعنى اللغوي للألفاظ، واستعمل في ذلك صيغاً عديدة، ولكنه لم ينس بأن هذه الألفاظ - وخاصة الفقهية منها - لا تتوقف عند المعنى اللغوي، بل تتجاوزه لأنها أصبحت تمثل مفاهيم محددة في بيئة الفقهاء. ولذلك وجدناه في كثير من الأحيان بعدما ينتهي من التعريف اللغوي للكلمة، ينتقل إلى مفهومها عند الفقهاء ويستعمل لهذا الانتقال الصيغ التالية: (على لسان حملة الشرع)، (وفي الشرع)، (والفقهاء يقولون)، (في عرف الشرع) الخ.

والجدير بالملاحظة أن الفيومي لا يتوقف أيضاً عند المفهوم الاصطلاحي للكلمة في بيئة الفقهاء، بل يتجاوز ذلك إلى تحديد المفهوم الاصطلاحي في بيئات علمية أخرى ذات صلة ببيئة الفقه؛ كبيئة: النحاة، والمتكلمين، والحساب، والأطباء وغيرهم. وسنتعرف على نماذج من التعاريف الاصطلاحية التي أوردها الفيومي في هذه البيئات العلمية المختلفة.

(1) ينظر: حلام الجيلالي، مرجع سابق، ص: 138

(2) عبد العظيم الشناوي، مقدمة تحقيق المصباح، ص: ي

1. تعريف مصطلحات الفقهاء:

تنتشر الأحكام والمعاني الفقهية على نطاق واسع في "المصباح"^(*)، لكننا سنقتصر على نماذج يتجلى فيها التعريف الاصطلاحي بوضوح ومن ذلك:

" الفقه: فهم الشيء... والفقه على لسان حملة الشرع: علم خاص"⁽¹⁾، و "صام يصوم صوما وصياما قيل هو: مطلق الإمساك في اللغة، ثم استعمل في الشرع على إمساك مخصوص"⁽²⁾، و "يمّمته: قصدته..حتى صار التيمم في عرف الشرع: عبارة عن استعمال التراب في الوجه واليدين على هيئة مخصوصه"⁽³⁾، و "سجد سجودا: تطامن.. وسجد الرجل: وضع جبهته بالأرض، والسجود لله تعالى في الشرع: عبارة عن هيئة مخصوصة"⁽⁴⁾، و "حياه تحية: أصله الدعاء بالحياة...ثم استعمله الشرع في دعاء مخصوص وهو (سلام عليك) و(حي على الصلاة ونحوها)"⁽⁵⁾، و "نجس الشيء:..إذا كان قذرا غير نظيف..والنجاسة في عرف الشرع قدر مخصوص وهو ما يمنع جنسه الصلاة: كالبول والدم والخمر"⁽⁶⁾، و "العطية: ما تعطيه...والمعاطاة من ذلك لأنها مناولة، لكن استعملها الفقهاء في مناولة خاصة"⁽⁷⁾.

والنماذج السابقة تبين كيف ينتقل الفيومي من التعريف اللغوي إلى التعريف الاصطلاحي، لكنه يستعمل أسلوب: التعريف بالإحالة الخارجية: فصيّغ: (علم خاص) و(إمساك مخصوص) و(هيئة مخصوصة) و(دعاء مخصوص) و(قدر مخصوص) و(مناولة

^(*) علق الشدياق على ذلك بالقول: " وكان صاحب المصباح كلفا بالمسائل الفقهية وله العذر في ذلك لأن كتابه موضوع لتفسير غريب ألفاظ الشرح الكبير " (الشدياق، الجاسوس، ص: 48)

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 479/2

⁽²⁾ نفسه، ص: 352/1

⁽³⁾ نفسه، ص: 681/2

⁽⁴⁾ نفسه، ص: 266/1

⁽⁵⁾ نفسه، ص: 160/1

⁽⁶⁾ نفسه، ص: 594/2

⁽⁷⁾ نفسه، ص: 417/2

خاصة) لا تعطينا في الحقيقة المفهوم الفقهي الاصطلاحي لهذه الكلمات، إنما تحيلنا - لمعرفة ذلك - إلى مصادر خارجية (وهي كتب الفقه) لتتعرف عليها.

والسبب في ذلك واضح؛ فهذه المفاهيم واسعة وتحتاج إلى كلام كثير لشرحها، ومعجم موجز كالمصباح لا يتسع لمثل تلك الشروحات، فهو يحيل على مصدره الأم، (الشرح الكبير للرافعي) لاستظهار تلك المفاهيم المفصلة، ومن هنا تتجلى وظيفة المعجم الاصطلاحي -عموما- والمصباح بصفة خاصة، إنه بمثابة الدليل الذي يستعين به الباحث في مجال ما، لكنّه لا يغنى عن مصادر ذلك التخصص؛ بل هو مكمل لها.

غير أن أسلوب الإحالة الخارجية لا يطرد مع كل المصطلحات، فإذا كان من الممكن إيراد مفاهيم بعضها، أوردتها الفيومي دون إحالة ومن ذلك:

- "تميز الشيء: انفصل عن غيره، والفقهاء يقولون : (سن التمييز) والمراد سن إذا انتهى إليه عرف مضاره ومنافعه.."(1).

- "جدل الرجل: إذا اشتدت خصومته... ثم استعمل على لسان حملة الشرع في مقابلة الأدلة لظهور أرجحها، وهو محمود إن كان للوقوف على الحق وإلا فمذموم"(2)

- السحر:...إخراج الباطل في صورة الحق... وفي عرف الشرع: مختص بكل أمر يخفي سببه ويتخيل على غير حقيقته ويجري مجرى التمويه والخداع.."(3).

- نسخت الكتاب: نقلته... والنسخ الشرعي: إزالة ما كان ثابتا بنص شرعي ويكون في اللفظ والحكم وفي أحدهما، سواء فعل كما في أكثر الأحكام، أو لم بفعل كنسخ ذبح إسماعيل بالفداء لأن الخليل عليه السلام أمر بذبحه ثم (نسخ) قبل وقوع الفعل"(4).

والملاحظ في هذه المصطلحات أنها تشتمل على مفاهيم كلية يمكن إجمالها، على خلاف المفاهيم التفصيلية. والمفاهيم الكلية كما هو معلوم من اختصاص: أصول الفقه أما التفصيلية فهي من اختصاص الفقه.

(1) - الفيومي، المصباح: ص: 587/2

(2) - نفسه، ص: 93/1

(3) - نفسه، ص: 268-267/1

(4) - نفسه، ص: 603/2.

2. تعريف مصطلحات (المتكلمين):

لعلم الكلام علاقة صلة وطيدة بعلم الفقه، إذ من المعروف أن الدين الحنيف يتكون من العقيدة والشريعة، وعلم الكلام يهتمّ بالجانب الأول وعلم الفقه يختص بالثاني فهما شقيقان بينهما أواصر كثيرة. ومن مفاهيم المتكلمين التي أوردتها الفيومي:

"احتملت... العفو والإغضاء... والاحتمال في اصطلاح الفقهاء والمتكلمين يجوز استعماله بمعنى: الوهم والجواز فيكون لازماً. وبمعنى الاقتضاء والتضمن، فيكون متعدياً مثل احتمال⁽¹⁾، و"العرض بفتحيتين: متاع الدنيا عند الفقهاء.. وفي اصطلاح المتكلمين: ما لا يقوم بنفسه ولا يوجد إلا في محل يقوم به، وهو خلاف الجوهر، وذلك مثل: حمرة الخجل وصفرة الوجل"⁽²⁾.

3. تعريف مصطلحات (النحاة):

علم النحو من العلوم اللصيقة جداً بعلم الفقه؛ إذ إن هذا الأخير يستتبط أحكامه التفصيلية من الأدلة الشرعية، والأدلة الشرعية - قرآن وحديث - نصوص لغوية مركبة تركيباً نحويًا. ولا يمكن إذن معرفة مدلولات هذه النصوص إلا بمعرفة أحكام النحو. وبذلك يصبح النحو بمثابة الوسيلة الموصلة إلى الغاية وعلى ذلك قول الأصوليين: "ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب"⁽³⁾.

ولذلك اهتم الفيومي اهتماماً كبيراً بأقوال النحاة ومصطلحاتهم، وتعمق في مدارسهم (البصرة والكوفة)، ومن مفاهيمهم التي أوردتها:

"...وكدته: ومعناه: التقوية، وهو عند النحاة: نوعان: (لفظي): وهو إعادة الأول بلفظه نحو: جاء زيد زيد، ومنه قول المؤذن الله أكبر الله أكبر، و(معنوي): نحو: جاء زيد بنفسه، وفائدته رفع توهم المجاز لاحتمال أن يكون المعنى جاء غلامه أو كتابه ونحو ذلك"⁽⁴⁾، و"الكلام في أصل اللغة: عبارة عن أصوات متتابعة لمعنى مفهوم، وفي اصطلاح

(1) الفيومي، المصباح، ص: 152/1

(2) نفسه، ص: 404/2

(3) ينظر: البعلي علي بن عباس الحنبلي، القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، تحقيق: محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، 1375 هـ - 1956م، ص: 94.

(4) الفيومي، المصباح، ص: 17/1

النحاة: هو اسم لما تركب من مسند ومسند إليه، وليس هو عبارة عن فعل المتكلم..⁽¹⁾،
و" شذ: انفرد عن غيره..وشذ: نفر، فهو شاذ، والشاذ في اصطلاح النحاة: ثلاثة أقسام:
أحدها ما شذ في القياس دون الاستعمال فهذا قوي في نفسه يصح الاستدلال به، والثاني:
ما شذ في الاستعمال دون القياس فهذا لا يحتج به في تمهيد الأصول، لأنه كالمرفوض،
ويجوز للشاعر الرجوع إليه كأجل، والثالث: ما شذ فيهما فهذا لا يعول عليه لفقد أصلية
نحو: المنازل، **وتقول النحاة** شذ من القاعدة كذا أو من الضابط، ويريدون
خروجه مما يعطيه لفظ التحديد من عمومته مع صحته قياسياً واستعمالاً⁽²⁾.
وعندما تقرأ تعريفاته النحوية تجده بارعا ملما بآراء النحاة وأقوالهم وكأنك أمام
عالم في النحو، وقد سبق الحديث عن ذلك في المطلب السابق.

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 539 /2

⁽²⁾ نفسه، ص: 307/1

4. تعريف مصطلحات الحساب والأطباء:

أ/ تعريف مصطلحات الحساب:

علم الحساب هو علم الأعداد، ويدخل اليوم ضمن مباحث الرياضيات. والعلوم الرياضية هي الحساب والهندسة والجبر ونحوها⁽¹⁾.

وقد شرح الفيومي مجموعة من مصطلحات علماء الحساب ومفاهيمهم في أكثر من خمسة عشر موضعا مثل: الجذر (94/1)، والزوج (259/1)، والضرب (360/2) والعدد (296/2)، والقياس (498/2)، والأقاليم (515/2)، والكر (530/2)، والكسر (533/2)، والنجم (594/2)، والوسق (660/2)، الوهم (674/2).

وقد يتساءل القارئ عن سبب وجود تعريفات حسابية رياضية في معجم فقهي؟ لكن المتأمل في المصطلحات التي أوردها يدرك بدهشة أنها من الوسائل التي يستخدمها الفقيه لاستنباط الأحكام الشرعية؛ فتلك المصطلحات إما أنها من أدوات الحساب: كالضرب والكسر والزوج.. الخ، ومعرفتها ضرورية للفقيه، خاصة في موضوع قسمة المواريث واحتساب الزكاة والبيوع وغيرها. وإما أنها من أدوات الكيل والقياس كالقياس والوسق وهي ضرورية أيضا في مباحث الزكاة وغيرها. وإما أنها تتعلق بحساب الفلك، وهي ضرورية كذلك لمعرفة مواقيت الشعائر كالصلاة والصوم والعيدين والحج وغير ذلك. ونقرأ للفيومي من أمثلة ذلك ما يلي:

" الزوج: عند الحساب: خلاف الفرد وهو ما ينقسم بمتساويين"⁽²⁾، و "الكسر من الحساب: جزء غير تام من أجزاء الواحد، كالنصف والعشر والخمس والتسع.." ⁽³⁾، و "الوسق: ستون صاعا بصاع النبي (ص)، والصاع خمسة أرطال وثلث والوسق على هذا الحساب مائة وستون مئاً، والوسق ثلاثة أقفزة"⁽⁴⁾، و "الضرب في اصطلاح الحساب: عبارة عن تحصيل جملة إذا قسمت على أحد العددين خرج العدد الآخر قسما، أو عن عمل ترتفع منه جملة، تكون نسبة أحد المضروبين إليه كنسبة الواحد إلى المضروب الآخر. مثاله: خمسة في ستة بثلاثين. فنسبة الخمسة إلى الثلاثين سدس، ونسبة الواحد إلى المضروب الآخر

(1) ينظر: مجمع اللغة العربية، مرجع سابق، ص: 358/1 ، 794/2.

(2) الفيومي، المصباح، ص: 259/1

(3) نفسه، ص: 533/2

(4) نفسه ، ص: 260/2

وهو الستة سدس، وتقريبه إسقاط من اللفظ، ويضاف الأول إلى الثاني إن كان ضرب كسر في كسر، أو في صحيح، فإذا قيل نصف فيضاف ويقال نصف نصف وهو ربع وهو الجواب. وإلا ضربت كل مفرد من مفردات المضروب في كل مفرد من مفردات المضروب فيه إن كان في المعطوف والمركب، وإلا جمعت أحدهما بعدد الآخر، إن كانا مفردين؛ فإذا قلت ثلاثة في خمسة فكأنك قلت ثلاث خمس مرات أو خمسة ثلاث مرات⁽¹⁾.

والقارئ لمفهوم مصطلح (الضرب) - السابق الذكر - يقف مندهشاً أمام هذا الإمام الفقيه (خطيب دهشة حماة) وهو يتحدث عن مسألة تخصّصيه في علم الحساب بتفصيل دقيق لا يعرفه إلا متبحّر في هذا العلم، وهو ما يؤكد لنا مرة أخرى موسوعية هذا الرجل في التكوين. وتتجلى هذه الصورة أكثر عند حديثه عن مصطلحات علم آخر وهو: علم الطب.

ب/تعريف مصطلحات الأطباء:

يُعرّف الفيومي الطب بقوله: "طبّه...داواه...والاسم الطب...والنسبة طبي...فالعامل طب، والجمع أطباء..."⁽²⁾.

وقد يتساءل المرء عن علاقة معجم فقهي بمفاهيم الأطباء؟

لكن الجواب هذه المرة يكون من الفيومي نفسه إذ يقول في مادة: (سلع) " السلعة: خراج كهية الغدة تتحرك بالتحريك، قال الأطباء هي ورم غليظ غير ملتزق باللحم يتحرك عند تحريكه وله غلاف وتقبل التزيّد لأنها خارجة عن اللحم، ولهذا قال الفقهاء: يجوز قطعها عند الأمن..."⁽³⁾.

فالفيومي بعد أن وضّح مفهوم هذا المصطلح الطبي اتجه مباشرة إلى بيان الحكم الشرعي من استئصال هذا الورم، حيث ربط جواز قطعه بشرط تحقق الأمن والسلامة

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 360/2

⁽²⁾ نفسه، ص: 368/2

⁽³⁾ نفسه، ص: 285/1

للمريض^(*). وهو بذلك يفتح بابا مهما يرتبط بالعلاقة بين علم الطب وعلم الفقه. ويتعلق بصفة أدق بموقف الشريعة من إجراء العمليات الجراحية للمريض؟

ولا يتوقف "المصباح" عند تعريف المصطلح السابق بل يتعداه إلى مصطلحات أخرى منها:

"حُمَى التَّالِث: قَالَ الْأَطْبَاءُ: هِيَ حُمَى الْغَبِّ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا تَأْخُذُ يَوْمًا وَتَقْلَعُ يَوْمًا ثُمَّ تَأْخُذُ فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ. وَهِيَ بوزنها قالوا: وَالْعَامَةُ تَسْمِيهَا الْمَثَلَةُ"⁽¹⁾، و" النَّاصُور: عِلَّةٌ تَحْدُثُ فِي الْبَدَنِ مِنَ الْمَقْعَدَةِ [تَعْرِفُ حَدِيثًا بِالْبُؤَاسِيرِ] وَغَيْرَهَا بِمَادَّةٍ خَبِيثَةٍ ضَيْقَةُ الْفَمِّ، يَعْسُرُ بَرُؤُهَا وَتَقُولُ الْأَطْبَاءُ كُلُّ قَرْحَةٍ تَزْمَنُ فِي الْبَدَنِ فَهِيَ (نَاصُور)"⁽²⁾، و" قَالَ ابْنُ سِينَا: وَلَا يَحْدُثُ الصَّلَعُ لِلنِّسَاءِ لِكَثْرَةِ رَطُوبَتِهِنَّ وَلَا لِلْخَصِيَّانِ لِقُرْبِ أَمْزَجَتِهِنَّ مِنَ أَمْزَجَةِ النِّسَاءِ"⁽³⁾.

^(*) حفظ النفس من مقاصد الشريعة الخمسة إضافة إلى: حفظ المال والنسب والدين والعقل، (ينظر: الرازي محمد بن عمر بن الحسين، المحصول في علم الأصول، تحقيق: طه جابر فياض العلواني، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، الطبعة 1، 1400 هـ، ص: 220/5)

⁽¹⁾ الفيومي، المصباح، ص: 83/1.

⁽²⁾ نفسه، ص: 608/2

⁽³⁾ نفسه، ص: 346/2

ثالثاً: التعريف المنطقي في المصباح:

التعريف المنطقي هو النوع الثالث من التعاريف التي استخدمها الفيومي في معجمه، وهو تعريف يستمد بعض شروطه من المنطق الأرسطي المتمحور حول الكلمات الخمس؛ ويقصد بها المعاني العامة التي تصدق على كثير من الأشياء وتسمى المحمولات أيضاً وهي المعاني المجردة: الجنس، النوع، الفصل، الخاصة، العرض العام⁽¹⁾.

ويهدف التعريف المنطقي إلى تعريف الشيء بتحديد جنسه وفصوله الذاتية، وهو يختلف عن التعريف اللغوي و الاصطلاحي؛ إذ الأول يهتم بالجوانب اللغوية للكلمة، والثاني يتناول مفهومها في بيئة علمية معينة؛ وهو يعني أنه تعريف خارج عن اللغة يعتمد المنطق فهو يصنف الكلمات بحسب المحسوس والمجرد..⁽²⁾ ويحاول حصر مكونات المعرف لتكون هذه الكلمات هي الشروط المطلوبة لتعريف المدخل، ويتحقق التعريف المنطقي بتحليل مفردة المدخل المعجمي وتسجيل الخصائص المكونة لها على النحو التالي:

1. نسبة الشيء المعروف إلى جنسه الذي ينتمي إليه (حيوان، نبات،..الخ)
2. فصله عن باقي الأشياء المنتمية إلى نفس الجنس وذلك بذكر نوعه أو فصله.
3. التدقيق في تمييزه ببعض الصفات والملاح الأخرى الخاصة أو العامة كاللون أو الحجم أو السلوك⁽³⁾.

إن إسقاط خصائص هذا التعريف الذي تستعمله المعاجم الحديثة على معجم الفيومي يوصلنا إلى أن "المصباح" طبق مفهوم التعريف المنطقي على عدد كبير من مداخله؛ خاصة تلك المتعلقة بأسماء الحيوانات والطيور والنباتات والجبال وكثير من الأشياء المحسوسة، وكان الفيومي يدرك أن تعريف هذه الأشياء لا يتم بسياقات اللغة ولا بالمفاهيم المصطلحية؛ إذ هي موجودات محسوسة توصف وصفا دقيقا، والكثير منها متعارف عليه عند عامة الناس، ولذلك نجده يردف الكثير من أسماء هذه الأشياء بكلمة (معروف)، وسنخصص أمثلة من الألفاظ التي عرفها الفيومي تعريفا منطقيا وهي تنتمي

⁽¹⁾ ينظر: حلام الجليلي، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، ص: 129

⁽²⁾ المرجع السابق، ص: 129

⁽³⁾ ينظر: المرجع السابق، ص: 130

إلى جنس الحيوان، وجنس النبات، وأجناس أخرى مختلفة.

1. التعريف المنطقي لجنس الحيوان: من أمثلة الحيوانات المعرّفة تعريفاً منطقياً ما يلي:

1. " **السلفاة:** من حيوان الماء (معروف) وتطلق على الذكر والأنثى" (1).
2. " **السمور:** حيوان ببلاد الروس، وراء بلاد الترك يشبه النمس، ومنه أسود لامع، وحكى لي بعض الناس أن أهل تلك الناحية يصيدون الصغار منها فيخسون الذكور منها ويرسلونها ترعى. فإذا كان أيام الثلج خرجوا للصيد فما كان فلا فاتهم، وما كان مخصياً استلقى على قفاه فأدركوه وقد سمن وحسن شعره" (2).
3. " **القاقم:** حيوان ببلاد الترك على شكل الفأرة إلا أنه أطول ويأكل الفأرة.." (3).
4. " **القرد:** حيوان خبيث..والقراد: ما يتعلق بالبعير ونحوه وهو كالقمل للإنسان.." (4).
5. " **البركة:** وزان رطبة: طائر أبيض من طير الماء والجمع برك" (5).
6. " **الحباري:** طائر معروف: وهو على شكل الإوزة برأسه وبطنه..ولون ظهره وجناحيه كلون السماني غالباً.." (6).
7. " **الخفاش:** طائر من طير الليل" (7).
8. " **الخفاش:** طائر مشتق من ذلك (*) لأنه لا يكاد يبصر بالنهار" (8).
9. " **الصردي:** طائر ابقع، أبيض البطن، أخضر الظهر، ضخم الرأس والمنقار له برثن [مخلب] ويصطاد العصافير وصغار الطير.." (9).
10. " **الصدى:** طائر يصرّ بالليل ويقفز ويطير، والناس تظنه الجندب والجندب يكون في البراري" (10).

(1) الفيومي، المصباح، ص: 65/1

(2) نفسه، ص: 284/1

(3) نفسه، ص: 288/1

(4) نفسه، ص: 512

(5) نفسه، ص: 45

(6) نفسه، ص: 118/1

(7) نفسه، ص: 170/1

(*) من الخفش، والخفش: صغر العينين، وضعف البصر... وهو خلقة. (المصباح، خفش)، ص: 175/1.

(8) نفسه، ص: 175/1

(9) نفسه، ص: 337/1

(10) نفسه، ص: 338/1

11. "العقق": وزان جعفر: طائر نحو الحمامة، طويل الذنب، فيه بياض وسواد، وهو نوع من الغربان، والعرب تنتشأم منه⁽¹⁾.
2. **التعريف المنطقي لجنس النبات:** وشمل التعريف المنطقي النباتات أيضا ومنها:
1. "الحرمل: من نبات البادية، له حب أسود، وقيل حب كالسمسم"⁽²⁾.
2. "الإذخر: نبات معروف زكي الريح وإذا جف أبيض"⁽³⁾.
3. "السوسن: نبات يشبه الرياحين، عريض الورق، وليس له رائحة فائحة كالرياحين"⁽⁴⁾.
4. "الطرثوث: نبات دقيق مستطيل، يضرب إلى الحمرة، وهو دباغ للمعدة يجعل في الأدوية، منه مرّ، ومنه حلو"⁽⁵⁾.
5. "الأقحوان: من نبات الربيع، له نور أبيض، لا رائحة له"⁽⁶⁾.
6. "القصب: كل نبات يكون ساقه أنابيب وكعوبا"⁽⁷⁾.
7. "الكتم: نبت فيه حمرة، يخلط بالوسمة، ويختضب به للسواد، وفي كتب الطب (الكتم): من نبات الجبال، ورقه كورق الآس، يخضب به مدقوقا، وله ثمر تقدر الفلفل، ويسود إذا نضج، وقد يعتصر منه دهن يستصبح به [يضاء به] في البوادي"⁽⁸⁾.
3. **التعريف المنطقي لأجناس مختلفة:**
- واستعمل الفيومي التعريف المنطقي مع أشياء مختلفة من غير -الحيوان والنبات- ومنها:
- "الكليتان: للإنسان ولكل حيوان، وهما: لحمتان حمروان لازقتان بعظم الصلب عند الخاصرتين وهما منبت زرع الولد"⁽⁹⁾، و"الناب: من الأسنان [...] وهو الذي يلي الرباعيات"⁽¹⁰⁾.

(1) الفيومي، المصباح، ص: 422/2

(2) نفسه، ص: 133/1

(3) نفسه، ص: 207/1

(4) نفسه، ص: 295/1

(5) نفسه، ص: 370/2

(6) نفسه، ص: 491/2

(7) نفسه، ص: 504/2

(8) نفسه، ص: 525/2

(9) نفسه، ص: 540/2

(10) نفسه، ص: 632/2

و"الطنجير: إناء من نحاس يطبخ فيه، قريب من الطبق"⁽¹⁾، و"القارورة: إناء من زجاج، والجمع القوارير"⁽²⁾، و"القازوزة: إناء يشرب فيه الخمر"⁽³⁾. ويطلق اليوم في الجزائر على كل مشروب غازي، و"الخرس: طعام يصنع للولادة"⁽⁴⁾. و"السفرة: طعام يصنع للمسافر"⁽⁵⁾، و"العرس: طعام الزفاف"⁽⁶⁾، و"الإعذار: طعام يتخذ لسرور حادث"⁽⁷⁾، و"النزل: طعام النزيل"⁽⁸⁾، و"أحد: جبل بقرب مدينة النبي، من جهة الشام وكان به الوقعة في أوائل شوال سنة ثلاث من الهجرة"⁽⁹⁾، و"ألملم: جبل بتهامة على ليلتين من مكلة، وهو ميقات أهل اليمن"⁽¹⁰⁾، و"أقسام: (تهامة ونجد وحجاز وعروض ويمن)؛ فأما تهامة: فهي الناحية الجنوبية من الحجاز، وأما نجد: فهي من الناحية التي بين الحجاز والعراق. وأما الحجاز: فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام وفيه المدينة وعمان وسمي حجازا لأنه حجز بين نجد وتهامة، وأما العروض فهو اليمامة إلى البحرين، وأما اليمن: فهو أعلى من تهامة"⁽¹¹⁾، و"أبو قبيس: مصغر جبل مشرف على الحرم المعظم من الشرق"⁽¹²⁾.

هذه الأمثلة وغيرها تؤكد بأن الفيومي استعان بالتعريف المنطقي لشرح الألفاظ التي تشير إلى أشياء محسوسة، ولا ينفع معها التعريف اللغوي ولا الاصطلاحي. وهذا النوع من التعريف يؤكد أيضا الصفة الموسوعية التي اتسم بها معجم "المصباح"، لأنه يقدم معلومات موسوعية عن الأشياء (من أعلام وحيوان ونبات وغير ذلك).

(1) الفيومي، المصباح، ص: 369/2

(2) نفسه، ص: 497/2

(3) نفسه، ص: 502/2

(4) نفسه، ص: 166/1

(5) نفسه، ص: 279/1

(6) نفسه، ص: 402/2

(7) نفسه، ص: 399/2

(8) نفسه، ص: 601/2

(9) نفسه، ص: 6/1

(10) نفسه، ص: 19/1

(11) نفسه، ص: 99/1

(12) نفسه، ص: 487/2

المطلب الثالث: شواهد المصباح:

من أهم خصائص المعجم الجيد استعمال الشواهد التوضيحية، وهذه الأخيرة تقوم بمهمة الأداة التعليمية في توضيح سلوك الكلمة نحويًا ودلاليًا وأسلوبيا في سياق ما. ولم تعرف المعجمية الغربية والانجليزية خصوصا هذا النوع من الشواهد إلا سنة: (1755م) وذلك حينما استعملها الدكتور: (جنسن) في كتابه الشهير: (معجم اللغة الإنجليزية)⁽¹⁾.

أما المعاجم العربية التراثية فقد تبعت التقليد الذي أرسى أصوله الخليل ابن أحمد الفراهيدي، والمتعلق بإيراد الشواهد الدالة على وجود اللفظ أو معنى من معانيه في لغة العرب، حيث انكب أصحاب المعاجم على جمع كثير من الشواهد من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وأشعار العرب والأمثال والحكم وغيرها⁽²⁾.

وبالنسبة إلى "مصباح الفيومي" فلم يتأخر عن هذا النهج الذي سبّقه، وقد أشرنا إلى شواهد عند الحديث عن مصادر جمعه للمادة المعجمية في المبحث الأول وعند الحديث عن التعريف بالسياق اللغوي في هذا المبحث وأرجأنا التفصيل فيها إلى ما يلي:

أولا: الشاهد القرآني:

تعدّ آيات القرآن أهم نصوص الاستشهاد في اللغة العربية وجعلها العلماء في أعلى درجات الفصاحة وغير ممثل للغة الأدبية المشتركة، ولذلك وقفوا من القرآن موقفاً موحدًا فاستشهدوا به وقبلوا كل ما جاء فيه⁽³⁾.

ووجد الأصفهاني "ألفاظ القرآن هي لب كلام العرب وزيدته وواسطته وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء... وإليها مفرع حدّاق الشعراء والبلغاء... وما عداها... كالقشور والنوى بالإضافة على أطيب الثمرة، وكالحنثالة والتبن بالإضافة إلى لبوب الحنطة"⁽⁴⁾.

(1) ينظر: علي القاسمي، المعجمية العربية، ص: 41

(2) ينظر: المرجع السابق، ص: 85

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 20

(4) الراغب الإصفهاني أبو القاسم، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم، دمشق، ص: 4/1 (من المقدمة)

ولذلك وجدنا الفيومي قد أكثر من الاستشهاد بالآيات القرآنية مقارنة مع غيرها من النصوص، وأوردها في (صيغ مختلفة) وفق التفصيل التالي:

- قوله تعالى: مائه وتسع وأربعون (149) آية

- قال الله تعالى: خمس (5) آيات

- قال تعالى: واحد وأربعون (41) آية.

- في التنزيل: تسع وأربعون (49) آية

ويكون بذلك عدد الآيات المستشهد بها في الصيغ الأربع: مائتين وأربع وأربعين (244) آية.

وقد استعمل القرآن في "المصباح" للاستشهاد على: المعنى اللغوي للكلمات، وعلى المعنى الاصطلاحي الفقهي لكلمات أخرى، وكذلك على الاستعمال النحوي.

وسبق أن تعرفنا على نماذج من استشهاد الفيومي على المعنى اللغوي⁽¹⁾، وبقي لنا أن نتعرف على نماذج من الاستشهاد الفقهي والنحوي.

• فمن نماذج الاستشهاد الفقهي ما قاله الفيومي في مادة (حصن): "...حصن بالضم حصانة فهو حصين: أي منيع... وأحصن الرجل بالألف: تزوج والفقهاء يزيدون على هذا: وطئ في نكاح صحيح... واسم الفاعل من أحصن: محصن... والمرأة محصنة... ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء/24] أي ويحرم عليكم المتزوجات، وأما أحصنت المرأة فرجها إذا عفت فهي محصنة بالفتح والكسر... ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء/25] المراد: الحرائر العفيفات، وقوله: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة/5] المراد: الحرائر أيضا⁽²⁾.

ونلاحظ أن الفيومي قد استعمل في المادة السابقة استشهادين على معنيين مختلفين للمصطلح الفقهي نفسه (المحصنة)؛ إذ يأتي أحدهما بمعنى: (المتزوجة)، ويأتي الثاني بمعنى: (العفيفة) وهو ما يعرف بالاشتراك الاصطلاحي⁽³⁾.

⁽¹⁾ يراجع: من هذا البحث: التعريف بالسياق اللغوي، ص: 271

⁽²⁾ الفيومي، المصباح، ص: 139/1

⁽³⁾ يراجع الفصل الثاني: الاشتراك الاصطلاحي، ص: 95

- أما من أمثلة الاستشهاد النحوي عند الفيومي، فقوله في مادة (ثم): "ثم: حرف عطف، وهي في المفردات: للترتيب بمهلة...وأما في الجمل: فلا يلزم الترتيب بل قد تأتي بمعنى الواو، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾ [يونس/46] أي والله شاهد على تكذيبهم وعنادهم، فإن شهادة الله غير حادثة"⁽¹⁾.

ثانياً: الشاهد الحديثي:

"المشهور بين الباحثين أن قدامى اللغويين والنحاة كانوا يرفضون الاستشهاد بالحديث في اللغة"⁽²⁾!

يناقش الباحث: أحمد مختار عمر هذا الرأي المشهور بين المتأخرين، ويعتبره مجرد استنتاج منهم لسكوت المتقدمين على موضوع الاستشهاد بالحديث وعدم إثارتهم له، لكنهم لم يصرحوا برفضه. وهو استنتاج خاطئ من المتأخرين. ويذهب الباحث إلى صحة الاستشهاد بالحديث ذلك أنه أصحّ سندا من كثير مما ينقل من أشعار العرب، ويستند على قول الفيومي في "المصباح" - وهو في سياق تدليله على صحة الاستشهاد بالحديث في مقابل كلام العرب -⁽³⁾ "قد نقل هذا العدل الضابط عن العدل الضابط عن العرب الفصحاء، عن أفصح العرب، فكان أوثق من نقل أهل اللغة، فإنهم يكتفون بالنقل عن واحد ولا يعرفون حاله"⁽⁴⁾.

وبسبب ذلك الاعتقاد المشهور قللت المعاجم اللغوية من الاستشهاد بالحديث وخالفتهم في ذلك معاجم الفقه التي قال عنها الباحث حسين نصار: "ويشترك أكثرها في الإكثار من الاستشهاد بالحديث والإقلال من الشعر، حتى أشبه كتابا المطرزي والنووي خاصة كتب غريب الحديث.."⁽⁵⁾.

(1) الفيومي، المصباح، ص: 84/1

(2) أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 33

(3) ينظر: أحمد مختار عمر، المرجع السابق، ص: 33-34

(4) الفيومي، المصباح، ص: 86/1

(5) حسين نصار: المعجم العربي، ص: 55

ويعد "المصباح المنير" من المعاجم التي حفلت كثيرا بالشاهد الحديثي؛ ف جاء بعدة صيغ وهي:

- في حديث: سبعة وخمسون (57) حديثا.
- في الحديث: اثنان وستون (62) حديثا
- قوله عليه الصلاة والسلام: أربعة وثلاثون (34) حديثا
- قال عليه الصلاة والسلام: خمسة (05) أحاديث
- قال النبي : حديث واحد (01)
- وفي الصحيحين: حديث واحد (01)
- رواية البخاري : حديث واحد (01)
- لفظ الحديث: حديثان (02).

وبذلك يكون عدد الأحاديث المستشهد بها حوالي : مائة وستون (160) حديثا وهذا الرقم الذي أحصيته (160) يختلف عن الرقم الذي أحصاه الباحث ياسر حمدو الدرويش؛ حيث أحصى مائة وثمانية عشر (118) حديثا⁽¹⁾. وهو الرقم الذي يتطابق مع عدد الأحاديث المجموعة من صيغتي (في حديث) و(في الحديث) [57+62=119].

لكن أحاديث الصيغ الأخرى لم يحصها، وقد اجتهد الباحث في تخريج أحاديث "المصباح" فوجد أن الرتبة الأولى تعود للأحاديث الصحيحة بنسبة (83,9 %)، بينما تحتل الأحاديث الحسنة المرتبة الثانية في المصباح بنسبة : (12,7%)، وتحتل الأحاديث الضعيفة النسبة الأضعف، حيث جاءت في أربعة (04) مواضع بنسبة (3,3 %)⁽²⁾.

وكما هو الشأن بالنسبة إلى الشاهد القرآني فقد وظف الفيومي الشاهد الحديثي في استجلاء المعنى من السياق اللغوي، وكذا المعنى الاصطلاحي الفقهي، وقد تعرّفنا على نموذج في السياق اللغوي⁽³⁾ سابقا، ومن نماذجه في الاستشهاد الفقهي قوله في مادة (نذر):

(1) ينظر: ياسر حمدو الدرويش، الحديث النبوي في المعجم العربي من بداية ق 5 إلى نهاية ق 9هـ، إشراف مصطفى عثمان، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، 2003 م، ص: 97

(2) ينظر: ياسر حمدو الدرويش: المرجع السابق، ص: 192-210

(3) يراجع من هذا الفصل: التعريف بالسياق اللغوي، ص: 271

" نذرت الله كذا (نذرا)..وفي حديث ﴿لا تنذروا لله فإن النذر لا يرد قضاء، ولكن يستخرج به مال البخيل﴾^(*). وأنذرت الرجل إنذارا: أبلغته[...]. وأكثر ما يستعمل في التخويف.."⁽¹⁾.

ومن نماذج استشهاده بالحديث أيضا مايلي:

" أدمت بين القوم أدما من باب ضرب أصلحت وألفت وفي الحديث فهو أحرى أن يؤدم بينكما أي يدوم الصلح والألفة"⁽²⁾، و " أشرت المرأة أسنانها رقت أطرافها ونهي عنه وفي حديث لعنت الآشرة والمأشورة"⁽³⁾، و " أحمدته بالألف وجدته محمودا وفي الحديث سبحانك اللهم وبحمدك التقدير سبحانك اللهم والحمد لك"⁽⁴⁾، و " حام الطائر حول الماء حومانا دار به وفي الحديث فمن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه أي من قارب المعاصي ودنا منها قرب وقوعه فيها"⁽⁵⁾

غير أن الملاحظ في توظيف الشاهد الحديثي: هو أن أغلب الأحاديث في "المصباح" وظفت لغويا، ولم تستعمل في الجانب الفقهي إلا في مواضع قليلة⁽⁶⁾.

(*) - ورد الحديث في صحيح مسلم بصيغة: "لا تنذروا فإن النذر لا يُعني من القدر شيئا وإنما يُستخرجُ به من البخيل"،

صحيح مسلم، ج3/ص1261

(1) - الفيومي، المصباح، ص: 599/2.

(2) - نفسه، 9/1، أخبرنا عمران بن موسى قال حدثنا العباس بن عبد العظيم قال حدثنا عبد الرزاق قال أخبرنا معمر عن ثابت عن أنس أن المغيرة بن شعبة خطب امرأة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم اذهب فانظر إليها فإنه أجد أن

يؤدم بينكما" صحيح ابن حبان ج9/ص351

(3) - نفسه، 15/1، أورده ابن منظور بصيغة: " لعنت المأشورة والمستأشرة"، لسان العرب، 21/4

(4) - نفسه، 149/1، أورده البخاري بصيغة: " كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا وَبِحَمْدِكَ اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي"، صحيح البخاري ج1/ص274.

(5) - نفسه، 158/1، أورده البخاري بصيغة: " من يَرْتَعُ حَوْلَ الحِمَى يُوشِكُ أَنْ يُوَأَقِعَهُ" صحيح البخاري، ج2/ص723

(6) - ينظر: ياسر حمدو الدرويش، مرجع سابق، ص: 163.

ثالثاً: الشاهد الشعري والنثري:

تستخدم المعاجم العربية إضافة إلى الشاهد القرآني والشاهد الحديثي، شاهداً ثالثاً يتمثل في ما أثر من كلام العرب: شعرا ونثراً.

1. الشاهد الشعري: الشاهد الشعري عند اللغويين يمثل الدعامة الأولى للاستشهاد، وصار مصطلح (الشاهد) مقصوراً عندهم على الشعر، ولذلك نجد كتب الشواهد لا تحوي غير الشعر ولا تهتم بما عداه⁽¹⁾.

واستشهد الفيومي بالعديد من الأبيات الشعرية لبيان المعاني التي ذهب إليها، وقد نسب عدداً من هذه الأبيات إلى أصحابها، ونسب عدداً آخر إلى شاعر مجهول، حيث استعمل صيغة: (قال الشاعر) في تسعة وخمسين (59) موضعاً. وألحق أبياتاً أخرى إلى قائل مجهول، واستعمل صيغة: (قال). وقد يورد البيت بأكمله وأحياناً يكتفي بشرط منه (**).

أما الأبيات التي نسبها إلى قائلها فبلغت واحداً وأربعين (41) وأصحابها هم: طرفة⁽²⁾، والأعشى⁽³⁾، وزهير⁽⁴⁾، وعنترة⁽⁵⁾، جميل⁽⁶⁾، وعبيد بن الأبرص⁽⁷⁾، وامرؤ القيس⁽⁸⁾، وحسان⁽⁹⁾، والنايعة⁽¹⁰⁾، والفرزدق⁽¹¹⁾، وعمر بن أبي ربيعة⁽¹²⁾، والمتلمس⁽¹³⁾، وجريير⁽¹⁴⁾، والأخطل⁽¹⁵⁾، وأبو النجم⁽¹⁶⁾، وعمرو بن كلثوم⁽¹⁷⁾، والحرث⁽¹⁸⁾،

(1) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 39-40

(**) أكمل محقق المصباح، الشرط الثاني من بعض الأبيات (ينظر: تحقيق عبد العظيم الشناوي للمصباح).

(2) ينظر: الفيومي، المصباح، ص: 9/1، 103/1، (طرفة بن العبد)

(3) ينظر: نفسه، ص: 11/1، 107/1، 253/1...

(4) ينظر: نفسه، ص: 5/22/1، 54/1، 699/427، 2/2 (زهير بن أبي سلمى)

(5) ينظر: نفسه، ص: 55/1، (عنترة بن شداد)

(6) ينظر: نفسه، ص: 55/1، (جميل بثينة)

(7) ينظر: نفسه، ص: 55/1، 143/1، 666/2

(8) ينظر: نفسه، ص: 248/1، 369/2، 619/2، 348/1

(9) ينظر: نفسه، ص: 275/1، 695/1، (حسان بن ثابت)

(10) ينظر: نفسه، ص: 212/1، 387/2، 477/2، 659/2، (النايعة الذبياني)

(11) ينظر: نفسه، ص: 475/2

(12) ينظر: نفسه، ص: 501/2، 578/1

(13) ينظر: نفسه، ص: 508/2، (عمرو بن عبد المسيح)

(14) ينظر: نفسه، ص: 534/2، 275/1

(15) ينظر: نفسه، ص: 656/2

(16) ينظر: نفسه، ص: 2/1، (أبو النجم العجلي)

(17) ينظر: نفسه، ص: 34/1

(18) ينظر: نفسه، ص: 214/1، (الحرث بن حلزة)

و لبيد⁽¹⁾.

وبالنسبة إلى الأبيات التي نسبها إلى شاعر مجهول فقد تكررت في تسعة وستين (69) موضعاً. وحاول محقق "المصباح" أن ينسب بعضها إلى أصحابها، ومن هؤلاء الشعراء: العجاج⁽²⁾، وعمرو بن معد يكرب⁽³⁾، وعمار بن جوين الطائي⁽⁴⁾، ومالك بن الريب التميمي⁽⁵⁾، وأبو ذؤيب الهذلي⁽⁶⁾، والراعي النميري⁽⁷⁾، ولجم بن صعب⁽⁸⁾، وقيس بن زهير العبسي⁽⁹⁾، وعمرو بن كلثوم⁽¹⁰⁾، وحرقة أو هند بنت النعمان (عندما قابلت المغير بن شعبة)⁽¹¹⁾، وبسطام بن قيس⁽¹²⁾، والنابغة الذبياني⁽¹³⁾، وذو الرمة (يصف ثورا)⁽¹⁴⁾، وكثير عزه⁽¹⁵⁾، وأبو الأسود الدؤلي⁽¹⁶⁾، وقتيلة بن الحارث⁽¹⁷⁾، وأميرة بن أبي الصلت⁽¹⁸⁾، وجميل بثينة⁽¹⁹⁾، وقريط بن أنيف⁽²⁰⁾.

وقد استعمل الفيومي الشاهد الشعري للاستدلال به في المعنى اللغوي، والقواعد النحوية والصرفية. ومن استشهاداته النحوية حول جموع القلة قوله: "الجمع قسمان: جمع قلة وجمع كثرة، فجمع القلة قيل خمسة أبنية: جمعت أربعة منها في قولهم: (بأفعل وأفعال وأفعله * وفعله يعرف الأدنى من العدد)، والخامس جمع السلامة مذكرة ومؤنثة، ويقال إنه مذهب سيبويه، وذهب إليه ابن السراج... وعليه قول حسان:

(1) ينظر: الفيومي، المصباح، ص 535/2، (لبيد بن ربيعة العامري)

(2) الفيومي، المصباح، تحقيق: الشناوي، ص: 3، (أتن)

(3) نفسه، ص: 19 (إلا)

(4) نفسه، ص: 25 (أنت)

(5) نفسه، ص: 42 (برد)

(6) نفسه، ص: 55 (بعض)

(7) نفسه، ص: 55 (بعض)

(8) نفسه، ص: 85 (ثني)

(9) نفسه، ص: 204 (دوم)

(10) نفسه، ص: 270 (سخي)

(11) نفسه، ص: 296 (سقت)

(12) نفسه، ص: 344 (صفو)

(13) نفسه، ص: 352 (صوم)

(14) نفسه، ص: 378 (طسي)

(15) نفسه، ص: 387 (غني)

(16) نفسه، ص: 451 (غلو)

(17) نفسه، ص: 459 (غيط)

(18) نفسه، ص: 466 (فرج)

(19) نفسه، ص: 549 (شم)

(20) نفسه، ص: 650 (وجد)

لنا الجَفَنَاتُ العُرُّ يلمعنَ في الضحَى * وأسيفنا يقطنَ من نجدةٍ دما (*) .
ويحكى أن النابغة لما سمع البيت قال لحسان قللت جفانك وسيوفك..⁽¹⁾

ويناقش الفيومي مسألة حرف الباء الواردة في قوله تعالى: ﴿وَامسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾
[المائدة:6] ويورد اختلاف الفقهاء فيها بين القائلين بأصالتها والقائلين بالزيادة، ويذهب إلى القول بأصالتها ويستشهد على ذلك بعدة أبيات لمجموعة من الشعراء، حيث يقول:
" فدعوى الأصالة دعوى تأسيس وهو الحقيقة ودعوى الزيادة دعوى مجاز ومعلوم أن الحقيقة أولى [...] قال عنتره :

شربت بماء الدحرضين فأصبحت * زوراء تنفر عن حياض الديلم
أي شربت من ماء الدحرضين وقال الآخر⁽²⁾

شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج
أي من ماء البحر وقال الآخر⁽³⁾

هن الحرائر لا ربات أحمره * سود المحاجر لا يقرأن بالسور
أي من السور وقال جميل

فلثمت فاها آخذا بقرونها * شرب النزيف ببرد ماء الحشرج
أي من برد وقال عبيد بن الأبرص

فذلك الماء لو أني شربت به * إذا شفى كبدا شكاء مكلومه " ⁽⁴⁾

ومما سبق يتبين أن الفيومي قد استعان بالشاهد الشعري في مائة وتسعة وستين موضعا من معجمه، واستشهد بأشعار كل الطبقات (**)، وقد يؤخذ عليه عدم نسبة كثير من شواهد إلى أصحابها، وهو ما دعا محقق المعجم إلى محاولة توثيقها، لكنه لم يستطع الإحاطة بها لعددها الكبير.

(*) - ديوان حسان بن ثابت، تحقيق وتعليق: وليد عرفات، دار صادر، بيروت، 2006م، ص: 35/1،

(1) - الفيومي، المصباح المنير، ص: 695/2

(2) - البيت لأبي ذؤيب الهذلي، لسان العرب ج5/ص162

(3) - ديوان الراعي النميري، الجامع الكبير لكتب التراث الإسلامي، مركز التراث للبرمجيات، ج1/ص101

(4) - المصباح المنير، 54/1، 55،

(**) - طبقة الجاهليين كعنتر، والمخضرمين، كحسان والإسلاميين، كالفرزدق (ينظر: حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث

المعجمي، ص: 111-112).

2. الشاهد النثري:

من الشواهد التي يستند عليها أصحاب المعاجم، النثر. وهو على نوعين، أحدهما ما جاء في شكل خطبة أو وصية أو مثل أو حكمة أو نادرة. وهذا يعدّ من آداب العرب الهامة، ويأخذ في الاستشهاد به مكانة الشعر وشروطه، وآخرها ما نقل عن بعض الأعراب ومن شهد بكلامهم في حديثهم العادي، دون أن يتحقق له التأنيق والذيوخ مثل ما تحقق للأول، وقد وضع اللغويون شروطاً تشمل الزمان والمكان⁽¹⁾. بالنسبة إلى هذا النوع من المادة⁽²⁾.

وقد استعمل الفيومي عدة شواهد من النوع الأول:

فقال في مادة (عدا) "ومن كلام العرب: إن الجرب ليعدي"⁽³⁾، و قال في مادة (بله): "ومن كلام العرب: خير أولادنا الأبله الغفول"⁽⁴⁾، وقال أيضا في مادة (نعظ): "ومن كلام العرب: إن النّعظ أمر عارم فأعدّوا له عدة، فليس لمنعظ رأي"⁽⁵⁾.

ونقل أيضا عن غيره كثيرا من كلام العرب واستشهد به، وهو من النوع الثاني ومثاله: "...قال أبو زيد: وسمعت العرب تقول في جمع الأرض الأراضي والأروض.."⁽⁶⁾،

و"...قال ابن قتيبة في كتابه الموسوم بمشكلات معاني القرآن وتأتي الباء بمعنى (من) تقول العرب: شربت بماء كذا أي منه..."⁽⁷⁾، و "...قال الزهري: وكان الشافعي يقول: جارية بالغ، وسمعت العرب تقوله..."⁽⁸⁾.

والأمثلة على ذلك كثيرة في "المصباح".

وكما فعل محقق "المصباح" مع الشعر فنسب بعضه إلى قائله، فإنه حاول تهميش

بعض الأمثال مثلما هي مرتبة في مجمع الأمثال للميداني ومن ذلك:

(1) يراجع: الفصل الثاني: مرحلة الجمع العام، ص: 38، حلمي خليل، مقدمة دراسة التراث المعجمي، ص: 111.

(2) ينظر: أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 47.

(3) الفيومي، المصباح، ص: 398/2، وفي مجمع الأمثال للميداني "أعدى من الجرب"، ص: 45/2.

(4) نفسه، ص: 54/1، ورد بصيغة: "وأحب صبياننا الطويل الغزلة أي جلدة الذكر السبط الغرة العريض الورك الأبله الغفول الذي يطبع عمه ويعصي أمه إن سأله القوم أين أبوك قال معكم" (الأصفهاني أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل، محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، تحقيق: عمر الطباع، دار القلم - بيروت - 1420هـ - 1999م، ج2/ص306).

(5) نفسه، ص: 613/2، ينسب إلى أبي مسلم الخولاني، حيث كان يقول "يا معشر خولان زوجوا نساءكم وإياكم فإن النعظ أمر عارم فأعدوا له عدة واعلموا أنه ليس لمنعظ أن" (سعيد بن منصور الخراساني، سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية - الهند - 1403هـ - 1982م، الطبعة: الأولى، ج1/ص165).

(6) الفيومي، المصباح، ص: 12/1.

(7) نفسه، ص: 59/1.

(8) نفسه، ص: 61/1.

- "إن البغاث بأرضنا يستتسر"⁽¹⁾

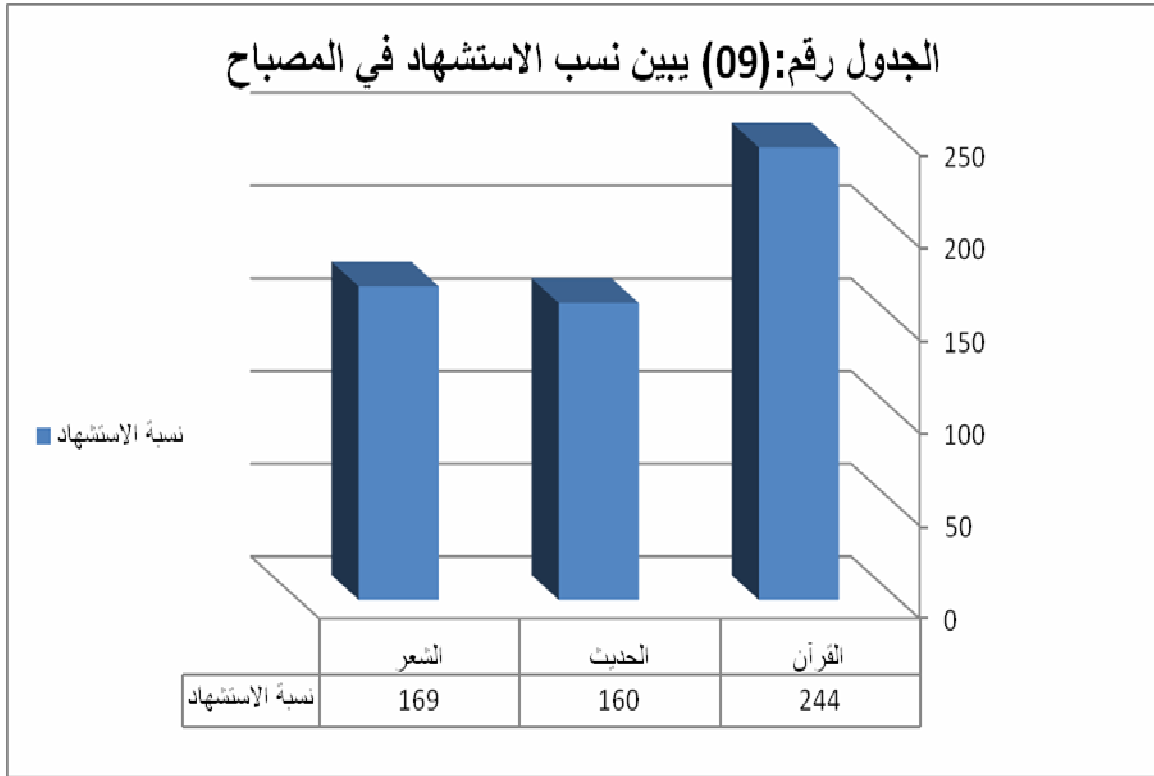
- "بالرفاء والبنين"⁽²⁾

- "أخذه أخذة سبعة"⁽³⁾

- "سمن كلبك يأكلك"⁽⁴⁾

- "ول حارها من تولي قارها... أي ول شرها من تولي خيرها، أي: حمل ثقلك من ينتفع بك"⁽⁵⁾

وهكذا فإن الفيومي لم يترك شاهدا من الشواهد المعروفة إلا استخدمه لتوضيح معاني الكلمات التي يريد شرحها.



(1) تحقيق المنشاوي للمصباح، (بغت) ص: 56، (المثل رقم: 18، من مجمع الأمثال للميداني، 10/1).

(2) نفسه، (رنو)، ص: 234، (المثل رقم: 495، من مجمع الأمثال للميداني، 100/1).

(3) نفسه، (سبع)، ص: 264، (المثل رقم: 86، من مجمع الأمثال للميداني، 26/1).

(4) نفسه، (سمن) ص: 290، (المثل رقم: 1787، من مجمع الأمثال للميداني، 145/1).

(5) نفسه، (قرر)، ص: 497، (المثل رقم: 4388، من مجمع الأمثال للميداني، 369/2).

لقد تبين لنا أن الفيومي استعان بجميع أنواع التعاريف لشرح مداخله وألفاظه؛ حيث استخدم التعريف اللغوي لبيان المعنى الأصلي للمصطلح أو اللفظ، واستعمل لذلك وسائل عديدة: فعرف: بالمرادف، و بالاشتقاق، و بكلمة (معروف)، و بالضد، و بالإحالة، و بالترجمة، و عرف بأكثر من كلمة، و استخدم السياق اللغوي لإجلاء معنى الكلمة مستعينا بشواهد: القرآن والحديث والشعر والنثر، و استخدم السياق الاجتماعي لتوضيح معنى بعض الكلمات المتداولة في بيئات اجتماعية مختلفة.

كما استخدم الفيومي أيضا التعريف الاصطلاحي لبيان مفهوم المصطلح الفقهي خاصة إذ غالبا ما يأتي بعد المعنى اللغوي مباشرة، واستعمل أيضا هذا التعريف لبيان مفهوم بعض المصطلحات التي يستعملها الفقهاء في بيئاتها العلمية الخاصة كمصطلحات المتكلمين والنحاة والحساب والأطباء.

واستعان كذلك بالتعريف المنطقي لبعض الأشياء المحيطة ببيئة الفقهاء وتخصّصهم والتي لا يصلح معها لا التعريف اللغوي ولا الاصطلاحي، كـ بعض الحيوانات والطيور والنباتات والأماكن والأدوات وغيرها.

وما نخلص إليه من هذا الفصل هو أن "المصباح المنير" لم يكن خالصا لمصطلحات الفقه المتعارف عليها في أبوابه فحسب. إنما اتسع لجميع الألفاظ والمصطلحات المتداولة على السنة الفقهاء وفي بيئتهم، التي يحتاجون إليها لبيان الأحكام واستنباطها، وقد شملت: مصطلحات: النحاة، والمتكلمين، والحساب، والأطباء، وأسماء: الأماكن والبلدان والحيوان والنبات وغيرها مما يحتاجه الفقهاء في تخصصهم.

وبذلك يكون "المصباح المنير" بمثابة: موسوعة فقهية مختصرة جمعت مصطلحات الفقه وما يحتاجه الفقيه، وضبطت موادها ورتبتها بطريقة محكمة وضاهى في منهجه المعاجم الحديثة من حيث الالتزام بأصول الصناعة المعجمية الحديثة. وقد سار على منوال الفيومي حديثا الباحث محمد رواس قلعجي فألف الموسوعة الفقهية الميسرة، ورتبها ترتيبا ألفبائيا وساهم معه في إعدادها مختصون في علوم عديدة، كالطب البشري والطب النفسي والصيدلة والكيمياء والاقصاديين والأصوليين وغيرهم⁽¹⁾. وقد سبق الفيومي إلى مثل هذا العمل منذ ما يزيد عن سبعة (07) قرون.

(1) ينظر: محمد رواس قلعجي، الموسوعة الفقهية الميسرة، دار النفائس، بيروت، ط1، 1421هـ، 2000م-2مج- (مقدمة الموسوعة).

خاتمه

خاتمة

التراث العربي حافل بالمصنّفات في مختلف مجالات العلوم، وتحتلّ المعاجم فيه حيزا كبيرا، جعل العرب من أهمّ الأمم التي أسهمت في إنشاء الصناعة المعجمية وتطويرها.

وقد نالت المعاجم اللغوية العامة حظا وافرا من الدراسة والتحليل في حين لم تتل المعاجم المتخصصة تلك الحظوة بالرغم من مكانتها المهمة في تاريخ مكتبة المعاجم التراثية العربية.

وتشغلّ المعاجم الفقهية حيزا متسعا ضمن المعاجم المتخصصة التي تحتاج إلى من ينفذ عنها الغبار. ويعدّ معجم "المصباح المنير" من أبرز المعاجم الفقهية التي يمكن الاعتماد عليها بوصفها أنموذجا لهذه المعجمات .

وقد جاءت دراستنا لتتناول بالدرس هذا الجزء من تراثنا المعجمي وتسلب الضوء على مناهج الصناعة المعجمية فيه. وقد أدت إلى هذه النتائج ، التي سنجمعها في النقاط التالية:

1. الكلمة عماد اللغة العامة يستخدمها الناس فيشيرون بها إلى الأشياء ويعبرون بها عن الأحداث والانفعالات، ويتحدد معناها من خلال السياق اللغوي أو الاجتماعي.
2. المصطلح عماد اللغة الخاصة التي يستخدمها العلماء لتدلّ عندهم على معان محددة في بيئات علمية مختلفة، و تتحد هذه المعاني من خلال النظام التصوري أو المفهومي للبيئة العلمية التي ينتمي إليها المصطلح.
3. المصطلح خرج من رحم الكلمة، و بقي بينه و بينها حبل سُرِّيٌّ. و هو المعني اللغوي المشترك بينهما، إلا أن المصطلح اتخذ شخصية مستقلة عن الكلمة، و أصبحت له خصائص تميّزه عنها بوصفها لفظا لغويا عاما. فالتعميم في الكلمة

تقابله الخصوصية في المصطلح، و الإيحائية تقابلها ذاتية الدلالة، و الاشتراك أو التعدد الدلالي تقابله الأحادية الدلالية.

4. المعجم لفظ مرادف للقاموس، أول من استخدمه علماء الحديث، و له صلة بحروف المعجم؛ أي الحروف التي أعجمت بالنقط فزال عنها اللبس و الغموض، ثم أخذه عنهم علماء اللغة و أطلقوه على الكتب التي يجمعون فيها ألفاظا مرتبة وفق حروف المعجم.

5. المعجم العام: هو المعجم اللغوي الذي تمثل الكلمة مادته الأساسية، ويقوم بشرحها شرحا لغويا عاما، ولا يتعدى الدلالة اللغوية العامة للكلمة إلى الدلالة الخاصة التي يأخذها اللفظ حين الاستعمال في مجال خاص.

6. المعجم الخاص: هو معجم المصطلحات؛ حيث تمثل هذه الأخيرة مادته الأساسية، فيورد معانيها و تطبيقاتها المختلفة حسب استعمال أهل ذلك العلم و المتخصصين فيه.

7. علم المعجم يقوم بدراسة المفردات باعتبارها وحدات معجمية لها كيانات معقدة مجردة. لأن لكل من هذه الوحدات وجها دلاليا يكونه تأليفه الصوتي و بنيته الصرفية، و مكونا دلاليا تكونه دلالاته المعجمية أو المفهومية.

8. علم المصطلح امتداد لعلم المعجم، لكونه مرتبطا بدراسة المصطلح، و هذا الأخير إنما هو امتداد طبيعي للفظة اللغوية العامة التي هي عماد المعجم العام.

9. اتفاق الباحثين العرب على مضامين العلم، المتعلق بدراسة المعاجم العامة، والعلم المتعلق بدراسة المعاجم المتخصصة، واختلافهم في المصطلحات الدالة على هذه المضامين بالرغم من كونها موحدة في الاصطلاح الأجنبي.

10. علم المعجم يتفرع من مكونين رئيسيين؛ هما المعجمية العامة والمعجمية المختصة، وأن كلا من المكونين يتفرع إلى مبحث نظري ومبحث تطبيقي.

يتضمن الأول: المعجمية العامة النظرية (lexicology) و المعجمية العامة التطبيقية (lexicography). ويتضمن الثاني: المعجمية المختصة النظرية

(terminology)، والمعجمية المختصة التطبيقية (terminography).

11. لم يكن العرب أول أمة ابتدعت الصناعة المعجمية، بل سُبقت من أمم أخرى؛ لكن نضج هذه الصناعة وتامها كان على أيديهم، ويمثل معجم "العين" للخليل بن أحمد الفراهيدي النموذج الأمثل لهذا التمام والكمال.
12. أدّى نزول القرآن الكريم بلغة العرب إلى إحداث ثورة علمية دفعت لفيما من العلماء إلى جمع ألفاظ اللغة من مصادرها، للمحافظة عليها باعتبارها أصبحت تمثل لغة الوحي.
13. مثلت المعاجم المتخصصة محورا هاما في المعاجم العربية، فكانت بدايتها الرسائل المتخصصة، التي جمعت ما تداول على ألسنة العرب الجاهليين من مصطلحات تصف محيطهم وبيئتهم، ثم اكتملت بالمعاجم المتخصصة التي تضمنت مصطلحات العصر الإسلامي بشقيها الديني، والعلمي والحضاري.
14. توسّع التأليف المعجمي المتخصص في التراث العربي وشموله على مجالات متعددة دينية، ولغوية، وإنسانية، وطبيعية، ورياضية.
15. أغلب المعاجم المتخصصة رتبت ترتيبا موضوعيا، ولم يرتب منها على النهج الألفبائي إلا العدد القليل.
16. قلة اهتمام الباحثين العرب بالتراث المعجمي المتخصص مقارنة مع التراث المعجمي العام ، وإعراضهم عن الأخذ بما فيه من رصيد ومناهج في الصناعة المعجمية الحديثة .
17. كثرة التأليف المعجمي المختص في مجال الفقه ، إذ لم تبلغ باقي المعجمات على تنوعها مبلغ شيوع معاجم الفقه.
18. (الفقه) كلمة تطورت دلالتها من معنى الفهم في اللغة العامة إلى مفهوم علم نشأ وتطور وتعددت مدارسه ومذاهبه منذ مجيء الإسلام ، وأصبح من أهم العلوم في حياة الأمة ؛ حيث يتولى ضبط الأحكام التفصيلية المتعلقة بعبادات ومعاملات الفرد والمجتمع.
19. فهم المعنى اللغوي لألفاظ النصوص الشرعية كان من أهم أسباب اختلاف الفقهاء وتعدّد مذاهبهم.

20. تطوّر دلالة الكثير من المصطلحات الفقهية عمّا كانت عليه في لغة العرب الجاهليين، وحملها لمفاهيم جديدة أصبحت تعرف في بيئة الفقهاء.
21. تعدّد مواقف الفقهاء حول تطوّر دلالة المصطلح الفقهي . فمنهم من قال بالحقيقة اللغوية للمصطلح الفقهي ، ومنهم من قال بالحقيقة الشرعية ، ومنهم من قال بهما معا . وترتّب على ذلك اختلافهم في مفهوم المصطلح الواحد، وبالتالي اختلافهم في دلالة النصّ الشرعي المتضمن له، واختلافهم في الحكم الشرعي المتعلق بمسألة ما.
22. ظهور المصطلح الفقهي إلى جانب مصطلحات العلوم الأخرى في معاجم اصطلاحية شاملة ، ثم استقلاله بمعاجم خاصة عرفت بمعاجم الفقه.
23. المعجم الفقهي كتاب يجمع مصطلحات مذهب ما من المذاهب، وغالبا ما يقوم ببيان المعنى اللغوي الأصلي للكلمة، ثم يبيّن التطور الدلالي لمفهومها عند الفقهاء، والمعنى الجديد الذي أصبحت تحمله بوصفها مصطلحا فقهيًا.
24. تعدّد طرائق التأليف في المعجم الفقهي، فبعضها رتّب ترتيبا موضوعيا على حسب أبواب الفقه، وبعضها الآخر رتّب ترتيبا ألفبائيا على حسب أوائل حروف الكلمات.
25. ثراء المكتبة العربية بالتراث المعجمي الفقهي، حيث ضاهت معاجم الفقه المعاجم اللغوية العامة في عددها ، وفاقت المعاجم المتخصصة الأخرى.
26. تنوّع معاجم الفقه بتنوّع المذاهب الفقهية، لكنّ الحظّ الأوفى كان للمذهب الشافعي وأغلب معاجمه كانت شروحا لمصطلحات كتب الشافعية.
27. معجم "المصباح المنير" تضمّن المصطلحات الواردة في كتاب "الشرح الكبير" للرافعي، وهذا الأخير شرح لكتاب "الوجيز" للإمام الغزالي، وهو من أمهات كتب الشافعية.
28. التحقق من نسبة صاحب المصباح إلى فيوم "مصر"، لا إلى فيوم "العراق" كما قال بعض الباحثين.

29. تقدير تاريخ ميلاد الفيومي – الذي لم تذكره المصادر- بنهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن للهجرة ، استنادا إلى تواريخ ميلاد معاصريه وأترابه.
30. التعرف على "ابن الفيومي" العالم محمود الملقب بـ" ابن خطيب الدهشة " صاحب المؤلفات الكثيرة.
31. التعرف على "شيخ الفيومي" الذي ذكره في ثنايا مصباحه " أبي حيان النحوي".
32. التعرف على سلطان مصر " الناصر قلاوون" أحد أبرز حكام المماليك، وعلى فترة حكمه.
33. التعرف على والي حماة الملك العالم صاحب المصنفات الكثيرة " إسماعيل أبي الفدا " وهو من عين الفيومي في خطابة مسجد "الدهشة" بحماة ، و تسبب في نقله من قاهرة مصر إلى حماة الشام – على حسب تقديرنا - .
34. التحقق من تاريخ وفاة الفيومي ، وقد اختلف فيه أصحاب المصادر والمراجع.
35. التعرف على عصر المماليك ومكانة العلم والعلماء فيه ؛ إذ يعدّ من أكثر العصور الإسلامية غزارة في الإنتاج العلمي ونشاطا في حركة التأليف ، ومعجم المصباح المنير إحدى ثمراته.
36. التعرف بمعجم " المصباح المنير" ، ومراحل تأليفه، وأهميته، ومخطوطاته، وطبعاته.
37. دقة الترتيب الذي اعتمده الفيومي لمصادر مصباحه ، حيث رتبها على حسب درجة اقتباسه منها.
38. غزارة المصادر التي اعتمدها الفيومي وذكرها في الخاتمة والمتن أدت إلى اكتشاف التصحيف الذي وقع في نسخة المصباح المطبوعة مقارنة مع النسخ المخطوطة، والمتعلق بعدد المصادر التي اعتمدها.
39. اعتماد الفيومي على لغة الفئات العامة التي تمثل مادة المعاجم العامة ، وعلى لغة الفئات الخاصة التي تمثل مادة المعاجم المتخصصة.

40. الوقوف عند الخطأ الشائع المتمثل في نسبة الترتيب الأببائي على حسب أوائل الحروف إلى "الزمخشري"، و تعود نسبته الحقيقية إلى "البرمكي".
41. التزام الفيومي بالترتيب الأببائي على أوائل الأصول وفق منهج حدده في المقدمة والتزمه في المتن.
42. التزام الفيومي إلى حد كبير بالترتيب الداخلي للمشتقات في المدخل المعجمي الواحد .
43. التزام المصباح بالترتيب المنطقي للمعاني في المادة المعجمية الواحدة.
44. اشتغال المصباح على كم هائل من أسماء الأعلام، والأماكن، والنبات، والحيوان. وترتيب أغلبها في المداخل.
45. الفيومي سبق "الفيروز أبادي" في فتح معجمه للألفاظ "المولدة" على خلاف ما هو شائع في الدراسات المعجمية العربية الحديثة.
46. استشهاد الفيومي بأقوال سمعها بنفسه يؤكد عدم التزامه بنظرية الاحتجاج.
47. الفيومي أثبت استعمال "الدخيل و" المعرب" في معجمه ونسب أغلبه إلى لغاته الأصلية، وأشار إلى عدم أصالته في العربية.
48. المصباح أرّخ لبداية دخول الألفاظ التركية إلى المعجم العربي، إذ لم تكن موجودة قبله.
49. الفيومي توسّط في إيراد المعلومات الصوتية بما رآه مهمًا، كبيان مخارج بعض الحروف الصعبة، أو تلك التي لا تجتمع في كلمة عربية واحدة.
50. الفيومي توسّع في المباحث الصرفية وأضاف لخاتمة معجمه ملحقا تضمّن ستة وعشرين (26) مبحثًا صرفيا وهو ما يعمل به في المعاجم الحديثة.
51. دقة ضبطه للكلمات: بالمثال، والنص على الحركات، والنص على نقاط الحروف، كل ذلك خوفا من التصحيف.
52. اقتصاره على إيراد المشتقات المستعملة وإهماله للأخرى.

53. اهتمامه بالمسائل النحوية: كاللزوم والتعدية والمطاوعة ، والجوانب النحوية في الحروف، ومعالجة بعض المسائل النحوية. وهو آخر ما توصلت إليه المعجمية الأوروبية المعاصرة.
54. استعماله للتعريف اللغوي للكلمة، فعرف بالمرادف، وبالاشتقاق، وبكلمة (معروف) وبالضد، وبالإحالة، وبالترجمة، وبأكثر من كلمة، وبالسياق اللغوي والسياق الاجتماعي.
55. استعماله للتعريف الاصطلاحي للمصطلح، فعرف به مفاهيم الفقهاء، والمتكلمين، والنحاة، والحساب، والأطباء.
56. استعانتة بالتعريف المنطقي للأشياء، خاصة ما تعلق بالحيوان والنبات وأشياء أخرى مختلفة.
57. استخدامه للشواهد القرآنية، والحديثية وأكثر منها لبيان المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي الفقهي للكلمة، ودفاعه عن أهمية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف.
58. استخدامه للشواهد الشعرية والنثرية ، وعدم تقيده بنصوص عصر الاستشهاد.
59. بطلان زعم بعض الباحثين بكون الفيومي مقلدا لـ "مغرب المطرزي" إلى درجة السطو. وكذا القول بتأثره بـ "أساس الزمخشري". والحقيقة أنه استفاد من المصدرين السابقين وذكرهما في خاتمة كتابه كما استفاد من باقي المصادر الأخرى .
60. التأكيد على أن "المصباح المنير" يمثل خطوة هامة في تاريخ صناعة المعجم العربي المتخصص، ويتفرد بخصوصيته التي تميّزه عن غيره في المضمون والمنهج ، مع أنه أقرب في المضمون من "زاهر الأزهرى" ، لكنه في الشكل والمنهج أقرب ما يكون من "مغرب المطرزي".
- وبعد هذا كله فإن معجم " المصباح المنير" يعدّ موسوعة فقهية مختصرة، جمع فيه الفيومي مصطلحات الفقه، وما يحتاجه الفقيه في تخصصه من

مصطلحات العلوم الأخرى، وقد رُتبه ترتيباً ألفبائياً على أوائل الأصول ، وضبط مواده ضبطاً دقيقاً، والتزم فيه بأهم المواصفات التقنية التي تشترطها الصناعة المعجمية الحديثة. وهو نموذج لما وصل إليه التأليف المعجمي العربي التراثي من تطور في الموضوع والمنهج. و قد أسهم مع غيره في التأسيس لصناعة المعجمات الحديثة التي تعرف ازدهاراً كبيراً في عالم التقانة المعاصر.

إن مجال البحث في أصالة المعجم العربي المتخصص واسع، ولا نزع أننا استوفينا الموضوع حقّه، بل يبقى ذلك - في نظرنا- جهد المقلّ الذي يضاف إلى جهود السابقين. و يمكن لهذا الموضوع أن يفتح آفاقاً أخرى للبحث نجل بعضها في النقاط التالية:

- إمكانية استخلاص معجم خاص بالألفاظ الموسوعية التي استعملها الفيومي في مصباحه كالأعلام والبلدان، والنبات، والحيوان، وغير ذلك.
- إمكانية استخلاص معجم للمصطلحات الفقهية المختلف في مفهومها بين الفقهاء، وسيفيد ذلك في التقريب بين المذاهب، و استيعاب أصحابها للآراء المخالفة . لأن أصل الخلاف في الكثير من الأحكام مردّه إلى اللغة بالدرجة الأولى.
- إمكانية إثراء المصطلحات القانونية، والاقتصادية، والسياسية، والطبية، وغير ذلك من مجالات نحتاجها في حياتنا المعاصرة.
- إمكانية تصحيح بعض الأغلط في إطلاق المصطلحات الحديثة واستخدامها في غير محلها.
- إمكانية رصد التطور الدلالي الذي حصل للألفاظ في زمن الفيومي، وهذا ما يساعد في إنجاز المعجم العربي التاريخي الذي يتتبع التطور الدلالي للفظ منذ ولادتها.
- إمكانية الاطلاع على الذهنية الحضارية للأمة في زمن الفيومي.

• فتح المجال لدراسة نماذج أخرى من المعاجم الفقهية التي سبق الحديث عنها، وكذا دراسة باقي المعاجم المتخصصة التي لا يزال ركام كثيف من التراب يعلوها .

وأخيرا حسبنا أن نردد ما ذكره صاحب المصباح في خاتمة مصباحه:

" ليس الفاضل من لا يغلط بل

الفاضل من يعدّ غلظه "

ولله الحمد في الأول والآخر

الملاحق

الملحق رقم : (1)

الجدول رقم: (10) توزيع المداخل المعجمية على الأبواب والفصول في معجم المصباح المنير

فصول	مداخل	؟ي.	؟و.	؟هـ.	؟ن.	؟م.	؟ل.	؟ك.	؟ق.	؟ف.	؟غ.	؟ع.	ظ.	ب.	ض.	ص.	ش	س.	ز.	ر.	ذ.	د.	خ.	ح.	ج.	ب.	ت.	ث.	أ.	أبواب / فصول
23	127	9	10	2	8	7	7	5	1	4	0	0	0	1	0	2	3	12	8	10	5	4	3	2	6	5	3	10	0	أ
25	162	6	14	8	4	0	12	4	6	0	7	5	1	9	1	2	4	8	6	6	29	6	8	6	4	3	3	3	0	ب
16	55	5	9	1	2	2	5	2	1	4	0	2	0	0	0	0	0	1	0	10	0	0	2	2	1	0	0	6	0	ج
14	39	0	4	0	1	5	4	1	3	3	3	3	0	0	0	0	0	0	0	4	0	1	1	0	2	0	0	4	0	د
19	117	8	10	5	8	9	10	0	0	5	0	4	0	0	0	1	2	5	8	12	6	8	0	4	0	0	4	7	1	هـ
22	166	11	16	0	8	10	9	5	8	7	0	0	4	3	3	8	6	7	6	16	6	8	0	0	4	3	3	10	0	و
19	120	6	9	0	4	7	12	0	0	0	8	0	0	7	3	6	7	4	9	12	2	8	0	0	2	2	2	10	0	ز
17	91	4	10	7	6	9	7	1	3	7	0	5	0	0	0	0	0	4	0	11	0	0	3	2	3	1	0	8	0	ح
14	30	3	4	3	1	1	2	2	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	3	0	0	1	2	0	0	0	3	0	ط
24	156	9	12	4	6	13	0	8	8	10	5	7	0	2	6	3	6	10	5	0	1	6	3	5	9	2	6	10	0	ع
15	72	7	10	4	7	6	4	3	1	3	1	4	0	0	0	0	0	0	0	8	0	0	0	3	3	0	0	8	0	ف
19	155	17	15	5	10	11	14	6	5	12	1	7	0	6	0	0	0	0	12	0	0	6	7	8	7	0	3	13	0	ق
24	130	9	13	6	5	6	3	5	4	6	5	5	2	5	0	0	0	1	1	17	4	4	2	5	6	2	4	10	0	ك
14	90	4	11	3	6	7	7	1	3	7	2	5	0	0	0	0	0	0	0	10	0	9	2	6	0	0	0	7	0	ل
15	47	5	5	1	2	4	2	0	0	4	3	1	0	0	0	0	0	0	0	8	0	1	1	3	3	0	0	4	0	م
14	61	5	8	1	2	7	7	0	0	5	1	2	0	0	0	0	0	1	0	12	0	0	0	2	2	0	0	6	0	ن
9	14	2	0	1	1	1	4	0	0	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2	0	0	0	0	0	0	0	1	0	هـ
23	178	9	11	2	10	10	10	7	10	6	0	0	3	8	5	8	9	9	8	13	6	5	0	0	8	5	7	9	0	و
18	82	8	6	0	2	7	12	0	0	4	0	0	0	3	5	3	2	1	4	11	1	5	0	0	0	2	1	5	0	ز
24	131	6	13	3	4	0	10	3	4	0	1	2	2	4	5	6	3	10	2	21	1	7	4	5	5	1	9	0	0	ح
22	153	9	13	2	8	9	12	0	1	7	0	5	0	8	4	9	5	6	3	19	4	6	0	6	0	2	5	10	0	ط
20	102	7	8	3	6	8	8	0	0	5	1	1	1	0	0	0	4	8	1	14	3	6	0	1	0	4	6	7	0	ع
20	90	7	10	3	0	5	0	2	7	7	4	3	0	4	0	2	0	2	5	0	2	3	0	9	3	4	1	7	0	ف
23	121	9	13	5	4	0	6	5	3	0	3	7	0	2	4	4	3	7	5	12	3	5	3	5	5	2	6	0	0	ق
25	216	4	15	11	0	7	0	11	15	17	6	10	3	6	9	8	9	12	11	5	2	9	7	7	12	3	5	12	0	ك
15	79	6	7	0	1	11	7	0	0	1	0	0	0	0	0	2	2	0	6	10	4	7	0	0	7	0	4	4	0	ل
26	147	0	0	6	2	3	7	8	9	5	4	8	2	6	5	6	5	9	5	11	1	7	4	5	12	4	2	7	4	م
1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1	ن
12	19	1	2	0	1	2	0	0	1	2	0	0	0	0	0	0	0	3	0	1	0	1	0	0	0	1	1	3	0	هـ
432	2951	المجموع																												

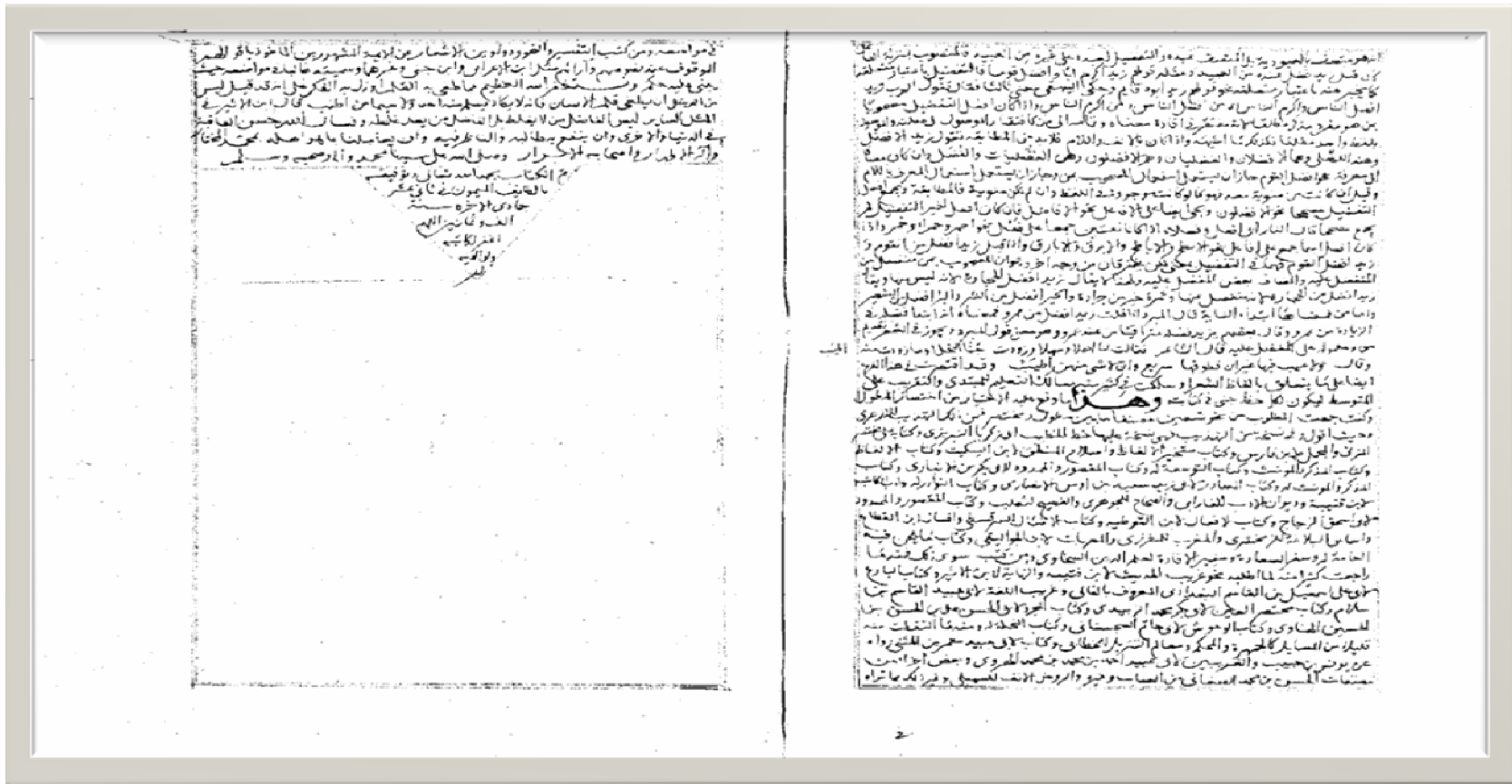
الملحق رقم: (2)

نسخة من خاتمة المصباح ، (مخطوط الظاهرية)، يراجع :ص: 173 من الفصل الرابع

اسماء الأيام قديما
 الاحد الاثنين الثلثا الاربعاء الخميس الجمعة السبت
 اول اهنون جبار ديار موش عروم شيار
 اول اهنون جبار ديار موش عروم وشيار

وغير ذلك مما استراه في شواهدهم من كتب التفسير والتفصير والاشعار عن الامية
 المشهور في المخطوطات الموثوق عندنا من كتبهم من كتاب الامية في تاريخهم
 وعن زعمهم في تاريخهم في شواهدهم من كتبهم من كتاب الامية في تاريخهم
 اول اهنون جبار ديار موش عروم شيار
 اول اهنون جبار ديار موش عروم وشيار

الملحق رقم: (3)
 نسخة من خاتمة المصباح (مخطوط الأحمديّة) ، يراجع ص: 173 من الفصل الرابع



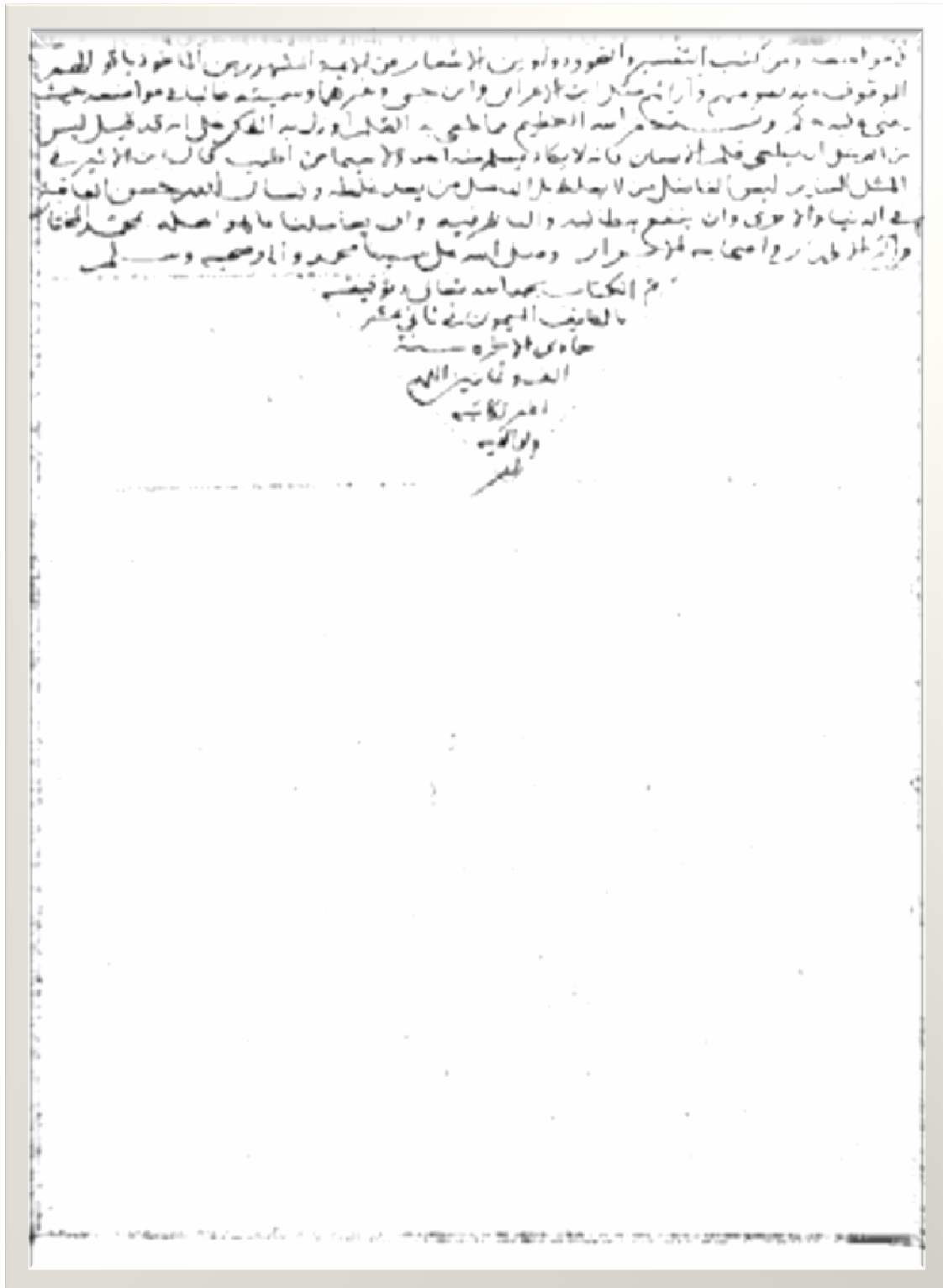
الملحق رقم: (2)

نسخة من خاتمة المصباح ، (مخطوط الظاهرية)، يراجع :ص:173 من الفصل الرابع



الملحق رقم: (3)

نسخة من خاتمة المصباح (مخطوط الأحمدية) ، يراجع ص: 173 من الفصل الرابع



الملحق رقم: (4)



جامع الدهشة بحماة (727هـ) الذي كان يخطب فيه الفيومي، وقد أصبح يحمل اسم مؤسسه: أبي الفداء

صورة التقطتها يوم: 2006/04/16



لوحة بداخل المسجد كتب عليها تاريخ إنشائه سنة: سبع وعشرين وسبع مائة (727هـ)

الملحق رقم: (5)

نسخة بخط الفيومي

مُنْتَوِيهِ وَتَكْمِيلُهُ جَمِيلُ الصَّنْعِ مِنْ مَهْمَدِهِ طَرَفُ طَرْدِهِ
الْإِنْسَانُ مَجْبُولٌ عَلَى الْخَطَا وَالنَّسِيَانِ وَلَسْتُ قَلْبِي مُعْرِضٌ
لِلزَّلِ وَالطُّغْيَانِ بِتَحْرِيفِ زِيَادَةِ فِي الْعَمَلِ أَوْ قِصْلِ الْأَمْرِ
عَقَبِ الرَّحْمَنِ وَمَا وَفَّقَ قَدَمِي مِنْ خَلَلِ بَرْتَبِ الْعُذْرَةِ أَنَّهُ
كَانَ هَوَانِي ثُمَّ الْحَقُّ بِاللَّيْمِ بِحَسَبِ الْإِمْكَانِ يَا اللَّهُ الْمَانُوكِ
مِنَ الْإِقْبَالِ وَالْفِيَوَالِ بِمِيتِهِ وَرُثْمِهِ إِنَّهُ عَلَى مَا يَشَاءُ قَدِيرٌ
وَالْإِحْيَاءُ جَدِيرٌ وَهُوَ حَسْبِي وَأَعْمُ الْوَجْهِ الْكَامِلِ

بِحَيْزِ عَمَلِ اللَّهِ وَعَوْنِهِ عَلَى بَيْتِ جَامِعِهِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ الْقَيْوَمِيِّ
لِلْفُقَرَى خِيَامَةَ اللَّهِ وَنُصَيْبًا عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَالِهُ الطَّرِيقُ الْهَامِ مِنْ
وَدَلِّكَ كَلِمَتُهُ جَاءَ الْمَرْوِسَةُ فِي الْعَشْرِ الْأَخْتَرِ مِنْ سُؤَالِ مَنْ سَمِعَهُ
سَنَةِ ٧٢٥ هـ بِجَدْرِهِ عَلَى صَاحِبِهَا الْفَضْلِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ

أحمد بن محمد الفيومي ثم الحموي

صاحب الصباح المنير عن نهاية المخطوطة ١٦٠ عروض ، في دار الكتب المصرية . من تأليفه ، وكله بخطه ، ولعله مما كتب في
صاه .

المصدر: الزركلي ، الأعلام ، 1/ 224

الفهارس

- 1 . فهرس الجداول والأشكال
- 2 . فهرس الآيات القرآنية
- 3 . فهرس الأحاديث النبوية
- 4 . فهرس الأبيات الشعرية
- 5 . فهرس الأمثال
- 6 . فهرس المصادر والمراجع
- 7 . فهرس الكتب المترجمة
- 8 . فهرس الرسائل الجامعية
- 9 . فهرس المجلات والدوريات
- 10 . فهرس مواقع الإنترنت والبرامج الإلكترونية
- 11 . فهرس المراجع الأجنبية
- 12 . فهرس المحتويات

1. فهرس الجداول والأشكال

أ. الجداول:

رقم الجدول	موضوعه	الصفحة
1	الفروق بين: الكلمة والمصطلح	13
2	تعدد المصطلحات عند الباحثين العرب في علمي المعجم والمصطلح	21
3	التقسيم الفقهي الموضوعي في وجيز الغزالي	190
4	نسبة اعتماد الفيومي على المصادر التي أوردها في الخاتمة	196،197
5	الصيغ التي استعملها الفيومي لنقل النصوص عن غيره	201
6	تكرار المصادر التي ذكرت في ثنايا الكتاب مع مؤلفيها.	203،204
7	أسماء من نقل الفيومي أقوالهم ولم يذكر مؤلفاتهم.	205،206
8	الصيغ والفئات التي نسب إليها الفيومي نصوصه المنقولة.	207،208
9	توزيع الفصول والمداخل في كل باب من أبواب المصباح.	216
10	توزيع المداخل المعجمية على الفصول والأبواب .	309
11	تكرار أوزان الأفعال الثلاثية في المصباح المنير	250

ب. الأشكال:

الصفحة	موضوعه	رقم الشكل
23	علم المعجم وفروعه عند الباحث إبراهيم بن مراد	1
47	أنواع المعاجم العربية وطرق ترتيبها	2
192	موقع المصباح المنير من أمهات الكتب الشافعية	3
198	نسبة اعتماد المصباح على المصادر الواردة في الخاتمة	4
202	الصيغ التي استعملها الفيومي لنقل النصوص عن غيره	5
217	توزيع الفصول على أبواب المصباح	6
217	توزيع المداخل على أبواب المصباح	7
250	أوزان الأفعال الثلاثية في المصباح	8
294	نسب الاستشهاد في المصباح	9

2. فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الرقم	الآية
3	إبراهيم: 26-24	1. ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ (24) تُوْتِي أكلَهَا كُلَّ حِينٍ يَأْذَنُ رَبُّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ (25) وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ (26) ﴾ .
35	الجمعة/2	2. ﴿ هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾
37	النحل/47	3. ﴿ أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخْوَفٍ ﴾
74	التوبة /122	4. ﴿ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾
76	التوبة/122	5. ﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾
88	البقرة /183	6. ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ ﴾
89	الأحزاب/56	7. ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾
91	البقرة،196	8. ﴿ فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾
91	النساء/43، المائدة/6	9. ﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴾
91	الأحقالف/15	10. ﴿ وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ﴾
92	النساء/43، المائدة/6	11. ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ ﴾

		مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا ﴿٦٠﴾
96	آل عمران/7	12. ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾
97	المائدة/90	13. ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾
123	النساء/128	14. ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصَلِحَا﴾
123	البقرة/280	15. ﴿فَأَذِنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾
123	الأعراف/ 167	16. ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾
230	النساء/43	17. ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا﴾
258	العلق/5	18. ﴿عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾
260	الأعراف/20	19. ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ﴾
271	الإنسان/28	20. ﴿شَدَدْنَا أَسْرَهُمْ﴾
271	الحديد/27	21. ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾
272	الحديد/27	22. ﴿فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾
288	النساء/24	23. ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾
288	النساء/25	24. ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾
288	المائدة/5	25. ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾
289	يونس/46	26. ﴿ثُمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا يَفْعَلُونَ﴾
292	المائدة/6	27. ﴿وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ﴾

3. فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
90	« فرض رسول الله (ﷺ) زكاة الفطر: صاعاً من شعير »
154	« إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ »
289	« لا تنذروا لله فإن النذر لا يرد قضاء، ولكن يستخرج به مال البخيل »
289	« فهو أحرى أن يؤدم بينكما »
289	« لعنت الآشرة والمأشورة »
289	« سبحانك اللهم وبحمدك »
289	« فمن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه »

4. فهرس الأشعار

الصفحة	البيت
3	إن الكلام لفي الفؤاد وإنما *** جعل اللسان على الفؤاد دليلاً
37	تَخَوَّفَ السَّيْرُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا *** كَمَا تَخَوَّفَ عُوْدَ النَّبْعَةِ السَّفْنُ
83	لم أدر حين وقفت بالأطلال *** ما الفرق بين جديدها و البالي
147	عداي لهم فضل علي ومنة *** فلا أذهب الرحمن عني الأعاديا
147	هم بحثوا عن زلتي فاجتنبتها *** وهم نافسوني فاكتسبت المعالي
147	مات أثير الدين شيخ الورى *** فاستعر البارق واستعبرا
147	ورق من مزن نسيم الصبا *** واعتل في الأسحار لما سرى
270	نحن في المَشْتَاةِ ندعو الجفلى *** لا ترى الأديبَ فينا ينتقِرُ
271	يهب الخيل والألوف ويسقي *** لبن البخت في قصاع الخنج
292	لنا الجففاتُ العُرُّ يلمعن بالضحي *** وأسيافنا يقطرن من نجدةٍ دما
292	شربت بماء الدحرضين فأصبحت *** زوراء تنفر عن حياض الديلم
292	شربن بماء البحر ثم ترفعت *** متى لجج خضر لهن نئيج
292	فذلك الماء لا ربات أحمره *** سود المحاجر لا يقرأن بالسور
292	فلثمت فاما أخذًا بقرونها *** شرب النزيف ببرد ماء الحشرج
292	فذلك الماء لو أني شربت به *** إذا شفى كبدا شكاء مكلومه

5. فهرس الأمثال

الصفحة	المثال
161	« ما أشبه الليلة بالبارحه »
293	« إن الجرب ليعدي »
293	« خير أولادنا الأبله الغفول »
293	« إن التّعظ أمر عارم فأعدّوا له عدة، فليس لمنعظ رأي »
294	« إن البغاث بأرضنا يستنسر »
294	« بالرفاء والبنين »
294	« أخذه أخذه سبعة »
294	« سمّن كلبك يأكلك »
294	« ولّ حارّها من تولّى قارّها »

6. فهرس المصادر والمراجع

تنزيل من رب رحيم:

1. القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

الإبراهيمي (خوله طالب):

2. مبادئ في اللسانيات ، دار القصة، الجزائر ، 2000م.

الأبياري (إبراهيم):

3. مقدمة كتاب الجيم، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة،
1974م.

أحمد (عبد الغفار):

4. التصور اللغوي عند الأصوليين ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية،
1991م.

أحمد (مختار عمر):

5. البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، ط 4، 1982م.

6. صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1998م، 1418هـ.

7. علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ط:5، 1998م.

8. محاضرات في علم اللغة الحديث ، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1995م.

9. معاجم الأبنية في اللغة العربية ، عالم الكتب، القاهرة ، ط 1، 1995م.

أسبر (محمد سعيد) ، جنيدي (بلال):

10. الشامل: معجم في علوم اللغة العربية ومصطلحاتها، دار العودة ، ط1،
1981م.

إسماعيل (عز الدين):

11. المصادر الأدبية واللغوية في التراث العربي، دار غريب للطباعة
والنشر، القاهرة.

الأشقر (محمد سليمان):

12. الفهرسة الهجائية والترتيب المعجمي ، الدار العلمية، بيروت ،1972م.

الإصفهاني (الراغب أبو القاسم):

13. مفردات ألفاظ القرآن ، دار القلم ، دمشق ، ج2

الآمدى (سيف الدين):

14. الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة المعارف، مصر، 1914م.

إميل (بديع يعقوب):

15. المعاجم اللغوية العربية، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1985.

16. فقه اللغة العربية وخصائصها، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1982م.

17. المعجم المفصل في اللغويين العرب ، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م.

18. المعجم المفصل في شواهد العربية ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1،

1996م.

إميل (بديع يعقوب)، عاصي (ميشال):

19. المعجم المفصل في اللغة والأدب ، دار العلم للملايين، بيروت.

إميل (بديع يعقوب) ، وآخرون:

20. قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (عربي إنجليزي فرنسي)، دار العلم

للملايين، بيروت، ط:1، 1987م

الأنباري (محمد بن القاسم):

21. كتاب الأضداد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، بيروت، المكتبة

العصرية، 1991م.

الأنصاري (أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي):

22. البدر المنير في تخريج أحاديث الشرح الكبير، تحقيق: جمال محمد السيد،

دار العاصمة، الرياض 1994م/ 1414هـ.

الأنصاري (أحمد بن محمد عمر):

23. آثار اختلاف الفقهاء ، مكتبة الرشد، الرياض ، ط1، 1969م.

الأنصاري (زكريا بن محمد بن زكريا أبو يحيى):

24. الحدود الأنيفة والتعريفات الدقيقة، تحقيق: د. مازن المبارك ، دار الفكر

المعاصر - بيروت - 1411، الطبعة: الأولى

أنطوان (عبدو):

25. مصطلح المعجمية العربية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت،
1991م.

أنيس (إبراهيم):

26. دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991م.

أوقست (هفز):

27. الكنز اللغوي في اللسن العربي (نقلا عن نسخ قديمة من الرسائل)،
المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.

أيوب (عبد الرحمان):

28. اللغة والتطور، جامعة الدول العربية، القاهرة، 1969م.

باقر (طه):

29. معجم الدخيل في اللغة العربية، دار الوثبة، دمشق، بيروت،
القاهرة، 1980م.

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل):

الجامع المسند الصحيح، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق
النجاة، ط: 1، 1422 هـ.

بدرة (محمد خير)، كرد علي (ثريا):

30. دليل الباحث اللغوي في الدوريات العربية: الدوريات المعجمية، مؤسسة
الرسالة، بيروت، ط1، 1982م.

برهومة (عيسى):

31. ذاكرة المعنى - دراسة في المعاجم العربية-، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2005م.

ابن بري (عبد الله بن عبد الجبار المقدسي المصري):

32. في التعريب والمغرب ، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة - بيروت - 1405هـ - 1985م.

بسام (بركة):

33. معجم اللسانية: فرنسي-عربي، جروس براس، طرابلس لبنان، 1985م.

بعلبكي (رمزي):

34. معجم المصطلحات اللغوية ، دار العلم للملايين، بيروت ، 1990م.

البعلي (علي بن عباس الحنبلي):

35. القواعد والفوائد الأصولية وما يتعلق بها من الأحكام، تحقيق : محمد حامد الفقي ، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة ، 1375 هـ - 1956م

البعلي (محمد بن أبي الفتح الحنبلي أبو عبد الله):

36. المطلع على أبواب المقنع، تحقيق: محمد بشير الأدلبي ، المكتب الإسلامي - بيروت - 1401 - 1981

البغادي (إسماعيل باشا):

37. هدية العارفين- أسماء المؤلفين وأثار المصنفين من كشف الظنون - ، دار الفكر، بيروت، 1990م.

البهنساوي (حسام):

38. التراث اللغوي العربي وعلم اللغة الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2004م.

البوشيخي (عز الدين):

39. <> عن المصطلح والمفهوم وأشكال التعالق بينهما <<، أعمال يوم دراسي حول قضية: التعريف في الدراسات المصطلحية ، كلية الآداب ، جامعة وجدة، ط1، 1998م.

التركي (عبد الله بن محسن):

40. أسباب اختلاف الفقهاء ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1998م.

ابن تغري بردي (يوسف):

41. النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1413هـ، 1992م.ج:9.

التفتازاني (سعد):

42. شرح التلويح على التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 1416هـ.

تمام (حسان):

43. اللغة العربية: مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة، القاهرة ، 1973م.

44. مناهج البحث في اللغة، القاهرة، ط:1955م

التميمي (صبيح):

45. دراسات لغوية في تراثنا القديم ، دار مجدلاوي، عمان، ط1، 2003م.

التنوشي (محمد):

46. المعجم المفصل في الأدب، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، 1993م.

التهانوي (محمد بن علي الفاروقي):

47. كشف اصطلاحات الفنون، تحقيق لطفي عبد البديع، وزارة الثقافة

والإرشاد القومي، القاهرة، 1963م.

ابن أبي ثابت (محمد ثابت):

48. خلق الإنسان، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، مطبعة حكومة الكويت،

الكويت، 1965م. (العدد: 14 من سلسلة التراث العربي تصدرها وزارة

الإرشاد والأنباء في الكويت).

الثعالبي (أبو منصور):

49. فقه اللغة وسر العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.

الثقفي (سالم علي):

50. مصطلحات الفقه الحنبلي وطرق استقادة الأحكام مع ألفاظه ، جامعة

الملك عبد العزيز، مكة المكرمة ، ط2، 1981م.

الجاحظ (أبو عثمان عمر بن بحر):

51. البيان والتبيين ، تحقيق : عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر

والتوزيع،المكان والتاريخ - غير مذكورين -

جامعة أم القرى(مكة):

52. فهرس الفقه الشافعي، مكة المكرمة، 1418هـ، 1998م.

الجباوي (محمد وحيد):

53. تطور معاني الألفاظ في صدر الإسلام، جامعة دمشق، دمشق، 1958م.

الجببي:

54. شرح غريب ألفاظ المدونة، تحقيق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي

، بيروت، 1401هـ - 1981م

الجرجاني (علي بن محمد بن علي):

55. التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي بيروت، ط:4

، 1998م.

جرجس (جرجس):

56. معجم المصطلحات الفقهية والقانونية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت

، ط1، 1996م.

جرجي (زيدان):

57. تاريخ آداب اللغة العربية، دار الفكر، بيروت، ط1، 1996م.

58. الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، دار الحداثة، بيروت، ط2، 1982م.

59. اللغة العربية كائن حي، مراجعة: مراد كامل، دار الهلال، القاهرة (دون

تاريخ)

عبد (الجليل عبد القادر):

60. المدارس المعجمية: دراسة في البنية التركيبية ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2003م.

عبد (الجليل محمد):

61. المجاز وأثره في الدرس اللغوي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.

جمعية المعجمية العربية (تونس):

62. المعجم العربي التاريخي (أشغال: الندوة العلمية الدولية، تونس في نوفمبر

1989م) ، بيت الحكمة ، تونس، 1991م.

63. المعجم العربي المختص،(أشغال: الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس

في:19،18،17 أبريل 1993)، بيروت، دارا لغرب الإسلامي، ط1،

1996م.

64. في المعجمية العربية المعاصرة، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1986م.

ابن جني (عثمان أبو الفتاح):

65. الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار،دار الهدى للطباعة والنشر،

بيروت ، 1952 م.

الجوهري (إسماعيل بن حماد):

66. الصحاح- تاج اللغة وصحاح العربية- تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار،

دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.

الجيلالي (حلام):

67. تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999م.

حاجي (خليفة، الملا الكاتب الحلبي):

68. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المكتبة الفيصلية، مكة، 1941م

حامد (عبد السلام):

69. الشكل والدلالة، دار غريب، القاهرة، 2002م.

ابن (حبان):

70. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، حققه وخرج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1414هـ، 1993م، ج:14.

حجازي (محمود فهمي):

71. الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، القاهرة، 1993م.

72. علم اللغة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة - دون تاريخ-

الحديثي (خديجة عبد الرزاق):

73. أبو حيان النحوي، منشورات مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1966م، 1385هـ.

الحر (عبد المجيد):

74. المعجمات والمجامع العربية، دار الفكر العربي، بيروت، ط1، 1994م.

حسام الدين (كريم زكي):

75. التحليل الدلالي: إجراءاته ومناهجه، دار غريب، القاهرة، 2000م، 2ج.

حسن (إبراهيم حسن):

76. تاريخ الإسلام: السياسي والديني والثقافي والاجتماعي ، دار الجيل،

بيروت ، ط14، 1996م، 1416هـ.

حسن (جبل محمد):

77. الاستدراك على المعاجم العربية، دار الفكر العربي، 1986م.

الحسن (عبد الحميد):

78. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، مجمع اللغة العربية، دمشق،

1970 م.

حسين (حامد الصالح):

79. التأويل اللغوي في القرآن الكريم- دراسة دلالية-، دار ابن حزم، بيروت

، ط1، 1426هـ، 2005م.

حلمي (خليل):

80. دراسات في اللسانيات التطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ، مصر،

2003م.

81. دراسات في اللغة والمعاجم ، دار النهضة العربية، بيروت.

82. الكلمة: دراسة لغوية معجمية ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط2،
1996.

83. مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، دار النهضة ، بيروت، ط1،
1997م.

84. مقدمة لدراسة فقه اللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003م.

85. المولّد في اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1985م.

الحليّ (حازم):

86. أطوار المعجم العربي، بيروت، ط1، 2005م.

حماد (أحمد عبد الرحمان):

87. عوامل التطور اللغوي، دار الأندلس، بيروت، 1983م.

حمادنة (عمر محمود):

88. كشاف مجلة مجمع اللغة العربية الأردني (1978 - 1982)، مجمع اللغة

العربية الأردني، عمان 1983م.

الحمد (علي توفيق):

89. << بطرس البستاني وجهوده المعجمية >>، وقائع ندوة في المعجمية

المعاصرة ، جمعية المعجمية العربية، تونس، أبريل 1986، دار الغرب

الإسلامي ، بيروت، 1987م.

الحمزاوي (محمد رشاد):

90. المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية، الدار التونسية

للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب، تونس، الجزائر، 1987م.

91. المعجم العربي: إشكاليات ومقاربات ، المؤسسة الوطنية للترجمة

والتحقيق والدراسات، تونس 1991م.

92. من قضايا المعجم العربي قديما وحديثا، دار الغرب الإسلامي، بيروت،

1986م.

الحموي (ياقوت):

93. معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد الجندي ، دار الكتب العلمية، بيروت،

ط1، 1990م.

الحيادرة (مصطفى طاهر):

94. من قضايا المصطلح اللغوي العربي ، عالم الكتب ، اربد، الأردن، 2003م.

الخراساني (سعيد بن منصور):

95. سنن سعيد بن منصور، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الدار السلفية ،

الهند ، 1403هـ -1982م، الطبعة: الأولى.

الخطيب (أحمد شفيق):

96. منهجية وضع المصطلحات وتطبيقاتها، اتحاد مجامع اللغة العربية،

دمشق، 1999م.

الخطيب (عدنان):

97. المعجم العربي: حروف المعجم وترتيبها بناء المعجم العربي، مطبوعات
المجمع العلمي العربي، دمشق، 1965م.

الخطيب (محمد أنور الحسني):

98. منهجية المعاجم العلمية العربية، جمعية التمدن الإسلامي، دمشق،
1980م.

الخطيب (محمد عجاج):

99. لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط10،
2000م.

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد):

100. المقدمة، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، مكتبة الهداية،
دمشق، ط:1، 2004م-1424هـ

ابن خلكان (أحمد بن محمد):

101. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر،
بيروت، 1970م.

خليل (أحمد خليل):

102. معجم المصطلحات اللغوية: عربي - فرنسي - أنجليزي، دار الفكر
البناني، بيروت 1995.

الخميري (الطاهر):

103. دراسات في اللغة والمصطلح، وزارة الثقافة، تونس، 1998م.

الخن (مصطفى):

104. أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1972م.

الخوارزمي (محمد بن أحمد):

مفاتيح العلوم ، تحقيق ودراسة : فهمي النجار، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993م.

الخولي (محمد علي):

105. معجم علم اللغة التطبيقي (انجليزي عربي) ، مكتبة لبنان، بيروت ، 1986م.

106. معجم علم اللغة النظري (انجليزي عربي) ، مكتبة لبنان، بيروت طبعة 1991م.

دار الكتب العلمية (بيروت):

107. لسان اللسان (تهذيب لسان العرب لابن منظور) ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1993م.

الداية (فايز):

108. علم الدلالة العربي - النظرية والتطبيق - ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

درويش (عبد الله):

109. المعاجم العربية ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، - دون تاريخ-

الدفتر (عبد الغني):

110. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: الفقه الشافعي، المجمع العلمي العربي، دمشق، 1963م.

الدقاق (عمر):

111. مصادر التراث العربي في اللغة والمعاجم والأدب والتراجم، دار الشروق العربي، بيروت.

دهمان (محمد أحمد):

112. معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، بيروت، دمشق، 1990م

الدومنيكي (مرمجي):

113. المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية، مطبعة الآباء الفرنسيين، 1937 م.

أبو الذهب (أشرف طه):

114. المعجم الإسلامي ، دار الشروق، بيروت ، ط1، 2002م.

الراجحي (شرف الدين) ، حنا(سامي عياد):

115. مبادئ علم اللسانيات الحديث، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2002م

راجي (الأسمر) ، التنوخي(محمد):

116. المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات) ، دار الكتب العلمية،
بيروت ، ط1، 1993م.

الرازي (أبو حاتم):

117. كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ، تحقيق: حسين بن فيض الله
الهمذاني ، المعهد الهمذاني للدراسات الإسلامية، القاهرة، ط2، 1957م
(ج 1 ، ج 2)

الرازي (فخر الدين):

118. تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) ، نسخة إلكترونية ، المكتبة الشاملة
الإصدار: 2.11

الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر):

119. مختار الصحاح، تحقيق: محمود خاطر ، مكتبة لبنان ناشرون - بيروت -
1415 - 1995.

الرازي (محمد بن عمر بن الحسين):

120. المحصول في علم الأصول، تحقيق : طه جابر فياض العلواني ، جامعة
الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض ، الطبعة 1، 1400 هـ، عدد
الأجزاء : 6

الرافعي (عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الشافعي):

121. العزيز شرح الوجيز (المعروف: بالشرح الكبير)، تحقيق وتعليق: علي
محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت،
1997 م / 13 ج + (ملحق: مقدمة الكتاب).

الربيعي (أحمد فرج):

122.مناهج معجمات المعاني إلى نهاية القرن السادس الهجري ، مركز

الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية.

رجب (إبراهيم):

123.دراسات في الدلالة والمعجم ، دار غريب ، القاهرة ، 2001م.

رجب (عبد الجواد إبراهيم):

124.دراسات في اللغة والمعجم، دار غريب ، القاهرة ، 2002م.

125.دراسات في فن الدلالة والمعجم ، مكتبة الآداب، القاهرة ، 2001م.

126.معجم المصطلحات الإسلامية في المصباح المنير ، دار الأفاق العربية،

القاهرة ، 2002م.

الرديني (محمد عبد الكريم):

127.الراموز على الصحاح، دار أسامة، دمشق، ط2، 1986م.

الرصاع:

128.شرح حدود ابن عرفة (الهداية الكافية الشافية لبيان حقائق ابن عرفة

الوافية) ، تحقيق: محمد أبو الأجنان ، الطاهر العمري، دار الغرب

الإسلامي، بيروت، 1993م

رمضان (عبد التواب):

129.التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه ، مكتبة الخانجي،
القاهرة،1415هـ، 1995م

130.فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1987م.

131.لحن العامة ، دار المعارف، القاهرة ، 1967م.

132.المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة،
ط2، 1985م.

رياض (زكي قاسم):

133.المعجم العربي: بحوث في المادة والمنهج والتطبيق، بيروت، دار
المعرفة، ط1، 1987م.

الزاوي (الطاهر أحمد):

134.ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة، دار
المعرفة، بيروت، 1979م.

135.مختار القاموس ، دار عالم الكتب،، الرياض 1998م.

زاير (عادل عبد الجبار):

136.اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1،
1997م.

137.معجم ألفاظ العلم والمعرفة في اللغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون،
بيروت، ط1، 1997م.

الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الأندلسي):

138. طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة، 1983م.

139. مختصر العين، تحقيق: نور حامد الشاذلي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1996م.

الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني):

140. تاج العروس من جواهر القاموس، المطبعة الخيرية، القاهرة، ط1، 1306هـ،

أبو الزبير (عبد السلام أحمد):

141. أمهات الكتب الفقهية وشروحها وحواشيها ابتداء من منتصف القرن الثاني، دار الكلمة، القاهرة، 1997م.

الزحيلي (وهبة):

142. الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، الجزائر، ط1، 1991م.

زرزور (نوال كريم):

143. معجم ألفاظ القيم الأخلاقية وتطورها الدلالي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 2001م.

زرفة (أحمد):

144. أصول اللغة العربية وحروف المعجم، دار علاء الدين، دمشق، ط1

الزركان (محمد علي):

145. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ، منشورات اتحاد الكتاب

العرب، دمشق ، 1998م.

الزركشي (بدر الدين محمد بن مهادر):

146. البحر المحيط في أصول الفقه ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ،

الكويت ، ط:2 ، 1992م-1413هـ.

الزركلي (خير الدين):

147. الأعلام ، دار العلم للملايين ، بيروت ط : 14 ، 1999م.

زكي (أحمد):

148. الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، مكتبة التوعية الإسلامية، القاهرة،

1988م.

أبو زلال (عصام الدين عبد السلام):

149. التعبيرات الاصطلاحية بين النظرية والتطبيق ، دار الوفاء، الإسكندرية،

2005م.

الزمخشري (جار الله محمود بن عمر):

150. أساس البلاغة ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1422هـ،

2001م.

151. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ،

تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، مكتبة

العبيكان، الرياض، ط: 1، 1998، ج: 3

أبو زهرة (محمد):

152. الشافعي: حياته وعصره _ آراؤه وفقهه، دار الفكر العربي،
القاهرة، 1996م.

الأزهري (أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي):

153. تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي،
بيروت، 2001، ط1 .

154. الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، تحقيق: محمد جبر الألفي ، وزارة
الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت - 1399، الطبعة: الأولى

الزيات (أحمد حسن):

155. تاريخ الأدب العربي ، دار المعرفة، بيروت ، ط4، 1997م.

سالم (محمود محمد):

156. المعاجم العربية، مكتب ممدوح، طنطا، 1993م.

السامرائي (إبراهيم):

157. رحلة في المعجم التاريخي، عالم الكتب للطباعة والنشر، القاهرة
، 1999م.

158. العربية: تاريخ وتطور ، مكتبة المعارف، بيروت ، ط1، 1993م.

159. في الصناعة المعجمية ، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان ، ط1،
1998م.

السبكي:

160. طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلوة، محمود محمد

الطناحي، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزيرة، ط2، 1992م.

سركيس (يوسف أليان):

161. معجم المطبوعات العربية والمعربة، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة -

دون تاريخ-

سزكين (فؤاد):

162. تاريخ التراث العربي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية،

الرياض

سعدى (أبو جيب):

163. القاموس الفقهي - لغة واصطلاحاً -، دار الفكر، دمشق، ط:1، 1982م.

السقاف (السيد علوي بن أحمد):

164. الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية، مكتبة البابي الحلبي، القاهرة،

1940م.

سقال (ديزيرة):

165. نشأة المعاجم العربية وتطورها، دار الفكر العربي، بيروت، ط1،

1997م.

السكيت (يعقوب بن اسحاق):

166. كتاب القلب والإبدال، نشر وتعليق: أوقست هفز، المطبعة الكاثوليكية

للآباء اليسوعيين، بيروت، 1903م.

سلطان (أحمد طه حسان):

167. نظرات نقدية في محيط المحيط للبستاني - في النقد والتصحيح للمعاجم

العربية - دار البشري، القاهرة ، 1998م.

سلطاني (محمد علي):

168. التذكرة في المعاجم العربية- معاجم الألفاظ نشأتها وتطورها- دار

العصماء ، دمشق، ط1، 2001م-1422هـ.

السلطي (عبد الحفيظ):

169. محاضرات في المصادر الأدبية واللغوية، كلية الآداب، جامعة دمشق،

1961-1962م.

سليم (محمود رزق):

170. عصر سلاطين المماليك وإنتاجه العلمي والأدبي، مكتبة الآداب

بالحماميز ، القاهرة ، - دون تاريخ - ج:3، 4.

سميح (أبو مغلى):

171. الأزهرى اللغوي صاحب معجم تهذيب اللغة وكتابة الزاهر، دار الفكر،

عمان، 1998م.

سميح (أبو مغلى)، عبد الفتاح (أبو معال):

172. مذكرات في الإملاء والترقيم والمعاجم، دار الفكر، عمان، 1984م.

عبد السميع (محمد أحمد):

173. المعاجم العربية: دراسة تحليلية، دار العهد الجديد للطباعة، القاهرة ط2،
1393هـ، 1974م.

السيد (صبري إبراهيم):

174. المصطلح العربي - الأصل والمجال الدلالي -، دار المعرفة الجامعية ،
الإسكندرية، 1996م.

السيد (يعقوب بكر):

175. دراسات مقارنة في المعجم العربي، جامعة بيروت العربية، بيروت
1979م.

ابن سيدة (أبو الحسن بن إسماعيل):

176. المخصص، دار الفكر، بيروت ، 1978م.

177. المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: مصطفى السقا ، حسين نصار ، مكتبة
مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ط:1، 1958م-1377هـ

السيوطي (الحافظ جلال الدين):

178. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: علي محمد عمر ،
مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط1، 2005م.

179. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل
إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979م.

180. حسن المحاضرة في أخبار مصر و القاهرة، نسخة إلكترونية، المكتبة الشاملة، الإصدار: 2.11.

181. الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر فرض، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1403هـ، 1983م.

182. المزهر في علوم اللغة ،تحقيق فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط: 1، 1418هـ، 1998م

183. معجم مقاليد العلوم، تحقيق: محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب - القاهرة ، ط1- 1424هـ - 2004 م.

الشافعي (أحمد محمود):

184. أصول الفقه الإسلامي ، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت ، 2002م.

الشافعي (محمد بن إدريس):

185. الرسالة، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط 2، 1979 م.

شاكر (مصطفى):

186. موسوعة دول العالم الإسلامي ورجالها ، دار العلم للملايين، بيروت ، ط1، 1993م.

شاهين (عبد الصبور):

187. في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2، 1985م.

188. في علم اللغة العام ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط4، 1984م.

ابن الشجري (هبة الله بن علي بن محمد):

189. ما اتفق لفظه واختلف معناه، تحقيق: أحمد حسن ، دار الكتب العلمية،

بيروت، ط1، 1996م.

شحدة (فارح) ، وآخرون:

190. مقدمة في اللغويات المعاصرة ، دار وائل للنشر، عمان ، ط1، 2000م.

الشدياق (أحمد فارس):

191. الجاسوس على القاموس، مطبعة الجوائب، القسطنطينية، 1299هـ.

الشربيني (شمس الدين محمد بن الخطيب):

192. مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج على متن منهاج الطالبين،

دار الفكر، بيروت، 1995م.

الشرتوني (سعيد الخوري):

193. أقرب الموارد في تصحيح العربية والشوارد، المطبعة اليسوعية، بيروت،

1989م.

الشرقاوي (أحمد إقبال):

194. معجم المعاجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط2، 1993م.

أبو شريفة (عبد القادر) ، وآخرون:

195. علم الدلالة والمعجم العربي ، دار الفكر، عمان ، 1986م.

شلبي (أحمد):

196. موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة العربية، القاهرة ، ط7، 1986م.

الشهابي (مصطفى):

197. المصطلحات العلمية في اللغة العربية- في القديم والحديث-، المعجم العلمي العربي، دمشق، 1965م.

الشوكاتي (محمد بن علي):

198. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل ، دار السلام ، القاهرة ، ط:1 ، 1998-1418هـ

199. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، مطبعة السعادة، القاهرة، ط:1، 1348هـ.

ابن الشيخ (عبد الله):

200. أمالي الدلالات ومجالي الاختلافات، المكتبة المكية، دار بن حزم، بيروت، ط1، 1419هـ، 1999م.

الصاعدي (عبد الرزاق بن فرج):

201. تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ، ط1، 2002م.

صالح (محمود إسماعيل):

202.دراسات المعجمية والمصطلحية - قائمة بيلوغرافية- ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، 1999م.

صبحي (الصالح):

203.دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1970م.

صبري (إبراهيم السيد):

204.المصطلح العربي:الأصل والمجال الدلالي، دار المعرفة الجامعية ،

الإسكندرية ، 1996م.

الأصفهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضل):

205.محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، تحقيق: عمر الطباع ،

دار القلم - بيروت - 1420هـ- 1999م.

الأصمعي (عبد الملك بن قريب):

206.رواية مختصرة للأصمعي، كتاب الإبل، المطبعة الكاثوليكية للآباء

اليسوعيين، بيروت، 1903م.

207.كتاب الإبل عن الأصمعي، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين،

بيروت، 1903م.

208.كتاب خلق الإنسان، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين، بيروت،

1903م.

209.ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، تحقيق: ماجد حسن الذهبي، دار الفكر،

دمشق، 1986م.

الصوفي (عبد اللطيف):

210. اللغة ومعاجمها في المكتبة العربية، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، ط1، 1986م.

الطبري (محمد بن جرير):

211. اختلاف الفقهاء، تصحيح: فريدريك كرن الألماني، مطبعتا: الموسوعات والترقي، القاهرة، ط: 1، 1902م-1320هـ

أبو الطيب (النحوي):

212. مراتب النحويين، تعليق: محمد زينهم، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2003م.

ظاظا (حسن):

213. كلام العرب- من قضايا اللغة العربية-، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط2، 1990م.

214. اللسان والإنسان- مدخل إلى معرفة اللغة-، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ط2، 1990م.

الظفيري (مريم محمد الصالح):

215. مصطلحات المذاهب الفقهية، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2002م.

عبد العزيز (محمد حسن):

216.المصطلح العلمي عند العرب ، دار الهاني للطباعة ، الكويت ، 2000م.

العجم (رفيق):

217.موسوعة مصطلحات أصول الفقه عند المسلمين ، مكتبة لبنان ناشرون،

بيروت، ط1، 1998م.

عدنان (الخطيب):

218.المعجم العربي بين الماضي والحاضر، مكتبة لبنان، بيروت ، ط2،

1994م.

ابن عربي (القاضي أبو بكر المالكي):

219.المحصول في أصول الفقه، دار البيارق ، عمان ، 1999م.

العسقلاني (أحمد ابن حجر):

220.تلخيص الجبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير،إعداد: يوسف عبد

الرحمن المرعشلي، دار المعرفة ، بيروت ، ط 1، 1986م

221.الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: سيد جاد الحق، دار الكتب

الحديثة،القاهرة، بدون تاريخ.

العسكري (أبو هلال):

222.الفروق اللغوية، القاهرة، مكتبة القدس، 1353هـ.

عطار (أحمد عبد الغفور):

223.الصاحح ومدارس المعجمات العربية ، مطابع دار الكتاب العربي،
القاهرة ، ط4، 1956م.

224. مقدمة الصاحح، دار العلم للملايين، بيروت، ط4، 1990م.
عطية الله (أحمد):

225.القاموس الإسلامي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1383هـ،
1963م.

عطية (هاني محي الدين):

226.نحو منهج لتنظيم المصطلح الشرعي، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،
القاهرة، 1417هـ ، 1998م.

العلايلي (عبد الله):

227.مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد، دار الجديد، بيروت
1997م.

العلمي (عبد الحميد):

228.مسالك الدلالة بين اللغويين والأصوليين ،2000م.

العلوي (هادي):

229.المعجم العربي الجديد، دار الحوار، اللاذقية- سورية، ط1، 1983م.

ابن العماد (عبد الحي بن أحمد بن محمد العكري):

230. شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تحقيق : عبد القادر الأرناؤوط ،

محمد الأرناؤوط، دار ابن كثير، بيروت، ط:1، 1993م.

أبو عودة (عودة خليل):

231. التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم ،دار المنار،

الزرقاء، ط1، 1404هـ، 1985م.

عون (نسيم):

232. الألسنية: محاضرات في علم الدلالة، دار الفارابي، بيروت، 2005م.

عياشي (منذر):

233. اللسانيات والدلالة: الكلمة: دراسة لغوية، مركز الإنماء الحضاري، حلب،

1996م.

غالي (وجدى رزق):

234. معجم المعجمات العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ، ط1، 1993م.

235. المعجمات العربية، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، 1971م.

غانيم (محمد):

236. التوليد الدلالي في البلاغة والمعجم ، دار توبقال، الدار البيضاء،

1987م.

الغديري (عبد الله عيسى إبراهيم):

237. القاموس الجامع للمصطلحات الفقهية، دار المحجة البيضاء، بيروت،
ط:1، 1988م

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد):

238. إحياء علوم الدين، تحقيق سيد بن إبراهيم، دار الحديث، القاهرة، 1992م

239. المستصفى في علم الأصول، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار
الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1413هـ.

240. الوجيز في فقه الإمام الشافعي، اعتنى به: نجيب الماجدي، المكتبة
العصرية، بيروت، 2006م.

241. الوسيط في المذهب، تحقيق: أحمد محمود إبراهيم، محمد محمد تامر،
دار السلام، القاهرة، ط1، 1997م.

الغزيوي (علي):

242. << مدخل إلى مشكلة التعريف المصطلحي >>، أعمال يوم دراسي حول

قضية: التعريف في الدراسات المصطلحية، كلية الآداب، جامعة وجدة،

ط1، 1998م.

عبد الغني (يسرى):

243. معجم المعاجم العربية، دار الجيل، بيروت، 1991م.

الفارابي (أبو نصر):

244. الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، دار الشروق،

بيروت، 1986م.

ابن فارس (أحمد أبو الحسن):

245.الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق: مصطفى الشويمي ، مؤسسة بدران ، بيروت،1963.

الفاروقي (إسماعيل راجي):

246.أطلس الحضارة الإسلامية ، مكتبة العبيكان، الرياض ، 1998م.

الفاسي (محمد بن الطيب):

247.إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضافة القاموس، تحقيق: عبد

السلام الفاسي، تهامي الرابي الهاشمي ، مطبعة فضالة المحمدية، الرباط.

فتيح (محمد):

248.في علم اللغة التطبيقي، دار الفكر العربي، القاهرة، 1989م.

أبو الفدا (عماد الدين إسماعيل):

249.المختصر في أخبار البشر، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة، 1325 هـ

أبو الفرج (محمد أحمد):

250.المعاجم اللغوية:في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة

العربية، بيروت، 1966م.

فريد (عوض حيدر):

251.علم الدلالة - دراسة نظرية وتطبيقية- مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،

1999م.

الفهري (عبد القادر الفاسي):

252. اللسانيات واللغة العربية، دار توبقال، المغرب، 2000م.

253. المعجمة والتوسيط، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ، ط1،

1997م.

فهيمى (خالد):

254. تراث المعاجم الفقهية في العربية ، ايتراك للطباعة والنشر، القاهرة ، ط1،

2003.

الفيروز أبادي (محمد بن يعقوب):

255. القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1997م.

الفيومي (أحمد بن محمد بن علي):

256. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تحقيق: عبد العظيم الشناوي،

القاهرة، دار المعارف، 1977م.

257. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح: محمد الصباغ ، دار

بولاق ، القاهرة ، 1281هـ

258. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح: حمزة فتح الله ،

المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ط6، 1926م.

259. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، تصحيح: مصطفى السقا ، مكتبة

مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، 1950م.

260.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، **مخطوط**، عائدته للمكتبة
الأحمدية بحلب ، موجود بمكتبة الأسد تحت رقم:14159

261.المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، **مخطوط**، عائدته للمكتبة
الظاهرية بدمشق، موجود بمكتبة الأسد بدمشق تحت رقم:1959.

262. **المصباح المنير**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1414هـ، 1994م
القاسمي (علي):

263. علم اللغة وصناعة المعجم، مطابع جامعة الملك سعود ، الرياض، ط2،
1991.

264.المعجمية العربية: بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت،
ط1، 2003.

265.مقدمة في علم المصطلح ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ،
ط1987، 2م.

القالي (أبو علي اسماعيل بن القاسم):

266.البارع في اللغة، تحقيق: هاشم الطعان، مكتبة النهضة، بغداد، دار
الحضارة، بيروت، ط1، 1975م.

قدور (أحمد محمد):

267.مبادئ اللسانيات، دار الفكر ، دمشق ، 1999م.

268.مدخل إلى فقه اللغة العربية، دار الفكر المعاصر، بيروت،
1413هـ، 1993م

القشيري (عبد الكريم بن هوازن):

269. الرسالة القشيرية ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1 ، 1998 م.

القطان (مناع):

270. التشريع والفقہ في الإسلام: (تاريخاً ومنهجاً)، مؤسسة الرسالة، بيروت،

ط1986، 7م ، 1047هـ.

قلعبي (محمد رواس):

271. الموسوعة الفقهية الميسرة، دار النفائس، بيروت، ط:1، 1421هـ،

2000م، 2مج

قلعبي (محمد رواس) ، قتيبي(حامد صادق):

272. معجم لغة الفقهاء، دار النفائس، بيروت، ط:1، 1985م

القونجي (صديق بن محسن):

273. أبجد العلوم : الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم ، تحقيق: عبد الجبار

زكار، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1978م.

القونوي (قاسم بن عبد الله بن أمير علي):

274. أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء، تحقيق: د. أحمد بن

عبد الرزاق الكبيسي ، دار الوفاء - جدة - 1406، الطبعة: الأولى

ابن كثير (الدمشقي):

275. البداية والنهاية ، دار المعرفة، بيروت ، ط2، 1997م.

كحالة (عمر رضا):

276.المستدرک علی معجم المؤلفین ، مؤسسة الرسالة، بیروت ، ط1،
1985م.

الکرمی (خالد):

277.معجم عطیة فی العامی والدخیل ، دار الکتب العلمیة، بیروت ، ط1.

کشلی (فواز حکمت):

278.دراسات معجمیة لغویة، دار الکتب العلمیة ، بیروت ، 1996م.

الکفوی (أبو البقاء آیوب بن موسی الحسینی):

279.الکلیات: معجم فی المصطلحات والفروق اللغویة ، تحقیق: عدنان درویش

- محمد المصری ، مؤسسة الرسالة - بیروت - 1419هـ - 1998م.

کلیة الآداب بجامعة وجدة (المغرب):

280.قضية التعریف فی الدراسات المصطلحیة، (أعمال یوم دراسی) ، جامعة

وجدة، ط:1، 1998م.

کمال (بشر):

281.معجمیات ، دار غریب، القاهرة.

الأكوع (إسماعیل بن علی):

282.البلدان الیمانیة عند یاقوت الحموی، مؤسسة الرسالة ، بیروت، ط2،

1988

الکیلانی (أحمد قدری):

283. الملك العالم أبو الفداء، دمشق، ط2، 2000م.

ليبارير (بلقاسم):

284. النمو اللغوي - من خلال لسان العرب - ، الزيتونة للإعلام والنشر، -

باتنة-الجزائر، 1989م.

المالكي (عبد الله)، الشيخ (عبد اللطيف):

285. معجم المصطلحات الدينية ، مكتبة العبيكان ، الرياض، 1416هـ -

1995م.

المبرد (أبو العباس):

286. ما اتفق لفظه واختلف معناه، تصحيح: عبد العزيز الميمنى، المكتبة

السلفية، القاهرة، 1350 هـ.

مجاهد (عبد الكريم):

287. الدلالة اللغوية عند العرب، دار الضياء، عمان، 1985م.

288. علم اللسان العربي: فقه اللغة، دار أسامة، عمان، 2004م.

مجمع اللغة العربية (القاهرة):

289. المعجم الكبير، القاهرة، 1970م.

290. المعجم الوجيز، القاهرة، 1980م.

291. المعجم الوسيط، دار الدعوة، تركيا (استانبول)، ط2، 1989م.

محمد (إبراهيم الحفناوي):

292.الفتح المبين في حل رموز مصطلحات الفقهاء والأصوليين، مكتبة

الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ، 2000م.

ابن مراد (إبراهيم):

293.دراسات في المعجم العربي ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1،

1987م.

294.مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، ط1، 1997م.

295.المعجم العربي المختص: حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري،

دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط1، 1993م.

296.مقدمة لنظرية المعجم، دار الغرب الإسلامي، بيروت ، 1997م.

مراد (يحي):

297.معجم تراجم أعلام الفقهاء ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2004م.

المروزي (محمد بن نصر):

298.اختلاف الفقهاء، تحقيق: محمد طاهر حكيم، الرياض، مكتبة أضواء

السلف، ط1، 2000م.

المسدّي (عبد السلام):

299.قاموس اللسانيات، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات،

تونس، 1989م.

300.مباحث تأسيسية في اللسانيات، مطبوعات عبد الكريم عبد الله ، تونس،

1997 م.

301. مراجع اللسانيات ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1989م

المسدي (عبد السلام): ، وآخرون:

302. تأسيس القضية الاصطلاحية ، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق

والدراسات، تونس، 1989م.

مسلم (أبو الحسن بن الحجاج):

303. صحيح مسلم ، دار عالم الكتب، الرياض، ط:1، 1996، ج:3

المطرزي (ناصر الدين أبو الفتح):

304. المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق: محمود فاخوري، عبد الحميد

مختار، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط1، 1999.

المعتوق (أحمد محمد):

305. المعاجم اللغوية العربية، المجمع الثقافي، أبو ظبي، 1999م.

المقريري (تقي الدين أحمد بن علي):

306. كتاب المقفى الكبير، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي،

بيروت، ط1، 1987 م

307. المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار - الخطط المقريرية - تحقيق :

محمد زينهم، مديحة الشرقاوي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط:1، 1997م.

ابن الملقن (محمد بن علي بن أحمد):

308. العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، تحقيق: أيمن نصر الأزهرى،

سيد مهى ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م، 1417هـ.

المناوي (محمد عبد الرؤوف):

309.التوقيف على مهمات التعاريف، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر، دار الفكر - بيروت ، دمشق - 1410،1990م، الطبعة: 1

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم:

310.المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات:(انجليزي فرنسي عربي)، تونس، 1989م.

ابن منظور:

311.لسان العرب، دار إحياء التراث العربي،مؤسسة التاريخ العربي ، بيروت ، ط:1، 1995م

312.لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط1،1995م.

الموصلي (تاج الدين):

313.التعجيز في اختصار الوجيز، دار المنار، 1991م.

مومن (أحمد):

314.اللسانيات: النشأة والتطور ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002م.

الميداني (أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري):

315.مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت.

ناصر (محمد صالح):

316. كيف تكتب بحثا جامعيا، كلية المنار للدراسات الإسلامية، الجزائر، ط: 5، 1425هـ، 2005م.

نايف (سليمان)، وآخرون:

317. مستويات اللغة العربية ، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان ، ط1، 2000م.

ابن النجار (محمد بن أحمد بن عبد العزيز):

318. شرح الكوكب المنير- المسمى: مختصر التحرير- تحقيق : محمد الزحيلي ، نزيه حماد ، دار الفكر ، دمشق ، 1980م. ج 1
نذير (أحمد عبد الله):

319. خزانة العلوم ، دار البشائر، بيروت ، ط1، 1998م.

النسفي (نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد):

320. طلبة الطلبة في الإصطلاحات الفقهية، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك، دار النفائس - عمان - 1416هـ - 1995م

نصار (حسين):

321. المعجم العربي: نشأته وتطوره ، دار مصر للطباعة، القاهرة، ط4، 1988.

322. معاجم على الموضوعات، وزارة الإعلام ، الكويت، 1985م.

نقوري (إدريس):

323. مدخل إلى علم الاصطلاح، الدار البيضاء، 1997م.

نكري (القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد):

324. دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون، تحقيق: حسن هاني فحص، دار الكتب العلمية - بيروت -، ط1، 1421هـ - 2000م

النملة (عبد الكريم بن علي بن محمد):

325. الخلاف اللفظي عند الأصوليين، مكتبة الرشد، الرياض، 1986م.

نهر (هادي):

326. الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2002م.

النوي (محي الدين بن شرف):

327. تحرير ألفاظ التنبيه أو (لغة الفقه)، تحقيق: عبد الغني الدقر، دار القلم ، دمشق - بيروت ، ط1، 1988م

328. تحرير التنبيه ، تحقيق: فايز الداية، محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر، بيروت ، 1990م.

329. تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب ، دار الجيل، بيروت ، ط2، 1987م.

330. تهذيب الأسماء واللغات ، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات ، دار الفكر، بيروت ، ط:1، 1996م

هارون (عبد السلام):

331.تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب ، دار الجيل، بيروت ، ط2،
1987م.

الهاشمي (عبد الحفيظ):

332.قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة، جامعة محمدالأول،
الرباط، 1998م.

هريدي (أحمد عبد المجيد):

333.ظاهرة المخالفة الصوتية ودورها في نمو المعجم العربي، مكتبة الزهراء
القاهرة، 1989م.

ابن هشام (الأنصاري جمال الدين):

334. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد
الحميد، دار الجيل ، بيروت ، ط:5، 1399هـ 1979م.

الودغيري (عبد العلي):

335.قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي، الرباط ، 1984م

ابن الوردي (زين الدين عمر بن المظفر):

336.تاريخ ابن الوردي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط:1، 1996 م، ج2.

ياقوت (محمود سليمان):

337.معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية،
الإسكندرية 1994م.

7. فهرس الكتب المترجمة

بروكلمان (كارل):

1. تاريخ الأدب العربي : ترجمة: محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1995م، ق: 6.

2. تاريخ الشعوب الإسلامية، ترجمه: عن الألمانية: نبيه أمين فارس، منير البعلبكي ، دار العلم للملايين، بيروت ، ط15، 2002م.

بيير (جيرو):

3. علم الدلالة ، ترجمة عن الفرنسية :منذر عياشي ، دارطلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق ، 1992م.

ستيفن (أولمان):

4. دور الكلمة في اللغة، ترجمة: كمال بشر، مكتبة الشباب، القاهرة، 1975م.

فردريك (ج ديوماير):

5. السياسة في علم اللغة ، ترجمة: عبد الله بن هادي القحطاني، محمد عبد الرحمان البطل ، نادي أبها الأدبي، أبها، 1997م.

كوننج (ن ي):

6. في الموسوعة اللغوية، ترجمة: محي الدين حميدي، عبد الله الحميدان ، جامعة الملك سعود، الرياض ، 1421هـ.

مونين (جورج):

7. تاريخ علم اللغة منذ نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم،

مطبعة جامعة دمشق، دمشق، 1972م.

هربرت (بيشت)، جنيفر (دراسكاو):

8. مقدمة في المصطلحية، ترجمة: محمد حلمي هليل، جامعة الكويت،

الكويت، 2000م.

8. فهرس الرسائل الجامعية

أ. الدكتوراه

حبيب (ماهر عيسى):

1. ألفاظ الحضارة في مؤلفات أحمد فارس الشدياق (دراسة معجمية) ، إشراف محمود فهمي حجازي، رسالة دكتوراه، القاهرة، 2001.

الحدري (مصطفى):

2. ابن سيده في جهوده النحوية والصرفية ، رسالة دكتوراه ، إشراف : مازن المبارك ، جامعة دمشق ، 1988م

الدرويش (ياسر حمدو):

3. الحديث النبوي في المعجم العربي من بداية ق 5 إلى نهاية ق 9هـ، إشراف مصطفى عثمان، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، 2003 ط 11453.

الزركان (محمد علي):

4. الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث ، رسالة دكتوراه ، إشراف: شاعر الفحام، جامعة دمشق، 1993م.

زفكي (صافية):

5. المصطلحية ومشكلاتها التطبيقية في اللغة العربية، إشراف اسمهان الصالح، أطروحة دكتوراه جامعة حلب، 2007م.

السمارة (رائف):

6. منهج ابن منظور في لسان العرب: المسائل النحوية واللغوية والصرفية،
إشراف مزيد نعيم، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق 1996م.

العربي (شوقي):

7. منهج الزبيدي في تاج العروس، رسالة دكتوراه ، إشراف: منى إلياس،
جامعة دمشق، 1993م

عمر (مصطفى):

8. منهج الدماميني في تحفة الغريب في الكلام ، رسالة دكتوراه ،إشراف :
مزيد نعيم ، جامعة دمشق ، 1997م

ياسين (مالك محمد صالح):

9. كتب المصطلحات العلمية العربية إلى عصر النهضة الحديثة في ضوء
الدرس اللغوي المعاصر، إشراف أحمد محمد قدور، أطروحة دكتوراه
جامعة حلب، 1998م.

ب. الماجستير

حجيج (حفصة):

10. نظرية الحقول الدلالية عند العرب (دراسة تأصيلية تطبيقية في معجم المخصص لابن سيده)، رسالة ماجستير، إشراف: محمد بوعمامة، جامعة باتنة 2001-2002م.

زفكي (صافية):

11. التطورات المعجمية والمعجمات العامة العربية الحديثة، إشراف صلاح عبد القادر كزارة، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2003م.

الشب (سماح فخري):

12. الدرس الدلالي في مقاييس اللغة لابن فارس، إشراف أحمد محمد قدور، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 1999م.

العبو (حسين):

13. المعجم اللغوي عند صفي الدين الحلي، إشراف مصطفى عثمان، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2005.

علم (يحيى مير):

14. المعجم العربي،: دراسة إحصائية لدوران الحروف في الجذور العربية، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، 1983م.

الغزالي (زعل):

15. منهج الزمخشري في أساس البلاغة، إشراف أسعد علي، رسالة ماجستير

جامعة دمشق، 1997م.

مالك (عبد الرحمن مصطفى):

16. المصطلحات اللغوية في كتاب العين، إشراف صلاح كزاره، مصطفى

عثمان، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2002م.

09. فهرس المجلات والدوريات

أ. مجلة: مجمع اللغة العربية بالقاهرة

تصدر عن: مجمع اللغة العربية بالقاهرة

أحمد (مختار عمر) :

1. << هل أثر الهنود في المعجم العربي >>، ع:30، 1972م

أنيس (إبراهيم) :

2. << المصطلح العلمي >> ، العدد:24 ، السنة:1969م.

3. << في الترتيب المعجمي >> ، العدد:25، السنة:1969 م

بلاشير (ريجيس) :

4. << ملاحظات على تطور التأليف المعجمي عند العرب >> ، ترجمة:

أحمد درويش ، العدد:24 ، السنة:1969م

الجرح (محمد سالم) :

5. << النشاط المعجمي العربي - أصيل أم دخيل - >> ، العدد:28 ،

السنة:1971م.

حجازي (محمد فهمي) :

6. << الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات >> ، العدد:40،
السنة:1977م.

حسن (محمد كامل) :

7. << اللغة والعلوم >> ، العدد: 14، السنة:1962م

خلاف (عبد الوهاب) :

8. << الاصطلاحات الفقهية >> ، العدد:7 ، السنة:1953

الشبيبي (محمد رضا) :

9. << تراثنا القديم من المصطلحات مظانه ومصادره >>، ع:14، 1962

الصيرفي (حسن كامل) :

10. << معاجمنا اللغوية بين الإحياء والتجديد >> ، العدد:28 ،
السنة:1971م

محمد (يوسف موسى) :

11. << في المصطلحات الإسلامية >>، العدد:11 ، السنة:1959م.

مدكور (إبراهيم) :

12. << المعجم العربي في القرن العشرين >> ، العدد:16 ،
السنة:1963م

13. << المعجمات العربية المتخصصة >> ، العدد:16 ، السنة:1963م

14. << لغة العلم في الإسلام >> ، العدد: 29 ، السنة: 1972م

النجار (محمد علي) :

15. << اللفظ عند الفقهاء >> ، العدد: 12، السنة: 1960م.

ب. مجلة: مجمع اللغة العربية بدمشق

تصدر عن: مجمع اللغة العربية بدمشق

الخطيب (عدنان) :

16. << المعجم العربي >> ، العدد: 40 ، السنة: 1965م .

الراوي (طه) :

17. << الألفاظ الإسلامية >> ، العدد: 14، السنة: 1940م.

زيان (أبو طالب) :

18. << المعاجم اللغوية بين ماضيها وحاضرها >> ، العدد: 40

السنة: 1965م .

عياد (محمد كامل) :

19. << أبو الفدا الملك العلامة >> ، م: 50، 1975، ج 1 ، ص 81

كنون (عبد الله) :

20. << أدب الفقهاء >> ، م: 39، 41، 42 ، 43، 46 .

الكواكبي (محمد صلاح الدين) :

21. >> تعقيب على مقال: المعاجم العربية وضرورة تهذيبها، لفؤاد حنا
ترزي << ، م: 37، ج2، 1972.

نبهان (عبد الإله) :

22. >> المعجم الفقهي اللغوي، - المغرب والمصباح نموذجاً- <<،
م:68.

ج. مجلة: اللسان العربي

تصدر عن : مكتب تنسيق التعريب (الجامعة العربية) ، الرباط

أبو العزم (عبد الغني) :

23. >> الحاسوب والصناعة المعجماتية << ، العدد:46، السنة: 1998م.

البوشيخي (عز الدين) :

24. >> خصائص الصناعة المعجمية الحديثة << ، العدد:46، السنة:

1998 م.

الجندي (أنور) :

25. المصطلحات العلمية في اللغة العربية، العدد:5، أوت 1967م

دك الباب (جعفر) :

26. >> المبادئ التي يقوم عليها نظام المعجم العربي << ، العدد:27

السنة:1987 م

27. << مراحل تشكل نظام المعجم العربي واكتماله >>، العدد:26

السنة:1986 م.

الصفار (ابتسام مرهون) :

28. << دراسة جديدة عن الزبيدي وكتاب تاج العروس >>، العدد:21،

السنة:1982م.

القاسمي (علي) :

29. << إشكالية الدلالة في المعجمية العربية >> ، العدد:46، السنة:

1998م.

30. << الخصائص المميزة الرئيسية للمعجمية العربية >> ، العدد:47،

السنة:1999م.

31. << النظرية العامة لوضع المصطلحات وتوحيدها وتوثيقها >>،

العدد:18، السنة:1980 م

32. << النظرية العامة والنظرية الخاصة في علم المصطلح >>،

العدد:29، السنة:1987 م

قنبيي (حامد صادق) :

33. << التطور الدلالي في لغة الفقهاء >> ، العدد:24 السنة:1984 م.

د. مجلة : اللغة العربية

تصدر عن: المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر

الجيلالي (حلام) :

34. << واقع المعجم العربي المعاصر وآفاق المستقبل >>، العدد:2،

السنة:1999م.

الحاج صالح (عبد الرحمن) :

35. << مشروع الذخيرة اللغوية >> ، العدد:2، السنة:1999م.

القاسمي (علي) :

36. << المعجم والقاموس >> ، العدد:6، السنة:2002م.

ابن مراد (إبراهيم) :

37. << المعاجم العلمية العربية المختصة ودور الحاسوب >> ، العدد:4،

السنة:2001م.

مرتاض (عبد المالك) :

38. << صناعة المصطلح في العربية >> ، العدد:2، السنة:1999م.

هـ. مجلة : جمعية المعجمية العربية

تصدر عن: جمعية المعجمية العربية، تونس

بيوض (حسين) :

39. <> دراسة مقارنة في المعجم الفقهي المختص <> ضمن كتاب: المعجم العربي المختص، جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط:1، 1996م. (أشغال: الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس في:19،18،17 أبريل 1993).

الجيلالي (حلام) :

40. <> المعجم العربي القديم المختص - مقارنة في الأصناف والمناهج - <> ضمن كتاب: المعجم العربي المختص، جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط:1، 1996م. (أشغال: الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس في: 17 ، 18 ، 19 أبريل 1993م).

حلمي (محمد) :

41. <> المعجم المختص: ملاحظات مصطلحية ولسانية <> ضمن كتاب: المعجم العربي المختص، جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط:1، 1996م. (أشغال: الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس في:19،18،17 أبريل 1993)،

الحمد (علي توفيق) :

42. <> المعجم العربي القديم المختص ومنزلته في وضع المعجم العربي المعاصر <> ضمن كتاب: المعجم العربي المختص، جمعية المعجمية

العربية بتونس، دار الغرب الإسلامي ، بيروت، ط:1، 1996م. (أشغال:

الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس في:17،19،18 أبريل 1993)،

الحمزاوي (محمد رشاد) :

43. << الفصاحة والمعجم >>، ع:1، 1985م.

44. << قضايا المصطلح والمصطلحية والمعجم >> ، ضمن كتاب: المعجم

العربي المختص، جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب الإسلامي ،

بيروت، ط:1، 1996م. (أشغال: الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس

في:19،18،17 أبريل 1993).

خليل (حلمي) :

45. << المعرب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي >> ضمن كتاب:

المعجم العربي التاريخي، جمعية المعجمية العربية، بيت الحكمة، تونس،

1991م، (أشغال الندوة التي نظمتها المعجمية العربية بتونس ،

نوفمبر:1989م، حول المعجم العربي التاريخي).

الشريف (محمد صلاح الدين) :

46. << المعجم بين النظرية اللغوية والتطبيق الصناعي >>، ع:2، 1986م

العايد (أحمد) :

47. << المعجم العربي المختص - مشكلاته واستعمالاته >>، ضمن كتاب:

المعجم العربي المختص، جمعية المعجمية العربية بتونس، دار الغرب

الإسلامي ، بيروت، ط:1، 1996م. (أشغال: الندوة العلمية الدولية الثالثة، تونس في:19،18،17 أبريل 1993).

ابن مراد (إبراهيم) :

48. << اللفظ الأعجمي في معجم العربية التاريخي >> ضمن كتاب: المعجم

العربي التاريخي، جمعية المعجمية العربية، بيت الحكمة، تونس، 1991م، (وقائع الندوة التي نظمتها المعجمية العربية بتونس ،

نوفمبر:1989م، حول المعجم العربي التاريخي)

هليل (محمد حلمي) ، مصلوح (سعد) :

49. النظرية العامة للمصطلحية، (ترجمة)، مجلة المعجمية، عدد:2 ، السنة: 1986م.

و. مجلة : مجمع اللغة العربية الأردني

تصدر عن مجمع اللغة العربية بالأردن

إسكندر (نجيب) :

50. << صناعة المعاجم والجدول الهجائي >>، م:3، ج:7،8، 1980م.

خليفة (عبد الكريم) :

51. << علم المصطلح >>، ع:32، حزيران 1987م

عفيف (عبد الرحمن) :

52. << من قضايا المعجمية العربية المعاصرة >> ، م:12، ع:35، تموز

1988م

اعمايرة (إسماعيل) :

53. << ظاهرة تكرر المعاني في المعجم العربي >>، ع:45، تموز 1993

قدور (أحمد محمد) :

54. << في الدلالة والتطور اللغوي، ع:36، تموز 2000م

نصير (عبد المجيد) :

55. << الفجوة الرقمية في اللغة العربية >> ، عدد خاص: بأعمال الموسم

الثقافي الرابع

والعشرين بالأردن، أيار 2006م.

ز. مجلة : مجمع العلمي العراقي

تصدر عن مجمع اللغة العربية بالعراق

البصير (كامل حسن) :

56. << المنهج القرآني وصياغة المصطلحات >>، م:31، 1980م.

الجواد (مصطفى) :

57. << دراسة المعجمات اللغوية - المصباح المنير - >> مج:6، 1959 .

محي الدين (عبد الرزاق) :

58. << العمل المعجمي بين علوم اللغة >> ، م:16، 1968م.

مطلوب (أحمد) :

59. << الحقيقة الشرعية وتنمية اللغة العربية >>، مج:33، ج1، جانفي

1982.

ح. مجلة: المصطلح

علمية أكاديمية ، تصدر عن: مخبر تحليلية إحصائية في العلوم الانسانية

مرتاض (عبد الجليل) :

60. << اصطلاح المصطلح >>، ع:1، مارس:2002م ، ص:12-36

ط. مجلة: علوم اللغة

دراسات علمية محكمة تصدر أربع مرات في السنة، دار غريب ، القاهرة

حسنيين (صلاح الدين) :

61. << الدكتور حسين نصار والصناعة المعجمية >>، مجلد:5، العدد:3،

السنة: 2002.

ي. مجلة : اللسانيات

تصدر عن: مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية الجزائر

بلعيد (صالح) :

62. << مشكلة المصطلح العلمي في الوضع أم الاستعمال >>، ع:8، 2003

الحاج صالح (عبد الرحمن):

63. << المعجم العلمي وشروط وضعه العلمية والتقنية >>، ع:11، 2006

ك. مجلة: التعريب

تصدر عن: المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف بدمشق

دباش (عبد الحميد) :

64. << المصطلح اللغوي في المعاجم الثنائية >>، ع:29، ذو القعدة 1426هـ.

سعد الله (أبو بكر خالد):

65. << مقارنات في المصطلح العلمي >>، ع:28، ربيع الثاني 1426هـ.

10. فهرس مواقع الإنترنت والبرامج الإلكترونية

موقع: مجمع اللغة العربية الأردني: <http://www.majma.union.jo.org> ،

بتاريخ: 2008/10/19..

برنامج: الجامع الكبير لكتب التراث الإسلامي، مركز التراث للبرمجيات.

موقع: نور:

31.03.2008 ، <http://www.noorsoft.org>

موقع: شبكة راصد الإخبارية :

31.03.2008 ، <http://www.rasid.com>

موقع: حديث نت :

31.03.2008 ، <http://www.hadith.net>

موقع: مجلة العربية 3000:

31.03.2008 ، <http://www.Arabic.net>

موقع: المنشاوي للدراسات والبحوث :

31.03.2008 ، <http://www.minchawi.com>

برنامج: المكتبة الشاملة، الإصدار: 2.11.

11. المراجع الأجنبية

Alain polguere , André clas, a.mel-uik,

1. introduction a la lexicologie :explicative et combinatoire ,
édition duculot, Louvain-la neuve , 1995

André clas, Philippe thoiron, henri bejoint,

2. lexicomatique et dictionnairiques; actualité scientifique ,
bibliothèque nationale du Québec, imprime au Liban,
Beyrouth , 1996

Charles bouton,

3. la linguistique appliqué, presses universitaires de France,
paris, 3 Edition, 1979 .

Gean dubois, et autres,

4. dictionnaire de linguistique, Larousse-bordas, paris, 2001.

John lyons ,

5. semantique linguistique , traduction de: j. Durand, d.
boulonnais, librairie Larousse , paris, 1980

Mohammed ali al khuli,

6. a dictionary of applied linguistics (English-Arabic),
libraries du liban, Beirut, first idition,1986

Mohammed ali al khuli,

7. dictionary of theoretical linguistics (English-Arabic),
libraries du liban, Beirut, new impression,1991

Morteza mahmoudian,

8. la linguistique, éditions Seghers, paris, 1982

Nahwat.a.el-arousy,

9. new trends in lexicography: a state –of the art , annals of the arts and social sciences, academic publication council – university of Kuwait, monograph 276, volume 28, 1429 a.h , 2008 (march).p:47

R.dozy,

10. supplément aux dictionnaires arabes, libraire du Liban, Beyrouth, 1981.

12. فهرس المحتويات

أ - ي	المقدمة:
28-1	الفصل الأول التمهيدي: مفاهيم اصطلاحية في علمي: المعجم والمصطلح.....
2	المبحث الأول : الكلمة والمصطلح والمعجم.....
3	المطلب الأول: الكلمة.....
3	أولاً: الكلمة عند القدماء.....
4	ثانياً: الكلمة عند المحدثين.....
5	ثالثاً: الكلمة (الوحدة المعجمية العامة) ودلالاتها.....
6	المطلب الثاني: المصطلح.....
6	أولاً: المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمصطلح.....
7	ثانياً: التطور الدلالي للمصطلح.....
9	ثالثاً: الاشتراك والترادف المصطلحي.....
	رابعاً: خصائص المصطلح والحدود الفاصلة بينه
10	وبين الكلمة.....
10	1- خصائص المصطلح.....
11	2- الحدود الفاصلة بين الكلمة والمصطلح... ..
14	المطلب الثالث: المعجم:
14	أولاً : المعجم لغة ، وعلاقته بحروف المعجم.....
14	1. المعجم لغة.....
14	2. علاقة المعجم بحروف المعجم.....
	ثانياً: أول من استعمل مصطلح (المعجم)، ومفهومه
15	الاصطلاحي.....
15	1. أول من استعمل مصطلح (المعجم)
16	2. المعجم اصطلاحاً وعلاقته بالقاموس.....
17	ثالثاً : المعجم: بين الخصوص والعموم.....
17	1. المعجم العام :

- 17 2. المعجم الخاص:
- 18 المبحث الثاني: بين علم المعجم وعلم المصطلح.....
- 19المطلب الأول: علم المعجم:Lexicology.....
- 19أولاً: موقع علم المعجم من علم اللغة الحديث.....
- 20 ثانياً : علاقة علم المعجم بعلم المصطلح.....
- ثالثاً: اختلاف الباحثين العرب في مصطلحات علم
- 21المعجم.....
- 22المطلب الثاني: فروع علم المعجم.....
- 24أولاً: المعجمية العامة.....
- 24 1. معجمية عامة نظرية: Lexicology
- 24 2. معجمية عامة تطبيقية: lexicography....
- 25ثانياً: المعجمية المختصة.....
- 25 1. معجمية مختصة نظرية: Terminology
- 26 2. معجمية مختصة تطبيقية: Terminography
- 26 ثالثاً: ازدهار علم المصطلح والمؤسسات المصطلحية
- 69-29 الفصل الثاني: المعاجم المتخصصة ومكانتها في التأليف المعجمي العربي.....
- 32 المبحث الأول : نشأة المعجم العربي ومراحل تأليفه.....
- 33المطلب الأول: نشأة المعجم العربي.....
- 33أولاً: هل سبق العرب إلى التأليف المعجمي؟.....
- 35ثانياً: ظروف ودواعي نشأة المعجم العربي.....
- 37 ثالثاً: بواكير النشاط المعجمي عند العرب.....
- 38المطلب الثاني: مراحل التأليف المعجمي عند العرب.....
- 38أولاً: مرحلة الجمع العام.....
- 39ثانياً: مرحلة الرسائل أو المعاجم المتخصصة.....
- 40 ثالثاً: مرحلة المعاجم العامة المتكاملة.....
- 40 رابعاً: النمو الطبيعي للمعاجم العربية وطفرة: (العين) ..

44	المبحث الثاني : أنواع المعاجم العربية وطرائق ترتيبها.....
44	المطلب الأول: أنواع المعاجم العربية.....
45	أولاً: المعاجم العامة.....
45	ثانياً: المعاجم الخاصة.....
48	المطلب الثاني: طرائق الترتيب في المعاجم العربية.....
48	أولاً: الترتيب الموضوعي.....
48	ثانياً: الترتيب الهجائي.....
49	1. الترتيب الصوتي.....
50	2. الترتيب الألفبائي.....
51	أ/ الترتيب الألفبائي: حسب الحرف الأول
52	ب/ الترتيب الألفبائي: حسب الحرف الأخير
53	المبحث الثالث : المعاجم المتخصصة في التراث العربي.....
53	المطلب الأول: كتب الرسائل أولى المعاجم المتخصصة.....
53	أولاً: مفردات الرسائل وليدة البيئة العربية.....
54	ثانياً: الرسائل المتخصصة وتنوع مجالاتها.....
55	ثالثاً: نموذج من كتب الرسائل: خلق الإنسان للأصمعي
57	المطلب الثاني: مصطلحات العصر الإسلامي.....
57	أولاً: دواعي ظهور المصطلح وتعدد مجالاته.....
57	1. مفاهيم الإسلام الحنيف.....
58	2. المفاهيم المتعلقة بالجوانب الحضارية المختلفة
58	ثانياً: طرائق توليد المصطلح.....
59	1. المجاز.....
59	2. الاشتقاق.....
60	3. التركيب.....
60	4. النحت.....
60	5. التعريب والاقتراض اللغوي.....
60	أ/ المعرب.....

- 61ب/ الدخيل.....
- 61ثالثا: الموآد وموقف علماء اللغة منه.....
- 63المطلب الثالث: ثراء المعاجم المتخصصة في التراث العربي...
- 63أولا: تعدد مجالات المعاجم المتخصصة.....
- 64ثانيا: التقصير في حق المعاجم المتخصصة.....
-ثالثا: أهم مصنفات المعاجم المتخصصة في التراث
- 66العربي.....
- 661. كتب مصطلحات العلوم الدينية وأنواعها.....
- 66أ/ كتب المصطلحات الفقهية.....
- 66ب/ كتب المصطلحات الحديثية.....
- 66ج/ كتب المصطلحات الصوفية.....
- 662. كتب مصطلحات علوم اللغة العربية.....
- 66أ/ مصنفات في العروض والقافية.....
- 66ب/ مصنفات في الحدود النحوية.....
- 67ج/ مصنفات في الأصوات وصفاتها.....
- 67د/ مصنفات في الدلالة وتطورها وتأصيلها
- 673. كتب مصطلحات الفلسفة وعلم الكلام.....
- 674. كتب المصطلحات الطبية.....
- 685. كتب المصطلحات الرياضية.....
- 686. كتب التصنيف العلمي.....

140 - 70 الفصل الثالث : معاجم المصطلحات الفقهية ومناهجها

- 73المبحث الأول : الفقه ومدارسه وعلاقتها باللغة.....
- 74المطلب الأول: مفهوم علم الفقه و مكانته.....
- 74أولا: مفهوم الفقه.....
- 741. الفقه لغة.....
- 742. الفقه في الاصطلاح.....

- 76ثانيا: مكانة الفقه في المجتمع الإسلامي.....
- 76المطلب الثاني: نشأة المدارس الفقهية وتطورها.....
- 79المطلب الثالث: فهم اللغة من أهم أسباب اختلاف الفقهاء.....
- 81المبحث الثاني : المصطلح الفقهي بين: المفهوم والنشأة والتطور.....
- 81المطلب الأول: مفهوم المصطلح الفقهي وظروف نشأته.....
- 81أولا: مفهوم المصطلح الفقهي.....
- 82ثانيا: نشأة المصطلح الفقهي.....
-المطلب الثاني: التطور الدلالي للمصطلح الفقهي وموقف
- 85الفقهاء منه.....
- 85أولا: التطور الدلالي للمصطلح الفقهي.....
-ثانيا: موقف الفقهاء والأصوليين من تطور دلالة
- 86المصطلح الفقهي.....
- 871. القائلون بالحقيقة اللغوية.....
- 882. القائلون بالحقيقة الشرعية.....
- 903. نماذج خلافية بين الفريقين.....
-4. القائلون بالاشتراك بين المعنى اللغوي
- 91والفقهي.....
-المطلب الثالث: مسائل أخرى تتعلق باختلاف الفقهاء
- 93حول المصطلح.....
- 93أولا: الترادف الاصطلاحي.....
- 95ثانيا: الاشتراك الاصطلاحي.....
- 97ثالثا: القياس اللغوي.....
- 98المبحث الثالث : المعاجم الفقهية ومناهجها.....
-المطلب الأول: نشأة المعاجم الفقهية وعلاقتها بعلم
- 98المصطلح.....

- 98أولاً: نشأة المعجم الفقهي.
- 99ثانياً: دواعي ظهور المعجم الفقهي.
- 100ثالثاً: علاقة المعاجم الفقهية بعلم المصطلح.
- 102المطلب الثاني: مناهج المعاجم الفقهية.
-أولاً: المصطلح الفقهي ضمن معاجم المصطلحات العامة.
- 1031. كتاب الزينة، للرازي.
- 1052. مفاتيح العلوم، للخوارزمي.
- 1083. معجم مقاليد العلوم، للسيوطي.
- 1114. التعريفات، للرجاني.
- 1125. التوقيف على مهمات التعاريف، للمناوي.
- 1136. الكليات، للكفوي.
- 1157. كشف اصطلاحات الفنون، للتهانوي.
- 117ثانياً: معاجم المصطلحات الفقهية الخاصة.
- 1181. مدرسة الترتيب الموضوعي (الفقهي).
-أ/ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ،
- 118للأزهري.
- 121ب/ طلبه الطلبة، للنسفي.
- 124ج/ شرح حدود ابن عرفة، للرصاع.
- 1312. مدرسة الترتيب الألفبائي.
- 131أ/ المغرب ف ترتيب المعرب للمطرزي...
- 133ب/ تهذيب الأسماء واللغات للنووي.
- 134ج/ لغات مختصر ابن الحاجب للأموي.
- 135المطلب الثالث: ببلوغرافيا المعاجم الفقهية.
- 135أولاً: معاجم الفقه الشافعي والحنفي.
- 1351. معاجم الشافعية.
- 1362. معاجم الأحناف.

137ثانيا: معاجم الفقه المالكي والحنبلي.....
1371. معاجم المالكية.....
1382. معاجم الحنابلة.....
1383. معاجم فقهية عامة.....
138ثالثا: معاجم فقهية حديثة وإلكترونية.....
1382. معاجم فقهية حديثة.....
1403. معاجم فقهية إلكترونية.....
175-141الفصل الرابع : الفيومي ومعجمه المصباح.....
143المبحث الأول : حياة الفيومي وعصره.....
144المطلب الأول: حياته.....
144أولاً: اسمه و مولده و نسبه.....
1441. اسمه.....
1452. مولده.....
1453. نسبه.....
146ثانيا: شيخه: أبو حيان النحوي الأندلسي.....
148ثالثا: رحلاته و مؤلفاته.....
1481. رحلاته.....
1502. مؤلفاته.....
150أ/ المصباح المنير.....
150ب/ ديوان خطب.....
151ج/ نثر الجمان في تراجم الأعيان.....
152د/ مختصر معالم التنزيل.....
152هـ/ شرح عروض ابن الحاجب.....
153رابعا: ابنه العالم "محمود أبو الثناء".....
154خامسا: وفاة الفيومي.....
155المطلب الثاني: عصره وبيئته.....

- 155 أولاً: عصر الفيومي (السياسي).....
1. المماليك: ورثة الأيوبيين- يواجهون المغول -
- 155 ويتصدرون زعامة الأمة الإسلامية.....
- 155 أ/ المماليك ورثة الأيوبيين.....
- 156 ب/ المماليك في وجه المغول.....
- ج/ المماليك يتصدرون زعامة الأمة خلال
- 157 القرن الثامن الهجري.....
- 158 2. عهد السلطان الناصر (684هـ - 741هـ).
- 159 3. ولاية أبي الفداء صاحب حماة (672-732).
- 161 ثانياً: بيئة الفيومي (العلمية).....
1. القاهرة ودمشق ثرتان الصدارة العلمية من
- 161 بغداد.....
- 162 2. رعاية المماليك للعلم والعلماء.....
- 164 3. علماء العصر ومؤلفاتهم.....
- 167 المبحث الثاني : التعريف بمعجم المصباح المنير.....
- 167 المطلب الأول: مراحل تأليف المصباح وأهميته.....
- 167 أولاً: مراحل تأليف معجم المصباح المنير.....
- 167 1. المرحلة الأولى.....
- 168 2. المرحلة الثانية.....
- 169 ثانياً: أهمية معجم المصباح المنير.....
- 171 المطلب الثاني: وصف المصباح وطبعاته.....
- 171 أولاً: وصف معجم المصباح المنير.....
- 172 ثانياً: مخطوطات المعجم وتصحيحه وطبعاته.....
- 172 1. مخطوطات المصباح المنير.....
- 173 2. تصحيح وتحقيق المصباح.....
- 174 3. طبعات المصباح المنير.....

- 296-176 الفصل الخامس : منهج الفيومي في معجم المصباح
- 181 المبحث الأول : : مصادر الجمع عند الفيومي
- 182 المطلب الأول: مصادر مصطلحات المصباح
- 184 أولا : في غريب شرح الوجيز للفيومي
- 185 ثانيا: الشرح الكبير للرافعي
- 188 ثالثا: الوجيز للغزالي
- 193 المطلب الثاني: المصادر الأخرى للمصباح
- 194 أولا: المصادر المذكورة في خاتمة الكتاب
- 200 ثانيا: مصادر ذكرت في ثنايا الكتاب
- 203 1. مصادر ذكرت في ثنايا الكتاب مع مؤلفيها
- 205 2. أقوال نسبت للمؤلفين دون ذكر كتبهم
- 207 3. أقوال نسبها الفيومي لفئات مختلفة
- 209 4. أقوال سمعها الفيومي بنفسه
- 212 المبحث الثاني : ترتيب المواد في المصباح
- 213 المطلب الأول: الترتيب الخارجي للمداخل
- 215 أولا: تجريد الكلمات من الزوائد
- 215 ثانيا: اعتماد الحرف الأول والثاني وما يتلثهما
- 218 ثالثا: ترتيب الثلاثي إذا كانت عينه غير أصلية أو همزة
- 119 رابعا: ترتيب الثلاثي (إذا كانت عينه همزة)
- 220 خامسا: ترتيب ما فوق الثلاثي
- 222 المطلب الثاني: الترتيب الداخلي للمشتقات والمعاني
- 222 أولا: ترتيب المشتقات
- 223 1. مدخل (عجم)
- 225 2. مدخل (صلح)
- 226 3. مدخل (فقه)
- 228 ثانيا: ترتيب المعاني
- 232 المطلب الثالث: ترتيب الأعلام والمولد والدخيل

- 232 أولاً: الأعلام وترتيبها في المصباح.....
 • أسماء البلدان والأماكن-أنموذجاً- للأعلام
- 233 في المصباح.....
- 236 ثانياً: المولد وترتيبه في المصباح.....
- 238 ثالثاً: المعرب والدخيل وترتيبهما في المصباح.....
- 244 المبحث الثالث : التعريف المعجمي في المصباح
 المطلوب الأول: مستويات: (الصوت والصرف والنحو) في
 المصباح.....
- 245 أولاً: الإشارات الصوتية في المصباح.....
- 245 1. التعريف بالصوت.....
- 245 2. التعريف ببعض صفات الصوت.....
- 245 3 تمييزه لمخارج بعض الحروف.....
- 245 4. وصف بعض عيوب النطق.....
- 245 5. عدم اجتماع بعض الحروف (الأصوات) في
 العربية.....
- 246 ثانياً: اهتمام المصباح بالصرف.....
- 247 1. ضبط الكلمات.....
- 248 أ/ ضبط حركة الأسماء.....
- 249 ب/ ضبط حركة الأفعال.....
- ج/ دخول المصدر في المثال إذ ذكر بعد
 الفعل.....
- 252 د/ ضبط اللفظة المكررة مرة واحدة.....
 هـ/ صيغ ضبط أخرى لم يذكرها في
 المقدمة واستخدامها في المتن.....
- 253 2. الاشتقاق في المصباح.....
- 254 ثالثاً: المعلومات النحوية في المصباح.....
- 257 1. اللازم والمتعدي.....

- 257أ/ اللازم.
- 258ب/ المتعدي.
- 258ج/ اللازم والمتعدي معا.
- 2582. أفعال المطاوعة.
- 2593. الجانب النحوي في الحروف.
- 2604. نقاشات نحوية.
- 262المطلب الثاني: أنواع التعريف ووسائله في المصباح.
- 263أولاً: التعريف اللغوي في المصباح.
- 2631. التعريف بالكلمة الواحدة.
- 263أ/ التعريف بالمرادف.
- 264ب/ التعريف بالاشتقاق.
- 265ج/ التعريف بكلمة: (معروف).
- 265د/ التعريف بالضد.
- 267هـ/ التعريف بالإحالة.
- 267و/ التعريف بالترجمة.
- 2682. التعريف بأكثر من كلمة.
- 2683. التعريف بالسياق.
- 269أ/ التعريف بالسياق اللغوي.
- 271ب/ التعريف بالسياق الاجتماعي.
- 273ثانياً: التعريف الاصطلاحي في المصباح.
- 2741. تعريف مصطلحات (الفقهاء).
- 2762. تعريف مصطلحات (المتكلمين).
- 2763. تعريف مصطلحات (النحاة).
- 2784. تعريف مصطلحات الحساب والأطباء.
- 278أ/ تعريف مصطلحات الحساب.
- 279ب/ تعريف مصطلحات الأطباء.

281 ثالثا: التعريف المنطقي في المصباح.
282 1. التعريف المنطقي لجنس الحيوان
283 2. التعريف المنطقي لجنس النبات
283 3. التعريف المنطقي لأجناس مختلفة
285 المطلب الثالث: شواهد المصباح
285 أولا: الشاهد القرآني
287 ثانيا: الشاهد الحديثي
290 ثالثا: الشاهد الشعري والنثري
290 1. الشاهد الشعري
293 2. الشاهد النثري
306-297 الخاتمة:
313-307 الملاحق:
	الملحق رقم : (1) الجدول رقم: (10) توزيع المداخل
309 المعجمية في المصباح المنير
	الملحق رقم: (2) نسخة من خاتمة المصباح ،(مخطوط
310 الظاهرية)
	الملحق رقم: (3) نسخة من خاتمة المصباح (مخطوط
311 الأحمدية)
312 الملحق رقم: (4) صورة فوتوغرافية لمسجد الدهشة
313 الملحق رقم: (5) نسخة بخط الفيومي
400-314 الفهارس:
315 1. فهرس الجداول والأشكال
317 2. فهرس الآيات القرآنية
319 3. فهرس الأحاديث النبوية
320 4. الشعرية فهرس الأبيات
321 5. فهرس الأمثال

الفهارس

- 322 فهرس المصادر والمراجع. 6
- 368 فهرس الكتب المترجمة. 7
- 370 فهرس الرسائل الجامعية. 7
- 374 فهرس المجالات والدوريات. 8
- 385 فهرس مواقع الإنترنت والبرامج الإلكترونية. 9
- 386 فهرس المراجع الأجنبية. 10
- 388 فهرس المحتويات. 11

ملخص

باللغة الفرنسية

Résumé de thèse

Plusieurs facteurs ont poussé les Arabes à composer les dictionnaires, qui sont pour eux, un moyen important de préserver leur langue. Les linguistes arabes ont donné une grande importance aux dictionnaires de langue, plusieurs analyses et études lexicographiques ont été faites et cela dû à leur place qui ils occupent dans la bibliothèque arabe.

Les dictionnaires de terminologie ne sont pas seulement un instrument de consultation ; ils sont aussi un témoin qui emmagasinent les usagers du vocabulaire et reflète le savoir lexicologique et lexicographique de leur époque. Malgré, l'absence des études sur ce type de dictionnaire ; ils occupent une place dans l'histoire de la lexicographie et du patrimoine arabe.

Le dictionnaire de jurisprudence, « El-Misbahou El-Mounirou) d'El-Fayoumi est l'un des dictionnaires de terminologie et de spécialité qui, nécessite une étude détaillée et une analyse linguistique approfondie, pour découvrir la méthode et la technique de son élaboration.

Notre recherche est intitulée : Les dictionnaires des termes de la jurisprudence « El-Misbahou El-Mounirou d' El-Fayoumi comme exemple ».

L'étude de cette partie de notre patrimoine, est centrée sur les méthodes lexicographiques. La thèse est repartie en cinq chapitres :

Le premier, est un chapitre introductif, consacré aux concepts conventionnels de la dictionnaire et de la terminologie. Après avoir donné la définition du mot, de la terminologie et du dictionnaire, on a tenté d'analyser la relation qui existe entre le dictionnaire et la terminologie.

Le deuxième chapitre, est consacré aux dictionnaires de terminologie et de leur place dans la recherche lexicographique arabe. On a présenté un aperçu historique et leurs étapes d'élaborations, ainsi leurs types, leurs méthodes et les plus important dictionnaires thématiques dans le patrimoine arabe.

Le troisième chapitre, traite les méthodes des dictionnaires de terminologie. Après avoir donné la définition du terme de la jurisprudence ; qui est parmi les sciences humaines la plus exacte; où la

déduction des lois divines se base sur l'acception des mots, et cela ne se réalise qu'après une étude approfondie de la langue, on a présenté la naissance de cette science et son évolution, et les différentes écoles et leur relation avec la langue. Puis, on étudie les plus importants dictionnaires de la jurisprudence et leurs différentes méthodes.

Le quatrième chapitre, est consacré à la présentation du dictionnaire « El-Misbahou El-Mounirou » d' El-Fayoumi et son époque.

Le cinquième chapitre, est réservé à la méthode « El-Misbahou El-Mounirou » d'El-Fayoumi. On a traité la source et la méthode de collecte des données linguistiques et sa méthode de classement des items lexicaux et leurs définitions.

Notre recherche a atteint des résultats importants, cités dans la conclusion. Pour récapituler, voici- en résumé, les plus importants résultats :

1- Le début des dictionnaires de terminologie, est marqué par les écrits de lettres spécialisées à l'époque préislamique. Elles regroupent des termes décrivant le milieu et leur environnement. Après, ces termes sont développés pour constituer à la fin, la nomenclature des dictionnaires qui, regroupent les termes d'un domaine donné. Ensuite, cette démarche a donnée naissance aux dictionnaires thématiques, où ils ont collecté les termes des trois domaines de l'époque islamique : religion, science et civilisation.

2- Plusieurs positions ont été prises par des juristes sur l'évolution sémantique du terme de jurisprudence musulmane. Ils sont repartis en trois groupes ; le premier groupe dit que, le sens du terme de la jurisprudence est linguistique, le second groupe dit qu'il a un sens canonique, alors que le troisième groupe déclare les deux sens à la fois. En conséquence, la distinction des significations d'un seul terme a provoqué une multiplicité du contenu d'un texte canonique, et cela a résulté la différence des jugements sur la même question posée.

3- Les lexicographes arabes ont plusieurs méthodes dans la confection du dictionnaire. Ces méthodes revêtent une grande importance pour l'évolution de la lexicographie arabe et manifestent les progrès et les efforts de ces chercheurs. Les dictionnaires de la jurisprudence ont adopté deux méthodes de l'organisation des articles. La première est de l'ordre alphabétique ; les entrées de la nomenclature sont classées suivant l'ordre alphabétique, selon la première lettre de

l'item lexical. La deuxième est un classement thématique ; les entrées sont classées selon le thème évoqué par les items lexicaux.

4- EL-FAYOUMI a adopté un grand nombre de références citées dans le texte et la conclusion du dictionnaire. Ces références ont mené à la découverte de l'interpolation du texte de la copie imprimée par comparaison aux manuscrits.

5- EL-FAYOUMI a introduit dans son dictionnaire le néologisme, avant EL-FAYROUZ ABADI, contrairement à ce qui était répandu dans les études lexicographiques arabes modernes. Ainsi, il a introduit les emprunts et les termes arabisés et il a mentionné leurs langues d'origine.

6- EL-FAYOUMI a cité les exemples qu'il les a entendu sans faire recours à la théorie de l'argumentation.

7- EL-FAYOUMI a écrit l'histoire de nouveaux mots Turque qui n'ont pas été employé avant l'apparition de son dictionnaire.

8- Il a cité plusieurs exemples du Coran et des traditions du prophète afin d'éclaircir le sens linguistique et le sens conventionnel du terme de la jurisprudence.

9- EL-FAYOUMI n'a jamais imité « Moughrib » d' El-Matrizi, ni être influencé par « Assas El-Balagha » d'Azzamakhchari, contrairement à ce qui était répandu chez quelques chercheurs. Mais, il a puisé de ces deux références et du reste de références citées dans la conclusion de son dictionnaire.

10- Le dictionnaire d'EL-FAYOUMI représente une étape importante dans l'histoire de la confection des dictionnaires de terminologie arabe. Ce dictionnaire se distingue des autres par son contenu et sa méthode. Dans son contenu est proche de « Zahir el-azhari », et dans sa forme et sa méthode est plus proche de « Moughrib » de El-Matrizi.

Le dictionnaire d'EL-FAYOUMI est considéré comme une encyclopédie concise de la jurisprudence, dont elle regroupe les termes de la jurisprudence et tous les termes nécessaires aux spécialistes des autres domaines scientifiques.

Le dictionnaire a appliqué dans le classement des entrées la méthode alphabétique en respectant toutes les techniques exigées et requises par la lexicographie moderne. Il est l'un des productions arabes qui présente l'évolution lexicographique sur le plan thématique et méthodologique. Ainsi, il a contribué avec d'autres auteurs, à la pratique dictionnaire dans le monde de la technologie moderne où le développement de la linguistique a acquis le titre de science.

التعريف بالطالب الباحث



- الاسم واللقب: سناني سناني
- من مواليد: 1 فيفري 1967 بجمورة
- التحق في سن مبكرة بكتاتيب القرآن الكريم فحفظ ماتيسر منه على يد الشيخين : عمر بوضياف و خليفة زوزو رحمهما الله.
- زاول دراسته الابتدائية بمدرسة الشهيد برباري الصادق بجمورة.
- واصل دراسته الإكمالية بمتوسطة الشهيد بشير بن ناصر ببسكرة.
- أكمل دراسته الثانوية بثانوية الشهيد العربي بن مهدي ببسكرة، وتحصل منها على شهادة الباكلوريا شعبة العلوم بتقدير: قريب من الجيد سنة 1985.
- انتقل إلى جامعة الأمير عبد القادر بقسنطينة وحصل منها على شهادة الليسانس شعبة: لغة عربية ودراسات قرآنية سنة: 1990
- تحصل على شهادة الماجستير من الجامعة نفسها وفي التخصص ذاته سنة 1998
- مسجل في الدكتوراه بجامعة الحاج لخضر بباتنة كلية العلوم الاجتماعية والإسلامية منذ سنة: 2004.
- تولى منصب إمام أستاذ بولايتي بسكرة وباتنة سنتي 1991، 1992
- عين مديرا للمركز الثقافي الإسلامي بولاية باتنة من سنة: 1993 إلى سنة: 2001.
- التحق بهيئة التدريس بجامعة بسكرة منذ سنة: 2001 إلى اليوم.
- انتدب إلى جامعة دمشق من طرف وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لإنهاء رسالة الدكتوراه سنتي: 2007_2008.

الأستاذ المشرف